



بازرسی شد
۱۳۸۴

۱۷۵

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30

۹۷۱۳ - ن

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: شرح قواعد علامه	شماره ثبت کتاب
مؤلف: شیخ مصطفی کاشف الغطاء	۸۶۱۵۱
موضوع: فقه	
شماره قفسه: ۹۷۲۰	

خطی - فهرست شده
۹۷۲۰





بسم الله الرحمن الرحيم تسعين
 الحمد لله الذي شق نور الوجود من ظلم العدم . وجعل دين محمد بن الادب ان كان على علم . وامته
 وسطا للشهد على الخلق من جميع الامم . وصلى الله على نبيه واله سادات العرب والعجم **اما بعد**
 فانه كما يتجلى في خاطري بره من الزمان السابق ان اشرح قواعد العلامة مشرعا بها الانفا . ولنظم
 عبارتها موافقا . فتعريف المحققين . عن الخوضين لك حتى من الله تعالى على الرجوع من غير
 . وسئل ذلك بعض الاعيان . من كابر المحصلين من الاخوان . فشرعت في بعض اعيان الملوك
 . ان من على التوفيق للاتمام . **كتاب المعاملات** وهو القسم الثاني من اقسام الفقه لانه ينقسم الى
 عبادات عبادة عما اشترط في صحته البنية وما شرع للمصالح الاخرية . او ما كان فيه جوانبه شرعية عليه
 اما في المعاملات ومعاملات تنقسم الى الالفاظ فيها مدخلية . ولها فاشعقود وهي المسئلة في الاجاب
 والقبول والمسئلة على الضا طرفين او المتضمنة لقصد من الجانبين والبقا عبارة عن اجابا . ومن تصور
 عن رضامن جانب واحد والحكام ابتداء الشرع من غير توقيف على لفظ او قصد او رضا وجميع التعريفات
 مدخوله في طرفها وعكسها لان براد الاسطراد في دخول احادها وتعدادها واختلاف كلهم في
 على اختلاف مصطلحهم وفيه كتب **كتاب المناجر** اي التجارات بالغ المصداق وتزك في غير
 كما في البعده خلافا للشرع لظهورها في غير المراد وهو الصانع الداخلي واللكان او حالها القيام احتمال
 المصدر السمي باسم المكان ومفرداتها ولكل منها ما يوافق من الاسماء الالمانية او ما عاين من باب علم الاشياء
 او غيره لبعث التعلق بالقسمين من دون اعتبار الحسنة . وتعلق الاحكام في اكثر الاسماء الكفائية بمراد الا
 عم في القسم وليس للتعريف بها ما في الزكوة مما يوافق ظاهر العرف واللغة من المعاوضة لطلب الرجوع سزايا
 على راسها لا لغيرها خصوصا خصوصية ولا ما يحصل الاكتساب به على حال كان كما في الدرر وسر والامه
 بكن قسمي للديون والاجارات ولا مطلق الاكتساب بالاعيان والادخل كثير من ابواب غير هذا الكتاب فيه
 فبراد البيع وتوابعه على نحو ما في السبوط والخلاف فاذا ذكر في مقدمته في بعض المقامات من غير ذلك في
 اللغات وليس من المقاصد الاصلية وما ورد في الاخبار من مدح التجارة والتجارت فيقول على ما يرتب
 كتاب الزكوة وكذا مطلقها اذا تعلق به شيء من مذهب الاكرام من عقد معاوضة او بذر وعهد او
 بين لانه الحق عند الاطلاق عند الاطلاق كما مر **وفيه مقاصد الاول في القامات وفيه فصل**
الاول في اقسامها اقسام مطلق الكاسب لوصفها بما يقع الفعل والحل استعدا ما يجب
 للرجوع خاصا او عينا او حصصا فافضله على حاله **وفي** صغارا او نقلا او اوقافا **تنقسم**
باقسام الاحكام الخمسة لا الثلاث ترك الواجبة للتدوب كما في كلام بعض المباح والمكروه
 كما في كلام اخر وكل وجه غير ان اولها والاولا والافناء مع ازالة الفعل في العوان ظاهر لانه متعلق
 الاحكام وبما فيه ذكر الاعيان في عد الاسماء مع ايراد المكان بلزوم الخروج عن ظاهر العوان وتوقع الا

الاشكال



الاشكال بالكلية يحصل باعتبار الحقيقة **فها واجب** بمعنى تعني وهو كسبه ونفسه **ما يحتاج الانفا**
البه او الاخرتها فالحال هذا القسم كالاسماء الالمانية تحمل الوجوه الثلاثة **لقوة وقوماله الواجب**
 النقطة او بعض النفوس المحرمة وبعض الامور الملتزمة بالغير ذلك من الوجوه الموقوفة عليه **ولا وجه له**
 من مال او استعفاء او تخلف بطلاق ونحوه يدفع به الواجب عن نفسه **سوى النحر** ولو عرفت الوجوه منعت
 من بعض القبول والافوى كون الوجوب بصلبا شريعية لانه لا يمتنع على تركه دخول الناس كما يظهر من الا
مندوب معين او مخير راجح في نفسه او بالنسبة الى غيره من افراد الواجب او المندوب والمخير **وهو**
ما يقصده به التوسعة على العيال الواجب النقطة واصل النقطة على غيره واجبها **ونفع الحياض**
 او غيرهم من الناس وغير ذلك من الامور الراجحة والمصلح الواجب بان يكون **مع حصول قدر**
الحاجة الموجهة **بغير ومباح** وهو ما يقصده الزيادة في المال لا يجمع العتق منه
 فالاكساب في ذاته مباح لارجحان فيه او فيه رجحان لا ينتقل الى الاستحباب الشرعي وفي الازالة ما بعد
 مذنب في انه شرعا ولا يحصى من الغلبة لقول النبي العبادات سبعون جزءا افضلها طلب الحلال وقول
 الصم التجارة تزيدهم في العقل وقوله ولكن من المقاصد لا تدعو التجارة فهو لو اوجها من عقل
 او نقل على رجحان الحرم والعزم والقدرة ومرجحة الثمان والكسل والتجربة مما دلل من الكتاب والسنن
 على الحرمان والسوق طلبة الزرق ما يهبط الرجمانية الشرعية وينضاعف الرجحان اسبابا به ويقوى
 بقوته اعتقلا ونقلا فمن الباقر نعم العون الدنيا على طلب الاخرة وعنده من طلب الزرق في الدنيا
 استعفاء فاعين الناس وسعيا على اهله وتقطعا على جاره لقي الله نعم وجهه مثل القمر ليلة البدر عن
 الصم ان قال لمن قال اطلب الدنيا اعود بها على عيا وذكر رجحا اخر هذا طلب الاخرة وغير ذلك من
 الاخبار **ومكره** وبعد ما اتمت على وجهه **فما الشارح عنه فهو شر به** على من طريق
 العقل والقل ولوق واجب كفايا او تجزئيا **كالصرف** او بيع الايمان بالاثمان **وبيع الاكفان**
 من الفضل والنقل **والطعام** اي مطلق الحبوب التي يقينات بها الناس لا مطلق المطعوم والاضح
 الحظ كفسرهما **والريق** معللا بعدم الخلو من الربا وتتمى الربا وتتمى الغلا وعدم السلامة من
 الاحتكار وان شر الناس من باع الناس فتيرة الحكم الى غير البيع من عقدا ومعاملات والمجمع
 ما تجرى فيه العقل كبيع الامثال بالامثال من الكلب والموزون او لئلا يلجأ يدين والسدر
 والكافور والعش وجميع ما يتعلق بالموت والنباهة والعبادة وجميع ما نفع الحاجة به الى الفت
 او يتعلق به الاحتكاك غير بعدد واما اقسام الانتفاع من غير الاوقات كالفقه ونحوها فلا فرق
واختار الدبج والنحر صغرة والاطم اعتبار ذلك في جميع ما مر **والحباكة والنساج** قس
 وبها فحست الحباكة بالعلف والنساج بالريق وقسير اللغو بين اربابا يصنعون من قند
 وعلفان ولذا حاكب لا ينجب الى سعة الظن ولا يدخل فيهما ما كان من خوصا بل يلف لعد

ولا يفسد كونه كذا القسم
 في بيان كونه كذا
 الثلاثة
 في يد

تختلف مع

القران الاطلاق البه ولا نه على الانبياء ومنه **الحجامة** جمعها بين اخبار المنع واحدا من الخصص بالحل
 على الكراهة مع **الشرط** حملا للطلق على المقيد وتنزيل اخبار المنع على شدة الكراهة فيكون مكرهه
 مطلقا كذهب اليه بعض اصحابنا غير بعيد وترك الشرط من المحرم مكره وكفره من المتأخرين وجملة
 الحائج على فعل المكره لا يمنع الرجحان في حقه ولو شرط المحرم وسكت الحائج فليس بشرط ولو صح
 بالقبول كان مشروطا على تردد ومطلب المحرم من غير شرط يرجع الى اجرة المتأخر عدم المعرض لعدد
 المحرم والجرح وقد رددت الدم لا يقتضي الجحالة **وتقبل القابلة** مع حصول التقصير **واجرة**
الضراب للغير يشترط كرهه العرد في الجبل والابل والمدة في الغنم فادونها وفي البقر وجهها والظنفة
 من التواب فلا يلزم المعاضة على التحسين كون منعلق الاجارة عبثا **وكسب الصبي** الذين يسلبوا
 حد التكليف ولا يعلم انه جبانة او بطريق غير جائز من معاملته لانهم منهم واغضب ومع العلم يجوز
 بلا كراهة في الاول اكرههم في الثاني **وغير التجنب للحرام** وتفاوت الكراهة شدة وضعفا بقاؤه
 التهمة والظنفة والكراهة مع انتقاله الى ابدى اخر ولو اخرضا حبس المبدى بجمرة ما في يده قبل قوله
 ولو كان فاسقا **واجرة تعلم** اصل قرآنه **القران** ما لم يدخل في الواجب عبثا او كفاية لتعليمها
 للصلاة المفروضة ولا بأس باخذها لتعليم القران وتلقين بعض الكهفيات والنوافي عن اجرة المعلم
 معارضه بغيرها وبالايجام المنقول فيحل على المتقرب كما يظهر منها او الكراهة وحال وجوبها واما كفاية
 فسبحي الكلام فيها انشاء الله نعم **وتعشير الصحف** وكذا تبني **بالذهب** وبغير السواد مطم للاخبار
 والحقاق تذهب الاجزاء والاضافة الاحزاب والمجادول ونحوها بالتعشير غير بعيد **وصنع كل**
من الصباغة للتأويل قوله بكرة لان الصباغة بعلم غيب امي **والقضاة** المستقلة على النحر او
 الذم لقوله ان القضاة يدينون حتى تذهب البرج من قلبه فرجع الامام الى التكاليف والاخرى ان
 كراهة هذه الصباغة لا تقاد كراهة يشرك الاكساب ومن المكره وان لم يكن صناعة **مركب**
الجبر المعروف ذي الماء المالح او مطلق الماء الكثير وهو الغيرة الثافي له والراد الاول **للتجارة** او لشئ
 من اغراض الدنيا ونحوه مع ظن السلامة والاحرم وقد روي كراهة ركوبه **وخصا**
الجوان الصامت بآي نحو كان لكراهة اذنبه وفي الجبر لا بأس به واما في لاث في حرمه غيبه
 عن البنات **ومعاملة الظالمين** لظلمهم او لحصول الشهرة في امورهم مع قوله رجع ما يترك
 الى الاهرينك **والسفلة والادنين** الذين يحاسبون على شئ في الدنيا او من لا يستر
 الاحسان ولا تنويه الاسانه او من لا ياتي بما قال ولا ما قيل له وفي التقصير نسبة النفاة للثنية
 الى الاخبار والعقل على الجمع وفي الجبر اباك ومخالطة السفلة فان السفلة الاول والخير **والحما**
سرفين الذين لا يبارك لهم ويرى ان معاملته بالخطوط تزيد في الخط **وذوي العا**
هات للذين عن معاملتهم **والاكر** اوجب جرحهم كرهين وعمر الدار على صفات الاسم عرفا **والتجتم**
 في من فيهم

ومنا

ومناكرهم وفي الخبر انهم قوم من الجن كشف عنهم القطا فلا تغا الطوم **واهل الدمه** لان البعد (٥)
 اهل الضلال بعد من الركوب بهم وفي الخبر لا تسعين بجومي ولو باخذ قوائمها نكروا كراهة
 الاكساب يجردوا الاستلزام كراهة الاعراض ون العكس ولكل من العوضين نفسه والادله ما
 يعطى كراهة الانشاء باجرة الحجام وغيره في جهنم او عبيد من المكره ما سيجي في الاداب **و**
مخضو وهو ما **اشتل على وجهه قبيح** في فضل العمل والاستعمال او قصد بعض الجهات والا
 حوال او في العامله عليه بما لا ولا يغير مال او ما تركب من المذكورات او كسب اشتل في حق من الغيبات
 سواء كان عما يهتد اليه العقل بنفسه او يارشاد الشرع اليه **وهو اقسام الاول كل خمس**
 بالاصل او بالعارض لشو له للثاني حقيقة او بخوف من الجان كذا ما كان **لاقبل الظاهر** فالوقبل الظاهر
 بغير الاستحالة او الانتقال كالاسلام ولو من الرتبة الفطرية على اعم القويين والتقوى والاتصال بها غيرهما
 لم يدخل في المنع انتفاعا ولا اكسابا وكذا ما كان من الماتعة قبل ظاهرها الطهر مع الجود ولائس
 الحاجه الى طاعة في المنفعة العاليه كالفضة والذهب والرجاج ونحوها بخلاف الصابون ونحوه ارفع
 قائلته لها فظرا وطنا لنفوذ الماء فيه من غير انقلاب كالعين في وجهه والطعن ونحوها بخلاف العين
 والذهب والفسل والامع من التكب بالصفاة ويجوز الانتفاع بالاعية النجسة والنجس في غير
 ما ورد النص منه كالمسبة النجسة التي لا يجوز الانتفاع بها ما بعد استعمالها للاخبار والاجماع
 وكذا الاستباح بالدهن النجس تحت الظلال كما سيجي مبانه **وما دل** على منع الانتفاع بالنجس
 والنجس مخصوص ومنزل على الانتفاع الدال على عدم الاكراه بالدين وصياعده المبالاة وامان
 استعماله بفسله وغيره في الدلالة ويبنى حكم الاصل ولا يتعلق بالاقبل الظاهر كما عدى بعض اقسام
 الكلب وبعض افراد الدهن الا ذكرها عليك مطلقا ولا بالاعية منها ملك وفي النجس والعلم
 وجهان وعدم الملك لانه في ثبوت الاختصاص بماله منفعة محله ودفع شئ لا تفكاكه ليشك في
 دخوله تحت الاكساب المخطو فيبقى على اصل الجواز ثم الكاسب واعواضا متساوية والمنع لما امر
 وما دل من الاخبار على تحريم اعواض الحرام كحاروا ابن عباس عن النبي ان الله اذا حرم شئنا
 حرم عنه ونحوه ولما نقل من الاجماع والاختلاف في تحريم اعواض امور مخصوصة كالخمر ونحوه مع القطع
 بالقاه المخصوصه فيها كالفاء في خصوص البيع في مثل قول النبي لعن الله اليهود حرمت عليهم
 الشجر فباعوها وانبي في الاكساب يتعلق بالصفة مع قصد النقل وبه مع عدمها شرعا
 كان النقل المقصود او عرفيا وبالا انتفاع بالاعواض كما يظهر من الروايات ومقول الاجماعات
 وفساد المعاملة وان لم يثبت بالملازمة العقلية بنفسه وبين النهي عنها ولا بالدلالة اللفظية
 لا لغوته ولا شرعية يثبت من ظهور النهي في الارشاد فيها او من حال النافي او من الاصل مع منع
 شمول الادلة لها او من الاجماع على حمل النهي على الفساد حكما مع اوجبت بتوجه الحقيقة المعاملة

عبس في نفسه وفي قصده او في المعاملة
 هذا اذا جعلنا ما في الموصولة عبارة
 عن المحل واما اذا جعل عبارة عن
 الاكساب فلا حاجة الى هذه الشروط
 اياها

حيث لا دليل على خلافه او ارادته حيث وقع النوع ان يستعمل فيه على احد النعمتين السابقتين او **ثاني**
دَلَّ على عدم الملك او ما دلَّ على حرمة الاعراض ثم حكم المنع جازم في كل نجس **سواء كانت نجاسة**
ذاتية من اعيان النجاسة **كالخمر** التي تحرم العقل ونحوه المتخذ من العنب فيزاد المثال والاعم منها و
 باقي السكرات لما بقا الاصل كالنبيذ من الزبيب **والنبيذ** من التمر والنبيذ من العسل والمزج
 كونه من التشبيو غيرها ويكون من عطف الخاص على العام **والفقا** من التشبيو ساو بها في الحكم
 لها وها في السكر **والهبة** من نجس العتيق اجزائها وط من طاهر العين ذي النفس السائلة و
 اجزائها التي تحلها الحيوة دون ما لا تحل الحيوة منها وروى ما لا ينفس له وعدها في تمام النجاسة
وكذا الدم ينفى عن تقبدها بها وغير النجس منها ان حصل فيه منع فليجوز اخرا والوال **مالا**
يوكل حين خروجها بالاصل او بالعارض من ذوات النفوس **واسرائها والكلب**
 عدى ما سذكرو **والخبر** من الريان **واجزائها** مطم او غرضية كالبغات النجسة التي لا تقبل
 الطهيرة بغير استعماله او استعماله بشبهها فانه لا يجوز المعاوضة عليها حال انقراضها واستمرارها
 والاحال فلا تطهرها واستبهاها مع حصرتها لاعم المسلم وان جاز في حقها الفضة الناقلة في الاجزاء
 او لقلبه الجوز لاعم الكافر مستحلا ولا يحرم المال لان ظاهر الكتاب والرخصة والاجماع
 المنفردة على وجه العموم فاورد من الاخبار في جواز بيع المخلوط من المبر والذكي على التمثيل محمول على
 النجاسة وعلى النجس ان لا يوجد سخل او مشرك وطروح لانه حيث نفع من الادلة ان الكافر مكلف
 بالفرق كان في بيعه عانة على الاثم ومنافاة للو عن المنكر على بعض الوجوه وامامنا ورد في الجنب نجس
 من بيعه كذا في فقه ما مر ولو قلنا بقا بغيره الطهيرة بعد الجفاف جاز بغيره الجمع وما ورد من
 بايع الجنب بالصدق بغيره ليس صريح في صحة المعاوضة عليه وليس من المانع المتنجس بعد الماء باقيا
 على الميعان بشئ يقبل الطهيرة غير استعماله او استعماله دهن او غيره لظاهر الاجماع المنفردة و
 الاخبار لانها مع الانقلاب تخرج عن حقايقها وبدونها لا يستوي الماء على اجزائها في ادائها كما
 تطهرها كلها او خصوص الدهن منها او خصوص غير سرود بذلك ويمكن القول ببيع النجس بها
 كذا وبعضا وان قلنا بقا بغيره الطهيرة لظاهر الاخبار وما نقل من الاجماع وان كانا واردين في
 خصوص بعضها للاجماع على عدم الفرق فيما حكم الشهور لعدم قابلية شئ من المنع على عدم امكان
 الطهيرة بحجج بامتنان ولا يجوز الانتفاع بشئ منها ومن مسائل المحرمات في الجهة المخطوطة عماله
 بقدر دليل على جازم ولو بالدفع لا غير مكلف لتقصيرها ووجهها ما لا يمكن مضطرا والاجابة
 دفعه الى عياله او اقاربه واصدقائه مع جهلهم واطفالهم واطفالهم فلا يبقى فرق بينه وبين
 بين الحلال الا في لبس ولا فرق في جواز الاستعمال في الوجه الحلال بين ما يستمر الاستعمال
 او المباشرة او التلويث او غيرها فاما عدى ما دلَّ الدليل على منعه وقد سبق بيانها للاجماع
 منقول

في بيانها على ما في الجمل

شروطها
 بطلها او ببعض افرادها المنصوص
 على خصوصها وان اجزائها تطهر
 فظاهر المنصوص والاجماع وان
 وردت في خصوصها لا يمكن
 الى الجمع بالاجماع على كل الفرق
 فمن بين المنع في الاما

منقول في تحريم النظر والزنا والمراد فيه المثال ولا ملانعة بين جواز الاستعمال وجواز الانساب و
 يجوز الانتفاع بها في الجهة المخطوطة الاصل لم يحفظ البدن عن التلف في العيش والمجمل للمهلين
 او النذاري لدفع المضطر كونه صائرا وكون الطيب حادقا والدواء في نظره مختص وليس غير ذلك
 بغيره ولا فرق بين الحرق وغيره وفي فقد شرط من الشرط ان ينفذ حرمة ودخل تحت قوله **ما قال الله**
 اصبر في حرام من شقاء واما الانساب فلا يجوز بشئ منها **الا الدهن** للمحوى وغيره **النجس** بالعام
 القابل للاستباح فانه يجوز **لغاية الاستباح** به خاصة فلو لم يكن له قابلية الاستباح
 على النجس لما اوقف له نجس ليس قصد هاشط مع وجودها فلو لم يقصد هاشطه او قصد غير هاشطه من الوجه
 السافه فلا مانع ولو قصد الحرام فبناق فيه الكلام ولا مانع من الانتفاع به في الوجه الحلال
 كطلي الاربع به وجعله صائرا ونحوها **الا الاستباح** به تحت الظلال ونجس الجوارح
 يكون **تحت السما خاصة** مكشوفات غير محجوب لاساتر ولا غيره واطلاق الاجزاء فيه مضعف
 بخالفته ومقيد بالاجماع المنفردة والمرسل في المبوط المتغيرة على الاحكام واسنادها الم
 فيه وليس المنع من جهة نجاسة الدخان للقدح في فقد ميث الرهان وحيث كانت النجفة
 الغالبة في الاستباح وامتنع تحت الظلال لم يحرم الانساب بقابلية تحت السما فلو
 كان في زمانه وان كان لا يحصل المنفعة الغالبة لآب الاستباح تحت الظل ولا يمكن تحويله
 ولا تاخير فلا يجوز المعاوضة فيه لاصل المتفاد من عموم منع المعاوضة على النجس والحرام وخصوص
 الاجماع المنقول في هذا المقام وليس الاعلام شرطا في صحة العقد وان اوجب الحناج مع الجهل بالنجس
 واجب على الطهارة الاخبار كما يجب على دفع الحرام في كل مقام وفي النصوص ما يدل على هذا المقام با
 لخصوص ولو اخرج من قول خبره كونه ذا ايد صلا كان الا لا يبر ما يقال بوجوب الناس به ولو
 لم يدفعه لم يحرم عليه الاعلام لاصل وظاهر الاخبار **ولو كانت نجاسة الدهن ذاتية**
كالابنة المقطوعة من الميتة او الميتة بحجر الاستباح به **ولا تحت السما فضلا**
 عن غيره من الانفعالات الموقوفة على الاستعمال مع المباشرة والتلويث للاجماع المنقول عن جماعة
 والروايات الدالة على منع الانتفاع بالميتة واجزائها التي تحلها الحيوة وما دلَّ على المنع من ابراج
 المقطوع من الحي فضلا عن الميت فليس الخبر وان مع سنده اهلية المعاوضة واما الانتفاع بلا
 مباشرة ولا تلويث كدفعه لسباعه كلبا وسنورا وطرا وكعبه بواقضه وجهها او وجهها الجوز
 لعدم ثبوت الدليل فيبقى على ما في الاصل الاصل واما المعاوضة عليه فغيرها طاهر لعدم ثبوت
 الغالب والعمومات الواردة في الامكان النجس مما لا يقبل الطهيرة ولا جماع فيها وفي خصوص الميت
و يجوز بيع الماء المطلق دون المضاف **النجس** لغيره من النجس القابلة للطهيرة على نحو
 باقي العام لثبوت **لقبوله الطهارة** بانصافه بالمعصية منه او بقصده كاجاز بيع الكافر في الا

وما روي من جواز بيعه من جهة
 مطروح او محمول على الاستحالة من

والعصر قبل الظهر على الاقرب فيخرج بذلك عن ادلة النجس ويدخل في عمومته العقود جنسا وانواعا ولا
 جماع المحصل من حصر النجس بما لا يقبل التطهير وكذا ذكرنا فيه او يذكره صحة الملك والملك الجبري في
 حق المدين وغير المتعلقين من الكفار دون المتعلقين منهم ولو قبل ترتيب الانسار ولا ملك ولا
 عليك كغيره لم يكن بعدا **والاقرب في شرب الوال ما يؤكل لحمه** حين خروجهما المحلوم
 بغيرها **التحريم للاستنبات** المحرم لفهم ايات تعليق التحليل بالطببات ومنطوق ما دل
 على تحريم الجبانة من كتابه وسنة وهما هو محرم لذاته فيعتبر حكمه وان زالت صفته او لا وجهها او
 وجهها الثاني وحسب حرم حرم الانساب به لقوله ان الله اذا حرم شيئا حرم منه شئنا حرم منه وقوله لعن الله
 اليهود وحرمت عليهم الشجور فباعوها وفيه نظر اذ ليس المراد منها ان ما حرم منه جهة حرم ببعته من
 كل الوجوه والا لما جاز بيع شئ ابدأ فالمراد ببعه بقصد الجهة المخطورة او حيث يكون المحلل ذاهبا
 ولعله المراد هنا فدخل فيما لا يقع فيه واما اسرافاته فلا بأس في التعامل عليها الاصل في البرية والاجماع
 ظاهره وعن الرضا صرح بها وشتموله الا بوال لا يمنع الاستدلال **الابول الابل** فيحل شربه **للا**
مستفاه وان لم يبلغ حد الضرر مع انقصاها لا يرد وعنده وهو منفعة غالبية مقصوده للعقل
 فجازت التعامل عليه مع دخوله في قصد المتعاملين ومع خلوها او خلوها عن القصد وجها
 او وجهها الجواز في الاجز حيث يكون القصد حاصل من المشتري بقصر الجواز على مقدار الحاجة و
 جواز الاستفاه مع الضرورة بايول غيرها لا يبعد من المنفعة الغالبة وليس هوها فلا يجوز على
 القاعده والرجح في معرفة الداء وما به الاستشفاء الى التجربة وقول الطبيب **والاقرب جاز مع**
 الكلاب الاربعه والاكساب بها لا يزداد عليها كلب الدار ولا ينقص عنها على اقلها على وجه الانصاف
كل الصيد على النعم وان كان من الاسود والهم غير مخصوص بالسلق من كلاب قريته سلقوا بآب
 وفي كلام الاسكافي تخصيص الجواز بغير النعم والكتفين بالساق وهم مجزون باطلاق الروايات **مقول**
 الاجامات وكلب **الماشية** من اى المواشي كانت **والزئج** ولو غرناظ **والحابط** ولو غرناظ
 واجزاء الصنعتين والصفات ادعى الجواز لأكساب المنع في الاول قول متروك وقد يعترض خلا
 الاقرب به لدلك فجواز الانشغال والكتيب بكل الصيد مطم مدلول الاجامات والروايات وفيه
 الصديقه وغيرها من الصفات المجوزة لا بشرط فيها النية فلو غفل عن القصد او قصد غيرها
 من الجهات المحللة فلا بأس وعدم جواز النكس بما عدى الاربعه مقطوع به للاجماع المنقول
 والروايات الدالة على منع النكس بالمحرمات والنجاسات وخصوصا السباع على ما قبل وعلى
 المنع وخصوصا ما عدى الاربعه المذكورة وما دل على اشتراط غلبته الانشغال في الجهة المحللة في
 ليست فماعداهن فيبقى الخلاف في الثلثة الاخر فلان العيتم السابقة خرج الصيد بالدليل
 وبقي الباقي وما دل على المنع في الكلاب ما عدا الصيد وهو عدة روايات وسرابة الجواز

يقين مراد

مردودة بالارسال واصلمه مقطوع عامر من ضرب الاسد لال وتضعف الشهرة بوقوع
 الاختلاف في عباراتهم اذ هم بين جامع بين فلا يشترط مقتصر على الحائط مع الماشية على نحو
 المرسله او الشروع معها فقط والاجتماع مردود بانها لم تكن ظاهرة في عدم الملك فليست
 ظاهرة فيه وثبوت العزامة اعم من الدية وجواز الاجارة محل ما دل مع انه لا ملازمة بين
 الملك وجواز التملك ولا بين العزامة وبينه اذ اقتصر ما قصد الملك ولا بين ملك المنفعة
 وجواز تملكها وبين ملك العين فضلا عن تملكها كما في منفعة الحر ولو اجاز بيعها جاز
 التعامل عليها **واجازتها** وسرها نذرها واعادتها واهدائها **واقفنا فيها** وهبتها
 وترتيبها للنعم من ايات اوروايات تدل على جواز التصرف بالملك والمعامله عليه كيف
 كيف شاء ما لم يملكه الا كما قام الدليل على منعه **وان هلك الماشية** او حارب الحابط او هلك
 الزئج فلا يبرؤل الحكم للاصل وبقاء الاسم وليس المبدى في صدق الصفه الفعل بالقابلية
 فلا يكون كما مبينه الفعل كالحائك والصائد ونحوهما من المشتقات ولو لم يجز الاقننا **والزئج**
 لم يتوصل الى تلك الصفات ولو ضعف عن المنفعة لكبر او مرض لا يبرئ من ذل او كسر لا يبرئ
 جبره جاء النجس ولا يدخل ما عداها في ملك فلا حرمه لها فيجوز التلافيها كاسائر النجاسات والمثو
 والمؤذيات ولو قبل ثبوت بعدم الحرمة لما كان نافعاً منها نفعاً محلاً لكلب الدار لم يكن
 بعدا **واجزم اقننا الاعيان الخمسة** والنخسة التي لا يقبل التطهير **الافاقية** غريبه
 مخطوئه **كالكلب** لفوائده الاربعه **والسريع** مما لا يؤكل لحمه **ترتيب الزئج والنخس**
للتحليل والعسل ونحوه لأك الفحل ونحو ذلك اما لو قصد فائدة مخطوئه ومنها استنواها
 على نحو استعمال الطاهر فلا يجوز ومع الخلوعن القصد لا يبعد الجواز الغنم كل ذلك لما يظهر
 من الجمع بين الاخبار وبين كلمات الفقهاء واجماعهم **وكذا اجزم اقننا المؤذيات**
كالجاءة والسباع بقصد الايداء او سرجانها دل من الاجماع والاخبار على وجوب
 التلافي ما فيه ضرب من ضرب الفساد ولا يجوز الاكساب بها لخطر منفعها الغالبة ونك
 غيرها فيلحق بما لا يقع فيه ومعنى تمام الكلام فيها انشاء الله تعالى **الثاني كلام من مثله ان**
يكون المقصود منه حراما كالات للهو كالعود والالت القمار كالشطرنج وهما
كل العباد لله واواني الذهب والفضة وكذا الدرهم الخارجيه وبعض
 التغلطات في الجواهر والاقننه الى غير ذلك مما جعل للتوصل الى الحرام وفيه الفساد العا
 فانه لا يجوز عمله ولا استعماله ولا الاستغناء به ولا ايقانه ولا الاكساب به بجمع وجوهه
 من غير فرق بين قصد الجهة المحللة وغيرها ولا بين قصد المادة وقصد الصورة لظاهر لا
 جماع والاخبار ولا تدخل الصورة في ملك المسلم وغير المسلم العبر النجس من الكفار وفي التحليل

كما تصادف والتأخر مراد

مات من الوجهين واما المادة فالأقوى ملكها لكنها لا تقص لو توقفت لثلاث الصور على الثلاثها بل لا بعد عدم الثبات قط وليس بينهما من قسم بيع المتباينين في صفته حتى يقع في البعض دون البعض بل هما بشئ واحد ولو تجردت عن الصورة كانت كسائر الاملاك ومع اشترائك الصورة بين الحلال والحرام يتبع القصد ومتى حلت صفة الحرام في معامله افسدتها فلا يصح بيع المتغيب والكاهن والساهر والمقار والمناج بالباطل والعارف بطرق الذب واللعب والنوذي مع ملاحظة صفاتهم فيه والدفع الى الكافر الحرب لا خذله حرام وفي حرمته المال وجهه ولو اختلف المجتهد ان اوصفها الحكم اخص كل منهما بحكمه ويجوز بهذا القسم المعاملة مع اهل الباطل على ما يقوهم على اهل الحق حال قيام الحرب بينهم ومنه **بيع** اولياء الدين او اعدائه **السلح** وهو مطلق ما يتخذ للحرب ولو اريد بخصوص الحد يد كان مثلاً لا وكذا مطلق نفعه **لاعداء الدين** من اسلام او من هب اصيل او في قصده المساعدة او الامع قيام الحرب بين الظالمين والمظلومين **وان كانوا مسلمين** مع احتمال انتفاعهم به وذلك الحرب للأجماع وظاهر الاخبار ومع عدم قيام الحرب لا تحرم الامع القصد او الشرط بقصد لو كان احد المتعاملين مسلماً او كافراً غير معتق ولو كانا معتقلين لم يتعد الصحة وفي حكم ذلك بناء القنطرة واصلاح الطريق الوصول الى المسلمين وتجهيز الدواب واسباب السفر والسقي في تقويتهم لغير او شعر او اسنانه الخلق الخ غير ذلك ولو حصلت المعاملة لجعل الحال او تقبضه فسدت ايضاً ولو نزع موضوع الحرام والواقع خلافه صححت وان كان عاصياً وليس الحكم هنا معلولاً لمظنة ترتب الحرام اذ لا يصح لعقبة بل اقيام المحجة على خصوصية ولا فرق في جهة الحرام بين الاصلية والوضعية والقائمة الغالبة وبين الماخوفة والنية ولو وقع نذر بها ومن هذا القسم **اجناس السفن والمساكن والمراكب وغيرها للمحرمات وبيع العنب** او غيره **لبيع** حراماً خراً او غيره **والخشب** او غيره **لبيع صنفاً** او صلباً او الذلوع او نحوها **ويكوه** اجازتها لمن يحمل او يبيع فيها او عليها شئاً من المحرمات لا يقصد الصفح الوجه الحرام **وبيعها على من يعمل من غير شرط** وظاهره لا يقيد بعدم الشرطية انه لا باس به مع النية او التحريم بالعقبة او العلم باليقين فضلاً عن الظن مع انه لا ينبغي التناول في المحرمات نفسين الاولين للأجماع المنقول وظاهر الاخبار لان فيه منافاة للذين عن التكريل اعانة على الاثم ولو اراد بالشرط ما يقع العلة منوية او مصرحة لم يكن بعداً او بونديه قوله لبيع خمر لبيع صنائع ما سيجي من قوله في الذلعي الساجر ولو اجره لذلك حرم واما مجرد العلم باليقين او الضيق فلا يبعث على التحريم في غير الدماء والاعراض وان اوجب الله عن التكرير مع شرطه لاصل السفن من العموم واجناس العقود وانواعها والاخبار الكثرة المشتملة على

ع
موضع

الصالح وغيرها ولقضاء سيرة المسلمين بجوازها اذ عادتهم المعاملة مع الملوك والامراء بها العيون صرفة في تقويتها المجتهد والعساكر الساعدين لهم على الظلم والباطل وفي لجاجة الدور والمساكن والمراكب لهم لذلك وبيع الطاعم والمشارب للكفار في شهر رمضان مع علمهم باكلهم فيه وبيع بساكني الغنم مع العلم ان العاقد يجعل العنصر خراً وبيع القطاس مع العلم بان منه ما يتخذ منه كالبضائع الا غير ذلك لان العلم باليقين غير ممكن الحصول الا مادراً لان العوارض لا تقسط ولا يعلم الغيب الا الله ومن هذا يظهر ان فساد المعاملة وقصورها الشرطية لان العقبة من طرف المشتري معلومة اذ العلم انما يتعلق بقصد غالباً فلو فسد العقد من جانب فسد من الجانبين ولا فرق في التحريم بين قصد جهة الحرام منقردة او منقصة الى جهة محتملة ونسبة الوكيل للمصرف فوضعه في المنع دون الوكيل على وجهه اذ اصفه فان الدار على قصد موكله وتحريم بل يقصد **التوكيل** من المسلم الاصل او الوكيل **في بيع الخمر** واضرارها من المحرمات والنجاسات وجميع المعاملات المتعلقة بها من مسلم او كافر **وان كان الوكيل يقبضه كافر ذمياً** او جريباً او سلطان الوكيل تابع لسلطانه موكله الموقوف على الملك وعدم الحجر **وليس للمسلم منع الذلعي الساجر دارة** او سفينة او دابة مثلاً بغير شرط **من بيع الخمر** ونحوها من المحرمات المحللة في مذهبها لا يفتق في شرائط الذمة والدار او وضعه **فيها** او في سفينة او على دابة **مراً** لاجرها ولا باس على المسلم اذ اخلاص النية والعقبة **ولو اجره ذلك مصرحاً** او فاعلاً **حرم** وان لم يشترط **ولو اسنانه جرداً بته** او سفينة او غيرها **الحمل الخمر** او اسائر المحرمات او النجاسة **جاز ان كان للتخيل او الانارة** او نحوها من الوجه المحللة وله ينضم اليها جهة محرمه **والاحرم ولا باس ببيع ما بين من الذلعي السلح** كالدرج والبرصه ولو على اعداء الدين مالم يكن حين الحرب باعناً على جرائمهم على قتال المسلمين واما ما كان باعناً على جرائمهم وقوة شوكهم واستقصاء المسلمين ومقاتلتهم فانه حرم ولو تعلق بالمطعم والمشروب والمركوب وغيرها **الثالث بيع** بل مطلق المعاملة **على ما لا يفتق به** نقعاً معتبراً عادة وشعراً وشرعاً اريد ما لم ير الشئ اعني عن كثير من النسخين الاولين فلو فقد المنفعة الغالبة الظاهرية لحرمة الخمر فلا ملك ولا تملك لا بجماعاً ولا بغرض وفاقدها قلته قد يصادف الملك مع امتناع تملكه معطوياً ومع النقوض خاصة كل ذلك لانه من الاخبار وكلام الاحباب بل ظاهر الكتاب من ان جميع المعلومات عباداتها وغيرها انما شاعت لصالح الناس في اوقادهم الدينية او الاخرى وما شئ مصلحة فائدة عرفاً على ان الشك في دليل الصحة قاضٍ لفساد مضافاً الى الاجماع والاخبار عامة وخاصة **كالحشرات** صفارة وابالارض وصفادها واماها وهو اتمها مطلقاً التي هي عبارة عن الخوف كالحبابة ونحوها او ما لا يعقل من الحيوان او ما لا يحتاج الى الماء وشم الهواء وكل ما كان في الفصل عطف خاص على عام حيث قال **والفارس والحبابة والخنافس والعقارب**

والمراد جميع الدواب الصغار الخالية عن النفع العنبر وكذا كل ما لا ينفع فيه كالتفصيل من الانسان من
شعر او ضمير او عرق او بصاق او تخامة ونحو ذلك فليس المنافع الكون من الحشرات والدواب الصغار
بل المدار على النفع وعدمه فكان منها فاعا بنفسه كالعلق ببيع على حاله او مع التركيب لغيره ببيع
حين تركيبة بل واشهر تركيبة ببيع منفردا الفم على الاقوى وهل يعتبر في ذى المنفعة الغالبة قد
حين العامل حتى لو خلى عن القصد او قصد النادر فحدثت اول وجهها اوقها الثاني
الانقطاع بها في جميع الوجوه المحللة ما يدخل في حكم الميتة ولا ملازمة بينهما وبين جواز الاكل
وعتق من جهة الخلق عن الانقطاع فلا يجوز **السياج** جمع سبع وهو الغرس من الحيوانات وما لا يرب
او غلاب يفسر به **ما لا يصلح للصيد** الذي هو من اعظم المنافع **كالاسد والذئب** ونحوها
من الغرس يناله **والخنزير** جمع سرخه طائر ياكل العذرة بعد من الجبانة حرام اكله بشئ بشر النثر للخنزير
لكنه يصفى عن الاصطاد وان عد من السياج **والحذية** كعنب طائر بعد من سياج الطير
والاسود اكل للحيث السالك في الجبال والايض اكل للحيث الضم من سياج **الغراب** **مجرمان**
لذ الشجاعة ولا اعتبار بالقول النادر واما نرغده وهو غراب الزرع وعذافه وهو صغير غير اللون
فليس من السياج لانهما حرام للاجماع المنقول والاضمار لذلك بحديثه **الغراب** لعمومه وخصوصه
بعضها با وبها في التحريم لان المتولد من الحرام حرام قبل ولا تصح العا وضعلها لانها لا تنفع فيها
فندخل في الاخبار والاجماع المانعة منها بما لا ينفع فيه وللإجماع المنقول في خصوص الاسد والذئب
والنمر والمناطضق ولانها تحسب فندخل في التحريم لقولهم اذا حرم الله شئنا حرمه عند قوله
لعن الله البهائم وحرم عليهم الشحوم فباعوها ونحوها وتحومها حرام بالاجماع هذا الاصل يستند
اليه والجميع في محل المنع لوجود النفع الغالب بالجلود والوبر ونحوها في كثير منها والاجماع المنقول
والجزان تضعف بالشبهة ولا تنفاد العمومات في العقود عموما وخصوصا في الكتاب والسنة
من التحريم تحريم الجهة الغالبة ومع القصد والافس في الوجود ما يحل من كل وجه والقول بالتحريم
مردود بالاجماع والخبر وما دل على جواز استعماله على جوارحه ببيع في السياج وجلودها وبيع جلود
السياج مطم او جلود النمر المدبوع من اجماع منقول واخبار وفي الاجماع المنقول على جوارحه في
السياج وجلودها وبيع الغرابين مشاهد على الدعوى وليس ببيع جلوده ببيع الجلود حتى يلزم الجهالة
والغرر فظهر ان مجرد السبق ومع عدم الصيد ليس له في تحريم العامل مدخله فليس المدار الا
على النفع وعدمه كما استفاد من صدره من **وحكم** **السياج** **في السج** المحلولة من صورة
الواقع منها والمراد الحيوانات التي حول الانسان البها وهو البدها وصورها معا او صورها فقط
بناء على عدم بقائها الزمن ثلاثة ايام وعدم تولدها واعتبار الجميع مسوخا وموا البدها خلا
البدها العلم بسبق انواعها كذا او جلا على السج وعدم القطع موالبدها كانت السج او البدها

فلا
فلو جاز ببيع

لحمه العين او لا وقد تعدد الجهة المانعة من الاكل **سيرة** كانت **كالفرديان** **قصدية**
حفظ المنافع لندسته فيه **والدب** والخنزير والكلب الربيع او مطلقا والذئب والقط
والضب والارنب والطاووس والوطاط وهو الخطاف او الخفاش والنفع ولعل المراد بها
العنقا وهو طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم لانه احد قبل انه طائر ابايل وقبل طائر غريب
بعضا كالجبال وصحت بذلك لان عنقه بها ضا كالطوق وقبل طائر عند مغرب الشمس ولذا
قبل عنقا مغرب والشعب البروق والقنفذ والطاقي وهو قسم من الحيات والعقرب والزنبور والو
والدب والذئب والمهرجل نوعان من الجراد والعنكبوت والوبر بالسكن وبسته لاذن لها ولها
مثل البهائم الحرف وقبل هي نبات عرس والوراء يفتحين دابة على خلقه الضب والبعض القمل وال
وزهره دابنان قبل والغامة وليس كذلك لانها فم لها فكلنا يلج بالصيد للحلال والمحاق بعضها
ببعضه وقضا البهي بأكمله **او بحرية** **كالجري** وهو الجريث او نوع اخر **واللاحف** والضفادع
والتمساح والتمساح وبيته مسوداه تقوض في الماء وتكون في الغدران والسطان وهو غريب
الماء الثمانية رجل عينا وكفبه وصدرة يمشي على جانب واحد يقول استغفر الله يا مذنون
والزهر والمراس هو عن النبي ان الله مسح سبعه امة فاخذ اربعه امة بئر وثلاثة امة بحري
انما لا ينفع من حيث هو واشترى ترب الحكم الحسن من البحث فباع من الرابا الوارده في
التعداد او ضعف منها ونقص الحال ان ما كان منها من لحم العين كالكلب والخنزير او من
الحشرات والدواب الصغار كالوزغ والعقرب او من السياج كالذئب الجري فيه احكامها
واما ما خرج عنها فان خلى عن القابضة المعترة فلا تصح المعاوضة عليه لما تقدم في صدر البحث وما
ما ينفع به كالقبيل المنفعة بعظمه السمي بالعاج والعالاب والارانب المنفعة بجلودها بشرط الدباغ
او مطم فلا مانع من المعاملة عليه والجلد والبيع المجلد والعظم غير بيع المجلد والعظم فلا عزم فيه
المعامله عليها مطم مع الانقضاء للاجماع والسرقة ولا اعتبار بالنادر ولما روى عن ابي ابراهيم من
الاستدلال على جوارحه ببيع بانه كان عنده ابيه منه امشاط وخصوص الصل ونحوه مع الاتصال
فاطلاق المنع فيها لعدم الانقطاع لادبها له اتمام الاجماع على جواز الانقطاع بها والاضمار كادت تلغ
حد التواتر والاجماع الذي في الخلاف في البسوط وظاهر القصة على عدم جواز بيعها بقول مطم في محل
المنع واجماع البسوط على تحريمها معارضة الاجماع والاضمار الشاهد على جواز الانقطاع بجلودها
الموقوف على تدليلها الموقوف على ظهورها وبان كثير منها ما انفسى له الطاهر فيته ودمه وبولونه
فقد ظهر ان لبس الحشائير والسبقه والسبقه في ذواتها نافرقة الغيبة الكتاب وانما ذلك
في خصوص صفة النجاسة وصفة الحرم وفعله والانه وفيما عداها المدار على النفع المعتبر في ذلك
تفخيح اكثر الروايات وكلام الفقهاء **وقيل** **الجري** **السج** **والسج** **لما نذر**

للدخول الآخر والعلق بالاول انضم مع التبرق قوي ومع التفرق يعلق الحكم بالجامع ولو اشتركت الصور بين
الحبوان وغيره اتبع القصد ان لم يكن لاحدها ظهور فيها وفي جوارحه مع الصور واقناها واستعمالها والاشارة
بها والنظر اليها مع بقائها على حالها وجهان اقربهما ذلك وفي الاخبار ما يدل على ضعفه وحمله على الكراهه
لانه خلاف الاصل وظاهر الاكثر اوى وليس يصنع المحرم حتى يلزم التلافة بل من الصنع المحرم وليس من
المخطئ تصوير البهيمة والعلقه والمضغ وبشر القتر والاقوى الحاق صورة الملك والجنين بالحويان والقول
بوجوب منع الصبيان عند لاغ من قية **والغنا** من مقولة الاصوات كما يظهر من كثير من اللغويين
والفقههاء او من كتبها انها كما يظهر من الاكثر من الجانبين ولعله لا قوى وليس خلاف كلامهم في
تفسير حيث قبل مد الصوت او ترجمه او اطرا به او تحسنه او دفعه هو الالة ومد وتجنبه او
معه وترجمه او تحسنه وترجمه او ترجمه او طرا به او مدته وترجمه او طرا به او غيره ذلك او الصوت
مقتدا بالمطرب والرفع والمواالاة والترجيع والاضراب العز ذلك منبأ على التعارض حتى ينظر
في التعادل ويرجح الاكثر والابصار على الجمع فيوجد بالجامع للصفات لانه المتفق والاصل جواز
ماعداء والجمع على يقول الميثبت فيما اشبهه وشرذا للثاني فيما انفاء بل انما قصدوا كما لا يخفى على من
مارس كلامهم فيها انهم لمعاً الالفاظ القابلة للشهوة الدرة ان حول العرف والاشارة اليه وبين المعنى
العام لم يحرر عن احواله فيجوز ان يكون ان الغنا من مقولة الاصوات او كيفياتها وسعدانته من
مقولة النبات وتحوذ ذلك وكذا الاثر في غيره مع اختلاف العبارات ونفاوت الكلمات
فلم يبق سوى الرجوع الى العرف الذي هو المرجع والفرع في فهم المعاني من المتبا وهو لا يكاد
ولا يؤمن به من فقدته يرى تحقيق الغنا في صوت خال من الحسن والرقه مشتمل على الخشونة و
الغلظة وفي خال من المشتمل على النقص والكسر وفي خال من الترجيع منصف بالتحفا وفي
رجع للطرب على الحقة القريبة بالانشراح والذو وفي قرح للفؤاد مبيح على البكا العشا في ذلك
فليس للفقهاء الماهرين سوى الرجوع اليه والتعويل عليه ولو فرض ثبوت المعنى اللغوي كان الرجوع الى العرف
الظاهر واذا اشكلت عليه الامور اضطررنا الى الرجوع الى الاصل لا باحسان كان من اهلها او الى الاخذ
بما انطه ان كان من اهلها **وتعالمه** وتعلمه بفعله لا بجنبه وفصله **واستقامه** مراعاة صفة
اولادون مجرد سماعه **واجرة الغنيمه** وهو حرام لنفسه اجماعاً محصوراً ومنقولاً ونقله متواتراً
والكتاب العزيز والسنة المتواترة شاهدان عليه ومن حرمة لاجل الملاهي ودخول الرجال على النساء
وتحريمها قانلاً باحسانه لنفسه بخلاف الاجماع بل للضرورة من المذهب لان حاله كحال الزنا عند
الامامة والاستناد الى اخبار يطعن في ليسا يندثرها وفي لانهما ضعيفان بمعارضتهما
بل الاجماع موافقه للعامة مقابله باقوى منها من كونه في هذه الباب وفي بيع الغنيمات وفي
اجزائه وفي استماعه وتعلمه وغير ذلك مما لا وجه له واستثناء القرآن لاجبار ليس عليها مدار

موافقه لاسرار الخافين والمقصود معارضه باقوى منها من الادلة العامة والخاصة وكذا استثناء
التعزية الجنبية ورواية رسالة لانعرف ماخذها لوجه له اصلاً وما ادعى من البرهنة على الفرق بين
الغنا والنوحه وتخييلها الشاء الله تم ومن العجب ما سمعت ما استند اليه بعض الفضلاء من العوام
من وجه بين ما دل على استحباب قرآنه القرآن والتعزية مثلاً وبين تحريم الغنا والرخصة وبقى با
لاصل اذ يلزم عليه ان جميع ادلة الحرمة معارضه باذلة السنن حتى الزنا واللواط والغيبه والذ
والسب والشتم ونحوها حيث تقع بالناس المؤمنين ومع العلم باذخال السرور عليه فلو حكمت
اذلة السنن بتأديها باصالة الاباحه على اذلة التحريم لم يبق حرام على ان الظن من اذلة التحريم انها
انه يبق ليقبل التخصيص لعله من قول الزنا وهو الحديث هذا وقد ورد عنهم ما اجمع الحرام
مع الحلال الاغلب الحرام الحلال على ان ذلك جار في التعزية ومع النجوم والاشارة يبق كل
من يتحقق النج ودم كل من يتحقق الذم والادكاره الدعوات وقرآنه الصدقة والناجاة مطلق بحري
من الكلام على اللعنه الطامعات وغيرها اذ حصل فيها الرجحان باي نحو كان على ان التعارض يثبت
حيث يجعل الغنا من الاصوات اما لوجدها من الكيفية كما هو الاقوى فلا معارضه اذ لا مشية
لعدم وحدة الموضوع والعجب من هذا كله وقبح بعض العلماء في الاشياء من جهة غلط عرف الاعوام
حيث لا يطلقون الغنا الا على ما لا يسي قرآنه او مدحاً او ذكراً او مناجاة او ما لا يكون بلباس
الفصح والبغاة مع انهم علموا وسعوا ان الغنا في ايام العباسيين والامويين لا يكون الا من
ذلك القبيل غالباً وهو على ابراهيم شيخ الغنمين والمحب فتم من سماع ان حسن الصوت يستلزم
الحاق حق اخذ الروايات الدالة على حسن صوت داود ومحب لم يقط له الطرب بصوت زين
العابدين وسيد الساجدين حتى نقل سقوط بعض الماهرين حجة على جواز الغنا، ومن ادرك ذلك
عدم الفرق بين الحسن الذي هو من عطاء الرحمن والتحسين الناشئ من الترجيع الناشئ من
دعوى الشيطان وما احسن التشبيه بامرأته ذات حسن وجمال واخرى بتعليقه متحسنة لترغب
الرجال وقد ورد في بعض الاخبار انه متى حصل الاشياء لشخص في ارضه في نفسه الحق والبال
وسرى انه لا ياتي الا بمرئ اقرب حتى يتحقق به ولعمري ان البصير الخبير باحوال الشئ بعد ان اصل
الفساد ورأسه فيما يتعلق بالعرفه وضدها من الزنا واللواط الباعث عليهما الشهوة الجنبية
والمحرم لها النظر الى محاسن الاجنبيات وامد من اصوات الغنمين والغنيمات وسماعها
تتم الامشاق وتحرك شهوة العشاق وتبعاظر القوم بتذكر الفراق ويزداد الشوق الى اخصوب
حصول التلاق وما زعمه المصوف من ان ما اصابهم من عشق الحضرة القدسية سرور واقرار
على قلبه ربه وانما هو من شدة الحب الى الزنا بالنساء المحبة واللواط بالمرء من الولدان والآء
فكيف يقع الحباة حينئذ منهم كما روى جمع من الثقات ذلك عنهم وعلى حاله الذي يقع ونظرك

ان الغناء باب الطائفة لقراءة القرآن اعظم من الغناء غيرها في العصب الزيادة الذنب الفصيح بانزاد
 التبرج **وقد وردت رخصه** عن الفهم بطريق صحيح وغيره **في اباحة اجزائها** بخلاف الغنيات
 لادباس باجرهن وبكسبهن لان في الباس عن غنائهن ولا عن اجزهن على ان في الباس عن اجزهن بشكل
 التعلق به في اباحته **في العرس** كما ذهب اليه جمع كثير حتى ظن انه مشهور وهو التعلق بالنكاح ولو بان
 دون ملك اليهن اقصارا على محل البقيين ودون الختان وغيره من اسباب الفرج مع الاقصار على
 محل البقيين ودون الختان العناد او اقل منه **اذا التكم بالباطل وله نكح باللاهي** اقصارا
 على البقيين فيما خالفه العوام من الكتاب والسنة والاجماع والنهي الرخصة في الصحيح **بالتي لم**
تدخل الرجال عليها وفيه ظهور لا يخرج من قصور في اعتبار البقيين السابقين وقد ظهر بما
 مرانه لا ينبغي صدور الاستثناء من اهل النظر كيف لا يخرج من الغناء التحريم الزنا واجزائه متواتر
 وادكس متكاثر معبر عنه بقول الزور وهو الحديث في القرآن وقادت الاجابة بان التحريم على
 الفجور والعصيان فكان تحريمه من الامور العقلية التي لا تقبل تقبدا ولا تخصصا بالكلية كيف
 يحظر بالنال او بحري في الجبال ان يقع مثل هذا الكلام من مساوئ الانام الامرين بترك الشبهة
 خوفا من الوقوع في المحرمات مع انه مؤذن بجوازها فيه ومعظم الدواعي ذكر القاد ومد في المل
 والزنا اللذين هما راس الفساد على ان في ضعف دلالة تلك الاجزاء ما يخرجها عن محل الاعتبار
 موافقا للنفس ويرفع اعتبارها في مقابلة ما هو بالكلية ولو كانت في غاية الكثرة ما عادت فكيف
 انها في نهاية الندرة ولو فرق بين الحق والباطل لرايت من القسم الثالث بدينه وربما كان يجب في غير
 الاعراس اقل منه فيها ثم ان القول بالتحريم هو المشهور على الظن لان كل من حرم الغناء لم يستثن
 من المحرمين وحاله كحال المرحبين وهو عدد كثير من النحول والاساطير لكنه بعد عن طريقه
 المخالفين والنصونين **ويحرم اجز النالج والناجحة** والعرف فارق بينهما وبين الحق والغنية
 للفرق بين الاصوات المسموعة للاخران لفرق الانجاس والاحزان وبين ما يجرى حرق الاشواق ويضم
 النار في قلوب العاشقين **ابن حزم** المحزون من نظير العاشق المغنون فلو طرق السمع من داخل
 الدمار وحمل بعض الاصابع صوت النداء عرف انه من الغناء او العز فبعد النازل في البين وهو
 الفرق بين القسمين لم يكن من الاستثناء من الغناء كما يظهر من بعض الفقهاء وهو الذي
 جرت عليه سيرة الامة على عرا الاقصار متلقين له بالقبول دون الانكار ولكن قد وجدنا بعض
 النصارى من المتخذين لقراءة الغزبية من طريق الاكليل الخاذا كالحان المغنيين والغنيات
 وعند التحقيق وامعان النظر الدقيق يعلم ان الناجح والناجحة لهما صوتيهما تمام المد والتجاوز في الجمع
 التبرج ما فات من الحد ولم يخرجها عن صفة الساحة العروفة لم بوصفها بصفة الغناء الموصوف وقد
 تضمن ان البياحة يجوز اخذ الاجرة عليها كسائر البياحات والمكرهات وانما يجب ان يكون النوح **بالط**

امان تذكر صفات كاذبة لبست في البست او تذكر الصفات التي لا يسوغ ذكرها كان تصفة بما رفعه
 في دينه ويضعه في اخره او يفتخر بفضله وضعه غيره او نال بالنوح غير السابق لسامع الاجانب لو حرقناه و
 نوح مفرض الطاعة ولكونه على الكفار ونحوه واما الباطل ففي هذا الظن عدم المنع فيه وعلى كل حال
 على المنع الشرعي حتى تكون الاجرة اجرة على الحرام والظن عدم الفرق بين الاعطاء بعد الطاعة وبعد نها
 وبين الدفع مع قصدها التبرج وبدونه لان الظن من الادلة ان جميع ما يتولد من الحرام حرام نعم وعلا
 لا الاجل نوحها فلا باس ولو خلطت بين الحق والباطل حرمت الظن ولو خلطت بصوت الغناء حرمت اجزها
 الظن لظاهر الاجابة لعدم الانفكاك عن خلط الحق بالغالب **ويحرم بالحق** خلافا للباطل على كراهية
 الشرط لقوله قل لها الانسارط او مطلقا على الاطلاق مع حمل الاول على شدة الكراهة لعدم اللان
 منها والخروجها عن حقيقة الغناء ولا يجمع المحصل فضلا عن المنقول والسير المتروك خلفا بعد سلف
 ولا امر بالامر الصم في الموقف يوقف شئ من ماله وصرفه في ذواب يندبته وفيه دلالة على عدم نوحها
 مع سماع الاجنب ولا فرق في منع الاجرة فيما منعنا فيه بين صدوره من مكلف اخر على الاقوى
 علم ان المداير المنع على اسم الغناء فلا يخرج عن الحكم التيما خرج عن الاستلزام الحكم بحرمته الحد
 كغراب وهو مذكور الصوت على نحو حاصل سوق الابل ان جعلناه منه واستثناء الحد والنوح
 من الحكم لرواية مسنده الى النبي لان في مسندها ولاد لالهها من انه قال العبد لله بن رواه
 بالنوح فان دفع به نوحه وكان جسد الحد وكان مع الرجال فبيعه الخشعة وكان مع النساء فلما
 النبي قال لا خشعة سر وبدك رفقا بالقوا سر ونوح ام سلمة ابن عمرها الوليد بخضر النوح وعنده
 الكثرة عليها ما لا اوجه له وكيف يخص الابيات والابحار المتواترة والاجماع بمثلها بين الشرا
 الترتين قل العام عليها ولذا والشهرة ممنوعة بالنسبة اليها وعلى كل حال فليس القابل بالدخول
 والخراج الاقتصار على خصوص الابل دون غيرها من المواشي بشرط كونها ما شبه وبسرعة
 مطلوبة وان جعلنا الحد قسما للغنا وبما نبأه كما هو الاقوى شهادة العرف بذلك ثم الجواز الا
 وغيرها في حال السير وغيره ويقوى الظن خروج اصوات عملة السفن عند مياشرا الاعمال وترجيع
 الامهات لنوم الاطفال والنداء للرجال على الضلال والاصوات المشبهة في النماز والاصوات
 الغير المشبهة على المروف كالهلهله على النوا العروف ومن الحزم اجتناب الشبهات خصوص ما عند
 استنباه الموضوعات **والقمار** بالكر للعب بالالات العروفة على اختلاف انواعها واصلة اليهن
 على اللعب بين من الاشياء العروفة في القمار العناد والاقوى عموم تجمع الات اللقوة والعب
 من الزد او بطريق والاربعة عشر والخاتم والجوز للاجماع المنقول والفصل ان كل عمل اعتد به القمار
 والقمار حرام صنعه ونفعه **وهو ما يوحذه** بشرط **الاحتق لعبه بعبان بالجوز**
والخاتم وكذا تعليمه وتعلمه بفعله او نفعه ويجوز خلاف الادب والات الله ولا شك في حرمته

تترتب في الجاهل

لظاهر الاجتماع والاختصاص وما لم يكن معقداً لك ولا يدخل في الملاهي فيجوز نفعه وعمله لدخوله في البس واللبس
عنه فيجوز الفرقان للفساد لا لغيره وما لم يكن معقداً لك ولا يدخل في الملاهي فيجوز نفعه وعمله لدخوله في البس واللبس
دون رهاق لا لباس لها ومعها حرام الأما استثنى وهذا الظاهر للعب واللهوفان فيجوز نفعها مقصور
على ما عدا الله والناس ودخل في قسم الله والملاهي المعادة التي يتولد منها فساد على العامة وما لم يكن
فليس حله ذلك في الإحرام الزايق الملاءمة لا بدان وخرج عن العدالة كغير من أهل الإديان ولأن
اسم الله والاله والملاهي إنما ينصرف في الفرد السابع والنفع العايد من الصبيان كالعائد من الكبار
وان اختلفوا في العصبية وعدمه لأن الكل أخذ مال بالباطل وداخل في البس ويجب على الواجب منع
العصبية استعمال ما فيه بدل مال وأما غيره فيلحق فيه الفساد وخلافه وفي الحديث ان الجسد
أكل من مال القارة شيئاً من غير علم فلا علم قاته وسراويه ادعى به وعن الصم ببيع الشئ في حرام
وأكل منه تحت وانما ذكره للعب به شرك السلام على الله فيهما معصية وكبره موثقة والخالف فيها
بده في علم الحر والصلوة لحيث يفسد بها من علم الحر والناظر إليها كالناظر إلى فرج أمه والناظر
إليها والسلم على الله فيهما سواء معصية في الأثم والمجالس على اللعب بها يشبه مقعد من النار ويجلسها
من المجالس التي بناها الله سبحانه في الجنة والله يوفقونه في كل ساعة فيعمل معهم وهو قول عليه غرات
لجاسة اليد بطلان الصلوة بدون الفصل بما عدا كالكفر والشرك ومعصية السلام والنظر في الجلب
ليست على إطلاقها **والغش** بالفتح مصدر أو بالكسر اسماً والاول الصق بما بعد أو فوق يتعلق بالحركة
الملك باذخال الوثوق في الأعمال أو الطلوب وغيره أو بالعكس من المجانس وغيره أو لغيره ما يظهر لصفة
المجرد ويجوز الصبح فيدخل التدليس لغيره غيبة السنام **بما يخفى حاله** فبطلان كحاله فيغير به بالكل
لفعله الخاف عن الاحتمال المصلحة بل التمثل على الفسد كما لو اغراه بقوله ويكون ساعياً في غرضه
بأخفاه جرمه بالعقل كما يقع حيث غشه ترك نفعه ولقد ظلم حيث شبه عليه وما اعلمه ولدخوله
فيما وضع للحرام أو فسد به وأما الشئ فقد توافقت عليه إبانته وسردياته واجتماعه وفي بعضها
التشديد التام لدال على نفي نفي عن الاسلام ولحققة الحكم من لم يكن الغش من فعله كمن خفاه
حين نفعه ومن لم يعلم به أو علمه وأخبر به فلا تجرم عليه وسبق الرد في الصحة والفساد بالنسبة
اليه واسمها وحكمه مقصور على حصوله مما فيه خفاء **كسج البين** أو بعض المبادء المضافه والابتن
وتحويها **بالا** ونحوه وأما البس فيه خفاء فلا لباس به عند جمهور العلماء ووجود الخلاف على وجه
التدريج لا يلفت البس في مقابلته مستفيض المشهور وفي الأصول والقواعد والاختصاصات
شاهد العارض لا يلفت البس في مقابلته ما أوردناه من الأدلة الدالة عليه وبيع الغشوش
أنتم بقله حقيقة ولم يعلم البائع غشبه وأجر المشتري بها فلا لباس به والقاعدة ترتضيها
ومع العلم بالغش وعدم الإعلام فالنفي متوجه اليه لا إلى البيع المترتب عليه من حيث نفسه

فبيع البيع ح به إذا لم ينع وبشبه الجاهل بخيار العيب الوصفه التدليس من غير مداف وبشبه هذا
من تعاضل الاسم والأشياء أمانع اتحاد الجنس فظاهر وأمانع اختلافه فان لم يتقلب الحقيقة فليس
منه ومع الانقلاب فقد حكمنا بطلان مزب الأكتاب لعدم ما دل على خيار العيب والوصف
والتدليس وفقد الحرام بلا شرط لا يفسد كما مر في الأخبار الصحيحة وغيرهما ما يفيد لعل الحق
البيع الظاهر في الفساد ولفظ لا يصح لوجه صحة الكراهة ووضع القطع العيق في القلائس لعله
لا يهددك لبساً فتبوعه بقوله لم ياعله حب ان تبين لهم على فرض ظهور التدب لأبناني ما قلناه و
بما قلناه ظهر وجه القولين وعرفت حجة كل من الدين وقوة الأول منهما وكوضع الحر في البرودة
ليكن ثقلًا أو حسناً ووضع الماء على بعض الأشياء لمثل ذلك **تدليس الماشطة** على الخيط الأخر الغش
عطفاً على المزج ولجعل شيئاً له كان عطفاً عليه ولا فرق بين تدليسها نفسها وتدليس غيرها
بفعل ما يبرز حسنها ويخفي قبحها الرغب فيها كالكاتب ويعيشها الخاطب والأول في الأول أو في الثاني
الكاتب باقياً ما فعل سابقاً من غير اختيار مع أخفاه الحال وعدم الظاهر حصول القبح فيه ولأن اختيار
القبح لغيره أو تفضيله للأجاء المحصل المطلوب عن بعض الخول والنصوص الدالة على بعض أقسامه المحصول
كما روي عن النبي من لعن النامصة والواشمة والواصله والواشمة وفسر بالنافه للشعر المجددة
للأمتان والواصله لشعر امرئ بشعر أخرى والتي تعز من شأن من يدك المنة مائة وتحشوه بالكل
أو بالذئبة فيخمر ويخصر مثاله بما كان لغير المزج ونحوه ما دل على استحباب التزين له بما يقع التزين
وعلى خصوص الأصل بالشعر والأعيب في الصلوة من جهة كحاشي فخص المنع بالتدليس ومع تنقيح
يملك تدليس ولا يشترط وقت الزوج الأيما يخفى منه القبح في محاسن الزوجية بانها تفسد استاها
أو ضرر في بدنها ونحو ذلك أما المالك فيلزم استبعاد ما يطمع وما حرم من التدليس بحرام نفع
عليه كسائر الأخواض على المحرمات وما حل محل فيه غير أن يكبره مطع وترداد الكراهة مع الشرط
بجمل الأكرهه الأعمه وكون بعض الأعمه منها كالشعر الموصول والحرة الماخوذة من بعض الخنا
والنحو لا لا يوسع أخذ العوض فيها إلامان منه لأن التعلق بالأصل هو العمل ذلك من التوابع
الدلس كبيع الغشوش **وتزين الرجل** أو المرأة أو تزنيهما أو دوام ذلك لهما أو كذا
أقرب ليعاد الأكتاب **بالحرام** عليه فقط كلباس الحرير والذهب أو عليه كما كالعصب ليس
أحدتها أو تزنيته أو تزنيته بما يتخلص بالآخر عادة فتوجه التواضع بالخصوص وتناول
النوع من لباس الشهرة الشامل متبع الما للزينة لغيره وفي الخبر النبوي لعن المشتهين بالنساء
والمشبهات بالرجال ولا وجه لقصر على الذكر والأنثى وانما هي فرد منه وما في السنن
القصور بعضها موافقة المشهور في كلام بعض الأواكمان دليله الاجتماع وهو غير ظاهر
على الخشيت ترك التزيين ولها العمل بما جاز لكل من النوعين وباختلاف الأحوال والمحال

يختلف ملائمة النساء والرجال فقد يختلف حال الجمع وحال العز والفرق وحال الربا والرب
ومعونة الظالمين لا تقسمهم جميع المعاصي او بعضها في اموالهم او ابدانهم او اعراضهم او اديانهم
 كالافتاء والقضاء ومن ليس له اهلية ذلك **في الظلم** لا يشترط ان يكون الظالم على الاثر
 المحض عقله ونفسه وللخيار التواتر والعذر والجهل ونقص او بقاءه حتى عانته وان لم يفعل
 واما اعانة على الجحاح بتدعيمه بدبته او معاملته مالم يقان كانت عن ميل اليهم بسبب ظلمهم وكره
 وجبروتهم او بقصد السبق في اهلاكهم ورفع منزلتهم وحصول الاقدار لهم على عبيتهم او كبريتهم
 سوادهم حرموا عليهم وان خلت عن ذلك الاحوال واشباهها كانت سائغة لا تجر فيها والآلة
 تلم للمسلمين سوق فان الدين والديانة والكرما يخرج من العادات المنطبعة انما يقبل ابدان الناس
 من اديانهم وبالمعاملة معهم وكذا الزنا والاعتداء انما تكون غالباً معهم على استبداد المعاملة
 معهم مشير الفساد باعنت على اذية العباد خصوصاً من الفقة المحقة وكيف يخطر بالبال او يجري في
 في الحال ان اعتناءهم مع حرمهم لنا على شيع جنان القوم وعبادة مرضاهم والصلوة معهم واظهار
 المحبة لهم باشرافنا يتجنب صغائرهم وتركت لدخولهم في صباحاتهم والشفر منهم ظاهرها والاشيا
 عنهم وكثرة الاخبار على نحو بعد خفا نهارها على الاصحاب مع تركهم العمل بظاهرها ترفعها عن الغشبا
 ولا بد من تنزيهاها اما ان ارادة قصد المعونة لهم على ظلمهم فيدخل فيما قصد به الحرام او على حصول
 الميل او تقويم امرهم او اعلان شأنهم او حبس النفع لهم او سبط المودة معهم بلا داع الا ان ذلك
 فيدخل في الركوت واما العمل بظاهرها فلا وجه له بديهته وكفى بالسيرة القاطعة والعمل بالشر
 خلقاً بعد سلف شاهد على ما ذكرناه واوضحناه وانظم ان الذين امرنا بزيادة الشفر عنهم طناً
 وشدقة التباعد عنهم وان لا نتخبط بقائهم بل نجيب فنانهم هم اهل الباطل واما من كان من اهل
 الحق وان حصل منه ظلم فلا تشمل الاخبار لان ظاهرها ارادة من كان من الظلم في ايام صوته
 الاخبار عن الاثمة الاظهار ويظهر من معنى النظر في الأدلة ان المعونة على ظلم الناس ليست كمال
 المعونة على باق المعاصي حيث ان الامانة على الظلم حرام وان كانت غير مستلزمة لحصوله وفي غير الآ
 اليسر من ذلك كما لا يخفى **وحفظ كسب الضلال** او ضلالها فلا تصد او يغني النلف **ونسخها**
 منطلقاً باصل او فرع مع صدق الاسم عليها اعدادها له او كثرته فيها مع ثبوت بقاها مع اذني
 لا يعذر فيه صاحبها وكذا كل كتاب مشتمل على قبح يؤمن او اذية مسلم ولو مع الامن عن وثبت
 الضلال والفساد والاطلاع عليها بل يجب تلافيها بكما ان لا يمكن عزل الضلال عنها حكماً
 والاكتفى بعزله من غير ضمان لغتها لدخولها تحت الوضع للحرام اذ وضعت له وتحت مآول
 على ان جميع ما من شأنه ترتب الفساد عليه يتبع النصف فيه وقبته وحفظه وبقي الحلال
 عنه من اختلاف الاعناد عليه كل ذلك اذا كان **لغير النقض** لها **او الجح** على اهلها

واما

واما لها فيما وجب الجهاد بالادام اعظم نفعاً من الجهاد بالسهم وان لا يفر بعض احوالها لا يقص في
 فسادها والابطال لكما انما يتحقق باطلها من اصلها وجبت ان مقصد الشرح فيها الابطال
 الاقوى في حصول الرد بطريق الاستدلال ولا فرق في المنع بين ما كان من اصله كتاب ضلال و
 وضع على ذلك واصحابه باعتبار النسخ فيحفظ الكتب السماوية المنوخة بحرقه كانت او غير
 محرقه ونسخها وتعليمها وتعلمها **واخذ الاجر عليها** كما شركت الضلال **ونسخ**
النور **والانجيل** **وتعليمها** **لحمة الاعانة** على حرام **واخذ الاجرة عليها** لا يخفى ان هذا الذي
 ضرب عليه موجود في جملة من النسخ ولعله هو الصحيح بحسب المعنى في امل وقد لبسنا الكلام
 فيما يستند اليه وكشف الحال انه ليس الغرض من كتب الضلال اما استعمل على الضلال في الجملة و
 الا يمكن الرجوع الى كتب اللغة والعربية والنفس وغيرها من كتب القدماء ووجب الخلافها
 لعدم الحاقها من ذلك ولا ما كان من الكتب المشتملة على ما يحتاجه الفقه في طرق الاستدلال
 للأطلاع على مذهب الصوفية مما يتوقف عليه ترجيح الروايات بعضها على بعض ولا ما كان مستداً
 الى اهل الضلال كان فيه رشاد كالكتب الامولية المشتملة على الضوابط الشرعية الموصل الى التحصيل
 معرفة الاستدلال فان ذلك من الواجب للتوصل الى معرفة الاحكام الشرعية بل المراد والله
 اعلم ان الكتب التي وضعت للاستدلال على تقوية الضلال يجب تلافيها فضلاً عن غير منسخ
 وغيره الامع قصد الابطال فيكون كذا وكذا سواء تقويت بها كلمة الكفر الاسلامي او الدنيا او خلاف
 الشرع الغرض المثلث بالذليل القطيع واما الخالصة من الحجاج وانما هي احكام تذكر واضرار شطر
 كتب الفقه والحديث غير صحيحة فلا يجوز قبحها ولا استعمالها ولا نسخها لانها لا تنفع بها الا
 بقصد ما ينفع في الامور العبدية او غيرها ولا يجب تلافيها واما ما كان من كتب اهل الضلال
 مما وضع لعرفته كهيئة الاستدلال او الاخذة الى معرفة معنى الكتاب والسنة والكتب
 المنوخة مع قصد الاطلاع على المواضع كالنور ونحوه من كتب الانبياء او على التواريخ و
 السيرة والامور التي لا بأس به وربما وجب حيث كان المعول على الاجماع وبعض
 القواعد السابقة لم اقتصر على المتفقين ويؤيد ذلك انهم لم كان عندهم بعض كتب الانبياء
 وربما اخرجوها لاصحابهم فالمدار اذ على اختلاف الأغراض والمقاصد وترتب المصالح و
 المفاسد فليتأمل في هذا المقام فانه من زوال الادام وقد زلت به قدم بعض الاعلام حتى
 شرب الى القبح في اعيان الاصلان الذين من قبح فيهم فقد قبح في الاسلام والايان
ومنها هي المؤمنين وهو ذمهم بالشعر ومطلقاً على اختلاف الرأين ويقبح في المقابلة
 ويؤيد على الغيبة باقتضائه الدوام فيكون كذب جعل مثلاً او سرق في طومار يعرض على العقاب
 فذلك علم الحكم المؤمنين عدوهم وفارقهم الجاهرين منهم والمسيئين لاشتماله على الظلم وهناك

الحق والاهانة وادخال النفس المحطورة عقلاً وشرعاً وعملاً الكتاب أو سنة أو إجماع ما لم يفرجه بمقتضى
على ذلك لا لئلا يفسد حكمه وصحة واقعيته متعلقين بما لم يكن الرخصة في الغيبة لا لتأديتها على
حكم العاقبة على أصله ولا يجوز فيه القاصلة لعلى الحقين به ويعلم من تتبع الأدلة ان كلا من الكافرين
الاسلامى والى ما على حد سواء وجاز لهم هجوعهم وسبهم وشتمهم ما لم يكن قد فاع عدم شرطه وانحشا بل
انظر منها ان هما انهم على رؤس الاشهاد من افضل عبادة العباد وقد علمت الاجماع وسيد العباد حسن
بجو المشركين معللاً بأنه استدل عليهم من رشت السهام بغير لور جوعا عن عقيدتهم لزم محو ولو كان المصلحة
عظيمة او دفع مفسدة عن التجميد بناؤه كدفع الهلكة عن نفسه او المواخذة بعد التحول في رمة
بالقوى عن الفساد حسن ولو باليجو على رؤس الاشهاد ومن كتب هيجو المؤمنين في ديوانه وجب عليه
كفاية محو وجب على الناس ردعه وكلما كان الشعر اجد كان الوزر اشده كما ان فضيحه الشرافة
اشد ثأماً من غيره وحرمة اخذ الاجرة وما يهد من الجائز البه قد مر ما فيه اعظم شاهد عليه ومنها
الغيبه بالاضافة الى المؤمنين واللام عوضها بقرينة السوق العقلية منهم والميزان من اولادهم
بن كرماءهم مع الرضا وبدونها ذكر ما يغتهم ويجزئهم مع ذكر الغيب وعدمه او ذكرها معاً على
اختلاف الاراء في معانيها بين العلماء وعلى القول بانها مطلق الذكر فلا بد من التيقن لارتب
الخطر ويعتبر كونها من مقولة الكلام كما عليه بعض الاعلام او جميع ما يقصد وفاده من فعل الغير
اذا شارة او تهم عاده وفي الغائب اسم مفعول بعد المحطور وان تشاك في لزوم المحطوخ فلا بد
لئلا تدخل في اليقين وتخرج عن الاسم وان كان استدل للعصاة وحسب اختلاف كلام الاساطين
من الفقهاء والقوانين فالمرجع الى العرف الذى هو الميزان مع اختلاف كلام اللغويين في التفسير
والتيبان والادلة الاربعة متفقة على خطرها وجميع ما دل على تجريم اجرة المحرمات شاهد على حرمة
اجرها وبسبب ثبوتها امور **منها** غيبته من فسدت عقيدته حتى دخل في قسم الكفار والمشركين
اوضح عن رتبة المؤمنين للاصل والافتصا على التيقن من دليل المنع وتيقن ما دل على عموم
في المسلم بمفهوم ما قصر فيه الخطر على المؤمن ولان التيقن في الكفر كفر سي رهك الا في مسئلة الا
مؤال والابدان وحديث هجة المشركين يدل بالاول على جواز غيبته واستمرار الطريقة المستمرة
من قديم الزمان على اللعن والطعن في غير اهل الايمان حتى ان الانكسار لذلك بعد من المنكرات والطعن
فيهم من افضل الطاعات وحليته محال المتقين ذكر معاني الكفار والمخالفين ومن وقع في خياله
ثبوت اللانزاهة بين حرمة غير المخالف وماله فقد اشتبه كل الاشتباه لصدور الغفلة منه
وقلة الانتباه **ومنها** الظلم مع ذكره عند الظالم عند من يرجوان بعينه ويرفع الظلم عنه
لقول الله عند النبي من ظلمه ان تزوجها شيخ ولم ينهها عن ذلك ويقوى جواز عند غير اهل
الكتاب فظهر بوابات كثيرة في هذا الباب وما في الاخبار من دخول سوء الضمان في ذلك فحجز
ذكر

ذكر سوء ما منع بشكل الشعوب عليه في عفا بلة ما دل على تجريم الطعن في اعراف المؤمنين من كتاب اوستية
او اجماع او عقل **ومنها** الاستفان بان يقول فلان ظلمني كما شكك هذا باسفان عند النبي بانه حمل
شيخ لا يعطيني ما ينبغي فاحكم الي ولا استمر بطريقه على ذلك **ومنها** تحذير المؤمنين من الوقوع في الخطر
الضرر في دين او دنيا كتحذير الناس من الرجوع الى غير الفقيه مع ظهور عدم قابلية التبع في اقلية في التحول
على طريقته من يعلم فساد طريقته ومن وقع اهل التحصيل في بعض القواعد التي تعد من الاباطل وما اهل
الدين ففسدوا الادب الواقعة فيهم **ومنها** نعم المستشير لور والاختيار الكثير في انه يجب ان يصح المؤمنين
اخاء المؤمنين ولقول النبي لفاطمة بنت قيس لما شاورته في خطاياها معونة معلوك لا مال له واليوم
لا يصح العصي عن عاتقه **ومنها** الحج للشاهد والراوى وبيان مقدار حاله العفة العادلة بين
خبر غيره وخبره وشهادته غيره وشهادته ولدك وضعت كتب الرجال والحج والتعديل وقسمت
الاخبار الى الاقسام المشهورة وعلى ذلك جرت عادة السلف من اهل الحق واهل الباطل لابتكار ذلك
من الرعاة والمحدثين والفقهاء والمجتهدين ولولا ذلك لم يكن الترجيح بالعدالة وحلها والاعتماد
وخلافها وانما طريق كونهما من هذا الباب ولقد سترجح البينات عند الرفعة وورد
عنهم مزم بعض الرقات ونسب الكذب اليهم ووضع الحديث **ومنها** ما يقصد به دفع الضرر
عن الذمم في دم او عرض او مال وقد وقع الطعن منهم في سريرة معللين بذلك ويجوز ذلك
بما يجب عن الطعن في هشاميين **ومنها** ذكره بالاسم المعروف والصفة العروفة كالامح والاشم
والاشم ومخوها الضرورة التعريف كما جرت عليه عادة العلماء في ذكر الرعاة والمحدثين وورد عن
الاخوة كثر من ذلك فالسيرة والاجماع المحصل والاخبار شاهد له **ومنها** الشهادة لافانمة الحديث
وحفظ الدماء المعصومة والاموال المحرمة لئلا تضع الحقوق وتغلب الباطل على الحق **ومنها** ما
دخل في النهي عن النكر لتوقفه عليه فحجب الوقعة في بعض القضاة حتى يزدعوا عن معصيتهم
ومنها بغير نسب من ادعى نسباً وان كان معذراً او عرف بنسب فيجوز نفيه وبراءه وجب حتى لا يقع
خلل في المورثات والنسقات والائكة وعمرها ورجوع الى بعض ما سبق **ومنها** ما كان للنسبة
من الزام على نفسه او عرضه او ماله او ولده او نفوس واعراض محرمه فان التيقن فيجوز الهجاء و
السب والشتم والقذف وضرب العاصي ما عدى الدماء **ومنها** ذكر المبتدعة ونسبهم ومقتضاهم
حدس من مبل النفوس اليهم وظهور الفساد في العباد **ومنها** ذكر المتجاهرين بالفسق فانهم لا
حرمة لهم ولو في غير ما يتجاهرون به للاخبار وقول النبي لا غيبة لفا سق محصوم ووجه على الذي
بعد **ومنها** ذكره عند من اطلع على حاله ولم يزد علمه باخباره لعدم حصول امر جديد
يلصق عليه المنع فيشك في دخوله تحت ادلة المنع **ومنها** ذكر بعض الصفات الذميمة التي لا
تبعث على نسق مع قضاهاه بها على رؤس الاشهاد كشك حرمة نفسه وقوله من القوم يلباب

الجهل عن نفسه فلا غيبة له ولأنه كالدعوى عند العالمين بالحال ومنها فضل بعض الرواة والعلماء على بعض
 لتقدم المقدم في التقدمة والرواية ويؤخر المؤخر بل يطلق الفضل لأنه لم يردج ومنها ذكر من لم يقل
 له ولا يبين كالحجابين وبعض أطفال المؤمنين للشك في الدخول تحت ادلة التحريم ومنها الرد عليه
 في ذكر قدح عليه أو على مؤمن فانه يجوز ويكون معذوراً واستلزم قدحاً فيه ومنها ما لو فعل
 خيراً من عبادة أو أكرام ضيف أو ترحم على فقير ونحوها فدللت على بخيل أو كسل ونقص غيره فانه لا
 يلزم ترك العبادة ونحوها لذلك مع انه من اقسام الغيبة على بعض النفايس ومنها ذكر او
 لاداه وعياله واتباعه المحققين به ببعض الصفات تأديباً لهم وخوفاً عليهم من الوقوع فيما هو عظيم
 لقضاء الحكمة والسر به ولأن التابع والفريق لهما حكم آخر والناذية كما يظهر من التبع ومنها
 ذم من لا يتخصص ولا يميز ولا يحصر فانه لا بأس به ولو دخل نكحها ومنها تعليق الذم بطائفة
 أو أهل بلاد أو قرية مع قيام الغيبة على عدم اسراده الجميع كدم العرب والعجم والكلوف والبصرة
 وبعض القرى ومنها ذكر العائيب الناقص في شخص ثم يعقبها بما يدل على جوعه وعود كماله
 كالنقل عن الحر وأخبره ومنها روايتها عن شخص وكذلك في نقلها فلو سميت الناقص متباً
 والنقل غيبة لم يدخل في المنع ومنها ذكر عيوب المملوك لأسقاط الخبر ومنها ذكر عيوب
 المرأة في النكاح خوفاً مما يترتب على التدليس وكلما جاز منها دفع ضرر أو إحقاق حق وسرد باطل لزمه
 الانصاف فيه على مقدار الحاجة مع الاخلاص في السير ونهذيب النفس من الشوائب الربية وبسبب
 احاديث النفس منها فم يلزم علاجها ان خفي ثاديتها المحقد أو بغض أو اسما نذ أو غيرها أو تحريم
 استماعها والاصفاء اليها أو كجب ردها وفي الحديث ان وزير المراد يعادل وزير الغائب سبعين
 مرة وفي آخر ان الله يرد عن سرادها الف باب من الشرف للدين والآخر هذا مع الامكان والآ
 فعليه الانكار بالحيثان والاحوط القيام من ذلك المكان وعن النبي ان كفارة الاغتيال الاستغفار
 له كما ذكره والقول بلزوم الاستغفار معارض بلزوم نهائية الابتناء نعم لو استغفر مع الإيهام وافق
 الاحتياط النام وكما اتهم غيبته ثم بعد ذلك **الكتاب عليهم** حرمة مضافة الى حرمة اصل الذم
 للضعف العوز بنضعف القدر ولو اخذ في حدة مخالفة الاعتقاد فقط او مع الواقع لم يمتنع
 قبل النعوت وهو ان كان من صفات الحر يجري حكمه في الانشاء النبي عنه مع قصد الافادة كلعن الذم
 وذم المدح ونفي الكرامة تترجى غير المتوقع واجاب غير الوجوب ونذب غير العائز الحر ذلك مما يلزمه
 الآخر بالجهل والنورية والمهرل من غير قربة داخلان في السداد في حكمه ولا فرق بين ما كان في شعر
 أو شمع عند قربة البالغة ولقد اشهرت في الشعر وزادت في حسنة حتى قبل الذم به عند بدو
 بعض الاخبار ان قصد الاصلاح يحجم الكلام عن الذم وان ابراهيم ويوسف في قصد الاصلاح
 ولا ذم ولم يفعل كبره شيئاً ولو بسرق احد والحق انه من الذم بالضعف لغير الانبياء كما في الخبر ثلث يحسن
 فيه

غير الناذية وروى
 صح

فيه الذم المكبد في الحرب وعدنك من وجنتك والاصلاح بين الناس وما ورث الانبياء مطح او
 ما ولى وصبت كبحر الكذب الغيبة وغيرها قبل التحجب التورية وظاهر الادلة خلافه ويجوز الانصاف على
 قدر ما يندفع به الضرر ومقدار ما يحصل به السبيل الذي له الذم بمغفر **والنهم** علمه فزاد اسماء
 بنيتها اليهم كالكذب عليهم او مطلقها من قولهم الحديث من باب ضرب وقيل سعي به لا يقع فنه او
 وحشة وهي العينة بقوله نعم والفن الكرم من القتل وعن الصحابة انها تفرق بين المتحابين وتجلد العداوة
 بين النصارى وتشفك بها الدماء وتهدم بها الدور وتكشف بها السنو والتمام اسد من وطى على
 الارض يقدم فقد دلت الادلة الاربعة على حرمتها وشهدت الشواهد الدالة على حرمة اخذ الاجرة
 على الجحمان على حرمة اجرتها وفي الاخبار ما يدل على حرمة استماعها لكنها قد تجب لانتفاع الفتن
 بين المسلمين وقوة المحققين على المظالم وهو الداعي لتقصيها في احد الوجهين بالمؤمنين **وسبب**
المؤمنين وسببهم بعض واحد من الطعن والفتن في النفس والتحقير والصغير ونحوها مع
 قصد الانشاء فيجوز الغيبة او يعم الحر وقم الانشاء وتختلفان في بعض النعير فيقع كل منهما الا
 خرج وجه وجال لا يشر من اهل الايمان في حال الاختيار لطابق الادلة الاربعة على تحريم ما
 يفيد نقصاً في مؤمن او اذنب له او ظلم او غير ما قام الدليل على الاذن به لحكمه ظاهره او غيبته وفي
 الخبر سبب المؤمن فسوق وقتاله كفر ويقوى جواز في خصوص الظالمين وبغض للمغيب ودفع
 ودفع المنكر وحفظه عن الضرر لغير ذلك وسبب غير اهل الايمان من المسلمين والمسلمين من فضل
 الطاعات الموصله الى رضا رب العالمين **ومع من يحيى الدم** في الوجه المحقق عليه اقرب
 حيث يترتب لفساد عليه وقد يجب الذم له لردع عن منكر أو إحقاق حق أو ابطال باطل أو كشف
 حال لدفع اشتباه الخلق فتحكموا بشهادته ويرغبوا بها ملته ويبدل له الاموال ويحل على رؤس
 الرجال ويرجع المير في الضاوي والاحكام ويعده من العلماء بين الاعوام ومته نشاء في الدين
 وتقدم الاذنب على عثرة خاتم النبيين مع انه ربما دخل في الذم حكماً لاشتماله على الاغراء
 بالجهل الذي حكم بقبحه الشرع والعقل واما حرمة للذات صدقاً او مع قيام القربة على المناقاة
 فلم يرق عليه بهر هان وله بهزل يصدر من جميع الامهات ولا سيما اذا تعلق به غير بعض اهل الشرب
 الدينين او دفع لبعض المظالم عن الظالمين من الرعية او دفع لبعض المفاسد الى غير ذلك من
 القوائد وهذه عادة العلماء مع الامر خصصاً من كانوا من اهل الحق ولو انهم من شر الخلق ومن
 اخذ جازية على مدحه مع حرمة وقال فائدة عند فقد اخذ الحرام ودخل في سريرة اهل الاثم واما
 مكان بالحق في غيرهم بين كل البهائم غيت عن اقامته البرهان ان يكون خوف على المذموم من اضراجه
 او معاذيه وحاشا له وعلى الزام خوفه من النسبة الى محبته فندعوهم الى الحد في اضراجه واذا سيرة
 وتصل الحال بعد الاجمال انه ينبغي اعطاء كل ذي حق حقه فمن سلم من اسباب الذم فهو ممدوح لا

لا بد من **العكس** والعكس لو كان ذا وجهين كان الانسان معه ذا حالين قديمين وبها قد
 يتم محافظا على الوجه السائق ومن نقل الامع في المنع على الاطلاق مردود الان يكون جارا على هذا
 المذاق **والشيب بالمرأه** بالنعير يعني بها وعشقها في الشعر **العروفه** عند القائل السامع
 او عند هاء الاخر هو المراد **فقط البهيمه** فانه لا بأس بالشيب بها للشك في الدخول تحت او
 في شمول الحكم ما لا يتحمل على نفس او كلام باطل ولانه لا ينبغي فيه من وجوه الحق الا انه فيبقى على **الاهل الوهمه**
 للزوم تقصيصها او هلك حرمتها وادخال القصص عليها وعلى اهلها ولذا لا ترضى النفوس الا شيبه
 ذوات الغيرة والحمية ان يذكر ذكر عشق بعض بناتهم او اخواتهم او البهيدات من قرابتهم واما غيرها
 الموقنة من الخافه والديته والحرية المحترمة الدم والمال والفرج فلا حرمة لها هناك الا حرمة لها
 في غيبتها وحقها انها لا تستل على نفس وتجرم خصوص الموال والاعراض والنفوس بالشهادتين
 وقبول الحرية والعهد ونحوها وحرمة النظر لقيام الدليل عليها لا يستل حرمة الشيب بالنسبة
 اليها ودعوى الحق بالذات لانه يمتنع لهوات العصاة في محل المنع لانهم غيبون عن السفاح
 بالكلام مع انه لو لم تجزى في غير العرفات بل بما قضى في ذكر المحاسن وافهام الزنيه نعم
 لو كان الشيب من اهل المرأه بحيث ينكر عليه فلا يبعد التحريم بالنسبة اليه واما الشيب
 بالمرء الحس من الكفار والمؤمنين المعروفين والمبهمين فهو من السفه وباعت على التبع على الام
 ومعدود من النفس وظاهر نظر المفاتيح لا ينظر اليه وما يشبه الشيب من الترمش والشعر
 في الخطر لان الموزون اشد حرمة من غيره **والسبح** والشرائط وشرعها لا يتبع فيه وكما
 ذات فصاحتها وبلا عندا شددت حرمة وقد يقال يجوز ان في مهمات السور والهلالت
 بالفجر **وتعلم علم السحر** ليكون من السحر او عمله بسحر ووسمه وتحقق المقام يستدعي بسطا
 في الكلام في بيان الاقسام وهو انه اما ان يكون علم بلا تعلم او معه وتعلم له بقصد بهما العمل
 بل تحصل مرتبة الفضل والتباعد عن خضوض الجهل او يجتذر الناس ويجتذر من من عامله
 او ليتجنب ان يدخل في حمله فاعليه او قصد بهما العمل فالبحث في قصده وان لم يعمل او عمل بالبحث
 ايضا فنفس عمله وعلى كل تقدير فاعلم اما ان يتوى به الحل والابطال واخر ذلك من الاحوال
 ثم هي اما من الاحوال الحس او ادخلت في انواع العصب **وحكم تعلبه** تابع حكمه اما القسم الاول
 فلا يخرج منه الانبياء واما باب المكاشفات من العلماء لان العلم حسن في الذات داخل في
 عداد الكالات والكرامه في الصنف من الجاهل والصليغه والحجامة ونحوها والخط فيها
 اغاها وباعتبار العمل والافعلها خير من جهلها والتعلم والتعلم بذلك النسبة او يتخذ نفسه
 او غيره من الوقوع في اليه متصفان بصفة الراحمه واصل الاباحه قاضو باباحته ولفظ **السحر**
 والساخر وسحره منصرف الى علمه ونقل قضيه الملكين العالين في اقران لأهل هذه الملة **شاهد**
 على

على الجهل وما في الروايات من تحريم التعلم وان حد التعلم القتل مراد به من قصد العمل بل مع صدوره من القتل
 من حدود العالم دون العالمين ان الظاهر ان العلم انما هو العلم بالحق لا العلم بالباطل وانما عليه تعليمه
 وتعلم العمل ونفس عمله للحل والابطال فيجوز بيان ما فيه من الاشكال وان كان لغرض ذلك من الامور المباحه
 فهو محظور لان ظاهر الأدلة حرمة تحصيل الذات لا بما يقارنه او يترتب عليه من الاحوال والقيادات على نحو ما
 الحديث في انها لا يسبب اختلاف حالها وغيابها العلم والتعلم والتعلم بقصد العمل حرمة بالتحريم غير
 ان الحد ينفع العمل بل قسما خاصا منه **وهو** ما قصد به العصبه والتعلم بالشبه **وهو** بمعنى العمل يتضح
 بمعرفة معنى العلم امر يعرفه العالمون ويطلع على حقيقته لاهرون قلوبا شبيهة على غيرهم اشتباها على
 غير الناس او اشتباها ببعض افراد القمار على غير المقامرين لرب شيب عليهم ولو خفي بالنسبة الى الناس لم يخف بالنسبة
 اليهم والذي علم من النطق على احوالهم وامعان النظر في فعالهم انه في الجملة ما لطف ما خذوه ودق او
 صرف الشيء عن اوضح الباطل في صورة الحق والحد يجمع على اختلاف في كلام اللغويين وفي فصله عند
 الفقهاء خلاف فيها ما ذكره هنا موافقا لمع من الفقهاء **من اذنه كلام يتكلم به او يكتبه او يقربه**
او يعمل شيئا يوشق به بدن المسحور او يتعلق العمل بالعلوم **او قلبه او عقله من غير ما يشق**
 مع اضافة الاقسام والعزائم من بعض استخدام الجن والملائكة واستنساخ الشياطين وكشف الغائبات و
 علاج الحصاب واحصاءهم وتبليغهم بيد صبي او امرأة وكشف الغائبات على لسانه من بعض اخر وعقد
 عن نزوحه في الوطى والقائه البغضاء بهما من اخر وفي التواني جمع الحق من الحرافات **ومنها** انه على
 بسفا منه ملكة نفسانية يقدر بها على افعال غريبة باسباب خفية **ومنها** انه استحداث الحروف
 بحرف والناشآت النفسانية **قال** واما الاسعانة بالقلبات في دعوة الكواكب وتبريق القوى
 السماوية بالارضية الطلسمات وبالاسعانة بالارواح الساذجه العزائم ونحوها الاجسام السلبية علم
 الخاص بالنسبة اليها في علم الجمل جز الانتقال وجميع التعاريف لا يخرج من حقله لاخذ النافذ في التعريف
 السابق ولا وجه له وادخال استخدام الملائكة والجن والاشياطين في الاضافة الثانية وفي من الكهانة لغيره
 له وعقد الرجل من رزقيته في الملائكة وهو من انار لامن **وكيف كان** فانظم انه لا يرجع بعد هذا
 الاختلاف الشديد بحسب التجرد الى العلم بالحق على نحو ما مر في الغناء من الكلام وبحصوله
 انه عبارة عن ايجاد في شرب عليه فاعز عليه واحوال محبته بالنسبة الى العادات شبيهة
 الكرامه وقوله انها من العاجز المثبتة للنبوات من غير استناد الى الشيعيات مجرور واسما ودعوا
 او نحوها من المناورات واما **احد** من الشرع كالعوز والاصاكل وبعض الطلسمات فليس منه بل
 هو لغيره عنه وكان غرض الشارع المنع من التدليس والتدليس في الاسباب على نحو من التدليس
 في السبيات وان حدوث الافعال من غير سبب بين مخصوصين من العالمين وعند الاشتباه والادخل
 تحت الموضوع يرجع الفقه الى اصله واجرته ومنفعة ثابته ان له في حرمة الاجماع بل الضرورة من الدين

(بسم)
الزكاة

والاقرب عنده وعند الأكثر من مخالفين وبعض قلة فيه إجماع المسلمين **انه لا يحق له ولا ناهي** مجمع
أفراد **تجمل لانا فيه** أو فيه تأثير في جميع أحواله أو لبعض دون بعض فليس أن يتحقق على
الإطلاق أو في إحدى النقيضين بين الزوجين أو ما عدى إحصاء بعض الجن والملائكة أو في خصوص دعوة
الكواكب سبب الاختلاف لا ذلك في القرآن ما يفرقون به بين المزدوج ومفاهيم يضاهون به من
أحد الأباذن الله فمنه من يعلق بصدرها على التحقيق ومنهم من يعلق بعجزها على التجمل وقد يستدل
بها على ثبوت القسم وفيه تجمل اليقين سحرها السحر وفيه ظهور في التجمل لكن لا يثبت النعم كما ظهر في
الإخبار ولا ينفرد وفيه ظهور في التحقيق وجوابه أنهم للزبد في حيث سأل عن السحر هل يقدر على جعل
الإنسان بصورة الكلب الخارقال لمخالصه إذا ما شاء الله فخلقها في التجمل وفي خبر يعز
ما يؤذن بالانقسام إلى القسمين وهذا هو الأقوى لأن من تتبع الطريقي والسر علم أن له آثارا لا تستكره
تستند اليقين في بعض الأحيان ويعلم تحقيقها حتى من لم يعلم عليه مع ما لم ينسب من الإله والروايات
والوجه للاستناد المصاري من أن يثبت عام اليهودي في سحر النجوم فاشترطوا حقيقة الظاهر من الروايات
لقصور السند والأظهر الوضع عليها ثانيا لا لأن العقل يحكم بأن النجوم قادر على دفعه بالأسما والتعويذ
فلا يمكن أن يصاب بذلك كما قيل أليس للابن دافع جميع ما قد سرقوا على دفعه دبعها، وأقرب من أن ينجوها
والأشاهد عليهم عرض لأرض سماويان أو أرضها ولا لأن ذلك ينافي العصمة إذ حدثت المصطفى
العالم على العقل لانبيا فيها بل المناقاة اللطيف الواجب لأن الكلفين إذا ساروا مسلطا الساحر على
النجوم ونصرفه فيها خلقت عقابهم ولم يبق لهم حظان ولا وثوق ولا اعتماد لظهور نقصه
ولتجوز إذا هم تسلط الساحر على عقده فيصير قهرهم أن تنبوع الأرجل مسحور ثم العقل حاكم
بأنه لو كان له حقيقة لم يكن الله نعم الساحر منه في جميع ما أراد والألزم الفساد واضمحلال
العباد ولم ينجح الملوك والأمراء في وضع الجهاد والكنى الأشقياء بجذب النساء والأولاد إلى اللواط
والفجور واعتنوا بذلك من الخطبة وبدل للهوهم وصدم من السحار ما يصدر من القادر الخفا
فلا حادث من دفع أو ضرر لا يقضاه وقد رفلأ يقدر الساحر على أن يمحرج يدعي أنه مبعوث
إلى البشر ولا حاجة إلى معرفة الأسماء بالاسم أو بالبراء المدعى بالبدن أو الخلق من القدما
الغير ذلك من الجهات وترتيب غربة **على كل قد ر** من تحقيق وتجمل ومنها **لو استعمل**
قتل لصورة مريضا بانكاره سري من ضرورات الدين ان كان اسلامه فطره بالحب والقتل
نوبة حيث انعقدت من مسلم نطفه ونبئت على الاسلام فطره وعبر الفطري ان ناب وعاد قتل
في الثالثة والرابعة ولو استعمله كافر فلا قتل عليه ويقوى في النظر قتل الساحر ان كان مسلم مع عدم
الاستحلال الاضطرار به بالاسم في كلامه فعلة ويؤيده ما سئل في الكهانة لظاهره فله نعم ويعلم أن
من أحد حتى يقول أنا نحن فله فله فله في القرآن ان حكمه باق إلى عهد الزمان واطلاق الفرض
عليه

أقرب من

(بسم)
الزكاة

عليه يقضي ثبوت حكمه بالنسبة اليه مضافا إلى الإخبار الكثير الصحيح في ذلك والوارد في الكهانة ولو قيد الحكم بالأ
مستحل لساوى أكثر العاصي لصغار فضلا عن الكبار ويمكن بيان الثمة في البحث عن التحقيق والتجمل بما كان
الفصاح من الساحر أو أخذ الأثمة منه بنا على التحقيق والتجمل المؤشر دون غيره ويمكن ترتيب لزوم الحلف و
اللقائرات عليه لو تعلق الالتزام بعدم الفعل ببناء على الأدلة دون الأخيرة والأقوى **انه لا يجوز حمل**
الابتنى من القرن أول ذكر أو الدعاء أو الخروج والعودة والهيكل **والانقسام** لا غير ذلك من الإ
السنة شرعا **ولا يجوز بين منه** الأعم توقف الحل عليه مع مظنة حصول مضرة لا تجمل وعلى ذلك تنف
المجم بين ما دل من الأدلة والروايات على أن السحر حرام فلهذا لا باعتبار الآثار المترتبة عليه فلا
يكون شي من السحر حلالا لا في الحل ولا في غيره وبين ما دل من الروايات على جواز العمل مع عدم قابليتها
لتحصيص تلك القاعدة للحكمة المثقفة السخافة من الكتاب فتسربل الأخبار المجتزئة على الأضطرار و
حصوله في غالب الأوقات لا ينكر كبر العلة في خبر العيون وغيرهما فأن الغالبية الساحرة لا دخل للحلق
والغالب عدم حله لا سيما مثله وهذا التسربل أولى من تسربل الحل فما على الحل بغيره لأن ظاهر بعضها
كأنه لا يقبل التساؤل في القول بجواز الحل به كما عليه أكثر من أصحابنا ليس بذلك البعيد لأن الظن من
أخبار السحر والسحر السحر إرادة من يتجسس فيه **وتعم الكهانة** ككسابة على يقين طاعة بعض
وإدفع صناعه على كمال فعلها وتعلمها وتعلمها والأجرة عليها مع قصد عملها وعملها والأجرة
عليه **حرام** بالاجماع والأخبار وأما مجرد العلم والتعمد لا يفرض العمل مع عدم قصد العمل فلا تصرف اليد
أولئك النعم عزاء الظاهر أن التعمد هنا في الظاهر في العمل والتبادر من لفظ الكاهن والكهانة العامل و
العمل وما في الضاح النافع من حرمة تعلمها وتعلمها فشرع الإسلام في حق الغالب من إرادة العمل
والكاهن هو الذي له سرائ كل ما يقع للأنسان يتراعى له أو متبع له يتبع سرائه من **الجن**
يا بته بالأخبار ومن تنكشف له بعض الأمور السرية في نفسه كما تنكشف لبعض الأولياء الطهارة
ذاته والأول أظهر وأشهر وما لا نذكر الله فلا يربط معهم لغز أولياء الله وهو كاساحر **تقبل له**
يقب بل أشد منه حيث أن حدة لائتوقف على الاستحلال كما يظهر من كلامه وظاهر الأخبار في شبيهه
بالسحر والساحر كافر ومسا وانما على الاستحلال كما يظهر في الحكم بركم السحر البهرا وركم الحكم إلى
السحر أقرب في التحقيق وعدم اشتراط الاستحلال في استحقاق القتل لهما وفي بالدليل وعلى **التجهم**
ولكن اتعلم النجوم والفلكيات وتعلمه وعلمه بالنظر من غير تعلم **مع اعتقاد** قدمها لانتها
وهو كقوله الإنكار أو الاشتراك أو تقدم علمها أو وحد وثمها نصفه بالعلوم والإدراكات وصفه
الاختبار لهما مع الصقات وهذا من كثر إنكار الضميريات أوقع اعتقاد **ناشرها بالاستقلال**
مع الحكم بأنه ينكر بين ذي العزة والجلال كما تنسب الحرارة على النار وتفرق البصر على ضوء النهار **اف**
على اعتقاد أن يكون **لها مدخل فيه** بأن تكون جزءا من المونث لانها مع اعتقاد عدمه لكنها

جعلها الله علامته من العلم واليقين تزيين الاحكام وهذه الانعام لا كثر فيها لكن اعتقادها الاثام
واما اعتقاد جميع الأحوال المرتبة على المنازل كالحسوف والكسوف والهلال على وجه اليقين فخطا يعلم
من الاختلاف في كثير من الشهور والسنين وليس معتقده من العاصين ولما العلم ببعضها مع اليقين
في المأخوذ من الحسوف والمظنة كلها وبعض الاحكام منها فليس فيها كراهة فضلا عن التحريم بل مندوب ولا
تندرج تحت النواهي عن التحريم وهذا ينبغي الاضطراب في كلام الاصحاب يحصل الجمع بين اخبار الرب
اذ لا يمتنع القول بالتحريم مطلقا مع ان كثير من الرواة والمحدثين من كانوا من خواص الائمة المعصومين
كانوا من اكابر المجتوبين فضلا عن المتقدمين من الفقهاء والمناجحين ونسب اليهم في الاخبار الى الانبياء
السابقين كادريس وذو القرنين واخبار الاذن فيه كثير حتى نقل عن الكاظم مدحه وفي الكتاب
بقوله تم فطر نظرة في التحريم في بعض الوجوه امثاله البهوكذا لا يمتنع القول بانها ممتنع مطلق بعد ذلك
الاخبار المتواترة والاجماع محتملها ومنقولها على تحريمه مع عدة في بعض من الاثام وفي اخر من
منافيات الاسلام وعرف بين المسلمين حتى عدت من ضرر يمتد المذهب بل الدين وطريق الجمع بين الاخبار
كما يشهد به طائفة منها من كلام الاصحاب كما يشهد به كلام طائفة منهم ان التحريم للحال ما كان مع
اعتقاد ان التحريم مسخرات وليس لها في حد ذاتها وات الامراض في الارضين والسموات على
التفصيل الذي اخبرناه والنحو الذي ذكرناه وقد مر سابقا ان العلم والادراك مقتضيان بالحس فعلقا
بالافعال او غير الافعال عالم نفس المقاصد وانما ترتب المقاصد فاذ لا يجوز الطعن في المجتوب حتى
يظهر الحال ويستبين فديت في الظاهر بنيت ظهرت معصيته والاحمل على الوجوه الحسنة ولا اعرف
سواها من اصحابنا المجتوبين في هذه الزمان وصلاحيته من قبض سائرهم وانهم وحرمة
اجرة الاعمال تابعة لحرمتها واباحتها لا باجتها والذي يظهر من الخوض في امثال هذه المسائل
والنتائج لما ورد فيها من الشواهد والدلائل ان مقتضى الحرام وان خالف مقتضى الواجب
من حيث ان حرمتها ليست بضرية لازمة لكنها مساوية لغايتها واجب تدخل بنية التوصل الى
في نيتها او كانت من القضايات لا بعض الشروط والمعدات فمن تعلم علم التحريم او غيره من العلوم
للتوصل الى بعض المحرمات كان من العصاة وكذا من اسند التأثير الى صفة كالتبليغ طلبا
والبطا في بطلانها وعلم الحسنة والرميل وغيرها مع اعتقاد لزوم ترتيب الاحكام اما كانت
خوذة من الايات والروايات كالعبادة والهياكل والدعوات فان الاسناد اليها استلزاما
والقول عليها فيقول عليه وكذا الاسناد الى النفس الاولية والعلم والانتباه والتبرك ببعض
الامكان المحترمة والشاهد العقلية **والشبهة حرم الاجماع** انتهى للوجه بالبطل عند العاقل
فيكون الخبر **ولانها هي الحكام السريعة جدا بحيث يحجب عن الحس الفرق بين النبي**
وشبهه لسهولة انتقاله من الشيء الى شبيهه فيحكم الزايف لها بخلاف الواقع وتدخل في باب

والفقهاء

الاختلاف

الاختلاف بالجهل والتدليس والتلبس وما فيها من القبح الزائد على قبح الملاهي والاضغاث بها من اعظم الله ولا يجد
القول بتحريم جميع الافعال الغريبة المستند الى الاسباب الغريبة ومنها عند الشهيد والقواد السبب وهو ان
لا يوجد لها في الحس للناشئ في شيء اخر ولعل حرمة الشطرنج ونحوه من جملة اسبابها ذلك لانها داخل في الجمل
والخروج والتدليس والتلبس الغريبة ذلك **والقافية** بمعنى الاسناد الى علامته ونقد بربنا لما في بعض
الناس ببعض **حرام** لصريح نقل الاجماع فيه من بعض وظهوره من اخبر مع ما فيها من منافاة ما هو في
الدين من الحاق الولد لغرض مجرد الوطى ولو ولد له واختلف في الصورة والهيئات بين كثير من الانبياء والا
واولادهم فضلا عن غيرهم بحيث يرى ان بعض اولادهم اقرب الى اللعن بغيرهم ولزمت الفساد العظيم على ذلك
ولزوم الفضيحة على المسلمين ونقص حكم مواليهم وديانتهم ومنافاتهم في تنبؤ الانبياء ونظر في
الائمة الاظهار انكر ذلك كل الانكار ثم لو قضت الضرورة بها لكانت رتب بعض المعصومين او بعض المؤمنين
فالظواهرها كما يجوز انكار بعض المحرمات لدفع بعض المحظورات وعليه ينزل ما في بعض الروايات او على
ان حضور القاعة عندهم لم يكن باخبارهم فلا بدل على تقريرهم وانما يحرم مع الاتحاد عليها والركون
اليها واما مجرد معرفتها والاطلاع على حقيقة ما مع اعتقاد انها من الحرافات فليس من المحرمات بل اجازها
كحال العلوم المباحة لاننا لا نتخلى عن مقتضى الاحمل لا بدليل واقصى ما دل على تحريمها بالقول المذكور
دون غير والقياف في غير الانساب اما تحريم مع الحزم او ترتب التحريم **وبحريم بيع** فادخل في رسم **المعصية**
مثلث البلم وكنايته جوهرية او عرضية من كلات وحرور في معدات ومعدات مجتمعات او منفردات
ولو في رفقات منفردات للدخول تحت الاسم او للقطع بشمول الحكم من كل ما يبيح كناية فزان والعاوض
عليها مسغلات او مسغلات الجلباد ورفق او نحوها ذلك من سماء الله ثم وصفاته الخاصة بوجه قوى و
ما دخل من الايات وبعض التلبس وما في كتب السماوية وكتب الحديث وغيرها لا يجري فيها الحكم ولا مانع
من تعلق الملك والملوك الجاق بل التملك التبع في ترتيب الضمان لشربه على منلفه بل التحمل بالتمليك
الاصطلاح الذي انما هو من الصورة والمنازل الاحرام والاداب لم يكن بعد اغتراب العمل على ظاهر الادلة قوى
والاحمل في اصل هذه الحكم الاخبار للكنة العنصرية في ذاتها او غير العنصرية المتغيرة بموافقة ادلة التعظيم والاسناد
الى الصحابة وفيها تارة الاحكام وعدم نقل الحقائق كسب الاستدلال وقولهم في الصحيح اشترط احب اليهم
ان ابهم براد بها اثر على الخوا لا في جمعا ومنعهم من بعدهم للكار التوثيق بجواز بيعه مطلقا لم ينزل على
ما ذكرنا ثم اعظم الفساد ووقع البيع على الوجه المنع لظاهر الفرق في الاخبار وظاهر قولهم ان ذلك يشترط
الورق وفيه الفرقان فيكون حراما عليك وعلى من باعه والقول بالصحة فيها يصح ويثبت خبرا لبعضهم ليس
سعيدا بظاهرها من العبارة بليل اليه ولكن لا قوى ما قدمناه فقد ظهر مما مر انه لا يبيح نفس الزم بل
يجوز ان يبيح **الجلد والورق** غير معقد بالكتابة فلا بد في الحديث السابق وفي بعض الاخبار
قلنا ان الشرع عند الورق وما فيه من الادم وحليته وما فيه من عمل يدك ولعل المراد ما علمه به سما

عدى الكتاب أو الكتاب غير مقيد بالقرينة وفيه بعد وفي بعضها الحديث والورق والجلود والدفين به وفي بعضها
 الدفين والمديد والغلاف وهي كعبارة الكتاب محمولة على المثال **ولو اشتراه** أو بعضا منه **الكافر**
 المتكلم أو مطلقاً ولو بالكاثر ضروري مثلاً ولعدا الأقوى وأخذ بعقد معاوضة غير الشراء أو اتسبه بمجاناً
فلا قرب البطان ولو تعقب للغير الملك البطله وبقي بلاما لك ولا يجزى فيه حكم العبد المسلم من الكفا
 بالبيع عليه فمهر أو عدم النكاح وجه قوي في ذلك لا يلزم هناك حرمة القران بنصر السطاة الثابت للكفا
 الحكم إلى الكتاب المحرم من كتب الحديث والفقه والحدوث وتوحيها غير بعد ونسبة الحكم إلى أهل الخلاف فيما
 لم يستفوا به بعد وأما ما يخاف فيه الإهانة فلا يجوز تسليمه إليهم ويباع عليهم فمهر **ويجوز أخذ الأجرة**
على كتابة القرن فضله عن أعمال الأجر مع الشرط وبدونه كإشغال العمل بل هذا رجحان على غيره فان العامل
 شريك في الأجر لسبب انفسار كلام الله وأحكامه ولهذا لم يصح احد بالكهنة الأجر مع الشرط فقد
 نقل الإجماع عليها مع العلم ان كراهتها من الجانبين لأن في إعطاء العوض وأخذ ما ينافي الأجر
 والأخلاق في الجملة وأما كتابة غيره من الكتب السماوية وكتب الفقه والحديث وتوحيها فلا كراهة
 فيها ولو مع الشرط والمصلحة كتابه نسي كتابه قرآن فكنا بتأنيده الحرز والحفظ وما دخل في الكتب الاستدلالية
 وغيرها لا يجزى فيها الكراهة مع الشرط بل الشرط فيها **أولاً وتحريم السرقة والخيانة** مع العلم
 بهما في غيرها اذن فيه شرهما **وبيعهما** ونحو مع قصد النصف لا تجوز الصفة ونحوها عقلاً ونقلاً
 كتاباً ومنه وإجماعاً بضرورة من الدين فضلاً عن الذهب **ولو وجد عنده** ما ثبت انه
سرقه أو غصب أو عين مضمونة **ضمنها** مع تلفها لصاحبها وان لم يثبت عليه هذا ونحوه إلا مع
 ثبوت النص من رجحان الإرجاع فيه بعد الناديه فضلاً عما قبلها **الآن بغير البينة** بوصول البينة
 الغير بوجه لا قدم فيه على الضمان كعينة ونحوها أو بوصولها اليه مضمونة عليه بنفسها دون ما يثبتها العامة
 مضمونة ونحوها **أولاً بشرانها** وتلفها بعوض كأننا ما كان **فبيع عليه** مع الجمل في الأول بجميع
 ما عثره من قيمة العين وغيرها مما يثبت على ملكيتها وفي الثاني بما عدى فيه العين من العزائم كك
وعلى بايعهما مع جهله البطل بالثمن مع دفعه اليه والآن فلا يرجع له به عليه ويرجع على الكا
 كما اخذ منه سراً إذا عليه بما اعظم مما عده من غير فرق فيه وفيما قبله بين ان يكون وفيما قبله
 نفع منوف أو لا أما ما لم يرجع فيه فلا قلمه على ضانه فلا يكون مغروراً من جهة فبقى الإرجاع
 حكمه فيه القول بأن الإقدام على ضمان العين بالثمن في جميع البيع اقدم على ضمان مطلق النفع فلا يرجع
 بالزائد البطل وان النفع المستوفى ماله محرم وصل اليه فيضمن عوضه في محل النفع والوجه ظاهر وأما ما يرجع
 فيه فلا نفع مغرور به بعدد عليه فبيع على من أضره أو اعتدى عليه عقلاً ولا يشترط كتاباً ومنه وإجماعاً
 محصلاً ومنقولاً ولو اخذ عليه الضمان من غير رجوع على فوضها للبايع فمهر الرجوع لعدم الغرور حيثئذ
 وأما مع العلم فلا يرجع له عليه بغير ما دفعه اليه من عوض لاستقرار الضمان عليه وليس مغروراً من قبله
 والبشر

والبشر أقوى من السب وما جانه العزير الأمن به والإجماع بضمه ولا يمد فعه المير مع نفعه لتسليط عليه
 مجاناً وهكذا حرمة ماله والإجماع محصلاً ومنقولاً وما نقل منه وخصوص الغصب والفضول بينه وبين المثال
 كما يقضى به التعديل وأما مع البقافان كان في غصبه وفضول قبل لا يرجع عليه غيره المالك إلا بالإجماع
 المنقول من جماعة فيها وبصرف في خلاف الأصل عليها مع **الخيار** بالشهر وبموافقة اللطف من سبق
 باب الفساد على العباد وعدم النجوى على أموال الناس وثبوت الحكم فيهما وتفسيره لا غيرها لأنه يعود
 الهبة لدفعه بلا عوض مرد ودبالنغ أولاً وبعد الزموم في غير ذي الرجم ثانياً فلا يجرى جواز الرجوع
 على العوم ودعوى الإرجاع المخرج عن ملك المعروض فلكه القابض ذلك الخيار حرمة بالاعراض في
 الدخول فيما **أولاً وضع الدخول** في ملك القابض قبل النصف ثانياً والشك في اللزوم مع القول بالملك
 قالوا ثم ان عدم جواز رجوعه لا يخرجه من ملكه الخرج عن ملك الدافع والدخول في ملك المدفع فيكون
 حلالاً له وأحرماً عليه والبقا في ملك الدافع ولا سلطان له عليه وجب رد اليه ولو هو حلال على
 المدفع المبدئ بالملك الأصلي وان فعل حراماً في قبضه أخذوا حرماً لا يترتب عليه ضمان والخروج من
 الأول وعدم الدخول في ملك الثاني فيبقى حال حجب الشارع عن مالكه ويرجع امره إلى الحاكم أو بتزيلة الثاني
 الباطل والآخرى الرجوع إلى القواعد المحركة العقلية والشرعية من تسليط الناس على أموالهم وثب
 منعهم منها ظلم والأصل بقاء المال على مالك صاحبه فالخروج عن ذلك لإجماع غير محقق لا يوافق الفقهاء
 في الإجماع المردية اليه وموجب التخلية بينه وبينه وقد يثبت عليه بعض كلامهم والأصل في هذه البينة
 ما روي عن العزم في الرجل يوجد عنده السرقة انه غارم ماله ما دام على ما بعدها بالشهود أو في بعضها
 في التهمة والملازمها ما لو ادعى المالك سرقة ما ادعى الآخر شرانها منه وعدم الضمان فلا يرجع وما هنا
 قابل للحمل على ان الشرعي لا يتعلق به ضمان لقوة السبب ضعفه ونزاد رجوع المالك أو يقر بالبناء
 المحمول وبه راد ذلك لكنه بعد عن مقتضى الفقاهة وطريقه الصبر والأول ما ذكرناه **ولو جعل**
 ماله السرقة والخيانة عوضاً أو معوضاً **واشترى مثلاً جارية أو صبيته** مثلاً **فان كان** التعويض
بالعين مصرحاً به ولم يتعقبها اجازته من المالك **بطل البيع** ونحوه مما يكون العوض كنفائه
 بخلاف النكاح **والا** يكن كذلك بان صرح بالذمة أو اطلق فبيع البها أو نوى العين غير مصرح على نكاح
 أو تعقب الاجازة على ما سمي تحقيقه **حل له** التصرف بالصبغة ونحوها **وطي الحامية** في
 بالملك مع الخلو من المانع لأنه عقد شرعي لم يفقد شرطاً شرعياً ولا فارقاً مانعاً ولكن **عليه ويرد**
المال وعقوبته **ولو جرح به** ندباً مطلقاً صحت مجتمعة **ومع وجوب الحج** عليه بدنه ونه
سبقت ذمته في جميع أعمال الحج ولا يكون مشغول الذمة في شيء **الآن في** ونحوه الأجر مما
 يتعلق بالمال **اذا ابتاعه** مثلاً **بالعين الغصوبة** ولم يجز ما لكها اجازته من نفع المحظور من التصرف
 بها **أما اذا ابتاعه في الذمة** على نحو السابق **جائز** سواء كان الابتاع والإسكان متدينين للاد

اولا **لو طاف او سعى او صلى في الثوب المصنوب** او النعل او شربه **او على الدابة المصنوبه** او المباحه ذات السرج او الرجل او الوطاء او النعل المصنوب **بطل** وبطلت على الاقوى لانها في التبر في العباده الفساد ولا تصرف بشرطها الى المباحه ولا جازم في بعض الحاق بعض بالباطل **والنطفه في الخبس** وهو التخصيص على وجه الجنائنه **حرام في الكلب والورثه** ويختص بهما اربع معناه العده الذبح والمخرج فما يجوز فيه على اختلاف التفسير وان كان الاول اشد في الحكم بهما واحد هو حرم عقلا ونفلا كتابا وصنفا واجما ولدخل تحت الظلم والعدوان والجنائنه واكل اموال الناس بالباطل وغير ذلك **واجزم اخذ الرأس** جمع سره موه مثله **في الحكم** بسببه وان **حكم على باذله** فلم يفرضه **بجنا** او **باطل** وليس مطلق الجعل كما في القاموس بل يبينه وبين الاجره والجعل عموم من وجه ولا تبدل على خصوص الباطل كما في النهاية والجمع ولا مطلق البدل ولو على خصوص الجنا هو البدل على الباطل وعلى الحكم لبعده او باطل مع التسليم عليه اما ما كان بصورة الاجاره على اصل القضاء او على خصوص الجنا فيسحق الكلام فيه على تحريم اجماع المسلمين بل الملبس وفي بعض الاخبار انه سمحت وفي بعض اخر كفر بالله العظيم وفي بعضها لعن الله الراشي والمرتشي ودفعه لهم كاذن لما ذكره كونه امانه على الاثم وترهيبا على العصبه ولو توقف الوصول الى الجنا على البدل جاز لا على وجه الرشو كما سيجي كالجواز الى العشاء والسارق والظالم الحفظ النفس او المال والرأس وهو السارق بينهما اشترك في الاثم لقوميه امر العصبه ومساعدته عليها كالارباب المنكر والرسال الهدايا الى الفضله والحكم فوطئه الاحمال وقوع الزنا بين المهدي وغيره ان لم يدخل تحت الاسم داخل تحت الحكم والدفع لاداء الشهاده على ما حل وعلى الحالين من هذا القبيل وكذا الدفع لئلا ينصرف الاعانه ظالما ومظلوما وحكم الرجوع عليه مع التلف ويد ونذر الكلام فيه ولو دفع اليه شيئا بقصد القرية وعلم من شرهه نفسه انه يجوز في الحكم بسببه وجبته **الخامس ما يجب على الانسان فعلة** وهو جوبا مطلقا او شرطا بغير العوض وقد تخفف شرطه لعلن ملك او حي مخلوق او خالق **تحرم الاجرة** والجعل وسائر العوض عليه عينا كان صلوة الفريضة وصوم شهر رمضان او كفائتها **لتغسل الموق وتكفنههم** ويختص بهم والصلوة عليهم وحضر فيهم **ودفنهم** وحملهم الى الجاهل ونحوها من الاعمال الاثمه التي تتعلق بالاصل كاستراة اعضاءه بغير عهد ونحوها للثقات القرية فيما بشرطها فيقتصر عليه كما هو لان تضاعف الوجوب فكذلكها كما سيجي تخفيفه بل لان الملوك والسجن لملك ولا يستحق ثابها ولان الاجاره لو تعلقت به كان للناجر سلطان عليه في الاجابة والعدم على نحو سلطان الملك وكان الامر له والا فله والناجل وكان لا جرم فيه على التسليم وفي الواجب منع ذلك وهو في العوض بالاصل او بالعائض واضع واما الكفاية فلا تفعلة يتعين له فلا يدخل في ملك اخر وعدم دفع الناجر فيما يملكه او يتخذه غير لانه بمنزلة قوله ساخرتك لملك فتعقلك للملكه للشاخر غير ان الظلم عدم الدخول في عمومات المعاملات في الكتاب والسنة فيبقى على اصل عدم الالتفات

للقوميه

عن الحالة الاولى واما ما كان واجبا شرطا فليس له واجب قبل حصول الشرط فتعلق الاجاره به قبله لانها منه ولو كانت هي الشرط في وجوبه فكما وجب كفايته من حرف وصناعات المحب لشرط العوض باجره او جعله او نحوها فلا فرق بين وجوبها العينه لا تخصر وجوبها الكفاية لما خسر الوجوب عنها وعدمه قبلها كما ان بذل الطعام والشراب للضطر ان يفي على الكفاية او يقبض يستحق فيه اخذ العوض على الاصح لان وجوبه مشروط بخلاف ما وجب عليه بالاصالة كالفقات او بالعائض كالسند وزات ونحوها **والاجم** في الغسل عن جماعة المنع عن خصوص ما ذكره في المتكفاهة ويقوم من تعذر ذلك بالوجوب الكفاية ودعوى المحصل غير بعيدة عند المحصل ولم العهد موافق في الاصل بخلاف في المصنوبه لادعائه ان الوجوب في الغسل ونحوه على الاولى ولا فيكون واجبا شرطا فلو استاجر عليه من لم يكن وليا غيره قبل الوجوب عليه لم يكن فيه باس وهو خارج عن السلك انما منع ما ذكره اعلا الله شأنه وانما غيره هاته لان التوقف على الاذن لا في الوجوب اول درجة فيكون الوجوب مطم والاجابة مشروطا بالاذن نعم انما يظهر خلافه فيما اشبه اطلاقه وطشرية فانما منع من تعلق الاستجار به بناء على ظاهر الاطلاق والظاهر من طشرية تقديم الشرطيه لاصالة عدم التكليف عند عدم الشرط ومن هذا يتبين ان ما علمناه من الواجب الشرط كالصناعات من خطاها وصاها ونحوها مما يتعلق بصلاح نظام الدنيا فلا ننامل في اخذ الاعراض عليه وما يتعلق بسا

الدين واحكام شرعية سيد المرسلين من العلوم والمقدّمات التي صلبه لن امراد التوصل بها الى الفنا والى الشرعيه وتعلم الواجبات المحضه فلا يجوز اخذ العوض عليها وما يشك فيه فليفتي عندنا به كل ذلك فيما يتعلق بالواجب واما الاحكام الاربعه الباقية فالحرام منها قد تقدم الكلام فيه بما لا نزاع عليه واما الثلثة الاخر فلا مانع من جهة ذلتها ولا منافاة بين العاوضه وبين صفاتها فان حصل مانع خارج عنها حكما بالمانع منها كالحواشي او عدم امكان تعلق الملك او عدم امكان النباية فيه من غير فرق بين وجوبه وغيره فلو استاجر على خطاها ولو بنفسه او بغيره ما بطل او كانتا مصحفة او صلوة نافله عن نفسه عن بطل عقد ولو استاجر لعل النباية فيه من حج او زياره او اداء مستحب او فعل مكره او صاع فلا يوسيه من الحوائج النباية عن الحي في السند وبات لا تدخل في العمومات فيقتصر على مورد الدليل فاذ ذكره بعضهم مترددا من جواز الاستجاره بالعاوضه على جميع السند وبات عن المحظوظ التحقيق ودعوى عموم الاجاره والنباية له في محل المنع فقد ظهر من ذلك ان المانع التام من المعاي وضفت جاز في الواجب والمخوات واما ما عداها من اللندوبه والمكرهات والمباحات فلا مانع لها من جهة الذات فان كان مانع من امور خارجيات وهذه المسئلة من امهات المسائل وينبغي لها الاستفصاء الفناوي والدلائل غير ان صاحب المذهب الوفا والفكر للتقيد بما ذكرناه مع قلته في ما مراد **واخذ الاجرة** او غيرها من الاعراض **على السخب** **فنهافا الاقرب جواز** وكذا على كل مستحب غيرها استثناءه عما لا يصلح للنباية ولا يعود نفعه الا الى الاجرة كقنوته ودعاه

وعلى كل حال ولا يرد فيها
لكن في غير هذا الجرح
صلاته وعياله

على ان يكون هو
الملك المطلق
نفسه
بعضهم خا كما

وبكائه وأدكاره المستحقة في صلواته فراضه مندوبه والمحال أنه كلما أمكن القيام به على وجه التمام تمت
 المعاوضة عليه وهذه المسئلة من فروع المسئلة المتقدمة والشك فيها لا يشترط فيه القرينة كسببها فكيف
 والدفع لأوجه له وأما ما شرطه القرينة لمستحبات التسبيل والصلوة على الأمانة ونحوها فربما كان شرطاً
 القرينة بينها وبين أن الأمانة بالإجارة تؤكد القرينة فيها كما يؤكد التدبير والعهد وسائر الالتزامات
 كما أكدت إجارة الجوفية والعظم أن النيابة عن قايهم بناته عنهم لأن التواب فلا يكون عن الحق **ونحوها**
الأجرة ونحوها على الأمانة اعلم ما كان مع قصد الأمانة واصلتها بخلافه أو لا مع القصد على
 صحة النيابة فيدخل في قاعدة الجواز وعدمها فلا تدخل فيها ما لم يكن لصلوة النيابة فرفع الأجرة في
 الفسخ وقوعها في الأصل في الحكم الروايات واشتغالها على القول به من تحريم إجارة تعلم القرائن لا
 يمنع الاستدلال بالسند فيجوز انكار الدلالة لأجله وكذا استقولات الإجماع وفي خصوص الأمانة
 منها غير معلوم ولا يدخل الأمانة للمساقر وفي ذلك الصبي وموت ترك التمسك ببعض يوم أو في الصلوة فلا
 بدله في محل الأصل وعدمه **شك** دليل المنع وبصدد الأمانة المشروط بنه القرينة حيث يكون محض
 الأجر حالها أو لا وعصى بأخذها وأخلص التمسك وقت الفعل على وفي القاعدة كغيره من العبادات
 التي يحرم أخذ الأجر عليها وتزويل قول من قال بالفساد على الأول قريب وتحريم أخذه الأجر على الإقامة
 فيها الأصح فيه النيابة منها واضح وأما مع صحته في القول بالأباحة وجهه وطريقه الأولى في نظره وفيه ولا
 فرق بين كون الأجرة من أوقاف المسجد وببيت المال العقد المصالح من تزكيتها ونحوها ومن متبع ولو
 أخذ شيئاً منها لا يفسد المعاوضة فليس فيه بأس سواء توقف أذنه على الأخذ لموافاة الكسب ولا
 مدخل له سواء أوقف أو لم يوقف ولكن أخذه لأنه أحد المصارف أو لدفع المنع فيدخل على المقدورين
 في الاشتراق ولا بأس به للأصل والإجماع المتقول وجوباً عادة المسلمين وتوقيته الدين ولا بأس بأخذ
 الأجرة على ما يستحقه وليس منه كالتشهاد بالولاية لعل ونحوها وتحريم الأجر ونحوها من عوض
 صلح أو جعل وغيرهما **على القضاء** كالإفناء سواء أخذت من سلطان عادل وغيره من بيت مال
 أو أوقاف ومن المتخاصمين مع الحاجة وعدمها أو من متبع على أن يكون له وجوبه عن عليهما مع
 الاتحاد وكفايته مع إمكان قيام الغير وليس من الواجبات المشروطة بالصانع النظامية مع أن
 في الشك في دخولها فيها ما يغتفر المنع والاحتياط الدلالة عليه وللإجماع المتقول بعضها على
 منع الجعل المخصوص بما كان من المتخاصمين أو الأعم وبعضها على تحريم الأجر **وبحيز أخذ الرزق**
عليهما من غير قصد المعاوضة من سلطان عادل وغيره مع النعيب وعدمه مع الحاجة وعدمها
من بيت المال أو من الأوقاف ومن متبع وقبول الهدايا بالأصل والإجماع المتقول وقد يجب الإخذ
 في القضاء مع اتحاد وعدمه ممكن من القيام به من غير السبب وموافاة الأمانة له وما في كلام جماعة
 من أصحابنا من تحريم الاشتراق به بوجه تحريم الأجر ولو ثبت أن في بعض عباداتهم نفسهم لهدايا الأجر ولذا

ولا أصل صحيح

المالعة من الاشتراق في القضاء منزلة على ما ذكرناه وليس يدخل تحت الرشاء ولا الأجرة والمجالد لا يخرج
 الآخر وهو الأخذ على مقتضى ما تقاتل القضاء من سماع الشهود أو الخلف أو التزكية والرجح أخذ على القضاء
 وليس منه الأخذ على الكفاية أو الرشيم أو الخرج من داره إلى محل آخر طلبه أحد الخصمين ونحو ذلك غير أنه
 لا يقع الأمن السخلة الأمع الجاء الضرورة وأما عن القسط وما يصرف من المال فلا بأس بأخذه
 ولو سرفعا عند قاض وتم الحكم وسرجه إلى آخر أحكام الدعوى أختل جازاً لأخذ له ولا بأس بأخذ الجدل
 والقال والمباشرين الأجرة على علمهم وبعض الدافع في دفعه إلى القاض في أحد الوجهين لأداء الوقف بل
 الحق عليه فيجوز بخلاف الرشوة فإنها لا يجوز على حال ولو دفعها العام بالتحريم مختاراً في الرجوع بها
 ما سر باقياً **وبحيز أخذ الأجرة** ونحوها على الإبقاء **عقد النكاح** وغيره من العقود والأحكام
والخطبة في الأملاك كغيره من الحدود والصلوة ونحوها لا تحب طلب المرأة ونحوها من القديمت
 للأصل السالم من العار فخرج مع كونها من النظامية ولا يجوز على تعلم الصيغة للوجوب الكافي وفيه على
 عمومها بحث وللإجماع المتقول وعليه العول ولا بأس بالأخذ على تعلم الخطبة والدعوات والأدراك
 المستحبات والأشعار والرسائل والكتابات والأدب ونحو ذلك وعلى قرأته القرآن وغيره للتعبد بشأه
 نعم تخصصه بالنيابة عن النبي لا يجوز من وجه وقرأته الربابات والدعوات ونحوها **ونحوها**
الأجرة على الإمامة الواجبة كفاية للمجتمعة والعبد من مع اجتماع الشرائط بل مطلق الإمامة
 لما ذكره عليها بالمخصص أو على مطلق الصلوة والظاهر أنها لا يظهر من الأخبار من أن هذه مرتبة
 الإمام وعليها أن يجنب جميع المنكرات ليريد الإفتاء عليه ويحصل الركون إليه ولا لها من
 العبادات المطلوبة لنفس العامل وليس له من الإحسان بذلك من غير نقل خلاف على وجهه
 بالإجماع **ونحوها** **الشهادة** مع الحاجة لوجوبه كفاية كما هو ظاهراً الأكثر وعيناً إذا أدى إليها كما
 يظهر من جماعة من أصحابنا بطريق المسئلة على القولين واضح من دون احتياج إلى الاستناد
 إلى الآية وأما من أنكر الوجوب فقد جاز أخذ الأجرة ولكنه يخرج بآية ولا بأس بالشهادة إذا ما
 دعوها مفسرة في الصحيح بالتحمل **وإدائها** لوجوبه كفاية لافيه ومن يكتمها فانه ثم قلبه مع الإجماع
 المتقول ولو قام بالعمل والأداء قائم بغفر في الأثبات وطلب الطالب الزيادة جازاً أخذ الأجرة و
 كذا الوادها مائة فتم الغرض وطلب التأكيد أو طلبها مع إقرار الخصم بالحق والحاصل أن كل ما كان
 المنع فيه مستنداً إلى صفة الوجوب دون مجرد صدق الاسم يرفع المنع عنه بارتقاء وجوبه
 ولو توقف حضور الشاهد على نقله من مكانه وتعدى أو لغيره شاهد الفرع وجب الانتقال عليه
 مع عدم المشقة ومع بدلهما تنوق حركته عليه من المال إذ وجوب الشهادة لا يقتضي وجوب
 العزمه ولو أخل القضاء والأمانة واللؤذون أو لشهود ونحوهم لإيقاع الأجرة على أعمال خارجة
 أو الوصول إلى محل خاصه ونحوها كان لهم ذلك وإن حط في رتبهم **خاتمة تشر**

على احكام الاول تلقى القاصدين من الرجال **والركبان** مخبون ومنعدين والبقاء العاملة
 معهم كلاهما ليس بخطور على راي مشهور موافق للأصل وعموم الشئ السعي في طلب العاش ولكنه
مكروه على راي مستند انه من طلب المحرم النصوص على كراهته مع اشتغالها على نوع من الخدع و
 المغالبه واتباع النفس الامارة مع ما تقر من راي من الانكفاء بقول بعض الفقهاء فضلا عن قول الجمهور
 في نكاحات الاداب مضافا الى الاجماع المنقول على كراهته وما يترتب عن ضعف قول المحرم لاخبار بخلافه
 لشهرة الاحتجاب والاحل والعمومات والاجماع المنقول في ذلك العقل عند اكثر القدماء مع نظرهم اليها وطلوعهم
 عليها موافقة للعامة فلو سلمت من ضعف سند اجابها الضعيف من خارج من ان عقلا الاداب
 لا يتحقق على اول الالباب واسرار التحقيق والنظر الدقيق لا يحصل لهم عند اعراضها عن الفقه من
 الروايات من طرحها الضعف المظهر بصدورها وانتزاعها الضعف المظهر بصدورها لان الدلائل على
 الفاظ الاخبار بل على ما يفهم من مقاصد الالفاظ اظهر مما نحن فيه من القم الثاني فان شربها
 على الكراهة غير بعيد من اللفظ وما نزل عليها بعض عبارات المحرمين ايضا **وهو الخروج** من قصد
 للركبان دون السعي فيه ولو قارب الخروج منه ودون الخروج من محل اخر شرط قصد الرجوع اليه
 بعد الوصول **الى الركب** ونحوه **القاصد الى بلد** او نحوها من مواضع المعاملة قاصدا
للسراقة ونحوه من المعاملة على الامكان لا قصد اخر ولا من القصد ولا من القصد ولا من القصد
 حيث لا اهاول من غير اطلاع على شعور من **يسر البلد** ولا ينال على اجارته تحقيقه لمحال
 ولا على اشراط الخبر لم ولا التماس صدقهم لادراكهم سرعة الرجوع الى اوطانهم ومن موكلهم وموالبهم
 ان كانوا وكلا اولهم اولها تعميلا لا دلالة له وكلمات الاحباب للعدو النجدة وتخصيصها ببعض الاحوال
 للعدو المصروفة وكثير من القبول لتحقيق الحكم لا صدق الاسم والحكم بانه **ينعقد** على اخرناه واضح
 صريح مع ان الاجماع منقول عليه وعلى قول المحرم عليه وجه صحيح لان النواهي في اخبار السنن تعلق
 بنقص المعاملة لا بتجارج عنها كما قبل مع ان فيها ولا شئ مما يتلى ولا ناكل منه الا ان يستدل بما
 نقل من الاجماع على الصحة في تلك الروايات لان تجرم الاكل على تغير الصحة بعد جدة والحمل على
 الكراهة من التمسك به العمل على البعض دون البعض ركبتك **ومع الفين** الثابت بمحصل
 التفاوت **القاضي** عرفا حين يقع الصيغة من دون ملاحظة قيمة البلد او مع ملاحظة
 حين يقع الصيغة حين دخوله والاول اوفى بمذاق الاحتجاب في جنس العيون والاجز اوفى
 باخبار الباب لعدم اهله المعادلة بحسب الجاهات والرهان والكان او خصوص ذلك المعاملة
 دون باقي المعاملات او تلك السبعة دون غيرها من غيرها من الجهات **تجبر العيون** بالاعا
 او مشربا سلقيا او منلقى وتخصيصه بالبايع في بعض عباراتهم جرى على الغالب هنا وذلك لاجت
 لا يكون علما ولا عاقدا عقد مسامحة ولا مشروطا عليه سقوط الخبر ولا مسقطا له بعد ثبوته

في حق الادبانية
 القيمة الموقفة
 نس

ولا اصل مانع من الرتبة فيكون جامعا للشرط فاذا لم يقع الحد بغير الضرر والضرر المقتضى له المحض في
 الشرع لعدم رسله الحقيقة وإسارته التي منه بعدة عن اللفظ غير موافقة لتمام الفقهاء في دفع البحث
 في الدلائل بسبب نقل الاجماع على جواز البيع هنا والعد مشركه ومطلق العيون في بحث الخبر وفي
 اخبار تجزم عن الثمن والمسنن سبل الإشارة اليه وفيما روى في كتبنا وان كان من طرق العامة من
 ثبتت خبر الركب بعد وصولهم ولا لعل عليه وما في الروايات من النوعين النصف بما يشترى من الركب
 محمول على الفسخ من العيون فيجزم على العاين وعلى الكراهة وبعد اثبات الخبر في البحث في انه هل هو
 التراخي لأصل لقائه بعد ثبوته وفيه ما سيجي **وعلى الفور على راي** موافق لعدم الجواز من
 المتقدمين والناظرين بل ربما كان مشهورا مستند من الملك مقتضى العقد للزم على العموم في الاركان
 كما شهد به الكتاب والسنة ودليل الخبر انما جاء من حديث الضارب ومن الاجماع المصدين لاستثنا
 بعض افرادها فيقتصر عليها في العام عند الباقي والاستصحاب لا يحكم على الدليل وانما يجري فيما يتعلق
 الحكم بالذات فيكون منقطع الاستصحاب فيكون على الدليل فلا يضعف عن المجتبه وليس في الاخبار ما
 يثبت ثبوت الخبر على الاستمرار فيثبته لعارض الضرورة كثبوت باحة بعض الاشياء في مقام ضرورة
 للبحر او الصائم او الصائم ولا يبرر الاستصحاب مع ولعدهم جرمه في النابع بعد زوال المنع ولا
 في المقيد بعد زوال القيد فيبطل القول بالراخي فكل ما عليه طائفة من علمائنا مستندت الى
 استحسانا بقاء الخبر وانما ثبت بعد ان زالت حلة اللزوم والاصل عدم عودها وهو محجج بما مر
 والقول به الى متى نشأ ايام الحاقا له بالذات ليس فيه واضع فلعن القول بالقول لكن به اوجه العرفان
 لا يندفع الضرر غالبا على اعتبار العقل وكذا لا يندفع بنبوته فورا الا بالنسبة الى العالم اما الحال
 بالموضوع لعدم مباشرة الحكم لعدم معرفته والفاصل والناشون لغيره ونسبته ونحوه من ارباب
 الاعذار فيستمر خبرهم باسفل من خبره وقد ظهر مما مر انه لا فرق بين الركب وغيره وان **لا فرق**
بين الشرع منهم والبيع عليهم وجميع المعاملات المنبئة على المدافعة في نقل الاعباد دون المنافع
 فانها لا تدخل في الاسم وان شاركت في الحكم وان **لا يكره لوقع اتفاقا ولا اذا كان الخروج**
لفي العامة وان قصدت بعد الوصول اليه وكذا لو قصدت قبله وانما الماسة على اشكال **وحدة**
اربعة فراسخ شرعية فان مراد عليها لم يكن للقبأ وصار سفر بخارية وفيه تنبيه على ان الاربعة
 مسافة ومنه يظهر الحاق الاربعة بالزيادة دون الناقص وفاقا لبعضهم وتزبلا عبارات اخرين عليه
 لان المطابق في الحد عتاق البدن منع ومتى انتهى الى الاربعة دخل في زيادة ولانه اوفى بجميع الاجزاء
 والاصل في هذا الحكم بعد الاجماع محصلا ومنقولا لا اخبارا للكثرة ولو كان له طرقتان فلكل نصيبها
 لزمه ذلك الكراهة ولو سلك باع الحد الت ولو قصد الحد فصادفه دونه لم يكن منقبا او قصد
 دونه فبلغه لم يقع كراهة العامة وان فعل مكرها في قطع الطريق قبل العزم على التجاوز
 ولو قصد المعاملة على الاعيان فغافل عن غيرها او قصد غيرها فغافل عنها لم يكن منقبا او جاهل

المسافة متلق ولوفد كبا مخصوصا فصادف غيره او تركه وعامل غيره فالكرهية في القصد دون معاملته ولو
 قصد ما فوق المسافة عازما على المعاملة فصادفها فلا بعد الحاقها بالنقل ولو اجري الصبغ هناك ولم
 قبض الاذون فلا ينقل ولا سيما اذا لم يكن القبض مشطرا في حصول الملك بخلاف العكس ولو لم يقبضه
 الى دخول البلد وانما قصد ما سبقه لم يظفر الحجة لهم لتوقع شفقتهم لم يكن به باس **والنجش** ؟
 بنقصين وليس **حرام** للنوعين واللغو لفاعله في النوى المؤيد بالشهر فان فيه لعن النجش
 والمقبوض في الاجماع النقول ودلالة العقل على قبضه لانه خفي وخباثة وقد لبس وتلبس واخرى
 وظلم واضلر وهو عند جماعة ان يريد الرجل في غن السلعة وهو لا يريد شرائها لبيعها لغيره فيزيد في زيادته
 بشرط المواطاة مع البائع او الامم من ذلك على اختلاف النسخين وفسر ايضا بان يمدح السلعة
 في البيع ليقفها لبر وجه المواطاة بينه وبين البائع او يدونها على اختلاف في تعريفهم وتجرع
 القسم الثاني عن الخفاء الثاني من بعد واما تعريفه **هو الزيادة لزيادة من وطأه البائع**
 كما في الشرايع فلا وجه للعقوبة النجيم به الا ان يرد التعريف بالغايب فيكون عبارة عن الزيادة
 الاول المسببة للثأب ايراد قدر المال تقويم بالزيادة على عن المثل المستبعد عن الخفاء فانه
 على البائع او يرد الزيادة على المثل الحاصل بسبب زيادة الموطاة او تمام المثل عليها فيكون
 عبارة عنها وفيها انه اذا وقع البيع كيف يحرم الثمن ثم ذكر البيع والبائع مثال فبيع النجش سائر العا
 ملات فان منبئا على عمده كما صح به بعضهم فلا كلام وان منبئا على الجود في الاسم تسريتا في الحكم
 لتسريح المناقضة والحكم ان لو طأته المشتري في دفع الناقص لم يفسد البائع في بيعه باقل ثمن
 ونحو موطاة المشتري في دفع الزيادة البه والذهب عنه ليقع عن بيعه سرجاء الزيادة حتى تنقضي
 الطابون ويبقى جران فبشبهه باقل ثمن المشتري ذلك من اسباب الخلل والخذل والمكر ويصح انعقد
 بل يلزم معه وان عصى بفعله للاصل والعقود والاجماع المنقول والاختبار فيه **الامع** ؟
العين بحصول اللغو والفاحش فانه **يقبح الغش** من غير تردد لقوة دليله ونقل
 الاجماع عليه وفيه **على الفور على راي** يرجع على غيره قد مر الكلام فيه **الثاني يحرم**
 عقلا ونقلا **الاحتكار** بالمعنى الاعم ولو جازا وهو جسد كما احتجوا به بالنفوس المحترمة
 ويضطرون اليه ولا مندوحة لهم عنه من مأكول ومشروب وملبس وغيرها ولا يبعد
 هذا بزمان دون زمان ولا باعيان دون اعيان ولا انتقال بعقد ولا تخديدا بخدا اذا
 لدا على حصول الاضرار وسعر عليه بما يكون مقدورا للطلابين اذا تجاوز الحد في الثمن
 ومع عدم الحاجة ووفور الاشياء يحرم مع قصد الاضرار بحصول الغلا ولو قصد مع عدم
 قصد الاضرار به قام احتمال النجيم ويبدون القصد على الاباحه والرجحان الذي في التجارة
 واما مع الحاجة وعدم الاضرار فيحرم الاحتكار بالمعنى الاتي في معلقات خاصة وحال
 معينه كحجتها **على راي** مرجع على غيره فتوى ودليلا مستندا الى اليقظة العقل المستفادة من

صاحب المنقذ

ترتيب

ترتيب الضرر على السلبين وكون منشأه الحر الذي هو عقلا معناه فانه للزوم ورقته القلب المأمور بها كل والى
 الاخبار النقصية الى نافي عن الحكمة ولا عن اصحابها واصفها بالخاطي وجعل له اعظم وزر من السابق
 وامرله بالبيع والاخراج والبالا منه او الظهور وشغل على لفظ الكراهية المقابلة لنفي الياس ومحبته له
 من التمس الذي لهم وادق جهنم ومثل على انه لو تصدق بغير ما باعه لم يكن كفارة لما صنع والانه مما قبله
 العقل في كونه الباطل عند الملاحظة وفي مقابلة هذا القول قول بالكرهية بعادله بل يقوى عليه فروق
 ودليلا ومن ادلة اصاله الاباح وقاعده تسليط الملاك على الموالمهم يصنعون بها ما شاؤا وان
 المعاملة متبينة على الغائبة ولا فرق بين العامة والخاصة وانه ربما دخل في الحرم وحسن النجش
 والتدبير فيرجح ولا الدليل على خلافه ولا اقل من الكراهية وما يشهد بذلك ورود الكراهية في
 بعض الاخبار وان الحرم انما هو لحصول الضرر وهذا جاز في جميع الاشياء ولا اقل له والعقل هنا
 لا حكم له والروايات ترمي بالضعف والصح منها الخطاب في مخصوص وفي بعضها ما يؤذن
 بتحريم القسم الاول منه وتشرط على غيره فربما جحدوا الامر بالبيع والاختبار عليه لا يقتضي وجوبه
 كزيادة النعم وحضور الجماعة في زمنه وبؤيد التخصيص بالامصار في الاخبار عليه والرجحان على
 خصوص قصد ترتيب الغلا او الاضرار ليس يبعد كما يظهر من بعض الاخبار ولا اقل من حصول ذلك
 فيرجح الى الاصل وهو الاقوى غير ان طريق الاحتياط لا ينفق على كل حال فخرجت به الى الغم
 اتفاق ولكنها تختلف في شدة الحاجة وضعفها وبستوى الحكم الاصل والوكيل المطلق
 وكذا الوصي في وجه قوى والذي وشبهه بجري على من هب فلا يمنع منه لو جاز فيه بخلاف غيره
 ما لم يكن معدورا كما لجحد من اهل الحق ومفليده لا احتكار بالمعنى الاخر الشرعي ومعتق
 الحكم وان لم يكن حقيقا **هو حبس الحنطة والشعر والتمر والزبيب والسمك** ونقل
 الاجماع عليه من جماع بل الاجماع محصل فانه من الاحتكار لو دخله انما تحت تعريفه بانه
 احتباس الاطعم وفي ضمن كلام من احتسبها واصناف الزبيب والمخ او كلها والاخبار كادت
 ان تكون متفقة على الجنس الاول وفي بعضها الحاق الزبيب والاقتصار على الجنس هو قول اكثر
 الاصحاب المدلول عليه بالاخبار الموافقة للاعتبار لزيادة حاجتنا الناس اليها واما **الحج** فقد حقه
 بعض الاصحاب بجماد على العلة المذكورة اذ لا تنص فيه وفيه بحث من وجهين وفي اختلاف الاخبار
 في بيت عاد مست ومندوخ ومقتصر على اربعة ما يرجح امر الكراهية تنص عليها على النال في جميع ما
 يحتاجه الناس لا على العبد فربما يقع الكراهية غير المذكورات وتخصي بعض افرادها فلا كراهية
 في احتكار الزبيب الا في المسافة والاف الماخ مواضع بعنا استعمالها فيها وهكذا ولو فيها
 اسلحه الحاجة كان معنادا فطعام نوع الانسان لم يكن احتكارا في الشعر اكثر ببلدان اسرنا ولو
 اعتبار الناس طحا ما في ايام الخط متبدا عا جري فيه الحكم لو نفي على العلة وفي الاخبار ما ينهى بان الداء

على الاحتياج وهو مؤيد للنسبة على المثال ثم الحكم مشروط بشرطين خارجين عن حقيقة كاهو مقتضى
 الشرطية او مقويت لها على المجازية فهما او مختلفتين على احداهما او مقويتين لها او مختلفتين بان يكون
الاستيقا اي قصد البقاء **للسريانه** مقوما **وتعذر غيره** ولو غير مجانس من الاجناس
 الاخر خارجا وهو الاقوى وربما يطبق اشراط التعذر على الاحتكار المؤدى الى الاضرار وتكون
 كثير من عبارات المحققين المشتملة عليه منزلة على ذلك اذ يقع التعذر المنعراوين لا ملازمة بينهم
 وبين الاضرار ويكفي في صدق مطلق الحاجة المنقاة من الاخبار وبعض اضافتها
 بالشراء الفصل على التيقن وعلا بالبيع ونفسه وبغيره ولعل المراد بالقوى والرواية مطلقا
 حملا على المثال في مقابلته المملوك بالزراعة والارث ونحوها وبعض قونا فاختص بالذوات
 ولو من تلك الاجناس او لم يكن من الطمع مع الاحتياج اليه كبيع الادوية المتخذة للاسراج و
 نحوها ليس منه وبعض ان يصح على الناس شرانه فلولم يكن يفعل ضيقا وكان ببقائه لا يتبدل
 لم يكن احتكارا وبغيره من بعض الاخبار وقد يضاف اليه ان لا يكون انظارا للعدا لأجل الاتفاق
 وقت الاضرار لانه باق الاخر والآخر المصروف قد شاركوا في البيع باقل القيمة فلا يبقى
 لهم احترام في غير مقام الاضرار وان لا يكون له مانع من البيع وقت الرضا فينظر الفلاح والحاصل
 انما لو قلنا بالتحريم فنصنا على التيقن ولا دخلنا المشكوك به تحت الرخصة وعلى الكراهة ليسهل
 الخطأ ونعم الحكم مع عدم المانع بمثل هذا الاختلاف في تباين القول بالكرهية وعلى كمال فلا
 احتكار لبيع الايقاع انظارا للفلاح مع الحاجة **فلو استبقاها الحاجة** كقوته ووفاء
 دينه او بذره سريانه **او وجد غيره** باخلافه رفع به شدة الحاجة **لم يمنع** لما يظهر من الروايات
 الموافقة للأصل مما ذكرناه نبيته انه لا مدخله لطول مدة البقاء وقصرها عما هو المشهور في حق
 المنصور **وقيل** في بعض الكتب لبعض القدماء **انه يستبقها ثلث ايام في الغلة واربعين**
يوما في الرخص استنادا الى بعض الروايات الضعيفة في ذاتها ولما فيها الشهرة بل الاجماع المحصل
 السابق على القائلين بذلك الا انهم مع كونهم معولون في النسبة والاجماع المنقول من جماعة العاشر
 بالاخبار الكثيرة المعتمدة فلم امانا وبها تنبها على حصول الحاجة جميعا بين الاخبار المختلفة كما
 منع بعض اصحابنا في الجمع بين كلام الاصحاب واطراحها وعلى ما ذكرنا من الكراهة يسهل الخطأ
 وتنزيل الاخبار على اختلاف الشدة والضعف وجهه جدا **او يجبر** من قبل الحاكم او عدل
 المسلمين مع بعده الاصل والوكيل والوكيل **على** لوقى صبغته **البيع** او ما يقوم مقامها من
 عقود المعاوضات للاجماع المنقول على لسان جملة الاخبار واجبار الشرع على بيع بالاختيار
 ولو تعذر اجبار قام الامام والعدل مقامه وحمازة القيام عدم التعذر خصوصا للامام اقوى
 وليس بينه وبين الخدم ملازمة ولا بينه وبين الكراهة منافاة ولو امتنع عن المعاضة وطلب
 الصدقة

الصدقة اجبب اليها من لا بد ظله الفقيه سببا وليس خبر الرجز للجلس ولا الجوان وله ذلك في بعض احوالها
 من ذوات الاسباب فبعض ويجوز العقد وليس له اشراط الاخبار انظر ولو بذل الطعام بعد اجراء الصبغة
 وبعد الشفرق فلا ترد وقبل احوالها يكون الامر اليه وانما يجوز الاجبار في البيع **لا النسخ على راي** قوى الأصل
 القاضى لطلان المالك والاجماع المنقول على لسان جماعة الاخبار والمخالف يحجج به ذلك لكنه لو اخذ
 بظاهره ضلعت فائدة الاجبار على البيع اذ لو طلب غنا فوق الطاقة والاستطاعة تعذر البيع والشراء
 فلا بدح من امر الحاكم له بالزول عن ذلك القيمة ولعله لا يسمى تسعرا فلذا اشرك ذكره في كلام الاكثر واذا
 امتنع عن ذلك تسعرا لجامع وباعه وكل لو طلب جنبا من الثمن لا يوجد له امتحانا جبر على ذلك المعلن وكذا لو
 قال لا بيعه الا لو احدى حيلة بشرط فعدا الثمن الى قبل ان يبيع مع تعذر ذلك بل لو قبل باجباره على البيع
 مؤمرا ولو لم يكن الفقد الواحد به كان قويا ورجع النسخ الى الحاكم مع بعده المعدل للمسلمين والاحكام
 قول الاصل والعدل وان كان اقوى عدم لزومه والا لو تقدم شديد الحاجة على ضعفها ومع
 الاضرار لبعض دون البعض يجب تقديم الضطر على غيره ولو خالف عصى مع البيع ولو كان المحتك
 مجتهد اجبر المجتهد الاخر وان كان مفضلا فان لم يكن فعدول المقلدين **الثالث لو دفع اليه**
مالا دفع له سلطان عليه بملك او لائنة او كالسنة من هديته او صدقة واجبة او مندوبه
 او خسر طلاقا كان مجتهدا او ما ذروا منه او ما عدى سهم الامام ان لم يكن **بغيره** او بغيره
 او بدفعه بهذا القالب ونحوه او بقوله هو الفقير او نحو او بقوله ضعه او ادفعه او اعطه من غير فرق
 بينها كما يظهر من تنوع كلامهم خلافا لثمن قصر المانع على الصبغة الاخرى بل وقصر على سابقها **في قبيل**
 او من يضاف الى القيل معتبرا عنه بالاسم او بالوصف مع التحلية باللام وبدونها محصورا وغير محصور
وكان منهم مندرجا تحت الاسم او الوصف فاذا لا دلالات لا بدخلون في الطائفة معلوم الاندراج
 فلا تصيب التفتيش المبطل فيما يتعلق باحد الصنفين **فان عتيق** شيئا ولو بالقرين الخارجيه **اقصر**
عليه ولم يجز له المخالفة لنسطة المالك على ما لم يعدم ابا حنه الا يطالب نفسه عقلا وسمعا ونحو الاجماع
 محصلا ومنقول **فان خالف** ونلف في هذا قابضة **فمن** ولا يرجع له عليه مع جهله وان سرجه المالك
 عليه ولو يرجع المالك على القابض الجاهل يرجع على الدافع حيث كان غائرا له وان سرجا جازله
 الاخذ **وان اطلق** اثباتا بآي صبغة كانت من الصبغ السابقة متعلقة بآي موضع كان من الموضوعات
 المتقدمة بآي نحو اتفق على نحو ما سبق **فالاقرب** **تجزم اخذه** منه وفاقا لكثير من الاخبار
 من القدماء والناظرين للاصل وعدم دخوله تحت متعلق الخطاب في كماله في التوكيل في امر النكاح غيره
 وصححه عبد الرحمن السني الى الصم في التحريم المصغر في غير التاهيلون اعطوا الا بقسمه في محايجه او
 مساكين وهو محجج عن ان باخذ لنفسه شيئا حتى ياذن له صاحبه وخلاف الاقرب لم يجز معناه
 بعض الاقسام كما اشنا اليه سابقا وهو قول الاكثر في رواة بعض المشهور في اخرى استناد الى ان

معتبر عنه كاس
 صبغة

للكلي حكم المولى والوكال مطلق والشمول مستفاد من الاطلاق وهما في محل المنع والى الرواية الصحيحة المشبهة
 على عبارات مختلفة في بعضها الاذن في الاخذ لمن اعطى الزكاة بقصرها في اصحابه وفي اخرى الاذن لمن اعطى
 ما لا يفرق بين كل له ان ياخذ منه مثل ما يعطى غيره وفي اخرى الاذن لمن اعطى الدرهم بقصرها وبصعها
 ونواضعها وهو ممن جعل له الصدقة ان ياخذ لنفسه كما يعطى غيره والذي يقضى به التحقيق والنظر الدقيق
 انه ليس الغرض من هذه الاخبار اتيان حكم قاطع من الشرع على تنزيل الالفاظ على الشمول والدخول
 ولولم يفهم من اللفظ كما جرى في بعض الالفاظ الوصايا بل المراد بها والله اعلم كلف المعنى اللغوي والعرفي
 لفظة كما كلف كثير من الالفاظ المشبهة المعاني عرفا فنسئل عليه ومن الممكن ان يمتد اختلاف العرف بحسب
 الزمان فيكون مرادهم غير مرادنا وليس مدلول هذه الروايات عامما لجميع العبارات المتعلقة بالقبيل وما
 هو من هذا القبيل بل هذه الالفاظ المخصوصة بالانحصار والمخصوصة في الدلالة على الشمول لان نسبتها
 زكاة وذكر الاصحاب وطلب التفرقة فيمن جعل له وطلب الوضع في مواضعها كالصحيح في الفاء لمخصوصه
 بخلاف الرواية الاولى فان طلب القسم في محال وجب اوصالها بلفظ التنكير ظاهر في عدم الدخول وعلى
 كل حال فلو قلنا بالبعد لزم الجود على منضوي الاخبار ودعوى الاجماع على عدم الفرق في محل المنع ويجب
 امعان النظر في عبارات الاسرة بصرف بعض الاموال في جماعة من احوال الصدقات او اوقافا
 او هباتا او وصايا او غيرها مما يتعلق بالنهيات فانها تختلف اشد اختلاف واذا حصل الشك في الدخول
 تحت المدلول فالمنع هو الموافق للاصول ثم اخبار الجواز قابلية للتقييد بما في الروايات الاولى من قيد الاذن
 وتقييد الاولى باخذ الزايد بعد منه لكن الذي يظهر من نشر العبارات المتعلقة بالعبادات والاعادة
 ارادة الصنف والصرف وعدم ملاحظة المخصوصية خصوصا مع النجس بالصفة وجب نقول الجواز
 الاخذ بالاذن الشرعي المقتضى على اذن المالك وجب الاقتصار على النفس وهو اخذ المساوي دون الزايد
 للاصل وملا بظاهر وجب الروايات وما يظهر من بعض من ان الزايد في باب التفسير على الصارف لان الظاهر
 ان غرض المالك اتباع الشرع فيما يزيل النقص اما ما لم يكن من المصارف الشرعية في المحر يظهر المساواة
 لا بد منه ودلالة الجوزين على منع الزايد منظور فيه لان قوله مثل ما يعطى او كما يعطى غيره ربما يراد بهما
 في اصل الاخذ واقامة الدليل على الجواز لو دللنا على عدم جواز اخذ الزايد فانما المتحقق منه المنع من الزايد
 على الجميع لا على البعض وعليه فلا دلالة لها على لزوم عدم تفاوت الباقين ودعوى اجماع الجوزين
 في محل المنع ومن كان من ذوي الافهام المتفكرين في احوال يوم القيام بهرب من مثل هذه الاشكال
 صبر الف الف عام ويجوز ان يدعى **الى عبادة** واتباعه وارجاعه ان كانا مهم لشمول
 الاذن ودلالة الخبر والاجماع محصلا ومنقول لا بل ربما ينسبهم على غير ذلك صاحب الجوز
 بجده عظماء في بعض تلك الانقسام لشدة تقواه **الرابع يجوز** من غير كراهة اكل ما يشترط
الاخرايس العدة للأفراج من المأول ونقل ما يكون من المنقول مع علم الفاعل **بالاباحة** من

عليه اجماع الجوزين لو كان المرجع اذن
 الى المالك المستفاد من الجواز لا من منع
 مع من

المالك او طنه الباعث على الاطلاق **لما لفظا** او ما يقوم مقامه من الاشارة ونحوها **او فتاها**
الحال او بقلبة العادة كحال ما يوضع بلا نشر ولا اضياف وفي الطرقات للآخرة ونحو ذلك للاجماع
 محصلا ومنقول لا ولا رواية والجوز والسكر فيها محمول على المثال ولكن **بكره** **انتهاب** **عليه** المراد
 بالاخذ المنقول عليه الاجماع للفظ **لهم** ومخالفته المروية واسعا به بالحصر والحد وربما يخص
 بقاصد عدم الرد وفي الرواية كراهة اكل المنوب وفيه ظهور في كراهة الانتهاز وان كانا
 قد يفترقان كما في نصب الصبيان ولا يخرج عن المالك بالنشر ولا بالاخذ ودعوى الاعراض البهية
 او التوكيد فيها الموجب المقابل في محل المنع غالبا فيبقى جواز الرجوع الى حين المنع عقلا او عرفا
 ومنه دخول العدة بل الاخذ وسد باب اللوك في الفهم غلبة الرجلية في وجه قوى او جانشين على احوال
 وفي بقية الاحوال شرعا بالانتقال بعقد لازم في وجه قوى او جانشين على احوال وفي بقية الاحوال
 على ملكه فله الرجوع عليها ولا بحث **فان لم يعلم** او بطلت الظن المعتبر **قصد الاباحة** من
 المالك في من الاكل والنقل او الجمع او النهي وغيرها من النصرفات **حرم** للاصول
 العقلية والشرعية المستفادة من الكتاب والسنة والاجماع بل الضرورة الدالة على تحريمها
 بحال المسلم فيراذون منه ومن له عليه الواجب شرعا معلوم عند التصرف **الخامس الوية**
 عامنة لقضاء او تبديل نظام او سباسة ونحوها او خاصة لوصاية على طفل او مجنون او
 قهورة على حال عايب او شبهها والابق للمقام الاول من القسمين **من قبل** الامام او
 مطلق الفقيه **العادل** والاول او في جاشرة بالاختلاف بل **مستحبة** في نفسها مع عدم
 الموجب او قيام الغرض او من جهة طلبها او خصوصيتها وان وجبت كفاية **وقد تجب** عنها
ان الزمر الامام واحتمال الاثم منه له وجه وله العزل لانه مقترض الطاعة ولغيره مع خوف
 الفساد على المنصوب عليهم ومع مراعات الاصح اشكال وبدي ونهيا لقوى المنع **او تفترق**
الامر المعروف والنهي عن المنكر الواجبين عليه عنها او القيام بواجب احركك **الها**
 ومع غيبة الامام يجب عليها القيام بماله اهلته مع حصول سبب الوجوب ولو تقتصر
 الاهل واقارب النعمة وجب السعي في الوصول الى المرتبة **والمحرم** في ذاتها **من الجائر**
 مسلما او كافرا مؤمنا او كافرا عقلا وشرعا لضمها للشرع فيما يتعلق بالنصاب الشرعي ولا
 شتمها على النبهة والنذر للوع الخضر والركون والنقوم واعلا الشأن والرفعة بل يجب
 نفق ذلك عنهم الامكان وينضاف لاثم نبضها طاعة الرتبة في نفوسهم واعراضهم او
 اموالهم او ابد حال العقب عليهم المثير ذلك من غير فرق بين ان يكون خيرا محض او شرا
 كانا ومفقط لما ذكرناه من ضرب الاستلال واللايات والاخبار المتواترة والمنصوبون
 من ابدى ظنة سلاطين الشبهة قضية او مشهور اسلام ونوايا ونحوهم ان فقدوا القابلية و

او عاده
 ٣
 الاعراض
 ٤
 سنة

واعتمدوا الشاكر كما في عصاة عاصين في افعالهم واعتمادهم كقولهم عشر عتيت في الدين ومن وجد القالب
 وادخله لافساد كان عاصيا في شريعته واما من لم يدخله الاعتقاد القاسم فقا بلبته فليس من ولاية
 الجاهل من وعالم لان الولاية لهم من قبل الله وانما ادخلوا انفسهم تحت هذا الاسم لئلا يواضعهم
 يستوفوا بعض حقهم كما يستعان بالظالم لاستنفاد الحقوق فمن كانت ولايته من الامة باذن حاشية
 كانت فبطون وزيغ والخا شئ ونحوهم او عاملة كعلم الهدى في الخا شئ فليس من الدين والمحقق الثاني واليهما
 والحليم ونحوهم بدخول في ولاية امام العدل **الامر الثاني من الامر المعروف الذي عن المنكر**
 لتوقفها عليها فيجب عليهم حيث يجبان من باب مقدمه الدخول تحت اسم ولاية الجاهل ليقوموا
 بما لهم من اقامة الاحكام التي نصبهم الامام العادل لها وحيث ان الامر المعروف والهي عن
 المنكر نعم الاذن في ولاية من جمع شرطا من فقهاء وغيره كان المنكر منهم منصوبا من الامام
 العادل لها فيجوز له الدخول من باب مقدمه تحت الاسم لئلا يواضعهم عليه بسبب الولاية
 الشريفة بشرط ان يامن على اوطنا بلسان على الاطمان من استكمال المحظورات والاخلال بالجماع
 لو ايسر المنقول ولا ية يوسف من قبل فرعون وطلبها منه بقوله اجعلني على خزائن الارض
 وتكون الحكم بالنسبة اليها استصحابا او لقاعدة انما استند الله الى اليانة او مظهر وكذا به يحمل
 على موافقه ملة الاسلام الامر فيام دليل على الخلاف واما مع الاطمان من العصاة والمنكر
 من فضله حوايج الاخوان او صلاح العباد وتبين نظام البلاد فيبقى فيه الجواز ايضا لظاهر الاجابة
 ومع العمل بها يكون ما ذكرا بالاذن العام فيدخل في ولاية الامام ولا بد من تصفيه النبوة
 قصد التوصل الى المطالب الشرعية فقد علم انه لا يجوز الدخول في ولاية الجاهل ولا امتثال امر
 فيما لا يرضى الله الامر عروضا لأكراه **وامع الاكراه** في انبئ الولاية استمراره بالخوف على
النفس من تلف او ضرر في البدن **والمال** المضر بالحال من تلف او محبة والعرض من جهة
 النفس الاحوال **والاهل** التو من قبله **او اعتماد ما ياتره** به من انواع التعدي على الحق
 مقدما للآهون فالاهون بيت بمال المعاهد ثم الذي في الخالف ثم المؤمن مقدما للفاسيق
 على غير غير المحتاج على غيره وهكذا كلما دل على حكم لتقدم من كتاب وسنة وجماع وال على ذلك
 والاحبار المتكاثرة بل متواترة الدالة على الرخصة والاذن في الولاية من حاكم الجهر بتره عليها
 او على ما سبق عليها **الاقتل الظن** المؤمن فلا تقب في حق على النفس دون غيره فيها على
 الاقوى وانما لا يجوز لانه لا تقب في الدماء للجماع حصلا ومنقولا والروايات في النفس اذا الا
 موال والا عرض والجرح والحاق الجرح بالفضل كما نقل عن بعضهم بعدد ويقوى ايضا عدم كونه
 المحل قبل حلول الروح واما الفرق بين الصحيح والمرضي ولو حال المساق والشئ والشاب في المرة
 والرجل فلا يمتنع له ويمكن ان يفرق بين من حق القتل بزياد او لواط وغيره ويضعف في من حق القتل

٣
 الامانة مع الاكراه ولا
 امتثال امر في الارض
 الله الامر الاكراه
 حده في الولاية
 واستدراكه
 الخوف
 لتبين

ولو امكنه التعلق بمرتب مع السلامة من الضرر او بالاستناد الى من تخصص به او باعطاء الرشوة التي لا تصرف لعله
 لهذه ذلك في بعض الاحوال والاحوط لها من التعادل في ما يخاف على الناس وبين ما يخافه على
 نفسه وان كان الاقوى عدم وجوبها وينبغي امعان النظر فيها ليعتبر بالخوف على احد المثلثة منعلا
 به او ببعض المؤمنين من التعدي على الغير باحد هاجع الممانعة او المخالفه في الافعال والربح مع
 العادلة وعدمها في ما يقبضه الخرج عن الشئ فيما يتعلق باصل او فرع فان المسئلة طويلة الدبل كثير
 الاقسام والقول بالفرق بين الابدان والعرض والافاق في الصور غير بعدد يخرج فيها تحقيق الجبر شرا و
 هو رافع للتكليف الصغر وعموم النعمة الاما قام الدليل على خلافه **والخاف من اكبر ترك الولاية**
الولاية الخائف من النفع والضرر **كره الولاية** ح ودفع البسر لتسلطه على ماله واما العمل
 بامر في الضرر الحق فلا يجوز الامر الضرر للغير دون غيره ولو نصب القصب المنسوب من الامام بالاذن
 العام سلطانا او حاكما لاهل الاسلام لم يكن من حكام الجور كما كان ذلك في بني اسرائيل فان حاكمه
 الشئ والعرف كليهما منصوبا من الشئ **السادس جواز الظلم** الاخذ للمال بالباطل
 مع العلم بوجودها في جملة امواله وعدمه من سلطان او عامل او عترة او سارق او مربي او مربي للغير
 ذلك وان كان الظلم الاول والثاني **ان علمت على يقين عصبية** او ما خوة بغيرها لم يكن مما
 يتولا الامام ما ينبغي على ان يكون بمنزلة او محرور جدا وفي تحكي **حرم** عقلا وشرا كتابا وسنة
 واجماعا وما ورد سراطا هو اباضة القسم الثالث معارض ما هو اقوى منه **ونعاده** بعينها مطلقا وبمثل
 في الاخذ او القصر في الحفظ **على الملك** ولو بالاجرة من المجاز اختصارا او قهرا من الحاكم او عدة
 المسلمين ابتداء مع عدم الخرج او بعد الاقرار به **ان قبضا** سبق على القبض والحقة **فان حمله**
 جهلا بلغ به حدا لئلا لا يشتباهه في غير محصور او عمله ونعذر الوصول الى ابطال البه **تصدق**
بها عنه لانه اقرب طرق الاصل واللاجع والاحبار في تضارسه وتعين الحفظ والوصية به
 احتياطا خلافا لاحتياط وكذا التحجير من الاربعين ولا ينعين تولى الحاكم لها وان جاز تسليمه بل لعله
 الاول وسلا منه عن الضمان ثم متوليا للبه عارضا على الضمان ثم الادا والمظهر فاخترانه تهر البه
 ثواب الصدقة وبأخذ ماله ولا يجنب من دونه ولو كان يحرم المال من غير اهل الحق من كافر ذمي او
 مخالف للصدق ايضا اهل الحق عند وان لم ينفع بها او فاحرا حكم من هبه عرقه وجهه والا والوقفة
ولا يجوز اعادتها الى الظالم اذبا وبعض لو فعل وفي الاضطراب وعدم العلم الاعصا
 وان ترتب ضمان ماله لم يجز على الاخذ لاستقلال به بعد القبض على الاقوى وتوخذ من الظالم
 مع الامكان ان قبضت في يده وعوضها مع التلف ويقاس بها من امواله مع حبانه ولو كانت
 ودائع على نحوها ينبغي في كتاب الغصب الا ان ما في يده من الظالم نالها لا يحميه حكم الدين في التقيد
 على الوفاء والوارث لعدم الضرر للدين البه وان كان منه وبقا وعموم الوصية والوارث على حاله

منها
 على

كانا منصوبين
 على

الاختصاص
 في المثلث وقبيلها في القبيح

والسيرة المأخوذة بها بين من مبدى الاسلام اليه منها هذا الفعل ذلك الواو صي لها بعد النلف خرجت من
الثقل ومكان منها ما يجب رده ولو استعوا عنه حل الحلال حرم الحرام ولو لم تعلم غصباً جازاً أخذها
من الجائر لم يجرى ولا جازاً ولا أخباراً ومن غره مالم يعلم اقدمه على المشتبه المحصور لقتلها اليد واصالة الصحة
فيجوز الاخذ وان جاء بها من داسر او دكان او حجر او صندوق فيه غضب او اشارات معينة من
جمله ذلك ولا يعلم حصوله في المدفع والمعين الا ان التجنب مع الانحصار من شدة الاراس وتختلف
مراتب الرجحان باختلافه ولو اشار اليهم منها قوى المنع كالأخذ للقصاص والاكل للدار لو جاز وللدخول
لحق ربح المحتاج الابلج علا بالاصل في غير محل النعم المنع في محله مخصوص بالربك للاستتقاء
فكان له فهو احب لا ينزب عليه غرامة جرة سره ونحوها ولا مما لا ينبت توقف على الخلاف فان له
النافع مع الضمان ثم المحتاج الى البحث والنظر ما كان من المحصور واما مع عدم الانحصار فقد قضت
واليد به بغير اخذ اموال الظلم والاشقياء بها للعامة لا لادبهم المسلمين سوق لان الدار الممتدة
من غزائهم والاطهر والنور المحل به جلتها من اموالهم ولا فرق بين المعاضة عليها وقبولها جازية
على ان قبول المحسن جواز الرشيد وان سردها مرة اخرى وقبول المحسن ثم جاز معونه وقبول
الاصحاب جواز الامور والعباسيين والعلماء جواز السلاطين ايمن شأ هذا على ذلك ولكن
القول بكماله اخذها مع عدم اخبارهم باباحتها قريب لما فاته الاحتياط ونحو حكم كسب الصبي
ومن لا تجب الحرام ولما يظهر من نقل الاجماع والاقرى استحباب التجنب مطمأد على حجاب الضعيف
وعزة النفس والباعد من منه الفساق والبهائم بالتجنب عن منه الخلق جميعاً او غيراته لو حصلت
سرجات اقوى منها غلبت عليها كما اذا كان العرض التوصل الى طلب العلم واعانة الفقراء وصلته
الارحام وغير ذلك فانه ينقلب الرجحان وعليه يحمل اختلاف حالي المحسن في القبول والرد مع
ان في الروايات ما يشهد بذلك ولا فرق في محل الجواز بين ان يعلم ان له مداخل حلالاً او لا
ما يعلم بعدمه لعموم الادلة وما دل على اشراط ذلك من ان ذلك يصير سبباً للعلم بعين الحرام
ولا يجب اخراج المحسن منها وليس من قسم ما يتعلق به لكن اخراجه لاضلال الاباس به
والقول باستحباب الصدقة ببعضه على الاخوان حتى يثبت فيه الرجحان كما ذهب اليه جماعة لا ياب
به والعلم ان الكراهة على القول بها تخلص بالمرتبة الاولى فلو انشغل المان به او الناشر
الكراهة باحة الجواز مقصورة على ما يكون لغير العال ولهم لاف مقابلة عمل محرم فكل من نعمت
اليد اجرة على مساعدة على ظلم او معصية حرمت عليه **والذي يافقه الجائر** المتغلب بجور
وتباعد اطلب او جمعاً او عبداً او افعماً او اصلاً مؤمناً او مخالفاً مستحلاً او لا من مؤمن او مخالفاً
وان كان الوجه في مخالفة الظاهر للعلم في الروايات واكثر العبادات وبعض منقول لاجتماع **الغلات**
وغيرها من حاصل الارض **باسم المقاسمة** جرى على السيرة المألوفة والامام يفرق في التعدي
من مجر

من غير فرق بين مكان في ارض الخراج او الصلح او غيرها مما جرى عادة السلاطين بالسلط عليها مع
التوافق مع الحال والرتبة وبدونه **ومن اموال باسم الخراج عن حق الاخر** كذلك يتوزع النقود
عليها او على سر وعملها او اشجارها **ومن الانعام** وغيرها مما يتعلق به الزكوة في عينهم ان كان منهم
وان لم يوافق من ذهب اهل الحق دون العكس في وجه قوى او ولو بطريق الابداء في وجه ضعف **باسم**
الزكوة ومن الذميين باسم الجزية ومن غيرهم من محرم المال من الكفار باسم الشرط حيث يجمع المؤمنين
وغيره على اشكال في الاخر **نشرته واتها به** وتقول لاحاله به قبل قبضه وبعده وعملك بشارت وجه الملك
وكذا حكم ما يخذ الخالف من مثله على وجه يحمل في من هبة وان حرم في من هبة **ولا يجب اعادة**
على اصحابه وان عرفت او لو طلبوه منعوا ولا يجوز لهم الاستعانة تسليمه وفي اباحتها لسلطان اخذها
كل ذلك للاجماع محققاً وندرة الخالف لا تنافيه ومنقولاً والروايات للغير مع اخبارها بالاجماع وشهر
والقدح في دلالتها برقة النافل في عيالاتها وفي الفقهاء ذلك منها وحرمه على الجائر وعمله ودخوله
في ملكهم لتجسس على حال الامام والمسلمين لئلا ينفذ ذلك لانه لفضول الغاصب ولان المالك الاصل
ربب هذه الاحكام واجاز العقود ويقوى حرمة سرقة المحصر وجبايتها والاستعانة عن تسليمها
تسلم منها بعد نشرها الى الجائر وان حرمت عليه ودخل تسليمها في الاعانة على الاثر في البدانة
الغاية لنص الاصحاب على ذلك ودعوى الاجماع فيه وجعلها من الجعل على محبة بضرة الاسلام
فمثل له ليرقم عليه دليل لعل الحكم والله اعلم في رتب هذه الاحكام لزوم فساد النظام والضيق على اهل
الاسلام والتجسس على مخالفة النعمة وان قوة الجائر فيها دفع الفساد عن العباد بحفظ بضرة الاسلام
ومنع قطاع الطريق والسرقة وحقق الدماء وحفظ الاعراض في غير ذلك فيكون حراماً في موضع السلب
وان كان على يد من لم يكن اهلاً لامة المؤمنين ومع عدم سلطان الجائر فالرجح الى النعمة المأمون
فيما يتعلق بامور المسلمين والقول بجواز اخذ الجميع للمؤمنين بما يكسبه سررا عنهم عند عدم تسلط
الجائر هو الاقوى على نحو ما سبق تفصيله لظاهر الاخبار ولو عزل الجائر بعد البيع او الخوالة او الاخبار
بقى الزوم مع الفرض وبدونه والامانة من معارضة اصل الولاية على الاقوى وبطلان المحنة الى الجائر
المجدد مع عدم قبض الاول ولو تساوى الجائران في الولاية ونضاد ابرئت الذمة بالدفع الى
احدهما والاحوط التنبه لو كان عامل الجائر كافراً محرم المال او فلا سبيل له على المسلمين ولا بعد
ثبوت الحكم في المنع من وكل من تقبل منهم مقاسمته او خراج فلا يجوز خباته وهو حلال النسبة
اليه مالم يكن والاعاداً ومن دعي سلطاناً بلا شك كبعض سلاطين الهند لا يدخل تحت الحكم
ولا مدخل للنسبة الاقوى عدم سقوط حق الزكوة لو اخذها لكنه تجنب ما بقى بعد اخذها فغير
وان نقص عن النصاب ليعده **السابع اذا امتنع** مخرج الاجزاء او اختلطت افراد **الحلال**
من المال الطلق **بالحرام** كل مع قابلية للملكة **ولا يثبت** اصلاً وجب عليه ان **بصالح** من يفرق

بجزة
نشر

فهرست در بعضی جای

اربابه كلاً او بعضاً عامه بقضونه مع عدم الاجحاف فان طلبوا ان اذ اصولها اصلها فحق الجواب المختص منه منه واعطاء جميع المحمل لتعصيل يقين البرائة اجحاف واضرار والاقتضاس في الرد على المتفق وان وافق في اصل اجحاف بالطرف الاخر الحكم بالتصنيف لوجدة النسبة مردود بان اتحاد صاحب اليد ويجري الحكم في الغصب وما شتر الحقوق المحملة اعياناً وذكراً غير ان الصلح في بعضها مشروط بالرضا والظن هنا جهل و اختصاص المحس لوجه له **فان جملهم** او جهل بعضهم فيجوز البحث في حصنه جهلا لبري بعد معرفتهم اقتضاساً على المتفق **اخرج حقه** للاجماع والاحكام لنبهها شتم خاصة للأصل وظاهر اطلاق لفظ الجنس كما فهمه الشراة اصحاب في الروايات تخلص مع العوض والعادون والغبية وفي بعضها فان الله قد رضى من المال بالجنس ولفظ التصديق لنباهة وانما يلزم اخراجه **ان جهل المقدار** على الاطلاق **وحل الباقي** اقتضاساً على المتفق فيما خلف الاصل او من غير فرق بين ذلك وبين ما اذا علمه التقصير المحس الزيادة عليه فبعد استناداً الى اطلاق الدليل الاقوى هو الاول وعليه **يجعل الزوم** الصلح في مقام الزيادة ثم الصدقة ودفع خمسين او اكثر مع حصول الشريط او الصدق بكل المحمل وفي لنا قصوراً الصدقة بالمحمل او الصلح وفي صورة العلم بالمقدار بعين الصدقة ولا فرق في ذلك بين ما اخذ من بد الجائز وغيره والعلم بحجته الحرام خمس مكررة علم بالابواب والتولي تلك الامور لا للملك مع قابليته والا فليبه ويجوز الدفع الى الجاهل مطلقاً وفي صورة الامتناع بالو فقط بعين الصلح ويجعل وقفاً ولو كان مع الوقف وغيره اعطى كل حكمة ولو دخل ابوه او احد محاربه ممن يعق عليه في الحرام مع حصول الشريط فحق العمل بالاطلاق فيحكم بالدخول تحت الجنس ولو كان عندنا في السابق معلوماً فحصل الجمل من جهة النتائج احتمل العمل على الاطلاق والتوزيع على النسبة واذا تعين لبعض الحرام ابواب دون البعض الاخر كان لكل حكمة ولو كان الحليط المجرى من النقص وهو وعرفه فيحمل سقوطه والاكتفاء بالجنس ولو وقع الصلح مع الحاكم في مقامه واعطى الجنس ما تفق ان علم صاحبه رد اليه ما يقع لاختلاف على الدافع ولا اخذ من الفقراء والمساكين لافي صورة الجنس ولا في غير ان كان الدافع هو الحاكم ولو كان التصديق من فدية ضئيلة الاجر ولو كان الحرام وقفاً عاماً جهلت جهة او خاصاً مجهولاً لصاحب واضلطة عمله من الوقف مجانس او غير مجانس او بملك احتمل جريان الحكم انقضاء الوقف وبقائه وارجاعه الى القواعد **الثامن لاجل الاجر الخاص** وشبهه والمأخوذ عليه المباشرة بنفسه لعل مطلق او معين في وقت معين تمامه لا يرتد على العمل وقتاً او فترة او في بدنه او وسطه ومنهاه او المركب منها الشخص ان يكون اجراً خاصاً له او لغيره في كل الاجماع الاول في محل التعيين لانه لا سلطان له على نفسه ولا يقدّر على التسليم شيئاً لكن تعين عليه صوم يوم لرمضان او فدية او عهداً ونحوها او حج في سنة مخصوصه اسلامي او دنري ونحوها فان الاجارة والجهالة الخاصة غير صحيحة للاجماع والاحكام في خصوص

موردها

موردها بقية المتفق الناطق ببيع الاطلاق بعد الاطلاق وبعد الخصوص والخصوص **ولا لجل العمل** المتناظر لعله لا لنفسه ولا لغيره **استأجره الأباذنه** في العمل وهو واضح حيث يكون عبادة لعهده امكان نفيه الامر بعد حرمة الاستيفاء والامتناع تعلق الاجارة الثابتة بالمجال والاستحالة التكليف بالمجال والزموم التشريع وفي غير العباد له دخوله تحت العدوان والظن بالاستيفاء من مال الغير ومنفعة له استعمال الاجار تعلق بها حق الاول تعلق الهانته ولا جرم محصلاً ومنقولاً والاحكام في بعض الموارد وفيه يتفق المظن فليس طريق المسئلة في خصوصه على مسئلة الذي عن الصدق الخاص حتى يخص فياد العباد لغيره ساجد الاول بصورة العلم والعد **وبحسب المطلق** منه ونحوه قبل النص في اذ لا منافاة حيث لا يترجم ما يلزم تركه الا لجل لعد لم يلزم على الفور بل ولا المباشرة في مطلقات الاجارات من العبادات وغيرها وتزيل الاطلاق في محل الحل لم يلزم لكن يخفى جواز العمل لا فورية بل على حل كل شيء بالنسبة الى حاله مع ان الفرية في القاطنة مشاهدة على ازالة التوسعة فلا فرق بين ان يعين له وقتاً غير ملغية الاول او يطلق فيقتصد بغير الوقت ودعوى فهم الغوية او المباشرة عند الاطلاق في خصوص العبادات بمطلقاً في محل النفع والقبض على امرار الشئ في العبادات مردود بظهور الفرق فان الظن من حال من اراد العبودية والانتفاء والبيع والتمن للردة المباشرة ومن كان غرضه مجزاً بيجاد الفعل كاهو ظاهر من المعاملات ظاهرة خلاف ذلك وربما كان في العبادات اظهر لان الغرض في ذمة المذنب عند التوبة وصول ثواب الفعل اليه لوقا امت قربة على تعيين الوقت والفاعل في عملها وفي صورة العمل بالمطلق في محل الخاص يتجنى مسئلة الصدق الخاص وتزيد عليه ببعض الخاص وجعلها من مسئلة حمل المطلق على المقيد لا يخرج من بعده وعلى تقديم المباشرة والتوقيت وكون الاجر خاصاً او عاماً مثل الثمن او دخول احدهما في الاخران اجابة تقديم المباشرة الثانية استثنى الاجرة المتأداة واعطى الاجر اجرة وان لم يجزها او لم يكن اجاره او كما مطلقه وقد استوفى الثاني تمام المدة تجزئ الرجوع على الاجر المستوفى باجرة المثل للتعلم المستوفى او الفائت ولو كان الاجر حراً على اقرب الوجوه بين الضيق ومع الرجوع على المستوفى باجرة الفائت يرجع على الاجر بالتفاوت حيث يكون مفقوداً من قبله ولو مرجع على الاجر باجرة المستوفى يرجع على المستوفى مع عدم غيرةه بالتفاوت ولو ضيق واجاز الاجر الثانية بعده وقتنا بصحة هذا النوع من الفضول صحت الثانية ولم يسمي الاجر وان لم يجز وافدناها فليس للاجر على الثاني سوى اجرة المستوفى دون المنع مع عدم غيرةه ومع الغيرة اقل الامرين ولو شتر في العمل بين الساجر والغير تسقط الساجر على الضيق للبعوض والامضاء يرجع باجرة المستوفى على من شاء من الاجر وعرضه او اجرة للذة للعلوم ولو ترك الاجر العمل لهما انقضت الاجارة والكلام في الرجوع بالمقبوض من مال الاجارة بين علي تعين الحق وقد علم في صورة الضاد مع الاجارة نفس الاول ونوع الثانية و يتخصم سبها بالاجر ومع عدمها فلا دلل الرجوع بالفائت على من شاء منها غير ان مع الرجوع على

غيره

يرجع عليه سوى الاقل من اجرة المتوفى او المسمى **الناسخ لומר مآثر بئر الخيل** وتزيب منها بحيث لا يعد قاصداً ولو قبل الشاهد على اشكال **والفواكه** لا في هذا السافر ولا في ثنائها الخفق صدق اسم المرسى ولا جاع عليه ولو عنيها بالاشارة واختلف الاسم كان قاصداً بخلاف العكس **قبل ان** اشهر **جائز الاكل** منها مقصود عليها ونقل الاجماع عليه من جماعة وقبل باضافة الزرع والحضر ونقلت عليه الشهر ونقل انه قول لاكثر ونسب الى البعض نقل الاجماع فيه واقتصر قوم على خصوص الخيل ونقلت عليه الشهر وترددت في ثبوت الحكم في غيره وانفق الكل على تخصيص الجواز بالاكل **دون الاخذ** بقصد النقل للاصل والاجماع والرواية ولو حمل بيده شيئاً من اكله بالاكل لم يدخل في منع الحمل **والنوع** على الاطلاق كما عليه من اكثر من اصحابنا **حروط** بل الاقوى نقض العقل بالسبع من الكتاب والسنة لثبوتها والاجماع على نفيها الذين فضلوا عن الذهب بحرمه الظلم والجور والمجانة والسرقة ونحو ذلك مما ليس بالباطل وماذا في الان في هذا الباب يقتضيان تفصيل اموال الناس في موضع الآفة فلا يبقى ثمة لا مع ان اكثر القمار يكون على الطرق المسلوكة وفي بعض الاخبار اشارة البه والاذن في ذلك بلغت في باب النجس على الحرام حتى ان كل من ينجس يقول ان كان قاصداً ومن كان له عداوة مع احد بقصد فخره وله عداوة واضح ولو لم استباحه الاغتياكوة الفقراء وغير السادات خمس السادات مع القول باللعن بالعين ولزوم النعان على القول باللعن بالذمة ولما في الاخبار من المنع والاشارة الى البطلان المذكور وما دل على الجواز لا بقوى على تخصيص هذه الأدلة القاطعة لان الاجماع يختلف النقل وكذا الشهر وممن اجماع وروايات بكثرة نقلها تركنا العمل عليها لقلة المعارض كالنقول على نجاسة البئر ومما بقية القضاء والاخبار في مقابلها ما يعارضها مع ان اكثرها لا يخلو من نجاسة في سنده وبعضها لا يخلو من نجاسة في ذاته لا مع قلة العالم لظاهرها ويمكن حمل اكثر منها ومن عبارات الفقهاء على نفيها في القربى بالاذن كما يرشد البه خسر يخرج المجدلان ولعل ذلك العصر خصه البعض او على حال الضرورة او على تعليم اهل القمار الرخصة ونزلت البض على خصوص من اذن لهم في الابه على سرادة الذوق وهما الجعدان وبعد هذا كله فلا اقل من حصول الشك في جميع القواعد التحريم وبنا الاخبار على الكفاية بالنظر بالرخصة كالكفاية الضيق بها في دخول الدار واكل الطعام وكاستباحه البشار وغير ذلك قوى كل القوى وكيف بجامع اخبار المارة اهاديث التفسير والتفصيل واخبار الجوز في الزكوة واخراج الخلد ونحوها لاجل المارة مما يشهد بالاهل في اعيانها وبنا الحيطان ووضع الابواب وعدم شيوع مثل هذا الارحى يبلغ القوارش شاهد على ما قرناه فلا وجه للقول بالجواز الا مع الظنة المقرونة بالاطننان بالاذن عاده بخلاف ذلك باختلاف المالک والسالك والبائس وسبيل المسلمين ولا يجوز اكله ولا غيره **مع قصد الانسداد** **اجامعا** بلغ هذه الاول مع عدم قصد بقاء الجواز عند خوفه ولا فرق بين حصول الفساد من داء

نقل
بقصد
بقية

او من جماعه فلو اكلت الماد حق قرب الفاسد حرم على الاخر واذا علم ترين الفساد على الجميع اقربوا والمنع مع الفساد في الجمل بما يقتضيه الاصل والعقل والكتاب والسنة والاجماع محصلة ومنقوله وبعض اخبار الباب والظاهر لا يفرق بين الافساد في الشجر وفي الثمر وفي المجدلان والسواقي والماء بمثل ذلك يظهر قوة التحريم لان المار لا يعلم قد الثمر ابتداء حتى يعرف الفساد فربما اكل من صاع هو بقية الصاع من حيث لا يعلم والظاهر ثبوت النعان عليه مع العذر في الافساد وبدونه واجرة المثل لو مكث في الباطل على مقدار ما يحتاج اليه في المناول ولو لم يكن من الوصول الى الثمر الا بالالة لم يجز على صاحبها الحمل اليه ولا يجوز له استعمال الالة بدون اذنه ولا بد ان يقتصر في الاكل على اكله المعتاد على وفق المعتاد فان سرق ضمن الجميع وله الخيار واختيار اقسام الثمر ولو عين المالك شيئاً فعتق **ولا يجوز اخذ شيء منها** التفرغ مع الافساد وعدمه للاصل والاجماع محصلة ومنقوله والاخبار والظاهر اعتبرت كون الثمر على الشجر اقتضاه على الثيق وكون المار مسلماً حيث يكون المالك كذا لا يسبيل لغيره عليه واعتبار الأمان مع المؤمن لا يخلو من وجه واشترط ان لا يكون له ثمر متصل بثمر الغير والا يكون حاملاً من جنسه لا يخرج من قوه واشترط عدم علم الله او ظنها وعدم المسور الباب بنافيه ما في بعض روايات الباب ولا يحصر عن القول به ولا يجوز له ان يهب مارة ولا غيره او يجعله نائباً عنه وما اكلته المارة حين تعلق الزكوة او الحس جاز على الجميع فلا يشق للفقر على المالك وليس من المارة يجوز نقله ليصل او غيره فعتق ولو وقع فقد شرط ولو استتاب احد المناول له جائز **ولو اذن المالك مطلقاً** لكل احد من غير تعيين ولو مع فقد شرط **جائز** اجماعاً **العاشر** يحمل ثمن الثمن واجبه ومن دونه اذا يجب بدله لثبوت نجاسة لا يكون له شيء كغيره من الامور المالية ومثله **ماء تغسل البت** من الواجب والندوب ومسدرة وكافورة واجرة العمل الغير الواجب كالنكاحين بالقطع المستون وحضر القربى ايد على الواجب **واجرة عمل البئر** به بالذال المعجمة المشعير له المارة الزايد بن علي ما توقوف عليهم فطلبه الواجب او خصوص المتقدمين عليه فان عملوا من غير طلب كانوا مستبعين ومع الطلاب لاجره عليه اذا قامت قربة من اعادة الشجر وكاف هذه الاوقات في اكثر المجال وقد زاد بالبئر قضاها وهو حفاظ القوافل والاول والنسب بالمقام **الحاد عشر** يحرم على الرجل ان كان اباً وان علا ان ياخذ من مال ولده البالغ الذي لا ولاية له عليه وان سفل شيئاً من غير المشقة بالانبة ودليل المارة لو قلنا به ونحوها **الابانة** الحادية او القالبه **الامع الضرورة** المخوف معها **الثقل** والمجبه لاخذ مال الغير من غير اذنه للاصل وقضاء العقل والنقل من كتاب وسنة واجماع محصل ومنقول بحرمه التصرف بمال الغير والجماع بقسميه هنا وندرة المال مع مسبقية به ولحقه بقية لاننا فيه للخبير في الباب فلا فيه للقول بالجواز مع ان خصوص حجج الاسلام او وطى الجارية والاخبار في المقامات الثلاثة لا ينفذ في

هم تلك القاعدة المحكة المنقشة على انعامها عاضه بمانعها الفذ لذهب الخاصة موافقة للعامة فيعلم
 طرحتها او ناولها في بعض احوالها على حال الاضطراب وفي بعض على حال وجوب الفقه وفي بعض على
 الاخذ قضا من مال الطفل وفي بعض على الاستحباب في حق الولد فينبغي له الاذن والمحل على تقدير
 عن الولد والام لبعض تلك الوجوه يمكن والخير النوى الذي هو الملاءم اكثر هذه الاخبار وفيه انت وما
 لك لا يترك موقوف عن حضنة قطعاً مع انه وندائه قضيه في واقعه وانما يحرم على الأب وكل
 واجبل النفقة في ذلك **مع غناؤه** ولو كان فقراً بنفسه **او اتفاق ولده** مثلاً **عليه** بما يكفيه
 بالغزاه واما بدونه فيصرف بمقدار ما يلزم له من النفقة مستقلاً ان كان رزقاً مع الاذن
 يمكن ومع تقدير الرجوع اليه من مقامه يتصرف من غير ولاية ولا اذن ولو قبل بعد التوفيق
 على الاذن في خصوص الأب مع لظاهر الاخبار كان قوياً **ولو كان صغيراً او مجنوناً** وان
 اتحد جنونه بعد البلوغ على رأي او سفيها مستصحب السفاها من الصغر فالولاية له **فلا لاقرئ**
مع الضرر والبسر كما عليه الاكثر ودلت عليه الاخبار باطلا فها وما يظهر منها من ان للأب اعتباراً
 على باقي الاولياء وبشره الحاربه نسبت نوع من القرض والقرض لمحبة الاسلام كغيره من احاد القرض
 والمناط في المقام ضيق **وليجوز له ان يشترى من مال ولده الصغير لنفسه ثمن المثل** كغيره
 من الاولياء في حق من لهم عليهم ولاية **ويكون موجباً قابلاً** ليعوم الولايه مع عموم العقود مع الاجماع
 وفي خصوص المقام محصلاً ومنقولاً **وان يقيم جاريته عليه ثمن المثل وبطوافها** كمنفياً
 بلفظ التقويم او معناه او انما بلفظ البيع وبعد تجوز المعاوضة كونها مملوكة ليهل الخطب من غرض
 على ابحاث صلاح الطفل بل يكره وضع الفساد ويحل هذا انفرد ولاية الآباء عن ولاية غيره
 وبسبب الاعلان كما في الاخبار ولو ادرت هاهنا عدم المانع من قبله فلا مانع مما يتضمن فساداً
وللاول المعسر تناول من مال ولده المورس قدر مؤننه من غير استئذان احد وان كان صغيراً
 وله عليه ولاية وان لم يكن له ولاية استاذن من البالغ او الولي على الاصل فان لم يكن اخذ من رزق
 مرجع الى الحام ولو قبل بجواز الاخذ مستقلاً مع لظاهر الاخبار كان قوياً كما مر **ويجوز على**
الولد ان ياخذ من مال والده شيئاً الا باذنه ويجوز على الأم ان ياخذ من مال
ولدها شيئاً وبالعكس الأمع الاذن وان لم يوجب لهم الاحياج نفقة ولم يدخلوا تحت
 الابه فخالهم كحال الاجانب لا ياخذون الامع الضرورة فرضا مع الاذن مع امكانها وبدونها
 مع عدمه ومع امكان الرجوع الى الحاكم بقوى وجوبه **وليس لها ان تفرض من مال**
ولدها الصغير ان لم تكن وصيه عن وليه فضلاً عن الكبر ولا للولد ان يفرض من مال والده
 وحاله كحال الاجانب **ويجوز على الزوجه الدائمه فضلاً عن المنع** بها ان ياخذ من مال
زوجها من غير نفقة ولو وصيت وامتنع عن ايصالها **لغير اذنه** المعلوبه نصاً او نحو شيئاً

او تنقله

او تنقله او تنفقه باحدى التوافق **وان قل** كسائر الاجانب للقاعدة المحكة والاصول المنقشة واللاجما
 محصنه ومنقوله والروايات الدالة بالعموم والخصوص **وليجوز لها ان تاخذ المأدوم** به من ملح
 او لحم والخبز والخل والدهن وترد دواقي الخبز والفاهه ولا بد من الاقتصار على محل البقير وبخلاف
 الحال باختلاف الاحوال والاحوط على الدائمه الاقتصار في الزوجه على الدائمه المدخل بها المتوجه
 لاسر البتة لا يجري من الزوجيه هنا في المطلقة الرجعية **وتخص الجواز بان تنصدق به**
 انتمه بشرائط الصدقه **ماله** **تجفف** وبخلاف الاجام باختلاف الاحوال والافضل ان يكون بغير
 كما صرح به الاحباب وانما يكون ذاقه لا بعناد اعطائه **الا ان** تعلم ينعه بقرينه الحال او يمنعها
 صريحاً **فهم** اقتصار فيما خالف القاعدة المحكة المنقشة والادلة العامة والخاصة على التقين بالاجماع
 والروايات **وليس للبت ولا للذمت ولا للام ولا للامه** ولا لساخر الاحرام والحاربه
تناول المأدوم به فضلاً عن غيره مالم يدخل في صريح الابه او تناوله **الامع الاذن** حاله اذ
 مقابلته **ويجوز على الزوج** بقسمه **ان ياخذ من مال زوجته شيئاً** قل او كثر **الا ان**
باذنها الصريحه او بشهاده المحل **ولو دفعت اليه مالا يتنفع به كره** له **ان يفرضه لنفسه**
 او يملكه لوجه اخر **ويشترى به جاريته** او يملكها لوجه اخر فاصداً به **ان يطانها** ويدفعه عن
 ثمنها او يجعله صداقاً لزوجته او يجعله على تصليبها او نحو ذلك او يدفع عوضاً عنها **الامع الاذن**
 والغالب ان اطلاق الاذن منها يشهد الحال بانه مقيد بغير هذا القسم من الانشاء فيخرج اذن عليه
 من كل ما دل على التحريم عند الاطلاق وقد يقال بان صريح الاذن وان جوز ذلك الا انه لا يبعد
 الكراهه لمنافاة ذلك حسن الوفاء وجزء الاحسان الا ان يعلم طيب نفسها واق له بذلك **الفصل**
الثالث في الآداب التي يجب لطلب الخاره وكل صنعها اصلاً او كلاً مضافاً الى
 الاستحباب الاصل **ان ينفق فيها ولا ينعرف** بشرائطها وموانعها ويطلع على طواهرها
 ويواطها باجتهاد وتقليد ولو عمل على العادة في غير موضع الشك لا طئنا به بشرعية بل يمكن عليه
 شيئاً من العبادات واللباهات فلو ظهر خلاف جاء بما رزقه وعندهم الفقهاء التحريم وعندهم من
 بغير علم فقدر نعمه والربانم ارزقهم وفي موضع الشك يجوز له الدخول في العامله والاستقرار على العبا
 مع طرده بعد الشروع فيها الا قبله متبعاً له بالسؤال ومع تعذر وثاق بالافراد المحمله احتياطاً
 ومع امكانه يتبعن تقديره على العمل في العبادات مع عرض الشك قبل الدخول فيها وفيما عدا
 ذلك ففي الاحساظ غيبه عن النفقة كل ذلك لا يظهر من تنقيح الآله **والافاله للمستقبل**
 من المؤمنين بل المسلمين بل وطلق النادمين وان لم يكونوا مستقبليين لقوله من اقال مسلماً
 نادماً اقال الله عشرة يوم القبه **واعطاء الرأج واخذ الناقص** ومع الشناخ بقتله
 الاخذ بعد الصفقة والمعطى قبلها او بالعكس والافضل الفرعه **والتسويه** بين العاملين ولا

مناذرها ومناذرها

او يملكها

٧ او يكون ناجرا في حق بلو يكون
موضوعا في قصص على ما لا يترك
بالقصر ثم ورنى لا ذن

بأن ترجع اهل الدين **وترك الرجوع للمعوز بالاحسان والمؤمن الا البسيع الحاحه** بل
ترك الرجوع على المؤمنين معه الا ان يشترى فاكسر من ماله درهم فخرج عليه قوت يومه ولعله مقصود
على بعض الافراد في الرجوع على المؤمنين في زمان الغيبة **والناسح في البيع والشراء** وتحويلها مع بعض
ذلك **والقضاء والاقتضاء** لانه من صفات المؤمنين **والدعاء عند دخول السوق** او ما يشبهه
من مواضع المعاملة **وسؤال الله تعالى ببارك له فيما يشترى ويخبره فيما يبيع**
مثله والتكبير والشهادات عند الشراء وشبهه واول الدعاء بالماثور عند دخوله
بقوله اللهم اني استسلك من خيرها وخبرها هلهما واعوذ بك من شرها وشر هلهما فاذا جلس تشهد
الشهادتين وهما على النبي واله وقال اللهم اني استسلك من فضلك خلا لأطبا واعوذ بك من
ان اظلم واظلم واعوذ بك من صفقة خاسرة وبمن كاذبه فاذا اشترى شيئا قال ثلثا اللهم
ان اشتريتك التمس فيه من فضلك فاجعل فيه فضلا وثلثا اللهم اني اشتريتك التمس فيه من
سرقتك فاجعل فيه سرقا واذا اطلب شراءه اذنه او اسأل الله فذكر أطولها حيوة والكثرة
منفعة وخبرها عاقبه واذا اراد حيايته قال ثلثا اللهم اني استسلك من فضلك فاجعل فيه فضلا
مهمونة الناصبه فتمسك شراؤها وان كانت غير ذلك فاصرفي عنها الى الذي هو خير منها فانك
تعلم ولا اعلم وتقدر ولا اقدر وانت علام الغيوب اعز ذلك من الدعوات الماثورة وينبغي
الحفاظ على ادب الدعاء وصانقه وذكر غير الشر في غيره وفي الاكثاف ذكر الكبر والكليل بنفسه
لرؤم الانبياء باسم الاصل وجهه وفي توفيق رجحان الدعاء على رجحان الدعوية وجهان
الظم **وتبجحها مستحبات كثيرة** واداب منها **الاجمال والطلب لقوله** لم يكن طلبك
في لعبته فوق طلب المصنع ودون طلب الخريص ومنها مباشرة الاعمال بالبدن
عنه انه قال اني استسئلت ان يهاني الله ثم اعلم بيدي واطلب الحلال وعن الكاظم انه
عمل في رزقه **وقال** ان رسول الله عمل بيده وامر المؤمنين عمل بيده وهو من عمل النبي
والرسلين والصالحين ومنها اصلاح المال لقوله من من الرقة اصلاح المال ومنها احراز
القوت لقوله ان الخلة اذا حازمت قوتها استقرت ومنها البيع عند حصول الرجوع
للمرئيات ومنها الماكسة الا في اربعة الاحتمية والسمعة والكفن والكر الى ملكة ومنها البكوة
في قضاء الحج وطلب الرزق لقوله اللهم بارك لامتني بكورها واذا اراد احدهم
الحاجة فليذكر اليها وقوله عليكم بنقوى الله فاذا صلتهم الصبح فبكره وفي طلب الرزق ومنها
زيادة الاهتمام بالجوهر لقوله اذا اراد احدهم الحاجة فليسمع الشئ اليها ومنها زيادة
التوكل على الله لقوله كن لما اترجوا منك لما ترجوا فان موسى وعمران خرجا
نارا فغاد بنينا وخرجت سلكة سببا فاستلمت مع سليمان وخرج سحر فخرجون يطلبون الغر

لفرعون

لفرعون فرجعوا مؤمنين ومنها نعم المستشير وقبول الصلة فان المؤمن مرآة اخيه المؤمن ومنها
مشاركة اسباب المخطوط فانها شرب في الخط ومنها تبدل الصانع حتى يوافق ماله منها طالع
سعد ومنها الدعاء للرزق ولو بسط بساط كفاف الرزاق ومنها كتمان المال للأمرية و
ومنها مهارة العامل في عمله لئلا يقع في المحذور ومنها ابتداء صاحب السعة بالسوم
كما هو المألوف ومنها الرجوع في طريق الرزق لئلا يهبط لانه الرزق بالعبث و
ومنها خلط الخط بالشعر في الغلابسة الفقراء ومنها شراء القوت يوما فبوم في الغلابسة
الفقراء وسجى ولبسها ومنها اخذ العقار والكتب العليقة وجميع آلات العباد للقتية حيث
لا يتوقف عليها الواجب ومنها شراء المخطوط كما يستفاد من الاخبار ومنها وضع كل شيء في
سوقه وعمل كل عامل في السوق المعد له لانه الرزق ومنها المعامل مع من نشأ في الخبر
ومنها الكفاية على العتية ومشاركة الجلب فيها ومنها اتخاذ الحرف الرقعية كالجماعة فقد
روى انها ترزق العقل وان تسعة عشر الرزق فيها ورنى الله والغرس والضغ فقد
روى انها خير الكاسب روى ان الزلزلة الكعبة الاكبر وانها احب الاعمال الى الله ثم وما
بعث الله نبيا الا رزقا الا ادر بس فانه كان خطا وروى الامر بصفة الصقالة ومنها
الخروج من البلد من الاعمار ومنها اعلام الاخوان بالاصار ليعينوه ولو بالدعاء والكتاب
مع الخلو من هذا القصد اول ومنها الاحسان الى الاخوان من التخلي لعل السطك ليكون
كفارة عما كان ومنها الكسب فيما يحصل به تقوية الدين كالسبق والرمية ومنها الانبات
بجيد السعة وترك رزقها ومنها صرف كسب الحجام مع البشوط على الناحية وشبهه
ومنها اطالة الجلوس ولازمة السكوت في المناقضا ومنها اتخاذ مكس في بلده ومنها
طرح الدنيا المقتضية بعد قسمة نصفين في بالوعة ومنها تفريق ماله اذا ارسله في
تجاره حتى لا يذهب بجلده ومنها مباشرة الامور الكبار بنفسه كشر العقار وتحويلها
ومنها عمل الرجل في بيته فان امر المؤمنين كان يحط به ويسحق ويكنى وكانت فاطمة
تطبخ وتحن وتخر وكان رسول الله يحب عز أهله ومنها مشاركة الناس فيما ياكلون
وبلبسون فقد كان خاتم الانبياء يلبس خشن الثياب وباكل الجش ليلساوى الفقراء وكان
عند الصوم خطه اشترها من اول السنة فقال لغلامه اما ان تبعتها او تخطها يا شمر
فانك اكرم ان اكل جديا وباكل الناس رزقا وامر ببيع طعامه وشراء قوت قوتيا قل
الطعام على الناس فقلوا ذلك ومنها الاستعانة بدعاء الاخوان اذا جاز الزمان
فقد اسرنا صاقي برجلنا ببيع وسادته واصافه اخوانه وسنوا لهم الدعاء ففعل فافنا
الله ثم ومنها كبل الطعام اذا احزنا واخرج للاكل لقول الصم مر الخادم بالكل فان البركة

فما قبل **ومنها** الحافط على المعقب لم يطلعه الشمس فانه احبب للزرق من الضرب في البلاد وعلى
 قرينة ان السز لناه اذ اذ ارسلنا نوحا او اخذ من القرآن والدعاء ما يرتبط بالزرق وينبغي
 ان يجعل اخر دعائه اذ اذ فرغ من صلوة الفجر سجدا لله العظيم استغفر الله واوجب له مسئله
 من فضله عشر مرات **ومنها** طلاقه الوجه مع العالمين وحسن السلوك معهم واستعمال الحلم
 ومكارم الاخلاق فانه ادعى للزرق **ومنها** التوكيل فيما لا ينبغي مباشرة **ومنها** اختيار الاجابة
 من الوكلاء **ومنها** اتخاذ مكان مكسبه بجوار لاهل الدين **ومنها** ان يضع حوله فرشا يجلس
 عليه العاملون والمساكين **ومنها** احكام التعامل بالبقاء الصبح اللانته **ومنها** انصار
 المديون وهو مستحب كما سرائه لقول الصرم من اراد ان يظله الله يوم لا ظل الا ظله قالها ثلثا فها
 يوان يشلوه حتى قال فيلظع عسرا او يدين له من حقه **ومنها** تعلم الادلاد الحلال والحرام وهم
 لبناء سيج **ومنها** تعلمهم السباحة والرياء **ومنها** تعلم شعرا في طلب وتدوينه **ومنها** في
 صبغة العقل للثانية **ومنها** الذهاب في الجاه منظره استنكا ما شبا في الظل **ومنها** قبول
 الصدقة ولو كانت معوضة خسران الطيب **ومنها** رد ضرر هذا قبل طلبها لباها وارجاع
 العار به قبل بلوغ وقت لاهال الغيرة ذلك **وبكره الدخول اولا الى السوق** او الى
 غيره من مواضع التعامل والخروج منها اخر ابل يكون اخر داخل واول خارج واذا دخل او
 خرج اجمعافه وجهه ارتفاع الراهنة ومراعات الوقت ويجعل على ضعف ثبوت الكراهة
 مطم **ومدح البائع** المبيع وضم الثمن **وذم المشتري** المبيع ومدح الثمن وبسري الحكم الكل اخذ
 بوجه من وجوه المعاملة ومطى كذا ما لم يكن مستشارا **ولكن العيب** من غير غش او
 تدليس فيجزم **والهين الصاغة** ونحوها على **المبيع** ونحوه **والسوق** فضلا عن التعامل ما بين
طلوع الفجر وطلوع الشمس يتربى الناع **والمبيع** ونحوه **والظلمة** اذ في مكان اذ في الخفي
 العيوب ما لم يكن تدليس وغش فيجزم **والنعرض للكلل والوزن** مع عدم المعرفة وعده
 ترتب الضرر على احد ومثلها العقد **والاستحطاط بعد العقد** مع الخيار ويبدو كذا يقضيه
 اطلاق الاخبار بعد القضاء الخيار اشد كذا في الدرر **والزيادة** وقت **النذ** حال
 امتداد الصوت او بين الصوتين ما لم يطل الفاصله من اى هذا دكان من الدلال او
 صاحب المال مؤمنا كان الماثل الاول او لا ولا باس بها بعد الحكوت **والدخول في يوم**
المؤمن بايعا كان او مشترا او غيرها بعد حصول التراضي وقبل العقد وكراهة شد بديه
 جدا وبندل الزائدة لصاحب الخيار ليفسخ اشد كراهة والقول بالتحريم ان لم ياذن للثمن وشماله
 على اهافة الزمن واضرار قوى لان الاول اقوى الان الاول اقوى واشهر للاصل
 وعموم العامل لا تسليط الناس على اموالهم مع ما في دليل التحريم من البحث في السند والدلالة

وان يتوكل او يهتدي في بيع او شراء او غيرها **حاضر** بل يطلع من كان عالما بالسعر المتغير اذ كبا حيث كان
 من او يحل كان **الباد** بل يطلع من كان جاهلا او غيبا بل يدين او قرويين او مختلفين مع العلم بالحكم وحمله
 وظهور السعر وخفائه وعموم الحاجة الى البيع وعدمه وسراطة الرح او الجوار او غيرها بينهما وعدمها وفي
 اسلام المتبايعين مثلاً وضده وكون المبيع من الفواكه وغيرها العوم التي الورد بالخصوص قوله مدح
 الناس على غفلتها يرتزق بعضها من بعض وضد السند ونحو هذا الاصل والشهرة وظاهر التعديل
 باق القول بالتحريم كما عليه جمع من الأصحاب وفي ارتفاع الكراهة بالانسان وجه قوى ولعم الحكم سائر
 التعاملات **ويقتبها مكرهات كثير** منها اخذ الوكيل لنفسه مطم مع الاذن لموضع التهمة
 والوفى موضعها **ومنها** نقاط على التعاملات او الصناعات الدينية لم تؤدى الى الشهرة المتأخرة
 للزرق ونحوه وعن الرضا كل يشق يقى العبد به ربه فلا باس به **ومنها** المداقة في التعامل على الخ
 الكسب والاحبة والنتية وقد يلحق بها امثالها **ومنها** سوء طريق لا يمتن فيه او غيبة من بعض العباد
 او شطورها قبل او شر وطها قبل وجوبها **ومنها** الاجتار بركه لغزاهلها وامان الطريق فلا باس **ومنها**
 الشكاه في غيرها استثنى واستفلال قبل الزرق لنفسه **ومنها** وضع المال في الكرم لانه مصبغ في شرب
 الحكم المكل مضاعف **ومنها** كثرة النوم والعجز والكسل والبطالة والدوران في الاسواق فعن الحكم اياك
 والكسل والضيقة فانها يبعثك عطفك في الدنيا والاخرة **ومنها** شراء الطحين وادق منه شراء الخبز **ومنها**
 بيع الات العباد والعقارات ونقلها بجميع الزاع الانقالات من المعاضات الاشر اخر منها **ومنها**
 استبصال خفض الجري وغسل الماشط وجبة العروس بالخرقة **ومنها** جعل نفسه اجرا مشروطا عليه
 بالباشرة **ومنها** ترك الدنيا الاخرة او الاخرة للدنيا من غير خروج عن الشرع لقوله لم يسو من ترك
 دنيا الاخرة او اخره لدنياه **ومنها** استعمال الاجر بلا شرط ولو تناذع اقدم المتأخر **ومنها** استعانة
 من يستحق الاكراه الحكم بالنسبة كبر سن واتخاذ ذلك **ومنها** تزوج امرأته على عتقه وهي الخبيث من اجل
ومنها خراب الناقه وولدها طفل الان تصدق بولدها او بزوج لئلا تحمل فلا تعطيه لبنا
ومنها اخراج ردى لسلمه وتركه جديها **ومنها** تملك الام دون ولدها او الولد دون ام
 ان كان رضيعا **ومنها** اخذ الوصي شيئا في مقابلته عمله **ومنها** بيع الكلب او الموزون او نقله
 بوجه اخر قبل قبضه ولا سيما الطعام **ومنها** النعرض للعقوق فاذا ابتلى فليصبر **ومنها** ان يسلم
 الاجر الاول مع عدم شرط المباشرة عليه اجرا اخر باق لما استوجبه ولم يكن عمل شيئا **ومنها**
 ان يجعل الزمن نفسه او غلامه المؤمن اجرا لمخالفه في الدين من غير شرط المباشرة وامامها فانما
 حرام مطم والخصم الكافر ومنها استئثار الزرق على غيره مع عدم بلوغ حد الحد **ومنها** الاكسب
 بالسؤال خصوصا بالكسب وبهم لبعض الاشخاص ومن بعض الاشخاص **ومنها** الانساب بالبيع
 واعطاء الحاج لقوله به احتواف وجوه المادحين الراب **ومنها** ايجاد المساجر الارض بكثرتها

بمع عدم العمل بها **منها** اجارة الارض بجنحة او شجرة ولايتها اذا اشترى من حاصلها ولا بعد حريه في سائر ما ثبتت في الارض **منها** المقاصد من الوديعه فان اسرد ذلك استحب له ان يقول اللهم لن اخذ ظفرا ولا خبانه وانما اخذته مكان ما للذي اخذ حتى لا يزد عليه شيئا **منها** معامله الشريك لنفسه مع البناء على تقسيم جميع المنافع بالجنانه ولو بان بشري يعين مال نفسه ودمه شيئا **ومن** تقبيل المعلم بعض الصبيان على بعض **منها** تقبيل الاجير بعض المساجرين على بعض من عزوا على **منها** ذرفه المساجد وترد بقها واخذ الاجرة عليها وبلقي بها المشاهد الشريفه وحزنها بعضهم والحق الكراهة **منها** الاثمات على علم الخوف بفساد الخبز كالحل والاساس بالاطلاع على الانساب والاشعار والوقائع وان لم يكن فيها فضل لقوله هو علم لا ينفع من علمه ولا ينفع من جهله اما العلم بثلثه بانه محكم او فريضة عادله او قائمه وما سواهن فهو فضل **منها** مدح الظالم بصدقا بغير ما بيعت على قوته والا فمحم **ومن** التواضع له من غير علمه **منها** سرد الهدايا خصوصا الطب والخلوى و **منها** حصة الظالمين من دون دخول في معاصهم ولا سبب بدعواهم ومجتمهم وقبل بالخير **منها** طلب الحاجه من مستجد التوبة لم يكن فكان **منها** طلب الجوارح بالليل من الناس **منها** استعمال الامان فانها بضائع الوكيل وتبسط عن الخبز واشرف الغنى ترك الخبز **منها** حفظ الشعر بكثرافته في غير جن فقد سري ذلك امتلا جوف الرجل فحاجر من استلذه شعره **منها** معامله الرجال الاجانب للنساء بالعكس مع الاحتياج الى المال والمحادثة حيث يقول بعدم دخول الصوت في الصورة **منها** اكل الختام من اجرة المأخوذة بالشرط **منها** الاسراف اذا حصل المحدث الضار الحرام **منها** ما يعارض شيئا من الطاعة وقيل يجرى ما عارض الواجب **منها** فعل المعاملات التي لا تنفع من الشبهة **منها** السرقة زاندا على العائد والاكساف فقد ورد ملعون من لم يعط العين حفظها من النوم وفي بعض الاخبار ان الكسب موصوفه **منها** الرجوع في الهبة فانه كالمرجوع في القى **منها** شدة السقي في الطلب فيكون من طلب الخبز فانه يكره كما يكره طلب التضييع والكسل في غير ذلك وفي بعض ما نقلناه مباحث مشرفة نافي ومحالها الله نعم ونهى النبي عن بيع حب الحبله بتحريك البيا مضوحة فيها وهو حب العباد على ما في كتب اللغة قابل للزهر عن بيع حموات الاحمال وعن بيع حمل الحمل ولكن فسق الفاتحة الاثرية مستدا الى القبل بعد ذكر العنيتين الاولين بانه هو البيع ثمن من جمل الملتاح الناقه ولعل البيع مثال للمعاوضات والناقص مثال للمعوضات اولها على التوجه الى الجاهل والغرض **عن** الجبر بفتح الجيم وسكون الجيم والتحريك لغته وهو بيع ما في الاجرام ويطلق على نفس ما فيها وعلى شراء البعوض ما في بطن النمل وعن بيع عشب الغزل وهو كما في جمع الجبريم بيع نطفته وظاهر الاكثر انه العشب ويطبق على نفس الماء وعلى الضراب وعلى اعطاء الكرا عليه على النسل والولد **ومن** بيع الملاقح وهو بيع ما في بطون الامهات وفي بعض كتب اللغة الامهات وما في بطونها وما في ظهور الجبال والمضامين وهما

العتق

في اصلاص الفحول والباعث على التوجه هو الجاهل والغرض في كل عقد يفسد الغرض لا يكون بيع جنس في بعض الاقسام فيجوز فيه الصلح ويحرم ووضعه على الانقلاب ليحققه بالقابل للظهور ويكون مستثنى من عدة المنع **وعن الملاسة** وهو ان يبيع بغيره مشاهدا على انه متى لم يصرح البيع وفي كتب اللغة عدم التقييد بعدم المشاهدة واصنافه من غير ان يصرح بالبيع من وراء الثوب ولا ينظر اليه ويوقع البيع **وعن المتابذة** وهو ان يبتذله الى فقد اشترى بكذا او في كتب اللغة اذا ابتذله اليك فقد وجب البيع بكذا او اعتبار جميع التبيين او اذا ابتذلت الحصة وجب البيع **وعن بيع الحصة** وهو ان يقول ارم هذه الحصة فعلى اي ثوب وقعت فهو لك بكذا او قبل هو ان يقول بعك من السلعة ما وقع عليه حصانك اذا امرت بها او بعك من الاثمن حيث نلت حصانك بجرى الحكم في امثالها كما يمثل على الغرض وطرق الاخراج كشره منها بيع لسانه على ان يقول ان سبقني في الثوب لك بكذا او بيع المناظرة كان يقول ما وصل نظرك اليه من لسانه فهو لك بكذا او منها شركة التطهر مع ملقط او حاشر او مشر بظفر الما استقلت به عليه قبل الاستقلال **ومن** عقد الاخرة عند اهل الهند ليرث كل صاحبه **ومن** عقد شركة الادب والوجوه **منها** عقد الفارسه **ومن** تعاقد الزوجين الا شتر وج احدا بعد صاحبه **ومن** تعاقد على ان الولد له والنتب لها او بالعكس **منها** بيع الصلح بماله من من الدين حصل او لا يمكن تحصيله او لا **منها** بيع الجايات والوظائف **منها** بيع الغيب وهو ان يبيع شيئا بغير العلم قبل البيع والوجود بالسرقة وظهر العلم ذهب عن من المشتري بلا عوض وهو معناد النصارى **منها** المقاصح بالانزالام كان اهل الجاهلية يجمع منهم عشرة رجال فيشترون بغير ائتهم ويخرونه ويقسمونه عشرة اجزاء وكان لهم عشرة سهام لارثس لها والانصل تسمى قداها ولها اسماء الفد وله سهم والتوام وله سهم والرقب وله ثلثه اسهم والحلس والكسرة له اربعة اسهم والنافس وله خمسة والسبل كسرتل الخامس والحق انه السادس وله سبعة والمعل وله سبعة وثلاثة لاء الضبا لها وهي المنع والسهم كطاه على وزن فعل والوعده وكانوا يجعلون الفداح في غير بطونهم في يد ثقة يحركها ويدخل بها في ذلك الحرسه ويجعلها او يخرج كل قح باسم فبا هذا اصحاب السهام سهامهم ولا يعطى الثلاثة شيئا فيجرون ويغزبون ثمن الجزركه وقبل عزه لك ونظر هذا الا خلع القبايع النذر لغير الله والقسم لغير الله مع اعتقاد شرعيتها في غير المقامه فليس بها **وقال النبي** لا يبيع بعضكم على بعض ومعناه ان لا يقول الرجل للرجل لشري في مدة الجاهل انا ابيعك مثل هذه السلعة باقل من الثمن او خيرا منها بالثمن او اقل ويجوز نحوه في المعاملات الاخرى وقت خبايرها لتتبع المناط ولا شتراتها في السقي والفساد وكذا لا ينبغي ان يقول للبايع في مدة خباير انا اشترى بك وبسري الى غيره كالاول **بيع**

التبيين

اولئك

التي بطل وهو الموطاة على الاعتراف بالبيع من غير بيع خوف من ظالم وكذا ما يشبهه ذلك من العاقلات وما في اقسام الموطاة بفقد شرط العقد والقصد **المقصود الثاني**
في البيع واسكانه وفيه فصول ثلاثة **الصيغة والتعاقدان والعوضان الفصل**
الاول صيغة البيع لغة وعرفا عاما او خاصا عند المشرع او عند الشارع كانه الفاظ المعاملات ملأت وبضعف احتمال الاخرين فيها لقل **او اشتغال اوها** مطلقين او مقيدتين بكونهما من الفاظ مطلقا وخاصة او ما دل على احدها او عليهما من لفظ خاص او مطلق او ما يقوم مقامه من اشارة ونحوها او اخذ واعطاء كل في عين **لاحي** ولا منفعة متبر في الخارج او في الذمة **مملوكة** قبل العقد فعلا او قوة او بعده كالنقل بالارث بعد البيع على اجمال **من شخص الى غيره** حقيقة ان لقل بالنقل او الاشتغال او ما يقع الاعتباران لقل باللفظ الدال بعضه بالاحي عنها كان او منفعة على الاحي **مقدم** في الجملة لا اعتبار في التعريف وجه او على وجه يدفع الغرض بالبيع فيكون الغرض كبيع الشرط المتبر في صحة بالعارض او لفقده في التعريف فيلزم القصور في الحد **على وجه الرضا** بين المتسلطين اصيلين او غير اصيلين او مطلقين او مقيدين او جبريين يقوم مقامهما في العقد او متاخرين على اصح الوجهين وقد تبادر به مجموع النكتين في العوضين والاشغالين او مجموع كلا قسمين او ما دل عليهما على النجاسات وانما بواني ما اراد به وهذا الكتاب وعلى نحو اختلاف التعريفات اختلفت الاطلاقات فشرع يقع الشرع قسمه وشرعه قسمه وشرعه جزئه وبتعين الاول عند تعاطفها والثاني في اذا اراد النقل بالحق الى امره الثالث اذا اراد العقد في مقابلة العقود الاخر ومفعول **القول** او ايجابه هو الشائع على السات والعقد ايجابا وقبول الصق بباب المعاملات ومذاق الفقهاء واما الاشتغال فلا يوافق مقتضى الحال لان البيع على الظاهر من مقولة الفعل لا الاتفعال ويشهد لذلك تعدد بالاستقلال وذكر الصيغة في العنواين فبعد التبريل على ايراد القول بالتعبر بالغايبه عن مغبها وبا لعلول عن علته والاولى لاكتفاء بالامالة على معرفته وابتداء واخذ المخصوصه والصيغة او قبورها اخصه بعضهم وهو راجع الى الاول وليس غرض الفقهاء استرضوان الله عليهم بهذا التعريف ونحوه في تصاعيف الفقه سوى الاشارة الى المعنى في الجملة والامالة على العرف فثانهم كشان اللغويين لا يريدون الحدود الحقيقية والافكاف الخفي على هؤلاء الاستا طين لا الخفي على صغار المتعلمين من لزوم الدور وذكر شرط الصيغة في الحدود والاختصاص في القبول وكتاب الاطاب في اخر حق من الواحد منهم وذكر القول مرة وذكر الفعل مرة والانتقال اخرى الى غير ذلك فلا يصح للايراد والاعتراض والنطوب بل باطلان ومع البناء على ظاهر الحدود من الاختلاف ظهر الثمرة في اليقين وشبهه وفي الفرق بين الصك ونحوه وبينه في احكام الصرف والربا والشفعه وبعض

البقاء في

وبعض الخبرات وغير ذلك ثم انظر ان احكام المعاملات قد سر مدار الجبهات وان الاصل في مطلق التملك للمصلحة التبريل على البيع وحيت اعتبرنا فيه نقل العين **فلا ينعقد على**
الثاني المقابلة للاصباح حيث تكون فمنا الاصل مع القطع بعدم صدق الاسم لاختراو الشك فيه وللأصاح ولا بأس فيها لو كانت للصدق كما يظهر من الحدود وشهادة العرف فيثبت الحكم ومنع بعض الاعيان ناشئ من قول بعض الفقهاء انه موضع لنقل الاعيان وليس الانظر قولهم الاحار هو موضع لنقل النافع واما الحقوق فانها لا تقع غنا ولا اشتغال **ولا علميا لا**
بيع تملكه في نفسه وعن تملكه مطلقا او على وجه التعويض ومتى فقد شيء منه لم يكن بهما او يبيع باطلا وقد يفرق بينه وبين جعل الاول شرطا لصدق اسمه وغرضه شرط الصحة وعلته اقوى **ولا مع خلو من العوض** بالمره لانها الاسم بدونه او القابل للعوض لا تنفكا الحكم وان صدق الاسم وهو متحقق في جميع العاوضات **ولا مع جهها الله** وابهامه واقعا فيكون معدوما لا يرتبط بوصف الملك او التملك الوجوديين وفي الظن من غير اولي العلم فينتفي وهو جار باق اسم كليهما في العقود لانهم كل بالنسبة الى حاله وبعضها اجري في الجاهز ايضا والتخصيص العوض لعله لحفانه ودعوى ان عليه العوض مقومه دون العوض وان ذكره هناك معنى وان تعدد العوض مع نسبة المبرر وقوفه على معرفة فيكون مستفاد منه ضمنا فضايلة البعد ثم التعبر عن مطلق المعلوم بالمقدرة لا يخرج من خفاء **ولا مع الاكراه** المستمر من غير الشارع وما ذوقه عاما او خاصا ممن يقوم جبره مقام الرضا الخرج عن القصد الثاني لصدق الاسم والمجامع له الثاني الحكم كغيره من المعاملات ويجري في لفظ الشرع باعتبار الثمن بعض ما جرى في لفظ البيع باعتبار الثمن **ولا بد** فيه كغيره من العقود لانهم من اللفظ لقوله اعطاء اجمل الكلام واحتمل الكلام وهو **الصيغة الدالة** عليه ووضعه على وجه الحقيقة وعلى الاعمال منه او الاخص فلا يثبت بدونها في العوضين ملك لا لازم او تزلزل وفي نهائيه ولا باحاه ثم اما ان يكون مع النهج جبره ومع الفعل او القول بدون الصيغة الخاصة والركب من الاثنين او الثلثة في طرف او طرفين بشرط دلالتها عادة على او طنا **على الرضى الباطن** اذا لاند على الظن مع حصول مقارنتها للعقد او متاخرا عنه مع عدم تعقب المنع له والعبر صدق صفة الاختيار عرفا وقد يجامع كراهة الباطن او كراهة النفس لهما او سخطا او رجا او خوف لا يخرج عن الاختيار **وفي الايجاب** المفيد له بالوضع حقيقة مع الاتحاد او لقم خاص من مراد به معناه قبل او مصرفا الى معنى مطلق البيع فيقوم بنفسه او بشرط القرينة على اختلاف الوجهين **كقوله في الاول بيعت** وفي الثاني **بيعت** وفي الثالث **شريت** او اشريت

لحقه الملك فيها فلا يشترط من الملك

اي قولنا نعم

و في الرابع ملكك وما قام مقامها في لغة الفرس والترک ومحركات الناس او في لغة حديث
 لوضع جديد لو كان ولا يجري غير الصحيح وان دخل في الاشتراك العنوي كاعطيت ونقلت وسلط
 وعوضت وبذلت وخصمت ودفعت ونحوهن مطلقا لم يقيد بالبيع ولا ما كان من المجاز
 كوهبت وتصدفت واهدبت ونحوهن ولا ما كان من الكناية كاتصرفت وودعت والسلم عليك
 وبالحك الله لك ونحوهن اخذنا باليقين فما خالف الاصل ولفظ العقد العام واسما العقود
 الخاصة انما تنصرف الى الفرد الشائع وللعلم بان الشارع لم يكن يجرى التنبه ولا يجرى الفعل ولا بكل
 لفظ بل اراد شيئا خاصا لان الله بعينه فوجب الانحصار على المتيقن منه وهو اللفظ الحقيقي
 في العقود الا انهم قبل لان المجازات قد دخلها الاختلاف فتقع الجدال للمجاز معهما وتقت
 الحكمة التي جعلت لها العقود واسمادة الانشاء في ذلك الصنيع الموضوع للتميز لا لتسلط المجاز به
 ومع الاستلزام نشب بالاجماع وينبغي غيرها بالاصل ولولا قيام الاجماع على الشارع في العقود والمجاز
 لما وثقها بالانزاع في اشتراط اللفظ الحقيقي **والقبول هو** الاول اتبع ولما سلمت
 وللثالث والرابع **اشترت** لاخر **ملكك** او **البيع قبلت** او ما يقوم مقامها على وجه الحقيقة
 ولا باس لقيام واحد مقام الآخر فترت في قيام الاستلام مقام مطلق الشراء كقيام الاستلام مقام
 مطلق البيع كلاما ولا بد من قصد الانشاء وذكر اللفظ الصريح فيه على نحو ما مر في الاجاب والاشراج
 فيه التعليق **ولا تلغي العاطفة** كمالها هو الظاهر من معناها او قوله بالصيغة المخصوصة او غيرها
 او ملققة من الفعل واحداهما في اجاب او قبول فتكون موسرا لطاوع احدى وعشرين من
 خمس وعشرين صورة في اللزوم اجماعا محصلا ومنقولا والمخالف من قارب عصرنا لاعتباره به
 ومن القدماء لودل كلامه على ذلك لا يخل به لسبقه بالاجماع وملحقه به على ان في الاصل
 المقرر بوجوه كفاية مع عدم الاعتماد على العموم في العقود او اوضاعها لانصرافها الى المتعارفة وتنزيل
 الفقهاء لها او فهمهم منها خلاف العموم على اننا نعلم يقينا ان للصنيع الخاصة اشرا خاصا ولو كان في
 اللزوم غير موقوف عليها لم يكن لها اشراج ان تقوم حق النساء او الاطفال اذا ارادوا احدى منهن ات
 برت سلفه لعل بان ما صفت معك صفة البيع وهو السر في خلوا الاخبار عن البتة ولا
 يختلف الحال في المتعلقة **وان كان في المحقرات** لا امر ولا جاع على عدم الفرق خلافا لبعض
 اهل الخلاف ثم مقتضى الاصل والقاعد الانحصار على المتيقن من اللفظ مادة وصورة وصفا
 وكيفية فلا تاشترى المحقرات الفعل ومطلق القول كما مر **ولا الاستحباب** في الاجاب على المشهور لظاهرهم
 نقل الاجماع فيه وهو ان **يقول المشتري** يعني فيقول **البايع** بعنك من غير ان يترد المشتري
 ليكون على الوضع المألوف المنقول عليه الاجماع بالخصوص ولا يطلق الصيغة بل **لا بد من**
صيغة لا في كمالها المشهور بل بما نقل عليه الاجماع فلو قال **اشتر او اتبع او ابعتك لم ينعقد**

واحد بها
شعبه

وضعا

وان قيل

وان قيل كمالها المشهور وربما نقل فيه بالخصوص الاجماع **ولا تلغي العبارة** القاصرة **ولا الاشارة** **الامع**
العجز عن المباشر فيجوز معه وان امكنه التوكيل بشرط ان لا يمكنه التعليق مع عدم خوف فوت الغرض العبارة
 السقيمة مقدمة عليها والكتابة موقرة عنها **وفي اشتراط تقديم الاجاب** على القول **نظر** بنسأ
 من دخوله تحت المتعارف فيدخل تحت العويث ومن الشك في اندر اوجه والرجوع الى الاصل في نفعه
 وهو الاشهر والظاهر ولا فرق بين لفظ قبلت وغيرها وان كان المنع في الاول اظهر **ولا بد من الظن**
بني بين الاجاب والقول في المتعاقدين وفي فدية العوضين **فلو** اختلفا في احدهما او كليهما **فما**
بعنك هذين بالف فقال **قبلت احدهما** او بعضه منفردين او مع بعض الآخر **بجسمانه**
 او قبلت اياهما بنصف الثمن او قبلت احدهما او قبلت **نصفهما** او نصف احدهما بنصف الثمن او بكلمة
او قال بعنكاهن بالف فقال **احدهما قبلت نصفه** او كلمة بنصف الثمن او بكلمة او قال
 بعنك احدهما فقال قبلت اياهما **كلهما** **لم يقع** وان جمع الشرائط الاخرى كذا بشرط النطاق فيمنسأ
 العوضين او مكانهما او زمنهما او المركب منهما الى غير ذلك واما لو حصل النطاق الحقيقي
 دون الصوري كان قال في الاول قبلت كل واحد منهما بجسمانه او قال قبلت احدهما بجسمانه
 والاخر بجسمانه او قال قبلت وفي الاخر قبلت **كل واحد من** نصفه او قبلنا نصفه
 بنصف الثمن ونصفه الاخر بنصف الاخر فالأقرب الصحة وعدم الفصل بين الاجاب والقول بالعند
 من قول او سكوت تخلف بالظن العبر في الخطاب وعدم التطريب في الصيغة ومذاهب اشد اعل
 العناد ومرتبا بشرط عدم كون الاجاب بلفظ والقول بأخرى والاخرى خلافه الى غير ذلك كل ذلك
 للاصل بعد الشك في لالة المحر عليه ولا يبعد ان يقال ان هذه السئلة تليق بالموضوعات لانها
 معتبرة على فهم معنى العقد واسما الخاصة لا فاعها والرجوع الى التعريف التقوي والشرف وفتحها
 افقه والمتعاقبين من غيرهم **وبعد** فساد القول ما للزوم على الاطلاق يبقى الامر دائرا بين وجوب
 اقوال **احدها** الحكم بالفساد وحرمة النصف مع الفعل المجرد عن القول خاصة **وثانها** اقيم
 للقول الجاري على غير الزايف اسنادا فيها الى الاصل المقرر بوجوه غير محل اليقين ولان الاذن
 من الملك مقيد بالملك والملك فيجوز التصرف كما في سائر العقود الفاسدة واي فرق بين الفساد
 لفقد شرط من جهة اللفظ او من جهة غيره وهو على القول بعدم الملك كلام متين جار على القواعد
 فلا يحصى عن العمل به لولا دلالة الاجماع المحصل والمنقول والبصرة الماخوذة بدأ به في جميع عقود المعاقبة
 على خلافه ولو ادخلنا حذف جملة الضرر فيمكنه مغيرا **وثالثها** القول بمجرذ الاباحة والاذن في
 التصرف من غير ملك كما دعت عليه الشرع ونقل فيه الاجماع وهو مردود بالبصرة المسماة القا
 و اجراء حكم الاملاك على ما اخذ بالمعاطاة من القاي عقد عقد البيع والاجارة والهبة والصلم
 والصدقة وجميع العقود مما يتعلق بتملك الامكان او للنافع عليه وتعلق العتق والوقف الجبس

الضرب الرابع
لما اذن بالعطاء
وضرب عنقه بيمينه
العتق

وقد روي
عن

عن ابن عباس
عن النبي

الظاهر
ان العبد يفرق
على تقدير انما يفرق
كاهل الجور فانه
مراجع الى الشر

فلا يفرق
او التفرق بالذات
صحيح

مردوم ومع عدم التفرق في الملك
بكره ملك الوفر بغير عتق ونفي
الملك صحيح

المعاطين
غل

والرهن والربا والنذر والامانة والوصايا ونحوها به وكذا حكم الموارث والاحتيل والركوة واستطاعة الحج
والنظر الى الجوارى وليس من وطنين وتحليلين وترجمين ونحو ذلك فليزمن اما انكارها جازم بغيرها او بئس
قواعد جديدة منها ان العقود وما قام مقامها لا يمنع القصور وفقد الملك والميلك عند العاقل
البناء عليها الا يحض الا باحدا منها لا ينافيها ومنها ان ارادة التصرف من الملكات فهذه العين او النفع
باسراده التصرف بهما او معه دفعة وان لم يحضر بهلاك الملك الاول الا في مشق من هذه الصفات لانه
فاصد للنقل من حيث الدفع وانه لا سلطان له بعد ذلك بخلاف من قال اعتق عبيد وقد صدق
على عتقك ومنها الاخماس والركوة والاستطاعة والديون والتفقات وحج المقاصد والشفعة و
الموارث والربا والوصايا تتعلق بما في اليد مع العلم ببقاء مقابله وعدم التصرف به او عدم العلم به
فينبغي الاصل فيكون متعلقا بغير الاملاك وان صفة الغنى والفقر تنسب عليه كمن يبيع بئس
من الاملاك يحكم الاملاك ومنها كون التصرف من جانب مملكا للجانب الاخر مضافا الى غلبة استئنا
الملك الى التصرف ومنها جعل النصف السامي والاخر والنصف من الجانبين معبثا للمسمى من الطرفين
والارجح ان قيمة الثلث حق يكون له الرجوع بالنفقات ومع حصوله في يد الغاصب وانفذه فيها فالقول
بانه المطالب لانه عتقك بالغصب غريب والقول بعدم الملك بعد جدامع ان النصف القهري ان
ملك النصف قبل النصف فهو عيب ومعه بعد لعدم قابليته وبعد ملك مخالف للشرع وبنا
النعاملين ومنها ان التصرف ان جعلناه من النواقل القهري فلا يتوقف على نيته فهو بعد وله
اوقضا عليها كان الاصل الجارية من غير علم واطنا بالشبهة والجاني والنصف جانيها على ما لا يخفى ومثله
ومنها ان البناء الحادث قبل التصرف فيك جعلنا حذوثة ملكه دون العين فيبعد او معها فلك
وكلاهما صاف لظاهر الاكثر ويحتمل الاذن له خفي ومنها قصر الملك على التصرف مع الاستناد فيه
الملك اذن الملك به اذن بالملك فيجمع الى كون التصرف في ملكه نفسه موجبا قابلا للذات
جاء في القبض بل هو اولى منه لاقرانه بقصد التملك دفعة واهل عدم الملازمة بين قصد التملك
مجانا وصحة معاوضة وشركة الالتزام والكلام الكلام وارجعها القول بالملك وعدم اللزوم كما صرح به بعض
واستفاد من ظاهر كثير حيث ذكروا الاباحة وقالوا ومع التصرف تلزم فبظهور ان لفظ الاباحة
مستعمل في الغير عاقل اللزوم وعلى ذلك بناء الناس في معاملاتهم وبيعهم وشراهم ولد لك
نساخا في العقود لان الملك من ارادتهم والزم ليس من عنايتهم وترك التعرض في الاخبار
للافاظ العقود معلل بالظهور وبالجواب المذكور وذكر غير الصنع فيها متى على هذا الان المداخلة في
الملك على الفعل دون القول وعلى مع القول فلا حاجة الى ذكر الصنع فمن فاضل في هذا الباب
ونظر بعض اصحاب علم ان على الجمع على هذا لا ينافي وزونه ولا يتعدونه ولو سمع واحدا من النعا
قائلا يقول له كل او البس حق عتقك داخله العجب والذي يظهر بعد التحقيق ومعان النظر الدقيق
انه لا

انه لا أثر للعاطف مع عدم استجاء الشرايط في كل مقام يجب في ملك ولا لزوم لان عقد لادم ولا جازم واعاء
لدار على المعاطاة الفعلية كما هو اظم من معناها فاحالها الاحمال العتق تملك بالقبض وتلزم بالتصرف
غير انها مبررة عن ظاهرها لان السلم من جانب يكتفي في ملك الجانب الاخر وحصول الاباحة بعد القبض
من جهة الدلالة على الاذن كحصولها بطريق التحوي وغيرها فلا عقد ولا ابقاء ولا عقد ولا نذر ولا يمين
يجب الوفاء بها الا بالمعاطاة خاصة بكيفية خاصة وشيوعها التام قل التعرض لها في روايات اهل البيت
ومن قال بالاباحة ان اراد انها مملكة كما باحة النكاح والمساكن للشبهة فربما بالوفاء وفي المقام يجب
اخره شدة معان النظر فيها منها انه لا يربب ولا خلاف في ان المعاطاة تلزم الى اللزوم وان تلف
الحقوقي او الشرعي بالنقل بالوجه اللزوم للوضوح معايش على اللزوم وكذا الواحد منهما واحتمل عدم
فيه وفي الناقل الشرعي في حكم عدم التحوي به طعن الخطه ومزجها مظم او بالاجود دون الاذن والمساقي
وحذا طر الشبهة وصيغة وقصر وتلف البعض من احد العوضين على اختلاف بينهم في المستنبات
لعبا وعدداً وتحقيق الحال انها وان بنت على الجوز فكان الاصل البقاء على ذلك لكنه معاوض بها
اللزوم على اننا نعلم من تتبع كآلات القوم والنظر الى السيرة القاطعة ان الجوز مشروط بما كان الردوا
لحقه من الضرر الذي يحدث الفرار فلو تلف كل او بعض منها ومن فائدة تصرفه بعين او منفعة من
سركوب او سكن او حرج او دخول على ونحوها او بيع او اجارة او زرع او اوقات ونحوها على
وجه لا يمكن نسخها شرا او بالذات او تلف مملوى لغير الرد ولم يحقق مصداقه ولو صدق والخص
اشنع البصر مع حصول الضرر بالتعويض بغير الصورة بلحي او تفصيل او ضابطه او صيغ ونحوها لو دخل
تحت الزجانه ثبوت الضرر عايبا بتبدل الاوصاف واختلاف الرغبات لغير ما بقي الشيء على حاله
وزاده حسا بصل او اخرج عيار ورفع ومنه ونحوها لا يمكن فيه ذلك واما المبيع على وجه الاتية
فلا يكون رده بعينه وقبول الجمع فيه مستند ودخول مال الغير في ماله من غير فرق بين الاجود ومقا
بلالة والنظم ان الرد مقيد ببقاء الملك فلو خرج عنه ولو لعقد جازم دخل في حكم اخر وقد يحظر
بالبال ان يحرم التصرف وان خلا عن المآلة اخباشر للرد كما في الخبرا فجزى مطلقا لكنه
مردود بالاصل مع ارتفاع الشك وخروج الجارية عن الاصل بالنقل لا يقتضي خروج ما نحن فيه
ولو صدر الاختلاف عن المدعى لما في يد المدفع اليه كان كالرد اليه على اشكال ولو اختلفا في حصول
سبب اللزوم مع الاطلاق او الاستناد الى سبب خاص ابتدأ كالعقد او مستند كالنصف او
الاكلاف ومطلق التصرف في تقديم قول مدعي اللزوم او الجواز اشكال ولو ادعى نصرا او اتالا
بعد الفسخ فالقول قول منكره مع يمينه ولو ادعى احدها التلف قبل الفسخ وانكر صاحبه صدق
بمينه وله الفسخ بتقديم مدعيه ولو نفا سماعا جرح كل المصالحه ووجب التخليه بيمينه وبينه
ولا يجب رده اليه ومنها انه بعد الرد لا يرجع لاحدهما على صاحبه لاجزائها الرجوع على الاصل

٧

بالمنافع المتوفرة لمصالحها فملكها وتسلبت عليها بالأباحة على القول بها وكذا الفوائد المحاذية
 المنفصلة على القول الأول كالتأني وتحوه على الأصح بعد تلفها وامام بقائها فلا يرجع على الأول
 ويرجع مع عدم التصرف على الثاني ومعه اشكال يظهر وجهه ما تقدم واما النصلة كالسمن والصب
 والشعر الباقين على الظاهر للثمن الباقى في الضرع فتبطل العين على الأولى وفيها انها هل تعتبر فيها
 قبض العوضين معا كما يظهر من لفظها او يكتفى احدهما فيجري فيها السلم والنسبة ويجرى حكمها
 فيما يضر احد الطرفين اذا تلف في يده قبل قبض الآخر الظم الثاني لقضاء السيرة بقبارها مقام عقود
 المعاديات بأسرها ومنها انها هل هي داخله في اسم المعاملة التي كانت في مقامها فتجري فيها
 شرائطها واحكامها الظم من جملة من الاحكام اخبار ذلك فتجري فيها فائده مقام البيع احكام
 الشفعة والخيار والصرف والسلم وبيع الحيوان والثمار وجميع شرائط سوى الصبغة وليرقم على ذلك
 مشاهد معتبر من كتاب اوسنة ادا جماع والأقوى انها قسم اخر بمنزلة الصلح والعقود المجازة
 يلزم فيها ما يلزم فيها فصح المعاطة على المشاهد من مكمل او موزون من غيرها اعتبارا بكمال اوة
 ميزان ويجوز ذلك جرت عادة المسلمين ثم لو ارادوا الدائقة بنوا على البقاء الصبغة والمعاطة على
 الشروط فانظروا انه متى جده الفعل مستقلا او مع الفاظ لا تسبح الشروط مفصودا بها المسامحة جبا
 حكم المعاطة وعلى الأول فان خرج منها بالمحاقير بيع او خبز يجر عليه والآفاق البيع اصل للمعاوضة
 على الأيمان مقدم على الصلح والهبة للعوضه والاجارة في نفل المنافع مقدمه على الصلح والمجالة
 ثم التزوم ليس من المقاصد الأصلية وانما هو من التوايع والواحق الشرعية فقصده غير محقق
 وان لم يصادف محرم وقد ثبت ان حكم المعاطة انما يجزى من حلال بالصبغة اما في نفسها وفي
 نظرها كقديم القبول وحصول الفضل الطويل ولوجاه الخلل من خارج اللفظ او منه مراد
 به الجامع للشرط فان كان مع التصريح بالأباحة المجردة مطلقه او مقيدة بالاشترار او عدمه
 فالحكم واضح والآفاق **قبض** البائع الثمن او **المشتري** الثمن او غيرها غيرهما ان كان عقد يجرى
 على الضمان كان القابض منهما قابضا **بالعقد الفاسد** **وليه ملك** بلفظه وهو ظم ولا
 فعل لأن القصور غيره والعقود تتبع القصور وليرجع كل مثل ذلك **وضمن** كل من يعرض
 قابض للبناء على الضمين فيه لوجود القابل والمقابل شرعا وعرفا لا بد من المحصل فضلا عن
 المنقول المعتقد بالشهر المستفيض تحميلا ونقلا ولينز المنفصل المجمع على مضمون من قوله
 على اليد ما اخذت حتى تؤدى والبحث فيه لعدم دلالة على الوجوب والعزم في الأخذ والملا
 حوز وظهوره في خصوص العين والمقبوض اليد والمأخوذ بالقر يظهر الرد للقاعدة الشرعية
 الشهيرة بل المجمع عليها الموافقة للقواعد الشرعية المنادية بعصمة مال المسلم من اذ ما يضمن
 بصحة بعض بغاسده وهي مرتبة في اصل الضمان الا انها لا تجعل فيها وجهها حد لها الضمان بقدر ما

انه

ا قدم عليه من المقابل وثا بينهما قيمة ما بلغت وهو الظم لان النقد غير مفهوم منها والبحث
 في الدلالة عموما ولزوما من الاطلا فليزم على نحو العصب الضمان العين وثا انها المتصل
 ومنافعه المستوفاة وغيرها وعدم الرجوع بنقد بذلها وتزامنه تحتها مع الحق من غير فرق بين
 المجهولين وبين العالمين والمختلفين مع علم احدهما بالآخر وعدمه بشرط تصديق الملك للمقابلين
 في طرفين حقيقة في المجهولين وصورة والعالمين لولا وقعا عنادا او ابتداء او اخرها حتى يثبت الا
 قدام على النقصان من الجانبين فلو خلى من جانب كان الدافع اليه مضطرا لما له فان العقود المتينة
 المتحررة كبيع الحصة والملازمة والمناينة ونحوها من المخزعات لا تثير ملكا ولا اباحه ولا علم بالقصة
 لان المالك الاصل محرم على المالك الصوري في ذلك العقد فالعقد الفاسد من الخفيين للمعاطة
 فيه ولا يثير اباحه لوقوع العقد من كاملين لا عين به فاصدين للبقاء او الاباحه كانت احكامها
 بتمامها ثم حيث يجب الرد فان كانت العين باقية ردها ان كان غاربا او خلا بينه وبينها ان
 يكن مع ما بقي من ثوبها الجوهرية وكذا العرضية ما لم يكن من ماله او كان مغفورا فانه يضرب
 بنسبتها ان بقيت والادفع اليه فيها ان تلفت بعد الرد وكانت مقومة وشابهت العرف فيها
 ولم تقضي بنقص فيها على غيرها سجن في باب العصب وان كانت الفدية كانت تسمى مثله عرفا
 لنسأوى اجزائها من الحقيقة النوعية كما نسب لبعضها ونسأوى قيمة اجزائها كما نسب الى قول
 الأكثر ونسأوى اجزائها او اجزائها ثا اولانها متساوية الاجزاء والمنفعة متقاربة الصفات
 في قول اخر او لكونها اذا جمعت بعد التفرق او فرقت بعد الجمع عادت الاولى لغير علاج اوة
 لتقديرها بالكيل والوزن كما عليه الآخر والكل متقارب غير ان الآخر يعرف بالانحصار جب
 رد المثل وقصدها تعدد مثله وقت القبض والثلث او الاعراض والاداء وهو المختار لو افقده
 للقواعد الشرعية او التجبر بينهما باحتمال انه او اعلا القيمة فكيف يكون الوجه عديدا ولواضف
 وقت المطالبة على وجه ضعيف تضعفت وان كانت قيمته في مقابل المثلية ردت قيمتها
 القبض والثلث والاداء وخير الثلاثة وسطها لانه نزهاك الاشتغال اليها وجميع اى ولاد في كرى
 المبطل لا يبا فيها او التجبر بينهما باقساما او اعلا القيمة فكيف يكون الوجه عديدا وتردد الانعام
 باضافة وقت المطالبة كما لا يخفى وما ذكر في المقامين منه ما يدخل في الاقوال ومنه ما
 هو محرم احوال والبحث مجال واسع في كتاب العصب باقى بعون الله تعالى وتقوم الصفح
 المالية او الغرور حيث لا عين بتقويمها مع العين وتقوم العين منفردة فهوخذ الغاوت
 على تقصيل باقى في محله ولو كانت عينه قوما منفردة بين ومجمعة وتقوم العين منفردة وفي
 بالنسبة على تقصيل باقى ايضا ولو اختلفت قيمة السوق ولا ترجح احوال الاخذ بالاحل وبالأثر
 والصالح القهري والفرع والاشترار من القيمة ليرفع النزاع والاول وجد والبحث مجال واسع في

اعتقاد اوة

الصبي

كتاب المصنف في الله تعالى **الفصل الثاني في العاقل** ويكتب في صدقهما النفاير الحكيم
وبشرط **فصل** اصليين او وكيلين او وليين او فصولين او مختلفين اجماعاً هنا وفي كل عقد عند
ما استثنى **البطلان** الثابت ببعض علاماته مع ظهور الحال به وبالقدر الجامع مع الاستثناء بين
بين النساء والرجال كالحشنى مقارنات العاقلين معاً لكل واحدة من الصفتين على اصح الوجهين
والعقل حتى العقد كلف فلا يفسد بغيره له بعد تمامه **والاخبار** مقارنات اونها خارجاً على الحقا
والقصد كالأولين **فلا عبرة بعقد الصبي** ولا معاقبته ولا بقصد ولا اقباضه في اثبات
حكم شرعي مع ولا ابا حذر ولا اذنه لا كثيرا ولا يسيراً مع مفسدة اذن الولي في الاباحة لقيام السيرة
عليه ولو لاها لم يستثنى للأصل المبرور بوجوه عديدة مع الشك في دخوله تحت عموميات خطأ بان العقود
والاخرى المعاملات لعدم اهليته وقابلية القطع بعدم ثبوت اوائهم العقود والملكيات الواجبات
والمحبات له لحدوث رفع القلم بل التحيات والمكرهات على قول وللإجماع محصلة ومنقولة في الحقا
غير محقق والاخبار المستنقضة عموماً وخصوصاً وتصح عبادة في سلامه وسلامه واحرامه
ووصيته وتديره لوقام الدليل عليه لزم الانحصار بالنسبة اليه وادبه الابتلاء بمحله لوجه الاختصاص
بصور المعاملات والحقايق من الولي واختصاصه بنفسه البطلان كما يظهر من بعض الاخبار او ما بعد
البطلان او بغير اموالهم ولو انفقوها هو او بالماله ونحوها او بالاباحة وبالسؤال والحث او بما جاز
لهم من وصيته ونحوها والنعيم لاطلاق الامر بضعف وبعد ذلك يقتصر على المورد المخصوص في السيرة
القاطعة على قول الاطفال بصرف المعاملات والاصال الهدايا والاذن في دخول الدار ونحوها
انما يفسد جواز النصف في امور خاصة مع الظن باذن الولي بها من لوصول الحد البطلان بغيره
الجموان فيما لم يقيم عليه برهان **وان يبلغ عشرين** وكان عاقلاً للاجماع محصلاً وما نسب الى
الشك وبعضها في نفسها وبخالفها الشبهة بل الاجماع محصلة ومنقولة والقواعد الشرعية
الحكمة المنقولة على ان جواز النصف ربما اراد به الاهمال دون العموم او ببلوغ غير الذكر عشر
او ببلوغه مقارناً بلوغه الحقيقي وان كان قادراً وربما يقال بترتيب الملك على الاباحة لبطولة
من مباشرة الاطفال لحاقها بالمعاقبة مع تولي الطرفين **ولا المجنون** لمساواته
الصبي بل نقصانه عنه والحر يدان الوجه المذكور والادله السابقة من اجماع وغيره فيه **سواء**
اذن لها الولي او لا الا في الاباحة وخصوص الصبي على نحو ما سبق ولو حصل اقباض
بين ناقصين وحصل تلف من الوليات لو كانا عالين مقصرون والا فالضمان على الناقصين
وما بين الكامل والناقص يضمن الكامل وادونه ولو ارجعه اليه فلتلف كان مضروباً عليه الضم
ولو اذن المالك بالادب للنقصان والاعادة له فلا ضمان على المودع ولا المعبر ولا المودع ولو اذن

الغير في تسليم ما في ذمة الدين الى الناقص بقصد التوكيل والقبض ثم الدفع كان منه والا فلا يخرج للدمه
ولو اقبض ما فلا يخرج استقر الضمان على الناقص ولو كان الدافع جاهلاً بالنقص في الاقوى ان الضمان عليه
ولو تنازعوا في ذلك السلم كان حين النقص والكمال وعلم سبق الصفتين وجهل تاريخ الاقباض والكمال فلا
ضمان على القابض في وجه قوي ولو علم تاريخ اقباضه حكم على الاخر بالناقص وبعده الحكم ولو كان السلم من
من الناقص فالضمان على القابض ومع العلم بتاريخ الكمال فقط لا ضمان حيث يكون الدفع على وجه
غير مضنون **ولا الغلب عليه ولا المكره** في غير حق **ولا السكران والغافل والنائم**
والهازل سواء **بشرط** **كل منهم بما فعله بعد زوال عذره** والدخول في الهذو والقو وخبره
عن عيوب الادلة وخصوصاً انها وخرجه عن الخطاب لعدم اهليته فيبطل حكم الأصل غير معارض
والاجماع محصلاً ومنقولاً واعتبار القصور في العقود والكمل خاليتها **الا لكره** اصلاً او كلاً
او فصولاً او ولياً حيث لا يبلغ الى الخلق من القصد وفهم المعنى **فان عقده ينفذ ولو شرب** من
له الامر **بعد الاخبار** تعلق الاكره بالصفتين او باحداهما استناداً الى العمومات في العقود والافعال
وليس من الافراد التي يثبت في دخولها المندرجة ولا احساناً معظم الفقهاء له منها وهو ادري
بعد البطلان الفاظ ومفاهيمها مع استظهار الاجماع فيه من جملة وفهم من عبارات ائمه وجمهور
الشاذ لا عبرة به ونظر الاجماع على خلافه من بعضهم ظاهر في الرجوع في منعه الى الاصل والشك في فيه
من الادله كحاشية في المبرور بانفسه فلا فيه له قبله وجهات ولو حصل الرضا بعد تمام العقد
بلا فصل فلا يثبت على القول بالصحة ولو فسخ فسد العقد ولو استمر الجبريل فسخ ثم تعقب الرضا في وجه الصحة
وكونه كاشفاً او قاطعاً وجهاً اقوى الاول ولو تعقب الرضا او خيراً الاجل وبعض الشروط فانظر البطلان ولو
جبر على البيع نقداً فاجر او صلحاً او اسلم فلا جبر وما شتهر من ان الجاهل من الات الجبر لا يعرف له وجهاً
ولا بشرط في صحة العقد او باحثة او فيها **اسلامهما** بالمعنى العام فضلاً عن الخاص فيصحب بين
المسلم والكافر من اى قسم كانا وبين الكافرين جبرتين لكون الجزها كلاً على الاقوى اذ من بين المختلفين
اصليين او مرتدين وفي القطر على اشكال مع اجتماع الشروط العبرة عند أهل الحق او عند من
المسلمين المختلفين مع الشروط الحق خاصة وفيه ما يدل على ان الرشد بحسب القياس
الدين **فم بشرط** فيها **اسلام الشري** مراد به المعنى الظاهر او ما لم يبلغ المبيع وما لم يصدق هو مثال
لكل من يستحيل للملك اختياراً **اذا اشترى مسلم** منقصة بالاجمان بالمعنى الخاص ولا يفسد العقد
او مستنبطاً في نهاية من المسلم وجهاً وكذا في شراء النخل للاسلام والحق في اصل الحكم الاجماع المحصل من تتبع
الاقوال ولا يخل له نسبة الخلفاء من لا يعرف ولا ذكر الاحتمال من بعضهم الاجماع المنقول المؤيد
بالشبهة المستنقضة محصلاً ومنقولة وفي السبل الكافرين على المؤمنين في صريح القرآن وخصوص المورد المختص
العام والسبيل ان يفي على عمومته فالملك من اعظم افراد وان اراد به سبيل الجمع كالحق الرواية ففسخ

في قوله
قوله من من
اعتبار الاسلام
والاول في قوله
الجم

وهو قال
البيان في قوله
بم المانع يعني ان
لما لم يفسد العقد
السلام لان ثمنه
المسلم لا يفسد
الاسلام بغيره
الجم

الملك اعظم الحق عند معصيته المالك ومخالفة امره غير ذلك ولا تنقض على ظاهر الالام بسطاطة الكفار
 على اهل الايمان حتى على الانبياء والرسل لان ذلك سبيل الشيطان بخزان الله تعالى لم يستلصحه الايمان
 والافتحان وقبائل على الارباب عازلة المؤمنين واذلال الكافر وعلى ان الاسلام يعلو ولا يهلل عليه وعلى الحق
 من البعث على شرف الكافر ومنهارة رفعة وعظيمة وعلى الانبياء عاذا الناس على الباطل ونفرتهم
 الحق في مثل هذا تنبؤ المسلمين من الاسلام ما يؤيد ذلك ولو لا ما يظهر من الفقهاء والاشهار من انه على
 حجة الاسلام وان الحكم خاص بالاستيلاء الاخبار دون الدوام والاضطرار كما لم يرد والحق لا تنطبق تلك
 المومن الاتحاج بلغة الخاص واجربنا الحكم في الدوام والاضطرار على انه لا يبعد اشتراط الايمان في حق الاداء
 لظاهر بعض الاخبار ولو اسلم في لثنا العقد قبل تمامه او قبل القبض فيها بشرط فيه القبض كالفرض
 والهيبة بطل العقد على الاقوى فالسلامة في زمن الحيا وقبل الدخول لو كان صدقا في مختلف حكم
 باختلاف الرابين وبين العقد والاجازة في الجبر والفضول تنبئ الصحة فيه والفساد على التفسير
 وبعض النعم في العاطاة على القول بالتمليك وعلى الالام فيه وجه وجبت كان مبنى المنع على
 حصول الالام بسلطان الكافر على المسلم بفساده من ان يملك كل مسلم **الاباء** وان علاوا على
 فيدخل القاتل في السان نسباً او رضاعاً على راي مثله لوجود العدة فيه جميع **من ينفق عليه قهر**
 لقريته او اقرباها واذن من الملك له في العتق من نفسه او شرطاً حرته على القول بحصولها بحجج الشرط او
 التحريم بمصل بالعقد او شرطه فطريقه مع القول بجواز شرطه والوارث مسلم كل ذلك للأصل المتفاوت
 عموماً العقود وانواعها من كتاب وسنة وجماع العاقلة للكا فحق القول بحجج من خطأ
 التكليف وانما يخرج منه محل الاجماع والدخول المنع تحت الالام وهو الملك القاتل ولا سبق
 للملك على الحرية نهائياً في القسم الاول والذاني لا بعد سيقا على ان مثل هذا الزمان لا يدخل تحت
 الاطلاق وللاجماع المنقول العتق بالشهر في بشرى الاونجي تنبئ للمناط والاجماع المركب بالبر
 وفي السبيل لا ينفذ ذلك لانه من سبيل المؤمنين على الكافر لامن سبيله عليه فالحكم لاشهية فيه
 غير ان قصره على اذ كان الاسلام ذا شوكه عضو احكامه على الكافر غير بعيد ولا فرق في الصحة
 والفساد وان اختلف حكم الخطر وعدمه بين العلم بقريته او الحكم او جهلها ولا بين حرته على الا
 لغايق وعدمه لتوجه الحق في الخارج العقد من غير تعلق بحقيقةه ولو اشترى عبداً ما لم يملك المسلم
 على القول بملك العبد وقتلنا بان ملكه يدخل في شرطه يتعلم بدخل حيث لا يكون من
 المستثنات ولو قبل الجواز في بين الملك الاصل والتبع كان من العتق عليه وفيها فحق
 عليه وله خبرا البغيض على الاول وهله الحيا على الثاني لانه عيبه في حقه على نحو ما لا اقوى
 العدم **او اذ الشريك** بل تلك مطة اختيار ابتداء ويقوى لوجو الاضطرار والاستدامة ههنا
مصحفاً او ابعاضه لنفصله او المتصلة بما لا يغلب عليها اسمه وفي الغالب السكا غير منسوخة
 الملاء

الفرق
 بينه وبينها
 قبل ان يات
 قبل شرط النجاسة
 شرط الفعل
 منه

لغيره تعالى ان
 الوارث مسلم ولو كان كافراً
 لم يكن هناك قضى الجواز الشرأ
 اذ ما خرج الوارث الاخر وهذا يختلف
 ما اذا كان كافراً يملكه فانه يخرج من
 الرقبة لغيره وله بدخل في ملكه
 وارث المسلم على ما هو
 لان حكمه كحكم غيره
 امواله على
 ورثته
 بحجة استداه احو
 موافقة

يبيعها فانه مملوك
 او غير ذلك فيجب له بدخل عليها
 اسم للمسلم ما اراد يفسد
 مثلاً ولو غلب عليه
 اشكال احد
 من
 منه

الملاء وفي المنسوخ بحث منسوخ الحكم او لا ومع الاشتراك فالمدار على قصد الكاتب ومع الشك في العمل على اصل
 الالام او المحافظة على جادة الاحباط فيه كما في الحائط عن قصد اولى وفي الحائط المكتوب بخط العربي لا يفسد
 او الرق او البصم او العكس او الحروف المقطعة او يخرج المباح وتحتها قولهم الا اذا اشترط الوقف على مسلم او تملك
 له بحجة الشرط او بصيغة منسوخة على نحو ماشر او اقربا الوقف على المسلمين او الملك او كان مرتداً فطريقاً وجوزنا
 معاملته والوارث مسلم علماً او جاهلاً مباشراً او مستنبطاً او نائباً على تركه والاصل في اصل هذا الحكم لزومه
 الالامه ومنافاة النعظم الباعث على تحريم تملكه وان تعلق العقد ظاهره بجلده ونحوه مع ان منع
 الكافر لاهل الايمان للزوم الالامه بثبوت السلطان فيمن يظن الاولوية بالقران مع ان الالامه ههنا
 الالامه للاسلام والايان ويقوى الحاف كسب الحديث والتفسير الفقه والمزارات والخطبة والمواظ
 والدعوات والتهمة المحسنة وشراب الطير المقدسة ورضاض الصناديق الشريفة وثوب الكعبة
 واما بيع الاخرى الشريفة وما صنع منها من اجرة او خرف وبيع الآلات والقرطاس من الكتب المحترمة
 بعد ذهاب الصورة ففسده وجهها وفي نفوذ العقد في الآلات بثبوت وخبر التبعض في البيع
 القران مع غيره وجهها او افعال العدم واما الكتب ونحوها فاما يدخل في كتب الضلال وكتب المقدسات
 والعلوم العربية مما لم يبعث على ضلالهم او اضلالهم فلا بأس به **وهل يجل او يبيع له متجداً**
المسلم بما من معناه ونقل منعه باى ناقل كان لاسم او جاشراً حر كان او عبداً عبثاً او ذمة
 لخدمة او خدعة مثلاً او مسلم او فحل طاعة او استجار المحقق في نفسه او لشدة او مسلم اخباراً يجل
 وفي حقوق الاضطرار والاستدامة قوة مباشر للعقد لنفسه او مستنبطاً او نائباً بشرط قول الا
 سيقا المسلم او الوضع عنده ولا **او اوقافه** او رهنه لهما مع فرض لبقاء الملك الصلة وقوله
 مع اشتراط الوضع على بد مسلم او لا او كونه نائباً او موصياً او وصياً عليه او ذا سلطة مقاصدة
 او هاتر على مال المسلم واذن احد الاصناف المذكورين في القران في الاكل من البهوت ونحو ذلك
الاقترب البيع في كل ما قضى بالهاتفة في دين او نفقة ايمان او في صنف المسلمين من امتنان
 تسليط على مصحف او كتاب حديث او عبد مسلم باجارة لهما او رهانة ونحوها فلا مانع من اجابة
 الحر فيه لهم معتبداً ومطلقة ففقد اجر بعض الانصار وقيل امير المؤمنين ثم نفسه لشرعهم
 على الاستسقاء لكل دوليرة والقبول المزهر في نفسها الغزل الصوف باصايع من الشعر وكناية الفعل
 وان لم يعم فاعلم مستفاد من الاصل والشك في الدخول تحت دليل المنع مع ان سيرة المسلمين في
 جميع الاعصار والامصار باجارة على ذلك توجه العوم ولا سيما في عهد الاسلام فانه لا خلاف في العقل
 النظام لقندا هل الاسلام مع ان في خلو الاخبار عن مثل هذا الامر الذي نعلم به البلى ابي هذا
 على الرخصة وبشدة الابتلاء حيث يكون بعضهم ممن تقوى اليه تصرفات الامراء كالصبا ونحوه
 لكثرة الاحتياج اليه واختلاف الناس عليه وفي الاجماع المنقول على القسمين معاً اوضح شاهد على

الاشراط او شرط
 بدها او شرط
 اشراط او شرط الذي هو
 شرط النجاسة او شرط
 هو شرط الفعل وعلى قايمة الوقف
 والملك ههنا فانه يراه حصوله
 بنفسه شرطاً فانه يراه حصوله
 احمد عفي
 عنه

عطف منه
 على ما اشاروا
 والارادة هل يعم قولهم
 وتا على المسلم او وصفا
 بالستة المداواة
 عليه وهل
 يصح
 ان
 يكون له
 سلطان على ما لا يحق
 مقاصد او مائة او من
 الشارح في الاكلام حيث المسلم يملك
 كون الكافر احد الاضطرار لانه يمتد
 في القران وقد تقدم من قبله
 سيرة في الاموال من
 ثبوت على القول به
 للكا رافعة
 الى الله
 المسلم فليراجع امره

مادونه وليس من السلطان المني سلطان العزم ولا العلم ولا الزوجه في نفقها وقسمها ولا العبد في نفقه
 ولا العودين في نفقتهما الا غير ولو اوصوه الكافر فاسلم قبل الموت بطلت ولو اسلم بعد قبل القبول
 فغير وجهه ذلك والاخر بحسب اللفظ والسوق في قوله **والا تقرب جواز الابعاد له والا**
عارة عند عود الضمير الى الكافر يعني جواز جعله وديعاً ومستعيراً بل وايضاً اذ لا سبيل للود
 والمستعير انما السبيل للزوج والمعبر وباعتبار المواضع لما يستحقه الله تعالى في الغاريم من النعم اما
 ان يبقى المرح على حاله وبه اقبض الكافر للمسلم ويكون الودي والمستعير مسلمين او يكون المرح على حاله
 والمراد نفس الابداع من المسلم والاعارة ولو لم يلب او سهر الودي من الكافر عند مثله او سهر ابد
 شبهة عند المسلم فيكون الضمير للمسلم دفعاً لتوهم ان الابداع عند المسلم استخدام له ومواده وفي
 الاعارة له تسليط على ضعفه وحصول منته المسلم على ومواده البق والجبر هو الاول والمخالفه
 في نفوق القصة في الكتاب الواحد كثيرة الوقوع والافتراف فيها وايداع الصحف واعارة الكافر مع
 اقباضه اشد قبلاً وقد يمنع من تسليط كل من لا يرى اضرار بمن عليه خوفاً منه **ولو اسلم**
عبد الذمي وغيره من الكفار المتخصين عن المسلمين ببعض الاسباب او كان العبد مسلمي ملكه
 الكافر بغير اخباره او اراد ما لك المسلم او القرآن عن ملكه ولو يكن للملوك تثبت باسباب لعق
 او النقل الى مسلم **طوب** بالحكم او بالحسب من العدول مطالبة الزام **ببيع** على مسلم او
 نقله باي ناقل كان بعقد لازم وشرطاً بكنفي بالخائض وفي رجوعه الى الزم وجه قوي مباشر في
 الامتناع بقوم الحاكم او نائبه او محسب مقامه وقد مر سابقاً قوة خروج القرآن عن الملك
 حين الرده لأن القرآن لا يدخل في تلك الكافر ابتداءً ولا استلامه على لا فري او وقفه عاماً
 او على المسلمين **او عنقه** من غير شرط الخدمة لغیر مسلم بصفته وشرط معتبر عند أهل
 الحق في احد الوجهين والاصل في اصل الحكم الابه والاجماع المحصل من تنقيح كلامهم وعدم نقل
 الخلاف فيهم فبعض الروايات الدالة عليه ولا يجوز للملك لنفسه لما مره للاجماع المنقول
 وللانصحيح وهو ظاهر اكثر الصحاح **وعملك** سيده **التمن والسلب** **المجدد قبل**
بيع مثلاً **او عنقه** لحصولها في ملكه وفوائد الملك تبعه ولو جهل تاريخ حذوئها
 او حدث الفوائد فقط لم تكن للسيد ولو علم تاريخ حذوئها ففوائد وجهل تاريخ الا
 تنقل العكس الحال على اشكال في الجميع **فلو** ان الذي اطلق الكافر والمسلم المرتد عن ملكه
باعد اخباراً للمجدد الكافر بعد البيع او قهره عن **مسلم** او باع القرآن ونحوه او نقله ما يش
 ناقل كان **يثوب** مثلاً **ووجد في الثمن عيباً** او نحوه مما يسوغ فيه الرد وكان الثمن
 كلياً مرده واخذ عوضه وليس له استرداد البيع بلكلام ولو كان مقتباً **جاز له رد الثمن**
 للعيب ونحوه ويجعل لعين الارش وجبران النقص **وهل يسترد العبد** على الاول الرده الثمن

كما هو مقتضى القاعدة او القصة فيه نظر ينشأ من كون الاسترداد ملكاً للمسلم من الكافر
لخياره او من كون الرد بالعيب موضوعاً على القهر كالارث فيجوز الرد بالعيب والخيار
 في وجهه والخيار انه سبيل جديد فيعين الارش وجبران النقص وبطل الخيارات جمعاً بين خبر الضمير
 سبيل القفار واستغناء لاحتلال القصة **فعلى الاول** من وجهي النظر **تسترد القصة كالمالك**
 او يتعين عليه اخذ الارش **وعلى الثاني** **يجزى الحاكم** او نائبه او محسب **على بيعه** او
 نقله باي نحو كان **ثانياً** ويضعف جواز رد الثمن وعدم جواز استرداد المبيع للزوم ملك العوض بلا
 عوض وتنزيل منزلة المالك ضعيف **وكن البحث لو وجد الشئ به عيباً** او نحوه +
 فيجوز لعين الارش وجبران النقص لان المرح ملك مبتدأ اختار عي وهو الاقوى ويجعل لعين
 القصة لمثل ذلك وقت البيع او الفسخ والثاني اقوى ويجعل جواز الرد لانه كملك القصة وكذا البحث
 في جميع التملكات الحاصلة من اسباب لغني العقد كعقوب وناخر عن وخلافه وصف وقد ليس
 وشفعه وفاقله ورجوعه صدق **وبأي وجه انزال الملك من البيع والعقوب** والثقف
والهبة ونحوها **حصول الغرض** لأن غير اللانم يكون لازماً على الاقوى وعلى الجواز يجزى
 رفع السبل فيجزي ويجعل اشراط العقد الانتم لعدم حصول الغرض بالخائض واصالة عدم نقل
 لازماً ولو اسلم في من خياره البايع بعد انقضائه الى الكافر او في عقد معاوضة فان بيع الملك
 جبر والآن ينظر كما ينظر القبض فيما يتوقف الملك عليه ويجعل الانفساخ في الجميع وانظم العود له
 لو تلف المبيع قبل القبض **لخوله** في القهر ولو اشتره بعقد فضول فاسلم قبل الاجازة انظر
 على القول بالنقل ويجزى احوال الانفساخ من حبه وعلى الكسف فهل يلزم فيه بالنقل حياً
 او يكون كالنقل والثاني اقوى ولو اسلم في يده وللمسلم فيه خيار فهل يباع والمسلم على خياره او
 ينظر به ولعل الاول اقوى واحتمال الزام المسلم بالفسخ والرجاع اليه ضعيف **ولا يكفي الرهن**
ولا النسيب ولا الاجارة فضلاً عن الجعالة **ولا التزويج** فضلاً عن التخليل **ولا الكسابة**
الشرط بالبيع ونحوه عن نقل العين لبقاء السبل وظاهر الاجماع والروايات **اما المطلقة**
فالا قرب فيها قربة الصنف فيجوز الكسابة من عدم **الحاقها بالبيع** ودعوى الحاق
لقطع السلطنة بها **عنه** مردودة بان بقاء الملك سلطان مع انه سرياً يخرج فغدا الى
 حاله الا انه لم يترتب لعقوب فوراً كما لو سلم العوض دفعه من متبرع او من بيت المال فوراً في
 الحاق **ولا تنفي الجبلولة** في تصحيح الملكات للاعتناء ابتداءً والاستدامة ونحو ذلك للاستدام
 تماثلت في المناقبة ونحوها من العقود الا انهم من اجارة او رهانة او تحصيل ونحوها في وجه
 قوي واما الجائز كالعاقرة فلا بعد انفساخها على القول بمنعها ابتداءً واما ما فيه ملك العين
 فلا بد من نقله وينبغي ما فيها من عللاً باطلاق الرواية المجهول عليها ولو جعل مرجع الجبلولة مرجع

كان ذلك
اسم للعبارة
التي اراد
اقتد

الرقم وما بعده فبعض بعد الذي اذا اسلم كان اسلم ولو اسلم الكاتب بقي على مكانه بعد الوقف عليه
التي قبله لوله ولم يخرج عن الوقف ولو اسلم الكاتب بقي على مكانه
ولا يربيعه في وجه قري ولو اوصى به الكافر فاسلم قبل الموت لم يطل ولو اسلم بعد الموت قبل القبول فبعض
وجهان **ولو اسلمت ام ولد** مع اسلام ولدها وعدمه ولم يكن من المستثنات **لم يجز**
على العتق والوقت العام وان قلنا بجهنهما من الكافر وجعلناهما من فعل الحاكم لا يجان **لانه تجز**
ولا مع بدل العوض من الزكاة او بيت المال لانه حكم بلاد بل **وفي البيع** ومطلق عقود المعايير على
العين او الدفع لموضها من الزكاة او بيت المال فيكون لاهلها **نظر** ببناء من التعاضد على نحو
القوم من وجهين ماذل على المنع من بيع امهات الاولاد ونقلهم الى ملك الغير وما دل على نقل ملك
الكافر اذا اسلم عن ملكه غير ان الاخر اقرى لاختصاصه جميع ماذل على لزوم هزم المؤمنين واليهان وتقطيعها
وبما دل من الكتاب على نقل السبل على المؤمنين مع ما فيه من الاشعار بان عطف لا يقبل التخصيص ولا ظهور
نقل الاجزاء فيه من السبوط وجعله في المختلف مما يقتضيه اصول من هبها وان لم يعتد عليه ولان
المحقق من القسم الاول منع المالك لا الحكم كلك خاصة عن ذلك على انه لا يعادى في الاحكام ذلك
العام لدخول التخصيص في افراد الظاهرة دونه فانه لا يخصص في الاحوال والاصل لصعوبة الاصح
مرجحا **فان منعناه** وقد مناهم امهات الاولاد حمل بنبيه وبنيها وبقيت في يد امرأة مطلقا او
بشرط التعديين او رجل متدين مجبور على الانفاق عليها منقعا من كسها حتى يموت المالك
او ولد فيرجع حكم امهات الاولاد كما في الخلافة او **استكسبت بعد الحمل لوله في يد الغير** فصل
اليه فأنه ها وتصل اليها نفقة كما هو مستحسن الذكر في نهاية الاحكام واحتمال استعاضها
في فلك سرقها فاذا استوفيت قيمتها انخررت كما في المختلف ومكانتها مع بقائها في يده
وعدمه لتزوي ما عليها وتعتق ودفع القهر من بيت المال ان امكن ولا يبعث ودفعها من
بيت المال كك والاعتقت خال عن المأخذ **ولو امتنع الكافر من البيع** ونحوه **حيث**
يؤمر من الحاكم او من قام مقامه **باع الحاكم** او القائم مقامه ولو عدول المسلمين ونقله
بناقل اخر **ثمن الثل فان لم يجد ربحا** من الاصل او وجد من يبدل اقل من ثمن الثل **صبر**
حتى يوجد فبعت الحمل لوله دفعا للصورة السبل **ولو مات مالك المسلم قبل بيعه**
ورثه الكافر تحكمه كالمورث اجري فيه ما سبق **والاستنقر ملكه** لزوال المانع **وهل**
يباع او ينقل **الطفل** او الجنون **باسلام ابيه** **الحرة** او امه الحرة نسباً استرد بعد كونه
او لا او ابيه العبد او امه الامه **نعمها ملكه** فلا يكون لالكه سلطان علم المسلم من ابيه
اشكال بنسب التبعيه في الاسلام لا يؤمن الثابتة بالاجزاء محصلاً ومنقولا والسهر و
لزوم الحج بدونه او الحد بثل المستفيض كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون البراءة للذان

حيث كسبت

يهودانه

نصفه

يهودانه ونصرانه فحقه حكم الاسلام وبني عليه جماعة من الاصحاب ومن ان الاصل بقاء الملك وعدم جواز
فصل الملك على بيع ماله ومن كونها تجارة لا من نزع مع الشك في دخول من دخل في الاسلام بغير عتق
اذلة المنع ومن ان عتقه الملك اقوى من عتقه النسب الامع الاجتماع في بدو واحدة وبني عليه جميع
اليه وقوة الاول غير خفية لان ذلك من اظهر احكام التبعيه والشرف المانع ثابت هنا ولو لا ذلك لا
جزنا تلك الكفار لاولاد المسلمين وجزنا فاسلطانهم عليهم وهو خلاف المبد بهم ولو كانا في يد
المولى حكم ببيعهما وبيعهم من غير اشكال **واسلام الجدة** القريب او الجدة **اقوى اشكالاً** من اشكال
اسلام الابوين للشك في دخولهما تحت اطلاق اسميهما فيثبت الحكم فيهما ومع حيوة الا
يؤمن اعظم اشكالاً لضعف سلطان الجدتين مع وجودها ومن قوة شرف الاسلام وانه يعلم ولا يعلم
عليه وان الجد يتولى امر الاولاد وينسب عليهم بنسب الاباء وان الظاهر من التنصيص ان كل حكم
اجري على الابوين يجري على الاجداد كما ان ما يجري على الاولاد اجري على اولاد الاجداد اخرج بالدليل
وباسلام البعده من الاجداد تزداد قوة الاشكال وهل يلحق اسلام السابق باسلام احدهما بقصمه
على بيعه لانه رتد وجهه وهل اجري حكم الاسلام في المعذرة وكوت النظر وبعد من محل الغير
ونحوه **القطر لا يبيس ببيع الملوك ان يبيع او ان يشرى** او ينقل بشي من النواقل شيئا
من مال المولى او غيره **الاباذن مولاه** ويجزى العبودية لا يستلزمها وقع عدمها يكون فضولاً
عاصياً في مال المولى وغير مال المولى يبيع مع اذن المالك وكذا ابذنها وان كان معصية وكان
ويكون فضولاً بذنها فان **وكلمة غيره في شراء نفسه** له او تمكّلها اوجه من وجوه الملك **من**
مولاه او وليه مباشرة ليشتمل الاذن او كبله مع سبق الاذن له **صح على بري** قوى ومقتضى
البطلان مع عدم الاذن والاقوى الصحة وان كان عاصياً والانتساب بالنسب على الاول كونه لاهن
اذن لكنه فرع على المفهوم والاستناد في المنع المالك ما يصدر منه صادر عن المولى فيكون المولى
بابعاً لنفسه مشتراها فانها فيه مال لا يخفى فان الجهة مختلفة حتى لو اشترى نفسه لموكله من غير المولى فضولاً
دخل في حكم الفضول من جانب ولو اشترى نفسه من غير مولاه فضولاً لآخر فضولاً دخل في الفضول
ايضاً من الجانبين **وبشرط** في لزوم البيع ونحوه او صحته مع عدم تعقبه بالاجزاء **كون بر**
البائع وكل متصرف **مالكا او وليا عنه كالاب والجدة** **لله** **للمن** **الاب** **للاب**
والحاكم وامينه والوصي له او لاهل الابوين المذكورين **او وكيله** للمالك او وكيله او وليه
او ما ذنوا عنهم او محتجبين عدول المسلمين او من يجرهم مع تقديم او مقاصدا او امنا يحش من البقاء
الثقل او مرتبها لم يتك من الاستنفا مشروطا للوكاله ولا على وجه او متولياً للصدقة في جملة
المالك او للقطر او الثلث في القطة ونحوها بشرط عدم المانع فيما لم فيه الولايه والاب والجدة يقد
على الوصي وهو على الحاكم والحاكم وامينه على العدل المحض والعدل على غيره ثم الاقوى اعتماداً على غيره ونفقته

الاب على الجدة او الجد على الاب او تساوها مطلقا مع الاقرار بطل العقد ان او بشرط عدم التعارض
 امامه فبقدم لا يثبت وجوه اقوالها الاخرى بما يدل على الاشتراك في الولاية وبين ما دل على تقديم
 الجد مع التعارض في النكاح مستندا الى قول الشيخ لمن سئل عن ذلك انت وما لك لا يثبت
 نحوه ما يقتضيه ولما دل على ان النكاح وطالما عاصفا الى ان العدة في ثبوت ولاية الجد جبار
 النكاح واكثر القدماء اقتصروا في بيان ولاية الجد عليه في فهم من ان ولاية المال على نحو الولاية قد
 يرجع فيه الى طريقتين الاولى قوة ولاية الاب في غير النكاح والمال مقصوره على محلها واية اهل الاجازة
 مخصوصه ونحوه على ان من اسباب الاولوية القدم او الولاية على الوفا ولو في بعض الاجازات العدا
 من الاجازات اول من السافل وملاب الاوصاف على نحو مراتب الآباء والاصل في الحكم الكتاب المسند
 والاجماع فيبيع الفضول الحالى عن السلطان كاشعقوده وما يتبعها من تصرف ونحوه **وقول على الاجازة**
 ممن له السلطان عليها سبق التمسك ولا وقد يقال بالاكفاء بصحة المصلحة
 الباعثة على حصول الاجازة الالهية فيعلق النيابة الشرعية وانتم بنبه عليه والكتب الفقهية
 اذا حصلت صح **على باب** قوي هو في اكثر روايته واشهر القولين في اخرى المشهور مقتصر
 عليه في ثلثه وجايزانه بل كاد ان يكون اجماعا في رابعة والاشهر بين المناظرين في خامسه
 وفي مواضع من التذكرة يلفظ عندنا وفي مقام اخر عند علمنا الظن في نقل الاجماع استنادا
 الى الطريقة المأثورة والطريقة المأثورة من تصرف الوكيل والمادونين والاجماع كثر المال والاشاع
 في غير الوجه الذي يعلق به الاذن ثم اخبار الوكيلين وطلب الاجازة منهم وكذا الاجازة والاصدقاء ولا
 سيما مع بعد البلاد وهي عادة معروفة لا يتكلمون بذلك يظهر اندراجهم تحت العموم في العقود
 الاقباعات وانواعها وفي اطلاقها ما ظهر من انه من العقود السابعة المتعارفة وانما خرج ما لم
 يتعقب بالاجازة بالاجماع والبد به من ثم من العلوم انه لا يبرأ بالعقود المأثورة بالوفا بها في
 الكتاب والسنة العقود الصادرة عن مباشرة المالك والاله يدخل عقد ولا وكل بل
 المراد الذي يرضونها هم واولياهم ويستوى فيه الرضا السابق بالتوكيل والقارن اذا تعقب
 بالاجازة وبه يتبع معنى قوله نعم الا ان تكون تجارة عن شراض منكم وليس معنى التجارة مجزأة
 وبما دل على حكم صحة فضولي النكاح من اجماع واخبار معشرة في نفسها بنحوه بشره شبهه الا
 جاع اليه شاهد على ثبوتها في باق العقود لان امر الفرج اشد من غيره ولانه علم بدلت
 ان الفضول قسم من العقود مشمول لعموماتها والجواز جعل البيع والاجارة ونحوها صادقا
 اودخله فيه فبقها الفضول وكذا الاخبار الواردة في اقتراض مال الصبي مع عدم الاذن
 الشرعي لغيره الدالة على ان الرجح للصبي وتطبيقها على القواعد باشرط الاجازة ممن له
 الهلبيها وعلى اعتنا الموافقة المصلحة الشرعية عنها اول من طرحها والجود عليها في مخالف

وان لم تكن ولا طلاقا لها
 لا
 يتعقب الاجازة

فبعضها بل

القاعدة وفي اجازة النكاح من يحل المنكح والمساكن وخصوصا ما صرح فيه منها بالشرع من النكاح من الجارية وليا
 الامام اهل الحق في ذلك ما يرضى اليه وان اختلفت وجهها اخر في اجازة السيد عقد العبد او الوارث للو
 بما زاد على الثلث اشعار بذلك وكذا الاخبار الدالة على التصديق بحجوه المالك عنه فان جازا امضى
 مضت والاعزم المصدق والثواب له لا يتخلو من ظهور في ذلك ولحد يبيع عقيل وورس النبي بك من
 من دون اذنه فلما اجازته ولحد يبيع عروة البارقي لذي اغتت فشهو ربه واستفاضه عنه
 الفريقين عن النظر في سنده من ان النبي امر بشرا شاة بدينار فاشترى به سائين ثم باع احداهما
 فان به وباشا لله فاجازته وبارك في صفته بعبه وشرا السائين بعد الامر بشرا واحدة وانما الصلح
 مشاهد على ما نحن فيه لانه داخل في الاذن بالاولوية المقتضية كمن يبيع لحد يبيع عروة مع تعقب الا
 جازته له معن في الحجة ورد بها باستبعاد تصرفه من عروان ومع الاذن في الوكالة العامة ولم يسل لها
 وبان الحق في حجة في الوكالة والظن حصولها وبانها كانت اباها من الجانبين لا عليك فيها و
 لفظا للصفة لا ينافيها وبان العيار دلت على ارادة الشاة الواحدة والمالك به بما يتوقف عليه التوا
 فيكون مستفادا من اللفظ بانه يحل اليه طلب الاذن في البيع بعد الشرا ولم يسل لها بانه
 خلق الظن وخلف ما فهمه الفقهاء فلا يفي في الحجة والرواية مسع بن ابي صبيح عن الصادق في رجل استوفى
 رجلا ما لا يجد في الورق فاسترجع به اربعة الاف درهم الدالة على ان الرجح لصاحب المال والعقبة
 عن الصادق انه لا يجوز ان يبيع ثوبا ان يأخذه من المشتري بوضعه فان اخذه رجلا فباعه باكثر من
 ثمنه رد على صاحبه الاول ما مراد وللصحة في بعض الطرق والحجته في غيرها من قضاة المبرزين
 في ولده باعها ابن سيدها في غيبة ابيه وولدت من المشتري فلما رجع طالب ايجارته انها
 ترد مع الولد اليه فردت ثم اشار على المشتري ان يقبض ولد المالك فقبضه فانجرت بيع الولد و
 ردها مع ولدها ووجه الدلالة عز في القبح فيه باشتا له على رد ولد المشتري الى مالكها
 الاول مع حريته للشبهة وعلى فبعض ولد المالك وليس مملوكا وانما عليه العزمه وعلى ناس الاجازة
 بعد الرد والفسخ وهو خلاف الاجماع مردود بتسليم الرد ولد المشتري على ارادة التقوم والتسليم
 وقبض البائع لنادية مالز منه من العزمه وعلى ان النكاح من المالك موصى لاحق في الاستدلال
 بالخبر على حاله ولا حاجة الى تنزيله على الامور المعينة التي لا تعرف وجهها ولا على الجلبه في
 استنقاذ الحق في حاله لا يخفى على الناظر وبعد اعان النظر في الادله يعلم ان منها ما يقضي
 الفضول في جميع العقود والاقباعات وما يتبعها ما شرط فيه القرية او لا الاماذا لل
 على خلافه ومنها ما دل على البيع والنكاح بما نقل في الروضة انه لا اقل لا اختصاص بها
 يثبت في باق العقود ومنها ما يقتضيه لنفسه كالعاصب ويقصد المالك ومنها ما دل فيها
 على جوازها في القاصب فلا عن غير كافي خبر الولد وغيره واما القول بالفساد مع الاجازة فهو

في قوله اذنه

وبعدم العموم في حكمه ان الافعال
 فربما كان في البين عبارة تصيد
 الوكالة الرضعية

قول ما دبر من ترك كسرة القائل بقصد الاستناد الى الشرايط المملك في صحة العقود وفيما استنباه منه لانه مثل ذلك
 يجوز على كل من الفريقين وراى ان حصول الاشرف في حقه ولم يعرف فيه قابلاً محققاً من القدماء
 سوى من ادعى الاجماع فيه ونسبها اليه ابن ادريس وان لهما بادبانه وكيف يمكن العمل سرّاً بينهما له بعد ان
 الفقهاء، متقدمين ومناخرينهم سوى من ساند منهم على خلافه فالاستناد الى الاجماع لاجله له وكذا الاستناد
 مستند الى الاخبار المنقولة عند العامة والخاصة من انه لا يبيع الا في ملك او فيما يملك بالبناء على
 او للمفعل لانا قابليون بمضمونها سواء اريد ما قابل الحر والوقف للعلم ونحوها او ملك البائع لان
 المراتب صحة البيع موقوفة على رضا المالك ولا عبرة باجازة غيره لان مبررة البيع لا تنفع الا من المالك
 والا لبيع العقد من وى ولا فكل اذ ملك التصرف غير مفهوم واضعف منه الاستناد الى ائمة التجارة
 عن تراض لان التجار لانهم لا ينفلون والافعال وهما اناسان عن التراض وان ما خر عنها ومثل ذلك
 كثر في ابواب النكاح ولا بحث في حرمان الفضل فيه واضعف منها الاستناد الى فقهه الى العقد
 في ترتيب الفساد لئلا يفسد من غير رضو الغائب وادخاله في التصرف بالغير في محل المنع واما
 عقد الغائب فيعطل بمخرجه يمنع الفساد فيه لعدم تعلقه بالطبيعة وعدم تعلق صورة النكاح
 بالمعامله لمحصل الانقضاء، للفظ الكري بعد تسليم الصغرى فيه في محل منع واضعف منها الاستناد
 الى انه لا قدرة على التسليم فيه وهو شرط لمنع الشرطية في العاقد والابطال عند اكثر الوكلاء واما في ذلك
 فله وفي حاصله واضعف من ان لا يرد لزوم الخلع في العقد وفيه انه ان جعل الشرط
 قصد النقل الشرعي فسلم لكنه في محل المنع وان اريد العرف فهو حاصل ثم مع الاكتفاء بالقصد ولو
 مع الزود يندفع الاشكال على ان الاكتفاء بالقصد لا يوجب غير بعد واضعف من الجمع الرجوع الى
 الاصل بعد ذلك في الالة ادلة الصحة لانا تنبأ قوة الادله على وجه لا يمكن ردّها **وكذا**
الغالب قاصد لنفسه او للمالك او لهما معاً على وجه الانساعة او التوسيع لما تقدم من الأدلة
 الدالة عليه على العموم والخصوص وليس تعيين المالك من موقوفات العقد مع انحصار وجه الصحة
 حتى يتبين قصد العاقد وقصد الخبير ولو اجازته مع قصد لنفسه على نحو ما قصد احتمال رجوعه
 الى هبة وبيع معاً كقوله اشترى على نفسي كذا واما مع قصد احتيل رجوعه الى ذلك ولو باع الى
 عن غيره فأجازته الغرض من البيع عن الخبير وقضى الغرض مما جرت فيه الوكالة من العباد كالامتنان
 والزكوة واداء النذور والوقوف والصدقات ونحوها من ماله وجبت عليه ومن ماله و
 فيما قام من الافعال مقام العقود ونحوها وكذا الايقاعات مما لزم الاجماع على المنع فيها وجهان
 اوافهما الخبير وقوى حرمانه في الاجازة وهكذا وبقيت عليها احكام لا تخفى على ذوي
 الافهام وان كثر تصرفاته في العوض من الثمن بان يبيع الغصب مثلاً و
 تصرف في ثمنه. وثمن ثمنه وهكذا مرة بعد اخرى او في الثمن بان يشترى بالغصب

الفاصل بينه وبين نفسه
 البيع فلا يباح في رجوعه

مثلاً

مثلاً ينصرف في ثمنه وثمن ثمنه وهكذا او فيهما **تتبع العقود ورجاءه على من يبيع ما يملكها**
 فان كانت متعاقبة عليهن واحدة ثماً او ثمناً او مختلفاً فأجازة العاقل تقضي صحة الباعل الا لاجاز
 بل في وقوع العقود في محلها بعد خروج العين عن اهلها هذا على القول بالكشف وعلى النقل لا يحتمل رجوعها
 ثلثه احدها البطلان في الاصل فلعدم مصداقها الملك وثانها القول بالصحة نظر الى ان
 حدود الملك بحكم الاجازة وثالثها التوقف على الاجازة ولعل الاوسط اوسط واما الاجازة السال
 فلا تقضي صحة العاقل اذ لا يربط بينهما والمتوسط من العقود حاشية غير خارجة عن القسمة
 المتعاقبة على محل الواحد اجازة العامة لا تقضي باجازة الباعل لان العوض صار ملكا للخبير
 فلا ينقل عنه الا باجازة اخرى واجازة الباعل تقضي باجازة العاقل على نحو حكم مقدمه في
 الاكتفاء بمطلق الرضا والقول بان حكم مقدمه مستفاد من اللفظ فلا اشكال ومن اراد استيفاء
 الاقسام لتدبر في معرفته الاحكام فليعلم ان العقد والعاقد والمنعك وبوجهه كالعوض ومقتضاها
 اما واحداً وعدداً او مختلفاً ثم العقود المتعددة اما مجتمعاً او مترتبة معلومة التام في جميع اوقاف
 البعض او لا متوافقة في الانقضاء شطراً وشرطاً وقبولاً ومختلفة في العاقد اما ان يعقد لنفسه
 او للمالك او لغيرهما او للركب منهم ثم الاجازة اما متحدة او متعددة ومختلفة في متحدة ومتعددة ومختلفة
 ترتب او دفعه او مختلف معلومة التام في الكلا والبعض او لا متعلقة بالجميع او البعض المتعدد او
 المتحد شخصياً او كلياً او سرّاً مع الكشف او النقل او غير ذلك من الاقسام ومن اعطى النظر في حقه له
 يخفى عليه شئ من الاحكام كل ذلك مع عدم المانع اما الوصل مانع في بعضها كبيع مسلم او قران
 على كافر او ثمن الاجازة فيه ولا في ثمنه **بيع علم الشرع** **اشكال** بالغصب دفع الثمن الى الباع
 او علم البائع ودفع الثمن الى المشتري في الدخول تحت مسئلة الفضول **اشكال** ببناء من احوال
 الملك في الثمن او الثمن بعد الدفعة والاعراض فلا يكون التصرف الا من تصرف الملك ولا بدخل في
 الفضول ولا يكون للاجازة ناشر وقوى في التعلق بالعين واحتمال عدمه لان السلب لا يقتضي
 نقل الملك ما لم يكن ناقل شرعي وفي الفرق ما بين البقاء والتلف وبين القول بالكشف والنقل
 وجهه ومن ان العقد يستدعي قصد او لا قصد من العاقل وقصد المالك قام مقام قصد الفضول
 او الغائب في البيع وليس للمشتري لنفسه من يقوم مقامه فلا يخص بحال دفع الثمن ويرجع الى
 اصل الفضول والغائبين ان قصد النقل العرفي بخبر كالتقدم ومن انه يلزم في الاجازة ملكة
 بلا عوض على القول بالنقل وهو مني على الاول واما الحل على ارادة الاضرار ويكون الحاصل ان فضول
 الغاصب مطلقاً مع علم المشتري وجهه فيه اشكال فضعف **والاقترب اشراط كون العقد**
له مجز في الحال الذي اخذ فيه بالعقد مستمراً الى نهايته متعلقه بالاجازة والقبول وبها
 اشراط الاستمرار الى زمان حصول شرط الملك او الى وقت الاجازة وجهه اقوالها البتة في الاول

الاقرب اشراط كون العقد
 له مجز في الحال

دون الشاف وان يكون بغير ابالاصاله عن هاتك يمكن الظهور او غيره لا بالاصحاب او ولو بالاصحاب وقد يخص
 بغير الحاكم مطلق فلا نفص بانه انما يحتاج الى هذا الشرط على القول بجواز الخلوص من العصور فيحتاج الى القول بالظهور
 وقد لا إمكان اشراط الاجازة بوجود المصلحة حيث العقد فلو حصلت بنبه وبين الاجازة لرتقشربا
 تقع المانع حيث فلو اشترى الفضول عن كافر مسلما او مصحفا ثم اسلم قبل الاجازة لم يترتب فيه فيكون الحال
 انه متى فقد شرط حيث العقد ثم وجد او وجد مانع حيث ثم ارتفع لو تشر الاجازة شيئا وفي الجميع
 على القول بالنقل حيث والا في الفرع اسرودة اشراط كون المجر له قابلية الاجازة حيث العقد فلو
 تجددت له القابلية فلا اشترطها بالكتابة وقا لاكتفا بكون الوفاء حيث الاجازة منصوبا عن المتول حيث
 العقد وجه والمرش في اشراط المجر بالعلم الاول ان الاجازة مع وجوده تجعل العقد واقعا في محله وبدون
 ذلك يقع لغوا والسرفه على الوجه الثاني ان المجر لا كانت له القابلية حيث العقد اشترت اجازته في
 صحته بخلاف غيره وعلى كل حال **فلا يباع مال الطفل** او اجري عليه عقدا من العقود **فبيع** او مال
 المجنون فعقل او المجنون عليه فارتفع حجره او الرهن ففك رهنه الى غير ذلك **واجازة بغير** وفيه
 الوجهين **على اشكال** نبش من الاتصاف على المتفق فيها خالف الاصل وهو الاقرب ومجر الاحتمال
 كاف في حصول الاشكال ومن قضاه للغير بما نفوذ ولو جعل كلفا مستقلا ارتفع الناق بين
 الحكم والردود **وكذا الوفاء** لنفسه او مطلقا بانه على عدم ناسر البتة **مال غيره** او وصف فيه
ثم ملكه واجازة للزوم اجتماع المالك في الوقت الواحد على الشف فلا نفوذ من غير اشكال في النقل
 فلا يصح عدم النفوذ وقد يفسر الاشكال على القول بالنقل مطلقا ومع امتناع الكشف او على ان
 قابلية المجر حيث العقد مع الغفلة عن الموانع الاخر والا في عدم اشراط وجود المجر حيث العقد
 ولا قابلية للاجازة كل قضاء عومات الكتابة السند بالعموم وشهادة ما دل على جواز الكمال
 الفضولين الصبيين ثم مات احدثها وبقي الاخر حتى يبلغ وانه متى اجازته مع اعتبار بعض
 على ذلك بطريق الأول لو لم يفع لوجاه فساد من وجه اخر فلا كلام وتما يلحق به هذه المسائل **فالوفاة**
 الفضولي حين كمال المالك ثم نفص يجنون ويخو فلو لا الفضولي او غيره واجازة وما اذا صار
 الفضولي او غيره وله الموت وكما اخره ليلو سرنبة الاجتهاد او وكيل عن مالك او ولي تجدد سلطا
 او اخر نفسه عبدا فصار حرا او اجر مملوكا فلما اخر واجازة لغيره لك تما تبي الاجازة فيه من كين
 من اهلها سابقا وقريب منه ما اذا عقد عن مكرم نكاحا فاجازة بحكم او باع عنه صيدا كذلك او باع
 مسلم خمر فاجازة سرتدا او اشترى مصحفا او مسلما عن كافر فاجازة مسلما المشر ذلك والا في مانع في
 هذه الاقسام وكشف الحال ان عدم قابلية المجر حيث العقد ان كان لنقص في ذاته فلا مانع من
 صحته وان كان لا يتعلق بالعقد وبمعلقه فلا اشترط الاجازة واشترط عدم سبق النهي في صحة
 الاجازة في محل المنع وكذا اشراط الطالبة في الكل والبعض وامان الجنس والكف ونحوها **وفي**

وقت الانتقال مع تمام السبب **اشكال** نبش ان الاجازة امضاء لنقص العقد ليس سوى النقص فيه و
 مقتضى قوله لا يعود ببارك الله لك في صفقة بينك وانه ظاهر في الوليد حيث لم يرجع اليه بعد الاضا
 بشي من اجرة خدمة وغيرها وانه الموافق لحديث اجازة الصبي المانع بعد موت الاجر على النقل بسجل نفوت
 المحل مضافا انه الاشر في رواية وقول لاكثر في اخرى والقول بالنقل سوي عن شاذ من الاصحاب وقيل منهم
 اليه الرد واستناد الى الاصل وظاهر المجر به وضعفان لا يعلب قويا وليس في اخر بعض الشرط غرضه
 لا في عباده ولا معاملته وهل يناب القولين على مقتضى الظاهر في الانصاف عن مقتضى كل منهما بعد وجوده
 من قبل العائد او من خارج او على الزوم فاذا تعدا حدهما اوضح بخلافه بطلت وجهها افواها الثاني ولو
 فتقت الاجازة على الضيق فلو من شرطه الصحة فلا كنف والانتقال اجازة لنقص من حيث لعدله اجازة
 للعقد دون العكس ليس لأصل ولا للفضول بعد الاجازة يرجع قبل اجازة الاخر فاذا اجازته العقد
 وان سبق الرد وبحكم الخلاف اجازة المالك دون اجازة الفضول **وترتب** على القولين حكم **الناس** الى اصل
 العقد والاجازة فعلى الاول للثاني وعلى الثاني للاول ونظير الثمرة البطر في الواسعة قابلية الملك عن
 احدثه بغيره قبل اجازة الاخر او لغيره كغيره يرد فطر او غيره مع كون المبيع مسلما او مصحفا ان لا شرط
 فيها ما يفسد عليها ما اشترط في الاسلام **حيث** العقد او قابلية المنقول بسلطه او انقلابه الى الخيل **حيث**
 التجاسر له مع بعبانه او غير ذلك وفي مقابله ما لو تجددت القابلية قبل الاجازة بعد الغداهما
 العقد كما عظم لو تجددت الثمرة او بدى صلاحها بعد العقد قبل الاجازة وفيما لو قارن العقد فقد شرط
 بقول مطلق ثم حصلت بالعكس وفي نقل الجذرات والشفعة وعدم صحة الصرف من حيث العقد
 واحساب عبدة او قاتل الخيل ومعرفة مجلس الصرف والسلم واشراط بقا القابلية بعضا وشرطا
 حيث الاجازة حيث تلحقها بالعقد الجديد او غير ذلك وترتب ما يتعلق بالعمود والندور والامان
 غير محتاج الى الايضاح والبيان **ولو باع** او نقل باي ناقل كان **مال ابيه** او بعضه وترتب لنفسه
 عالما او جاهلا زعمان للولد ان يبيع مال ابيه لنفسه فبان ميبا فلا سرب في صحة العقد لصادوقه
 وعدم منافاة العقد ولو باعه او نقله **بطل الحبة** وانه **فضولي** قصد به تعليق موصوته
فبان مباح وان المبيع ملكه فالوجه على تعويت العقود لعدم المانع والمخصص ليه
 لبس من التعويت فظهر حله فيها غير محتاج الى اجراء العقد فبا غير فضولا فامتنع الاصل ثم ظهر
 ملكه الزم الفضول وفي ثبوت الجبارة وجهها واحتمال البطلان كما ذكر بعض لغاية القصد او
 لزوم الرد مع التعليق مردود بما ذكره وكذا القول بتوقفه على الاجازة اذا الحاجة بها بعد
 الصادقة ومقتضى ذلك سرية الحكم العقد الولي والوكيل مع جهلها بملكها في بيعه نكاح من حيث
 ففسرها فضولا او وكالة بغير ائها فظهرت حرة ومن سرق امره بغير ائها ففسرها ففسرها
 امته ومن سرق اجنبية صغره فظهرت بنية الى غير ذلك وفي تعيم الحكم حتى بالنسبة الى الوكيل والاداء

ه وان مقتضى الاشتك ذلك وانته
 مقتضى العرومان الدار عليه وانته
 ص

بعد الاعلام بولائهم وكالاتهم اشكال ولو انعكس الحال فزعم الملك او الولاة ان الوكالة فبان خلافها كان
ولا يكتفى في الاجابة بالسكوت الامن حيث ذاته ولا من حيث افادته في غير ما ثبتت الوكالة
 به كسكوت البكر مع العلم فضلا عن الجهل **ولامع حضور العقد** فضلا عن غيبته عنه لانه
 اعم من الرضا العتري في العلم لا يقيد الخاص نعم مع تمام القرينة بغير ابتاعها وفي الصحيح ان سكوت
 المولى بعد علمه اجازة لعقد المملوك ووروده في النكاح قد يبعث على السراية بطريق الاولوية او
 بفهم الموافقة للغرض والا فليس عدم الاحتياج الى الصيغة كاجرت ونحوها او ما قام مقامها من اشارة
 الاخرى وشبهها خلقا فالبعضم اذا لانهم ما كان معتبرا في حق المالك وحديث اعنا بجلل الكلام
 واثم الكلام ظاهر في الشرط ولو اجاز عن مولا او عن مالك او ولى او وكيل فصولا او وكالة
 معتقد لغرضه او لنفسه فظهرت عن نفسه او اجاز عن نفسه معتقدا لغرضه او لنفسه فظهرت لغرضه
 جاز البحث السابق ولو بلغ عقد منعتى بالعين واخرى بالنفع مفرقات كبيع واجازة فاجازتها دفعه
 صحا ويخرج صاحب العين مع عدم العلم ومع الترتيب وسبق الاجازة كل وبالعكس كل مع احتمال
 بطلانها هذا على الكسوف وعلى النقل راجع الترتيب وعدمه في الاجازة دون العقد ولو تعدد البيع او بعض
 العقود الاخرى مع تعدد من او تضادت مطلقا فحصلت الاجازة دفعة بطلت من قبلة الادعى الشيء في خصوص
 الاقراران ثبتت البطلان ولو قال اجرت هذا فهدى اثم هذا كانت مرتبة وبالواو محتملة والافترقة في الاجازة
 على الاقوى ويشترط فيها الموافقة في نفس العقد وفي جنس الثمن والتمتع والمكان والزمان والوضع وغير ذلك
 على القولين وفي القدر وجهها ولو تعددت العقود متجانسة فاجازتها دفعة صح وفيما عدا ذلك
 كلام ولو اجازت احدها بطلت وفي الصلح بطلت ولو باع شيئين ففصل لا عن شخص جاز وقوع الاجازة
 من احد الطرفين ويقوم حينها البعض **ولو فسخ المالك العقد** وكانت العين باقية في يد
 المشتري بعد ان كانت في يد البائع الفضول بلفظ افادته كفسخت او ردودت لابل السكوت راضيا
 او مضطرا ولا يقول لا اجزاء او اجزاء الامع قضاء العرف ولا يغيرها مما لا دلالة فيه على التنازل الفسخ
 بطل حكم العقد ولا اثر للاجازه بعده للاجماع ولزوم الضرر به وانه فان شاء مرجع على البائع لاستقرار
 به وجعل لونه فيلزمه باخذها من المشتري وردها اليه او بدله العوض للرجوع مع توقف الرد على
 مضى زمان طويل فتردا ستر ولو توقف الرد على بذل ما يزيد على العتوب وجب له الرجوع مع
 الاحتياط اشكال ولو ردها المشتري الى البائع بغيره او غيره في الجائر في الرجوع اليها ولو تسقطت
 وكانت العين باقية في يد المشتري تعين الرجوع عليه دون الفضول وان استقر الضمان عليه مع غرض
 ومع الانتعاز يرجع المشتري في المثل وفيه ما في غير نحو التلف وان شاء **رجع على المشتري**
العين ويرجع للمشتري مع الرجوع عليه بالعين وعدمه **على البائع بما دفعه اليه** ثمانية بعينه
 مع بقاءه وبمثله وبما اغرمه من مال لم يكن في مقابلة نفع مثله وقيمة قبضه الخلف في كسبه

مع
اعتماد
الها
لغيره

ومثله
مثلا وفيه فيها
على خلاف في كثير من
الرجوع مع لغة وبها
اعراضه على مال
ليكن في مقابلة
نفع من نفعه

فان البقي من نفعه او عوضه **رجع** على او منفعة مملوك او حيوان ليصل نفعها اليه او ما زاد منها على
 مقدار النفع **او غناه** خالف او منصرف من اجب حيث لا يريد الرجوع عليه او منه او من حيث اجب
 او حيوان او قيمة شجر افسده الفاع او اجرة حفر او طه او بناء جدار او شق اطار او حفر بار او حفر ذلك الاشياء
 محصلا ومنقول لامع ما ينبغي مما يدل على حكم ذي النفع وفي النفعة والاجرة وضرب العرافة راندا على العتاد
 مستند انقصه وبذلكما يختص في تلك المعاملة واللائم البعده اشكال ومع ابره المالك ودفعه
 وجهها ويرجع بعض عمله الجاري على حدة المالك وفي الاعمال المسنونة من عبادات وغيرها وعمل المسكن
 والزائد على العتاد والتابع البعده بقوى الاشكال او اجرة حفر او طه او بناء جدار او شق اطار او حفر
 اطار او حفر ذلك الاشياء اما ما حصل في مقابلة نفع كاستيفاء منفعة بصنع او سكتى او سكرتوب دابة او الانفاق
 بناء ونحوها فلك على الاقوى لا قدامه عليه بجائز بغير عوض فيدخل تحت العترة والضرر والعقد
 وقصة تقضي به وفي جرحه دلالة عليه بقوى المبل اليه وانما يرجع المشتري **مع جملة** مع علمه
 وجهه او ادعاء البائع **اذن المالك** او الولى والولاية على المالك او الوكالة عنه او ظهور ما يقدر سلطانا
 كمنفعة المزدون بوكالة ونحوه حتى يكون مغرورا مغرورا من قبله ولو غرر احد الشريكين ضمن قدر حصته
 ولو اشركا في الغرور بان كل منهما حيز سبب اشركا في الضمان ولو كان كل منهما سببا تاما فلك كما
 لو تعدد العاقدون بدعى الرضا او الوكالة او الوكالة وعلى الاختلاف لعدم الوكالة عن المشتري وبمقتضى
 التجبر بينه وبين الغرور لا يثبت على الاقوى **وان لم يكن مغرورا** كل بل قادم على علمه لم يغير
 ولا اذن فيه وان كان غرور هوله ولو قدم على انه مال مورثه او من هو ولى عليه فظهر خلافه قام جهل
 الغرور **لم يرجع بما اغرمه** عاقب مقابله نفع والا **ولا بالثمن مع علم الغيب** من دون اشتراط جهل
 او الرجوع عليه بالثمن مع رجوع المالك والبقائه مدة يقع التلف فيها اجماعا محصلا ومنقول اولاد
 سلطانا على ماله بجائز او دخوله في شبه الاعراض والهبته الخاليين عن الاعراض وهلك حصة بالاذن
 في التلافة وان كان البائع فاخذ عاصبا اذ لا ملازمة بين الحرمة الاصلية والمالكية ولا يجرى مثله
 في البيع الفاسد ونحوه لان كلا منهما قد علم على اخذ العوض من صاحبه ويرجع مع التلف المثل
 وان زاد على المثل لتحقق معنى الاقدام على الضمان والجملة ولو قدم على انه مال مورثه او من هو ولى عليه
 فظهر خلافه قام جهل الغرور بابعه العتوب ودفع عوضه من ماله فله المداير على مقتضى العقد
 او مقتضى الضمان وجهه اقواها العتوب اعتبارا بحال الانباض وهل يرتفع الضمان عن الثمن بمجرد قبض
 البائع له او بعد قبضه البيع للمشتري وجهه **الا ان يكون الثمن باقيا** في يد البائع او غيره او انما لها
 في يد غيره على وجه يتعقبه استيفاء الرضا مما لا يستتبع من البائع **فالاقوى الرجوع به** على البائع
 في الاول وخبره والثاني لانه مال محترم ونفع مقابله لا يبيع للمقابل فبقى على حاله ولم يكن تجارة
 عن تراض ولا هبة مملوكة ولا اعراض لانه لم يرجع به الا في مقابلة شيء ولا غيرها من الملكات ولم يحصل

والقول اولى

صاحبه قال

بالقبضه

تلق ينسب للمالك حتى تدفع حرة المال ولا فاقم جاء نسك النضر اليه كما في التلف وان ظهر من بعض فتمله
 له ارجح من الفحل الى جيلد فيكون الاصل حكما لم لو فتننا به كان الازدنا وبه وجوه ملكته البائع مع الخرج
 عليه اوقع عليه ويقا له على ملك صاحب اليد ولا يجب ردوه او يجب وليس له المطالبة ولم يصر على
 خصوصي الغصب في هذا المقام وامثاله دون البيع الفاسد بخلاف ما يرجع اليه اياها المتيقن ويجري حكم
 في الابعاض والنا وجميع ما بقي من انواع الملك بقوى نسبه الحكم والقاميت الكلا ما دفع في غير مقابل
 او مقابل غير قابل ولو شرط عليه الضمان مع عدم الاجازة ضمن في المقامين **ولا يبطل الرجوع للشري**
المجاهل باذنه **الحكمة** **ملكته** **البائع** **المقتضى** **بظاهره** **عدم ظلمه** **وغرسه** **لانه** **بني** **فادعائه** **على**
الظاهر **المستند** **الى** **اليد** **النصرف** **من** **دون** **معاذ** **على** **اصح** **القولين** **ويشكل** **الحال** **في** **دعائه** **بعد**
ظهور **الحكم** **قبل** **تمام** **بنية** **ما** **اودع** **ذلك** **بعد** **قبضها** **ولم** **يقل** **حكم** **الحاكم** **فلا** **يرجع** **له** **على** **الاقوى** **بعد**
الثا **وبل** **قبض** **بالزمامه** **باقراره** **وحال** **الشري** **فخصولا** **كحال** **في** **التمن** **البائع** **وحال** **النقل** **غير** **البائع** **من**
وجوه **المعاوضات** **كحال** **البيع** **ولو** **تلف** **سقط** **العين** **في** **يد** **الشري** **او** **بعض** **منها** **او** **منها** **كلها** **وبعضا**
كان **للمالك** **الرجوع** **على** **من** **شاء** **منهما** **في** **القبض** **بالقبضة** **العدا** **من** **القبض** **وان** **سازدت**
على **الشكل** **السوقية** **كانت** **او** **عندي** **ولو** **حصلت** **بفعل** **القاصب** **الى** **التلف** **او** **الى** **النسب** **كامله** **جمعا**
ونسبه **بعضهم** **الى** **علمنا** **واخرجه** **لشانه** **سناد** **ابعد** **ظهور** **الاجماع** **ما** **سبق** **الطريق** **الاحباط**
بعد **قبض** **شغل** **الذمة** **ولان** **القاصب** **لو** **خذ** **باشق** **الاحوال** **عوضي** **الحكمة** **والمال** **مخاطب** **في**
جميع **احواله** **يدفع** **العين** **او** **القيمة** **فجميع** **القيم** **تعلق** **بها** **المطالب** **فلا** **يد** **من** **قيمة** **فان** **على** **الجميع** **والصححة**
اب **ولا** **الامة** **او** **قيمة** **يوم** **الغصب** **كامله** **طافئة** **اخرى** **ينسب** **الى** **الاكثر** **استنادا** **الى** **الزمان** **تعلق**
المطالب **بها** **سرياً** **والاصل** **بقائها** **على** **نلك** **الحال** **لزمانه** **الاداء** **والصححة** **الي** **لاداء** **او** **قيمة** **يوم**
التلف **وقبل** **انه** **الاشهر** **ونسب** **القيمة** **الى** **الاكثر** **استنادا** **الى** **الرجوع** **الى** **العوضي** **انما** **استقره** **وقبله**
له **يجب** **سوى** **رد** **العين** **وهو** **الذي** **تفرضه** **القواعد** **الشريعة** **والذي** **يعول** **عليه** **في** **القنوى** **و**
دعوى **الاجماع** **على** **اعلا** **القيم** **كدعوى** **قضا** **الاصل** **بمراجعة** **يوم** **القبض** **في** **محل** **المنع** **واما** **صححة** **الاداء**
فخصمها **الرجلا** **استنادا** **لما** **فرض** **بهيبر** **ثم** **خالف** **وتعدى** **الى** **الغدا** **وسئل** **الصم** **انه** **لو**
تلف **البغلا** **بالمزني** **فقال** **قيمة** **البغل** **يوم** **حالفه** **ثم** **سئل** **فان** **اصاب** **البغل** **كسر** **او** **دبر** **او** **عقر** **فقال**
عليك **قيمة** **ما** **بين** **الصحة** **والعيب** **يوم** **ترده** **عليه** **ثم** **سئل** **عن** **مقدار** **ما** **لزمه** **من** **القيمة** **فقال** **في**
جملة **ما** **قال** **باق** **صاحب** **البغل** **ليشهد** **بشهادة** **ان** **قيمة** **البغل** **حين** **الركن** **او** **كذا** **او** **كذا** **فيلزمك**
وانت **خير** **بان** **لفظ** **البيع** **في** **الاول** **ان** **جعل** **ظرفا** **للوجوب** **او** **جعل** **في** **السبب** **فلا** **دلالة** **لها** **على**
شيء **وان** **علق** **بالقيمة** **افاد** **قيمة** **يوم** **الغصب** **وهو** **اوسع** **دائرة** **من** **محل** **القبض** **لان** **ينزل** **عليه** **و**
في **الثاني** **ان** **علق** **بالوجوب** **فلا** **دلالة** **فيه** **كالاول** **وان** **علق** **بالقيمة** **افاد** **قيمة** **يوم** **الرد** **فلا** **صراحة** **فيه**
والمقابلة

بلغ

الامقاصه قال

بقية قال

التي عزمها
للمالك

والقامين وخصوصي مع ان ثمة العبد اعز به ودعوى ان يجمع بين العبادتين مع التعلي بالقيمة بهذا
 القيم لانتع واصالها الشغل معاخذة باصالة البرائة مع ان هذا الاصل من اصله لاصل له نعم لا شك
 في اعتبار اعلا القيم فيما لو كان النقص بسبب العيون لا اختلافا في السوق لقضا، الاصل العطاء الشرعي بتلك
 ثم في الفقرة الاخرى ما يقتضيه القويم في ابتداء الامانة ولا قابل به وهو مشاهد على انه لا يرد بالفقرتين الاوليتين
 تعين وقت القويم وبقيت وجوه اخرى تقدم ذكرها ولا موقول عليها فلا ينبغي المطالبة بالبحث فيها ويريد
 عليها احتمال اعتبار اقل القيم واحتمال التفاوت وبين التلف حقيقة وبين التعذر مع بقا، اي
 فيؤخذ في الثاني باعلا القيم من حين التعذر الزمان لا سبفا، بل ربما بقي بالرجوع بما يكون في المستقبل
 اليه ويقوى ذلك في المحجب هذا كله **ان لم يجز البيع** **فان** **اجازته** **مطلقا** **فما** **لا** **يشترط** **فيه**
القبض **وبعد** **القبض** **فيما** **يشترط** **فيه** **سقط** **الضمان** **عن** **البائع** **اذا** **دخل** **في** **زمان** **الشري** **واخص** **بالشري**
ويجوز **قبض** **القاصب** **يرجع** **الى** **الملك** **بعض** **الوجه** **فلا** **يرفع** **الضمان** **سوى** **رجوعه** **او** **وصول**
عوضه **مع** **رفع** **البدعنه** **في** **موضع** **امن** **المع** **الله** **للاصل** **واستاد** **التلف** **اليه** **وقد** **يفرق** **بين** **اجازة**
الاقباط **وخلافها** **يرجع** **هو** **الذي** **كانت** **في** **يد** **مما** **تقدم** **كله** **فيما** **اذا** **كان** **قبضا** **وكان** **مثليا** **و**
تعدى **المثل** **قامت** **احتمالات** **كثيرة** **سبق** **الكلام** **فيها** **اقوالها** **قيمة** **وقت** **الدفع** **اذ** **بها** **فرغ** **الذمة**
من **المثل** **ويجوز** **جبران** **ما** **ذكر** **في** **القبض** **من** **الاحتمالات** **الاخرى** ****فان** **رجع** **المالك** **على** **البائع** **مثلا****
وقد **قبض** **التمن** **بقية** **المبيع** **للتلف** **او** **تعدى** **على** **الشري** **ان** **كان** **قبضا** **وعنده** **ان** **كان** **مثليا** **فليس**
للبائع **الرجوع** **على** **الشري** **بما** **له** **قيد** **من** **التمن** **لعدم** **التحصار** **طريق** **الوفاء** **مقاصفة** **مع** **اعتناعه**
وله **الرجوع** **بما** **سوى** **المدفوع** **او** **الناقص** **عنه** **مع** **ما** **ثنته** **مع** **البائع** **او** **وحدة** **الغدا** **اذا** **كان** **المبيع**
قبضا **فلا** **تعدى** **التفد** **لخيار** **لشري** **في** **دفع** **اي** **تقدشا** **وان** **كان** **المدفوع** **قبضا** **يرجع** **بقية** **مع**
نقصها **لا** **بقية** **المبيع** **على** **الاقوى** **ولا** **يرجع** **له** **بالزائد** **مطم** **واحتمال** **الرجوع** **هنا** **اضعف** **منه**
فيما **سبق** **وان** **رجع** **المالك** **على** **الشري** **المجاهل** **كما** **هو** **الغرض** **فلا** **يرجع** **له** **على** **ماله** **من** **التمن** **في** **يد**
البائع **الامقاصفة** **مع** **الامتناع** **وله** **الرجوع** **عليه** **بمثل** **المبيع** **ان** **كان** **مثليا** **وبقية** **ان** **كان** **قبضا**
ولا **يرجع** **لشري** **بما** **سوى** **التمن** **جنباً** **وقدراً** **اما** **الحصول** **الاختلاف** **في** **احدهما** **ففي** **رجوعه**
على **البائع** **بالزائد** **على** **التمن** **او** **بمثل** **الجنس** **المدفوع** **بعد** **رد** **المسمى** **اليه** **او** **بالقيمة** **كلها** **لو**
المدفوع **وعرضه** **لو** **لنفقت** **قيمة** **اشكال** **بشأن** **من** **انه** **عقد** **في** **على** **الضمان** **لا** **على** **المجان** **فلا** **يرجع** **له**
بغير **رد** **سوى** **ما** **ضانه** **عليه** **وهو** **التمن** **كما** **عليه** **بغير** **من** **انه** **انما** **قدم** **على** **ضمان** **مقدار** **التمن** **وجنبه**
فالزائدة **كانت** **له** **لجانباً** **وقدم** **على** **ذلك** **فهو** **معه** **يرجع** **على** **من** **عز** **بما** **ذهب** **اليه** **فم** **اخره** **وهو**
النسب **بقضية** **العدل** **ولو** **تقرر** **ببعضها** **فمن** **ظهر** **بذلك** **يعزمه** **الزيادة** **فلا** **يرجع** **لشري** **لانما**
على **ذلك** **ومع** **التعذر** **على** **الشري** **وحصول** **لذلك** **له** **من** **الغير** **يجز** **بل** **يجب** **ان** **يؤد** **العين** **الى** **المالك**

لا يبيع ويرجع على البائع بما دفعه البائع على المالك بما دفعه اليه **ولو باع** او نقل بآى اقل كان **ملكه**
 المسقط عليه **ملك غيره** او ملكه الذى سلطانه لغيره **صفحة في ملكك** مما سلطانه عليه ما لم
 يتولد من عدم الاجازة مانع شرعى كزوم ربا او بيع الحق من دون ضمه وضمن من دون اقباض ويخوذك
 للاجماع محصلا ومنقول لا لعدم المانع لان الاسباب الشرعية كالعقلية ونحوها القابل دون غيره والاول
 الجهاله غرضه مع حصول العلم بالاصالة وبتعبه العقود المقصود منطبقه على البعض المقصود كما
 تنطبقه مع شهادة العرف به **ووقف** للزوم فيه والصحة **في الاخر على اجازة المالك** والمسقط
 لما دل على الفصول ونسبة من بعض اصحابنا الى ثلثنا **فان اجازة نقد البيع** ولزم على المشتري
 ليس بحجة التوقف عبا على النقل بقوى الخبر يترامع طول الفصل بين العقد والاجازة **وقسطه**
التمن عليهما بنسبة **المالكين بان يقوموا جميعا** رتبة وقت البيع على القول بالكشف ثم يقوم
احدهما منفردا حيث لا يكون للهيئة الاجماعية مدخله فهوخذ من التمن بنحو النجوم مع التوافق
 ومع اختلاف التمن والنجوم لمخط نسبتها الى القيمة فهوخذ من التمن بنحو النجوم بذلك النسبة مع
 اعتبار الهيئة الاجماعية من جانب واحد يقومان معا ويؤخذ النظم بنسبته والمنفرد بنسبة
 من التمن ومع اعتبارهما من الجانبين فان تساوبا واتحدت النسبة قسم التمن بينهما وان اختلفا
 في القيمة وتساوبا من جهة الانضمام اخذت قيمة الانفرد مع اضافة نصف ما زاد بالاجزاء وان
 اتحدت اقيمة الانفرد واختلفت جهة الانضمام لوحظ الانفرد كل مع ما لمحقه من جهة الاجزاء ومع
 الاختلاف بينهما لمخط قيمة كل مع ما ينسب اليه من جهة الاجزاء ثم يؤخذ من التمن بذلك النسبة
 ولو زادت قيمة احدهما بالاجزاء ونقصت قيمة الاخر لوحظ الزائد مع زيادته والنقص مع نقصه
 ولو جعل التمن بينهما قبل العقد على حال ثم جازت صفقة العقد على مقتضاها وعلى القول بالنقل
 بعتر النجوم منه وحيث لا تدخل الهيئة حين معنى العقد يلزم التبعيض المسقط على الخيار واللقاء
 ويجرى الكلام في عقد الفضول من مالين مع اجازة تهما في قيمة التمن بينهما ومع اجازة احدهما فيها
 بحقه منه وفي كل مفسد مضمون على المثلث عبا كان او منفعة ولو كان للاجماع قيمة وقت
 دون اخر بين الثمان وعدمه على ما تقدم وما ذكر من غير ملاحظة صفة الاجتماع للمالكين مختلفين
 على ما عليه جماعة وهو الاقوى وانكر بعضهم ذلك مستندا الى ان صفة الاجتماع ليست مملوكة لاحدهما
 لانهما ملكا منفرد من وصفة الاجتماع عارضة جازت من الغيب ليرد على تحت يدهما احدهما
 وقرى بعض بين الامضاء وعدمه للملفق بينهما فاعتر بالهيئة في الاول دون الثاني ويلزم على
 قولهم الا جعل بيع شئين منفرد من مالين مع مدخلية الهيئة **هذه** الهيئة ثمانية عشر
 فيما اذا كان التمن **من ذوات القيم** ولا اشاعة فيه او كانت مع عقده **وان كان** مشاعا
 او متعدا او متعدد متماثلا **من ذوات الامثال** وقد سبق بهاها **قسط** التمن على الاجزاء

بعض
القول
التوقف

جميعا

بحسب الامكان المتوزع فيها على النسبة فلا يحتاج الى النجوم ولو كان التمن فطر جنط قسط التمن على مقدارها
 منها بعد ملاحظة النسبة بينهما وبين التمن ويجرى مثله في التمن القابل للتوزيع كالمزج وتوب ونحوه ولعله راجع
 الى الاول ولو اجمعت قبي ومثلى اعطى حكم التمن وتعدد القمم والمثلثات والتقاطها في التمن لا يترشبا **مسوا**
اتخذت العين او كثر ومتى رجع المثل الى التمن جازت حكمه وتكثر الاقسام بانهاها المسئلة او الترافة
 اليه ومع تعدد المثل رجع الحكم التمن او يبق الى حاله **ولو فسخ لم يبطل** البيع لعدم المانع من مضته
 في بعض وانفاسه في اخر كما في التمن والمثل اذا كانا معيين او ناقصين ولان الاسباب الشرعية كالعقلية
 اذا تعلقت بتعدد قابل وغير قابل للثمن في القابل دون غيره ولان العقد على اتحاده بمنزلة عقود فلا فرق بين
 تعدد الصوري وخلافه ولتحقق الوفاء بمقتضى العقد والمقدار المكن مضافا الى انه لا يسقط البور
 بالعبور وما لا يدرك كله لا يترك كله وللأجماع المتقول المؤيد بموافقة فعل الشهر ولما دل
 الروايات عليه والاسناد في البطون الى ان العقود تتبع المقصود وما وقع هنا لم يقصد وما
 قصد لم يقع والى زوم الغرور والجهالة لان القدر المستحق حقيقة مجهول فيكون من بيع الغرور وان
 الأصل عدم صحة العقد فيما له قيم بركان على صحته وانه لزوم الاختين والام والبنت وبيع الدائم
 بالدرهمين وان صفقة العقد واحدة فلا تبعض وان اكل والبعض مختلفا الجنس فيكون بيع
 الناهب فطر نحاسا مردود بان الفصد بع التمن والارزوم بطان اكثر العاملات اذ قلنا يمتد
 منها شئ من دخل غير المقصود في متعلقه مع ان الفصد قد تحقق قبل الاجازة ولولا ذلك لم
 تقرر الاجازة وبان الغرور انما يترتب عليه الضرر لو قارن الاقدام ولا النفاذ للملغاة به بلا كلام
 والاصل موقوف على العطف كافيه انبات المطلوب والقباس على الاختين والام والبنت والدائم
 والدرهمين مردود بان المانع منها هو الرجوع المستلزم للترج بلا ترجع التبعث عن لغرض
 الصحتين وان التبعض في التعلق لا يقتضي تبعض العقد التعلق وبان الحكيمات لا تدخل
 في التمن **ولو فسخ بخر الشري** المجهول **في فسخ المالك** لتبعض الصفقة عليه ولزوم
 الضرر لان النسبة اليه بخلاف البائع لانه جاز من قبله ولا بعد ثبوت له مع جهله او جهله
 الاذن لاثبات عذره في اخله بعضهم والا فؤى خلافه **وفي الامضاء** فلا يجب عليه سكو
 قسطه المقابل له **فخرج من التمن بقسط غيره** ويجرى على نحو ما سبق بيانه **ولو باع المالك**
النصف وكسر اخر **النصف** (او الاخر ونقله او سلط عليه باى نحو كان ولو يكن منسقا على
 غير ملكه كالكس او لولاه اقامتها فتفوق الاشاعة باى نحو كان **الفرد الى نصيبه** كذا ان علقه
 به كلاً وبعضا ان علقه به كلاً لقرينة الحال ولزوم الحكم بالصحة والارزوم من حيث العقد
 الحكم الاصل وظهور المليك في الحق والمطابق للشرع دون الصوري وظواهر العرف والعادة
 لاجازة لعلق العقد بمنزلة كذا الوصف لفظا او معنى بين ماله ومال غيره لم ينصرف الا الى ماله

حكم التمن

فهر

تبعض

ولو زاد التمن

بالدائم

القاضي

التبعض

ولو زاد

في التبعيض

بعض

بعض

احمد

في بعض
المعنى والآفاق
عندما
أحمد

ولذا ترى أن الشرع قد جعل الأمانة كالنذر والإيمان والعهد تنقل بالشركات لفظاً ومعنى والفرق بين البيع
بأن الأمانة يمكنه في البيع دون الوصية لأجله **والنصف** في البيع من الأمانة في البيع من الأمانة
لخصوص الملك مع القابلية لهما ترجيح بلا ترجيح ولذا لا ينعى التقيد بكل منهما وصفه الخاص بملك
بلا قرينة كصرف لفظ الجارية في البيع من ليس له حمار إلى العبد البليد والآخر إلى من كور إن على
لسان جماعة من الأعيان مع اتفاقهم الأمن شديد منهم على ترجيح الأول فنصرف إلى الكسر للملك وأما
على الثاني **فوقف ونصف نصيب الآخر على الأجزاء** فان أجزا كان للمشي نصف والآخر
فله الربع ويجزى الجذب فيما لو باع صاعاً من صبره ومثله وفيما لو باع النصف للملك من البعض
أو المطلق من الوقف أو الرهن فإنه يصح في الربع وعلى الأول والنصف للملك **وأما الأجزاء**
بالأجزاء والمؤثرات من غير استناد إلى نفسه أمّا مع ما شككنا بلفظ الفرز وتوهمه أو بما يفسد معناه
بوجوده فيبقى **فبيع على الأمانة قطعاً** لأن الجذب قابل للعقد بملك الغير ولا يظهر له في خلافة نقل
الملك والظن اتفاق كل من تعرض لهذا الفرع على ذلك وهو حق فيما لو باع بصورة الأجزاء باللفظ
الأجزاء وأما لو قال أقرأنا مقراً ونحوها فظاهر أنصرف إلى ملكه عرفاً كالعامله عليه وليسها
فيما إذا عقبه بقوله على نفسي ليس الحال في الالتزام به وبالعامله الأجزاء لا التزام بصيغة النذر
والعهد واليمين ونحوها فإنها لا تنصرف إلى الملك ولو على صيغة الأجزاء يبيع النصف فظاهر
والدلالة على القول بالأمانة **فلو قال نصف الدار لك** وكانت يد شركه على النصف
أو قال مع ذلك مخرجاً والنصف الآخر لشركي فكذلك الشريك فخذ نصفه ولا يفتضح
به فكان عادياً يأخذ الربع على وفي الأجزاء فيكون النصف الباقي والربع الذي أخذه عدواً
بينهما **ثلاثاً فله المقر له على المقر ثلثاً ما في يده** من النصف وثلاثاً ما حصل في يد الشريك
ظلم من الربع الذي غصبه بزرع المقر للمقر ثلثاً ما في يده وثلث الربع الغصب وهو نصف
سدس فالخرج من اثني عشر الحكم مرتب على الظلم وترتبة على الأمانة لتحقيقه بها وإن لم يختص
الظلم من النصف ونزله منزلة الشريك كان ما يده نصفين وإن قلنا بعدم الأمانة لم
يبق للمقر شيئاً ولو قال ثلث الدار لك والثلث الآخر بيني وبين شريك ثم أنكر الشريك كان
للمقر بزرع المقر أربعة أسداس وله سدس فقد حصل الظلم بسدسين فكانا ثلثاً للقرين **فليكن**
للمقر له أربعة أخماس ما في يد المقر وأربعة أخماس السدسين المأخوذ من ظل بزرع المقر والمقر
خمس ما في يده وخمس السدسين المذكورين وإن قلنا بعدم الأمانة فلا شيء له ولو أقر له ثلث
كان الظلم عليهما بسدسين فليقر له نصف ما في يد المقر وكل منهما نصف سدس عند الظلم
وعلى القول بعدم الأمانة فليقر له الثلث والمقر السدس وهكذا ولو قلنا بالأجزاء يبيع على الأمانة
في الجميع وهكذا ولو قال **والنصف الآخر بيني وبينك نصفان اخذ**

نصف

نصف ما في يده لأفضاء الشريك توزيع ما تلف على نسبة السهام ولكل منهما نصفاً اقتضته النسبة
ومع ثبوت السهم الثالث لطريق قطعي لا يبعد تخصيص الأجزاء بين المقر في جميع الأقسام **ولو لم يكن للملك**
المملوك أو غيره بطريق من المتعلقةات في عقدي ملك أو غيره من المؤثرات ما لا يتعلق به ملك أو قابلية
أو لخصوص المناقل والمنقول إليه ما لا يتعلق به حراً أو مملوكاً إذا كان **حراً** أو بالنسبة لخصوص
الذهب كما إذا قرع مسلم كلباً هراً وما لا يمتنع **أو حراً أو مملوكاً** أو نحوها ما يكون له قيمة
عند غير أهل هذا الذهب أو عند من لا يكثر بالدين من أهله ويكون لغيره قيمة **صح في المملوك**
ما لم يكن مقصوداً الأتباعاً أو مطلقاً على اختلاف الوجهين جاهلاً بالموضوع أو بالملك أو على إيهامه
المعادل على الوفاء بالعقد وجباً أو نوعاً وإن كان العقد كعقد متعده والغرض مدفع بصورة القفا
وافناء الغرض من الواقع المخر ذلك كما ذكرنا مثله وقد بعضهم بصورة الجهل استأدأ المهر من الغير
بعدم معرفة تقسط الثمن وتوجهه إلى البيع باعتبار الضمة والتي باع على الفداء وكذا الوجهين
لأوجهه إذا الغرض مدفع بالعلم بالجملة ولا يرد في دفع الغرض الكسر من ذلك وأما التي فأنما يفسد
الفساد لو أضاف من الجهة التي تعلق بها المطلقاً وكشف الحال على وجه يرفع الإشكال أن الضمة إنما تلت
تصلح لمقابلة الشيء مشتملاً ولا عرفاً بأن يكون في حكم العدم الضمة الأوساخ وبعض الفذرات فاشترط
الجهل فيها حيث لا تكون الضمة الأجزاء لدفع الجهل هو الوجه وأما أن يصح عرفاً لاشتمالها عند بعض
المسلمين أو الكفار كالحزب والخزير والكلب والماءات الغير القابلة للتطهير ويكون لغيره قابل بالشيء
عادة كالحزب لا في الأجزاء بل في الجملة مع العلم بالجهل لدفع الغير بمقابلة الجملة وأولى منه بالجانب ما أهل
للمقابله بالعرض عرفاً وشرعاً وله مانع خارج كبيع الفضول مع الغصب ويدونه ولو أن يبي من
الضمان غير قاصد للمقابله بل في بها الغوا كان الثمن كله في مقابلة القابل ولو قصد التوزيع دون
المحالة جانباً للجملة ثم لو كانت المحالة في جانب فسد العقد من الجانبين على الأقل **وبطل**
والثبوت لعدم قابلية المحل بزرع النعامين وإن ظهر بعد العقد كونه من جنس قابل لظهور اختلاف
الجنس كإثبات صورة العكس ولو كان المانع عامراً فلا مانع وفي ثبوت الجنب وجه **وبسط الثمن**
قبل الدفع أو مطلق العوض على وفي الزرع دون الواقع وقبل الدفع **على المملوك** مثلاً من عبد أقر
لهاخذ مقابله من المشي مع عبده أو رضاً بعده **وعلى الحر لو كان مملوكاً** ما أحسنه وكما له
ولوه وجميع ما يختلف به قيمة بقوتها مجتمعة ومنفردة بحسب وقت المعاملة مع مرافقته لهنه
الاجتماعيه لهما أو لأحدهما أو عدم مرافقتها على اختلاف الأحوال وقد ترا الكلام في نظره وبشرط
المشي من الثمن ما قابله بعد الدفع مع البقاء ولو منع ذلك في الغصب لبعض الأجزاء المنقولة
مع أن الأقل في كمال المقامات جواز الاسترداد وأما مع التلف فلا استرداد مع العلم وبثب الزرع
المحل ولا يفرق بين الغصب وغيره في باب التلف على الأقل **و** يقتضيها لو كانت لو كانت الضمة حراً

لم يرد في بعض
المعنى والآفاق

في بعض
المعنى والآفاق
أحمد

في
مصلحة ذلك
الذي عليه تكلف
المسلمين

او احتمال لبقاق

عنه
في بعض منعه
انصر على هو
التي
احمد

على قيمة الخمر عند مستحلبه من كفارة او مسلمين فهو نون منهم او غير مستحلبه من يقادون المعافاة
عليه ويقول على تقويمهم مع قطع او من نطق النفس به او على تقويم عدلين على الحال بالخطا
معهم والبيع منهم او استحدثك عدلهم بالتوبة او من رضى به الخصم ولو اخذ في التقويم عند
المسلمين بين الكفار والمسلمين احتمل التجيز للبايع او المشتري او الاقرع او تقديم الكفار او المسلمين
ولهذا اقوى ولو لم يكن عليه الحل بصرفه الخمر خلا او استحال غير شبا حلا لا قبل الدفع فلا سلطان
للمتري عليه في اخذ لا منقرا ولا مع قبض النفاذات واما بعد الدفع فيكون في يده على نحو الدنيا
بملك بالحبائره ولو انعكس الامر في يد البايع لاعتق قصصه فلا ضمان لقيمة وبنفس العقد ولو
باع او قبل باي ما قل كان **حمله الشبهة** او العلة وفيها عشر **الصدقة** او بعض عشرها معلق
القدر او مجموعها او النقص المسكوكه وفيها ربع عشرها ولو لم يكن فبقوله النصف بحال الفقراء في
المصلحة مع وجودها مع **فما يخصه دون حصته** الزكوة وينسب الى الفقراء لانهم الاهم
لتعلق الزكوة بالعين على اصح القولين وبالذمة وتعلق بالعين لتعلق الرهن دون ما اذا
قلنا بعدم التعلق او قلنا به على نحو تعلق امرئ الجنازة فيكون فضولا يتوقف على اجازة لفقير
الامع الضمان مظهر كاله او مضمر مؤسرا او معسرا على اشكال ولولا ذلك لزم الحجج والبراهين
الناس على الملك والسيرة المألوفة وادلة الخصم تقيد وهل الضمان ناقلا مطلقا او موقوف
على الاداء فيعود الحق بدونه وجهه وفي انتقال الحصة الى المالك قبل البيع او بعد انتقال
التمن والبقاء على الاباحة اشكال فلو نوى تخلاف عصى وبطل في الحصة وفي الغافل وجهه
اقواهي المضي لوقوع من دون اذن الحاكم وذهب بعضهم الى المنع الا اذا فهم او اذن الامام
وفي اعتبار اذ فهم على هذا الفرع بحث والاقوى الحاق الحاكم ونائبه بل عدول المسلمين
مع فقدهما على هذا الرأي ولو استوفى حصة الزكوة ولم يعلم مقدارها لعدم العلم بالواجب
او الجهل بمقدار الخراج منها بطل البيع وحيث يفسد البيع في الحصة تنعقت الصفقة وثبت
الخيار ورجع الاداء الى العلم والجهل والاقوى انه لا بائس بالشر من الكفار واهل الخلاف
مع دخول الحصة ولو اذن مندهم بمعاملة لا يمتد بهم ما جرت عليه سيرة المسلمين من غير تركه
ولو كان الحال خلاف ذلك لنقل البتة بالتواتر عن ائمتنا لتوفر الدواعي على نقله حيث
ان معظم الغلات لشري ومنهبت ففهم وفي عموم اية وطعام الدين او في الكفاية حل كل ارشاد
الى ذلك وفي هذا البحث واخره تقوية لصحة الفضول هل يجري حكم في نحو ولا وجهه
مبنيان على تعلقه بالعين او الذمة والذي يقتضيه النظر الى سيرة المسلمين في النصف بالمعاد
والكاسبة غيرهما ما يتعلق به يخص تعلقه بالذمة ويؤيده اسناد بعض الاصحاب ذلك الظاهر
كلام الاصحاب لكن في اخبار التخليل للمالك والمناع من جهة المهر ما يشهد بالتعلق بالغير الا ان يراد

بعض الاقسام الخاصة ولعل الاقوى هو الاول وكشف الحال ان الحقوق الشبهة اما مندوبة
تتعلق على نحو الشراكة العينية كالزكوة المألفة المندوبة او بالقيمة كزكوة التجارة او بالذمة كزكوة
الفطر المندوبة والكفارات المستنونة وذكوة الغنم وليس للبحث هنا في المندوبة كثر فائدة واما
الواجب فاما ان تتعلق بالذمة لتعلق الديون كالخبر به وركوة الفطرة الواجبة ونحوها وبقرى حيا
المألفة عليها من الحاكم او نائبه كعامله الديون واما ان تتعلق بها لتعلق العبادات كالكفارات
والمزنيات ولا يجري عليها حكم الديون وكذا القسيب لادخل لهما في النصف ببيعة الاموال واما
ان تتعلق بالاصحان لتعلق العبادات كالزكاة والهدى بعد الاستغار او التلبد والاقوى
عدم صحة المقابلة عليها واما ان تتعلق بها لتعلق الشركة كالزكوة المألفة الواجبة والنسب
الواجب وحصة المقاسمة ونحوها والاقوى الاصل فيها منع النصف من دون اذن شرعيه
فلو باء المجلد مع في حصته فقط كالو باعها منفردة الا في نحو الخمس في المخلوط فانه لا يصح
بيعها فيه منفردة اذ لا تتميز حصته الا بعد الاخراج لكن السيرة والاجماع ولزوم الحجج على
قاضيته بجزء النصف ببعض الامور لا شريها مما لا يستغنى عنها المالك غالباً من ضمان
وعلى النصف مطلقاً مع الضمان في الزكوة كحاشية وخمس التجارات والغنم والمعادن ذو
الغنائم والكثير والمال المخلوط واخر المدعى واما ان تتعلق بها لتعلق شريكه بالخارج
الضرب على التخل والاشجار والمزارع ولا مانع من النصف بالاصح فيها نعم لو امتنع الاداء
كان الرجوع على العبد في وجه قوى واما ان تتعلق بالاصحان لتعلق الرهن كالأصحاب في
المألفة من المندوب والكفارات وغيرها المتعلقة بالترك مع قصورها فانه لا يصح النصف
في الاصحان قبل الاداء على الاقوى ولو باع مثلاً **الربعين شاة** او اشهد ما يبيع في
نصاباً او زاد وقتبه بعضهم بالقسم الاول وفيها **الزكوة** ولكن البقرة الايل البقر مع عدم
الضمان لم يبيع في نصيبه البقر لان المتعلق اعبان فيقع فيها الاجمال الباعث على الغرض
المفد للعقد المشروط بعدد بخلاف ما سبق لان المتعلق فيه مشاع لا اجمال فيه ويبطل
اذ تم **حصته مجهول** فيحصل الغرض **على اشكال** بنشأ ما ذكره ومن احوال الاكفائه
بصورة المقابلة وهو الاقوى نعم لو خضع الحصة لبيع واحتمل ان الواجب شاة مشاع فللفقهاء
في كل شاة جزء من اربعين جزء وهذا يقتضي على المزارع والصحاح وتوزيع مع التقف بلادة
تقريب ويلزم الاجمال والابهام في الخطاب بدونه واذن لشارع في تسليم شاة شاة
مخوض المشاة لتسهيل الامر ولطفها على العباد لا ينافي في الانشاعة والظاهر ان مثلثة الخمس
مألفة عن هذا الاشكال لبنائها على الانشاعة ولو حكمتا التعلق بالعين ولو تعلق بذنرا و
عهد او بين بعين فطلقه او جهه او معيته مضي بيع الكل وان عصى على الاقوى **ولو باع**

٥
٧
١٠
١٢
١٤
١٦
١٨
٢٠
٢٢
٢٤
٢٦
٢٨
٣٠
٣٢
٣٤
٣٦
٣٨
٤٠
٤٢
٤٤
٤٦
٤٨
٥٠
٥٢
٥٤
٥٦
٥٨
٦٠
٦٢
٦٤
٦٦
٦٨
٧٠
٧٢
٧٤
٧٦
٧٨
٨٠
٨٢
٨٤
٨٦
٨٨
٩٠
٩٢
٩٤
٩٦
٩٨
١٠٠

اشنان فضاء او اشترا او انقلابا يافى اقل كان **عبد بن غير** **مشر كين** او عبدا كلف
صفقه لواحد او اكثر على قصد مقابلة جميع العوض بجميع العوض **قسط الثمن** او مطلق العوض
على القيمة **التقضا او خلتفا** الارتقاء الغرض بقصد مقابلة الجملة للجملة مع ما دل على صحة
 العقود جنسا ونوعا كما في المعاوضة على العبد الواحد **الشرك** بين جماعة وان اختلفت قيمة
 ولا في خصوص عقد الموقوف اليه لزم الجمله معكم وفي احد النسخ ولذلك خلت
 او اقليم ولو جعل لكل واحد حصته من الثمن معبته في الواقع بهمة ظاهر كان يوجبها المعتبر
 معين او حكم حاكم جانب الجماله ولزم الغرض بطل العقد الذي يفسد الغرض فقد ظهر عدم
 الفرق بين وحدة الموجب والقابل والثمن والثمن وتعددها **اللاب والمجدل** من طرف
 الاباء كالباء الاباء دون اباة الامهات اباة امهات الاباء **اللابه النصف** في المال والنكاح و
 لابه فقهيه لهما وعليهما حيث لا مانع ولو كان مانع من اعادة الولايه **مادام الولد** ذكرا كان
 او انثى صبيا **غير رشيد** الجنون او صغرا وصفاه مستمرة الى بعد البلوغ وقد يراد بها
 لرشد خصوص ما قابل السفاهه والاعتبار بمفهوم الزمان فيندفع السؤال ويتم النفع **فان بلغ**
ورشد حالها عن الجنون والسفاهه **زالت** **والابها عنه** فقال ونكاح وغيرهما ولو عاد
 النقص بالجنون عادت الولايه على الاقوى وفي عودها يعود نقص السفه وجهان اقواهما
 العدم وهما مباحث تستدعي التطويل في غير مقام **ولها ان يتوليا طرف العقد** الواقع بينهما
 وبين المولى عليه وبين من وليا عليهم بعض مع بعض من غير حاجه الى ان يوكلا من طرف و
 مباشر من اخر لوقوع العقد من اهله في محله ودخوله في عوماته المتعلقه بجنسه او افعاله
 وللانجاء محصلا وان اوجبت بعض العبادات وجود الخالف ومنقولا ايضا وشهادته
 السيرة به وما يتوهم من انه يستدعي فعلا واقعا او فاعلا وقابلا ونصا بقاء ولا يتحقق
 الامع التعذر مردود باعتبار الجبته والمعايرة الاعتبارية **والحاكم وامينه** منصوبا
 خاصا او عاما بان يكون مجتهدا معتمدا او عدلا محسبا مع فقد هه او وكلا لا اثم
 ولو فاسق مع تعذر العدل **وانما يلبان المحجور عليه** مقبدا لعدم الاب والجد الوصي
 لاحدهما **لصغرا وجنونا** اوسفه مستمر الى بعد البلوغ او مع بسبب **فليس** مع
 اوسفه حادث بعد البلوغ او **الغائب** الكامل غيبته يحصل فيها بسبب الانظار بعض
 المضار وكذا اكل منتهى او عاجز عن عقد او ايقاع او تسليم عن مخلوق او عام خاص وفي
 الحقوق الاتية كالنكاح والعهد واليمين وجه ومع التعذر يقوم عدول المسلمين مقامها
 ومع تعذرهم يجب على المسلمين بل المكلفين معتمدا القيام به كفايه لدفع الضرر ولانه من افعال
 العامة **والوصي** للابوين مع عدم المانع لهما عن الولايه او وصيه المأذون له بالوصايه

في غير انما
 بعد انما
 والنقص
 بالمنع
 المختلفين

مفعلا

بشرط عدم

رعا

انما ينقذ تصرفه مع قابلية وهو قو البت وفي مال المولى عليه على كونهما وصي عليه على التمسك
بعد الموت بلا فصل ثم يمتد ولو قيد بوقت معين اتبع ولو سرتب لادبها بطل التصرف الثاني مع
 وجود الاول **مع صغر الموصي عليه او جنونه** مع بشرط وجوده متصفا باحدى الصفين حين
 الوصيه او مع ولونزال النقص ثم عاد ففي عود الولايه بالوصايه اشكال اوسفه المستمر الى البلوغ وفي
 الحاق الارشاد الفطري للموت في بعض احكام الوصيه اشكال ووصي الابوين مع الاختفاء كالابوين
 وفي تسلطه على الضم والافالة او تغير او تبدل مع عدم النص على الاذن فيها وجهان اقواهما ذلك
 اذ الوصايه لابه لا وكاله على الاخيه ولو كانت وكاله لكانت هنا عامه **وله** كالحاكم ونائبه فضلا عن
 الابوين **ان يقترض** او يقترض بالذمة من مال الطفل ونحوه **مع الملائه** واقعدان بملك وفا
 زائد على مستثنات الدين مع ثبوت ثبوتها من وفاته مع عدم اشرافه بعد ثبوتها مع ظهوره
 اماراته للزبانات وفلوي الاصح وظاهر الاطلاق فيهما عدم اعتبار بشرط متى سوى للملائه فلان
 معط واشترط الرهن او مع الضامن لادبه له واما اعتبار عدم المسد فمقطع به ولعل لشرط الاشياء
 متبني عليه والاحد بالنقص والنصف باموال الابناء بقضي من اعات الصلح كالأقراض للغير ومع مراعاة
 بدله الجائر على خصوصها في غير الزمان وضمان المالى المتدين عن الملائه والفرق للمالك ملك المولى
 بينه وبين الابوين واشترط الصلح في اشرط حقه دونها فوى الوجه ولو اقترض مع عدم الشرط لرد
 ان يخرج المالك من ملك المولى عليه فيكون الرهن له وهل ينزل على قاعدة الفضول على بعض الوجه او يحكم بحجبه
 عن القاعدة والتعل به للنصوص وجهان ولو وافق اول القرضين ملائته دون الثاني بطل الثاني ولو لم يكن
 الحال ففي بطلانها معا او الاول فقط وجهان مبنيان على احتمال الانقزال وعدمه والا فوى الثاني
 ولو كان ملبا بعض القرض دون بعض احتمال الفساد في الجميع والصحة في حاله مقابله **له ان**
يقوم على نفسه من دون احضار مقوم او يبرأ من غير ان يان بصيغه عقد من العقود النافله
 بل يكفي بلفظ التقويم عوضا عن الصيغه وفيه بحث وبجمل رجوعه الى المعاطاة وبجمل ارادة
 التقويم في الذمة وبشرط الملائه اعفاد على سبقه والا فوى ارادة توليه الاجابة والقبول معا
 لقيامه مقام الابوين ولا فوى ولا وكيل **والوكيل يحصى تصرفه مادام ودام الموكلا جابها**
النصرف فلو تولى احدهما **او جن او انحى عليه** زالت الوكاله لزوال الاهليه والقابلية
 اصاله في القسم الاول بمقتضى النابيه نزول في القسم الثاني حيث **زال الولايه** والوكيل
 على التوكيل كالاصيل ان كان متقرا وان كانت وكاله على محرة اجرا الصيغه فلا اعتبار به بقيت
 قابلية ولا ففضل الحال انه لا يبحث في بطلان النصرف مع عروض الموت او الجنون والاختفاء
 طالا او قصر الانجاء المقول كبر على ذلك وفي النظر الى القواعد بالنسبة الى العقود الجائرة والمتعلقة
 بالنسبة ما يفتن فطلب فاعداها وعدم انقزال الوكيل بالغرض مع عدم العلم ولا حكم التصرف لنقل به ولا كلا

فابعد

مع ارقام

الغير

موجاه

مقومتين

البقاء

فعود ولاية المالك مع ارتفاع المانع وقصور الوكالة والوصاية وجهان متباينان على ان العقود هي فيها
 عموم للامتناع فيستثنى منها ما علم احرازه ويبقى الباقي اوهى متعلقه بزمن الوقوع وبغير الحكم بالاستصحاب
 فاذا انقطع الاستصحاب انقطع حتى يقوم الدليل على عود وظاهرهم اخذوا بالآخر ونقل الاجماع فيه وهو
 المحجة ولولا ان الحكم حيث انهم حكموا بعود الوكالة بعد انقضاء الاحراز المانع من مضمونها في النكاح
 وبغيره مثله في الاعتكاف المانع عن البيع وفيما اذا خص العزل بوقت معين وفي الحائض والنفساء
 من غير الوكيل القهرى بقوى عدم العود بالتوبة ومثله ما روى على بيع مسلم او مصحف فارتد عن ماله
 وقاب او اذن لرؤيته او عبده او شريكه فزال الصفة ثم عادت وكذا لو انقلع عن المالك
 بعقد لانهم اوجازوا في عين او منفعة ثم عاد اليه او زوجت نفسها ثم عادت خليفه او كان وصيا
 لاهل البيت بقوى تصرف لنقل الاخر ثم كل ثم نقص في الجميع بحسب الاحباط او المانع فليس يفسخ البيع
 الا فيما يتعلق بالنصرف من غير ترتيبه كالاحراز والنحو والوصاية لا تفسخ عقد الوكالة ولا يفسخ
وله ان يوقى بحسب ذلك الوكالة **طريق العقد** بين نفسه وموكله او بين موكله اذ انقص
 هو وليها او بين موكله كما يجوز للوكيل بين نفسه وناقضه وبين ناقضين ولا مانع بحسب الدلائل تحت
 عمومات العقود وجنا وفعاء وهو من المراد بها الشافعية التي جرت عادة الناس عليها وجواز في الا
 بون وشبهه وحقها شاهد بذلك والمعايرة الاعتبارية وملاحظة الحقيقة مغنيتان في تعليل
 الاضافة والارتباط على ان الشبهة المستبضة تحسب لنقل الاجماع المنقول ظاهرا ثم يقضى في
 وظهوره في ذاته فالاستناد اليك في الدخول تحت العموم فيتوصل اصاله عند النقل على ما لا
 يخفى ضعفه واضعف منه ما قبل من ان الزعم موقوف على التفرق المقضى للتعهد فيكون منقيا
 وننفي عنه وفي الصحة لان انتفاء العلول شاهد على انتفاء العلل وبطلانه لا يحتاج الى اليقظة
 وما في الاخبار من النع مبن على مسئلة اللفظ واما من جهة انقضاء اللفظ فمع ما يبعد بخصوص
 من الاذن او النع يتبعها الحكم بلا ريب واما مع الاطلاق فيصرف الى المعايرة المحضية لانها
 الفرد الشائع ولان غرض الوكيل كما كسبه الوكيل مع ان الشرع هام بها عليه وهي متشعبة من
 الوكالة بعيدة مع النفس الامارة عادة والحاصل ان التكلم والمخاطب لا يدخلان في معلق الخطأ
 الامع الغرضية ولا يورد الترخيص بالاجماع وفي الشك في الدخول تحت الاطلاق كفايه فلا
 يسوغ ذلك **الامع الاعلام على رأى** قوى مسند الاكثر المتأخرين وفي الاخبار ما يشهد له
 واصله لا بد من عرضه فيها ليست مرجحة في فسر المانع عليها وبزيده اخبار المانع من جند
 الوكيل على التفرق فمن يعمه سهمان نفسه ما لم تقربية على الاذن له كما مر مضافا الى ان ظاهر
 العرف والعادة شاهدان على ذلك **وكذا الوصي مع الاعلام** او مطع وهو الاخرى **بطلانها**
 لانه ولو اوكيل نعم وكالنه ما نحن فيه وبجري ذلك في جميع الادلة حتى المحسبين لعدم المانع فيهم
 ويشهد

يقضيان

فمنه

بالسنة

ويشهد له ما ورد من الاذن في ان يحج الوصي عن الموصى في صورة الاطلاق مضافا الى غيره من الاخبار
 وغير الوصي منهم اهل بعده عن الوكالة **وانما يصح بيع من له الولاية** فضلا عن الوكيل ونقصه ونقله
 ناقل كان **مع المصلحة للموكل عليه** بحسب الدين مع نقل الغرض بها والآخر كك وظاهرهم الاجماع
 على ذلك وفي العقل والخل من الكتاب والسنة ما يدل على ذلك ويظهر من تتبع الاخبار ان ذلك شرط
 في غير الوكيل اقترانا ومعاملة وتقوم جارية مما يتعلق بها والكاهن للصغيرين واما فيهما فان الشرع عدم
 الفساد وكذا مطلق الادلاء والافتراض مع الملازمة والاقتضاء على ما ذكره الفقهاء وتنزيل الروايات او في
 في النظر بها سلم من الخطر **ولو اتفق** اخراجهما يقول **عقد الوكيلين** او الوكيلين او المقتضين
 على الكسب مع تصادها متجانسين او مختلفين الواقع **على اتحوا الجمع والتفريق في الزمان**
 الواحد مع وحدة العبادة واختلفا فيها واجازتهما في المقتضين على القول بالنقل او حصول الشك
 مع جهل المتأخرين اصاب العلم باحدهما فاشكال **بطلاق** للنضاد واستحالة الترجيح بلا مرجع وفي
 للندفع باقتضائه الصحة من جانب النقل الاخر ويجعل التجزئة للمالك الحاقا بالفضل لعدم دخل
 هذا القسم تحت ولاية وكالة فساد احدها واجازة الاخرين في الصحة في واحد وان كلا
 من العقدين جامع للشرائط مندرج تحت العموم ولا مانع سوى النضاد ويرفع بابطال احدهما
 ونقص احتمال القرعة لان الاشتباه واقعي وفي صورة امكان الجمع بتوجيه الجواز كما اذا بلغ احدا
 كليلين من شخص وكان الاخر كليلين الوكيل وعن المشتري فيباع من اخر فبنا على عدم اعتبار البتة
 ببيع العقدان او احدهما **ولو سبق احدهما** والعقد او الاجازة **مع خاصة** فان استمر التزيم بينهما
 فلا بحث وان طرأ الاشياء رجع الى الصلح او القرعة **ويحمل النصف في الاول** جعلت العقدتين
 كالديلتين وكالدعويتين المتعارضتين في مقام التناقض ولا عمل السبب في السببين حيث لا مانع
 في البين وهو ضعيف فخروجه عن مقتضى الصغيرين فهو كابطال الدليلين لكان العمل بهما ونقص
 انصفه حسب **في زمان** حيث لا يكونان عالين **ولو اتفق** ان الوكيلين او الوكيلين **باعداء** او
 نقلا باي ناقل كان **على شخص وكيله** او فضوليته اوها **او على وكيله** او وليه او فضوليته
 او مع الاختلاف **دفعه فان اتفق الثمن جنسا وقدر** وحلوا وناجلا وشروطا
مع كما وقع القبول بعد الجوابت منعده للاندراج تحت العموم وتقوى الاسباب بتعدد
 وليت كالا سبب العقوبة لا يجري فيها التعدد فان الاسباب كثيرا ما تتعدد في العبادات
 والمعاملات باقائها فلو طلق الوكالة او فقهوا او اعتقوا او صدقوا او فعلوا غير ذلك مما
 يشهد **مع** ومع منع تعدد الاسباب يمكن القول بان السبب **الا** يتفق الثمن او احدا ليعده
فالا قرب البطلان لحصول التنازع ولو اختلف العقدان نوعا واتحد اشراهما الا ببعض التبع
 كالصلح والبيع والطلاق لبعض الخلع فلا تعدد الصحة وان كان البطلان اوجب اتمام الاختلاف



مع دخولها في خيار المالكين
كإزالة خيار المالكين
على خيار الركن مع

كتاب
الفصل الثالث

خبر
قلت
في

٩
لا تحذف الركن
فإن

بالزوم والجواز كالأجارة والمجالة والبيع والمطالبة فالمنع فيه قوي من الأول ولا يقدم الأصح كما قيل إلا في
الوكيلين إذا ترتب على عدم ملاحظة الحيانة والافتعال فيكون العقد من الطرفين الآخر غير جامع للشرائط
فأسد **ولو اختلف الخيار** المشروط كما أوكفا أو أنبا أو وصفا وغير ذلك وقد بحث به اختلافه وجودا
وعليا لأصحابين والقبولين واللفظين من طرف الوكيلين والمولكين أو الملتحقين من جهة الأكثر أو الأقل
في إثباته وعدمه **قال أقرب مساواة لاختلاف الثمن** فإن الأقرب البطلان لرجوع الاختلاف
الثمن والحصول للتدافع واحتمال العدم لعدم هذه المساواة الضعيف **الآن يجعله** في العقدين
مشركا بينهما على وجه المساوي ليندفع الشاقي في مع الاختلاف في شرط زيادة ونقصان أن كان مع
مع كل منهما خيار حكمي يزيد في المشروط أو مع الناقص فقط خيارا يزيد عليه يساوي ما زاد عليه في غير
الأخر وكان التفاوت بين خيار الوكيلين في مشروط دخول خيارا من أحدهما في خيار الآخر أمكن القول بالصحة
ومع الاختلاف بالزيادة والنقصان يحتمل دفع المتفاوتة فيه بأن الناقص يحمل الشراك ولا يقتضي مع غيره
فالتضا د مخصوص باختلاف الجسودون الكم وبشكل بجزائه في الثمن والثمن أيضا وفي عبارة الأضاح
يحتاج إلى زيادة الأيضاح وما تقدم ينكشف المهم وأنه **الفصل الثالث العوضات**
وشروط العقود عليه وفي خصوص البيع لبيع الشرائط وبوافق المقام أو مطلق فكل الإيجاب عليه
يخص بعضهما كما يظهر بالتأمل بعد التبع **الطهارة فعلا أو قوة** بالقابلية لها غير الإزالة
ستحالة والاشغال من إزالة أو نقص فيجزع العيص على أصح الرأيتين أو اتصال أو إسلام أو غير ذلك
دون ما لا يقبلها ما لم يسبق استثنائه من كلب أو دهن مع القبول السابقة أو مرتد فطري على شك
في الأصل والحكم وفي قابلية الملك والمملوك المجائق ونقل المتاع نفسه والتعويض على عرق
الاختصاص بحيث تقدم الكلام فيه ووجوده حين العقد وملكيته كل على تفصيل باق أن تعلق
بغيره على رأي وبقي في ملك ما في الذمة القدرة على شغلها به وبغير ذلك عن الوجود **وصلا**
حبه عرفا للملك وتبقى الحادثة بعوضا وشرا لعدم المانع من خصوصي خسته لقلية كما
يقضيه الشرع على أنه لو بيع على إطلاقه لافق عن شرط الطهارة والانتفاع وجواز الملك للملك
الحاق لا يستلزم جواز **فلا يقع العقد** المخصوص أو المطلق **على** متى **حسب خطه** ولو عطلها لا
في الغلة ولا في الرضا **لقلة** الباعث على خسته وإن ثبت ملكها وحرمة عصبها بالإجماع تحسلا
ونقلا وبأنه لو لا ذلك لم جواز عصب المستثنى الحسبه بدينها ولو بلغت قناطر وكذا وجوب
ردها وخوات مثلها الثابتان بحدوث على اليد المؤبد ما القواعد الشرعية الشرعية والأصلية
العديلة وبأنه لو لا ذلك لم عدم وجوب الرد مع البقاء وعدم ضمان المثل مع التلف ولو اجمعه عند
من المال ما أجمع خلافا للتذكرة ويحتمل نهاية الأحكام لعدم المتفاوتة بين ذلك وبين منع النقل
بعوض وجب ذلك المنع كدليله مني على لزوم العيب والسقم وعدم الحكمة الباعثة على شرع العقود
المشند

المشند إليها حديث التحفة وغيره وعلى حصول الشك في الدخول تحت دلة العقود عموما وخصوصا
دار المنع عليها فلو ارتفعت لعرض غير المال المنع عادة لأدلة النسبة إلى خصوص المتعاقدين يرتفع المنع ولو
خصهما المانع قوى الجواز ويحصل الاختلاف بحسب البلدان أو الأقاليم أعطى كل حكمه ولو كانا المتعاقدين
أن كل من جانب قوى المنع ثم الحسنة الناشئة من القلة قد تنزع عن مطلق المملك وقد تخص البعض
وأقاما لقبتهما للملك فلا وجه إذا زالت عن رتبة الانتفاع منفرده ومنعه في جميع الأحوال وحصوله
في غاية الاشكال فهذا الشرط على وجه القوم خاص بالنقل على وجه التعويض على الأصح بخلاف ما سبقه
وما يتحقق من الشرائط الثلاثة الأئمة **والمغايرة للنعاقدين** ولو كفاية الجز لكل كالعامة على الضع
والشعر في أحد الوجهين أو الصفة للموضوع لنقل الحر منفعة والصف للمضروف لأن صفتي المالكية
والمملوكية وإن اختلفا مضاده يستعمل اجتماعهما في محل الواحد **فإن** ان مولا العبد **بأع نفسه** أو نقلها
البيد باق ناقلا كان **فقالا** **بطلان** كالنسبة إلى الأكر ما ذكر من حكم العقل به وفيه نظر لأننا لا نزيد
بالملك أكثر من ملك الحر نفسه وهي الملكية الأئمة المعارة للحر ولذا لك ملك منفعتها وحقها بغيرها
فأحر من كان مالكا لنفسه والعبد هو الذي أعاد الله تملكه لنفسه لغيره فمن سلبت يد الغير عنه
بأعرض على القول بجزء ال الملك بحجوه على أحد الوجهين أو بكائنية أو بغيره أو بغيرها من
الاسباب ملك نفسه وصار جزءا على ناقلا في القسم الأول فلا مانع عقلا من جعل الشراء من تلك
الاسباب وفي المعارة الاعتبارية عطف عن الحقيقة وفي جواز نكاح الأمه وجعل عتقها صداقها
ما يرشد ذلك بل ذلك أو بالجواز وما كانت للبعد مدة تشغل بغيره المتلفات وإدائه الوجوب
أمكن أن يملك نفسه ومرجعه إلى ملك بدنه وملك مولاة الثمن عليه حالاً فتحصل الحرمة
وملكية الثمن دفعة فالدور مع مثله والمكانية وجعل العتق صداقا على أن الأحكام الشرعية
ليست على حد العقوبة فلم تكن فيما نسب إلى البيع من إطلاق الجواز والناقل إدري بما نقل أو يخصه
بالتأجيل كما في المبسوط وهو محل نظر الكتاب في الكتابه منافاة للدليل العقل كما ظن على أن تملك
هذا ليس على حد غيره من التملكيات لو قلنا به وإنما هو فكت وإزالة هذا مع الحلول **وإن كان**
الثمن مؤجلا فهو أقرب إلى الصحة عقلا لاستقرار الثمن بعد استقرار الحرته فيه فنندفع عنه
الناشئ عن تخير الملك وشرا القرب دعوى التقيح المستفاد من حكم الكتابه والظاهر أن وجهها
الدخول تحت دليل المنع المتقدم وتم وكيف كان فالحن اعتبار هذا الشرط لا ما ذكر بل الأصل
بقاء النبي على حاله حتى يعلم الناقل وليس سوى الأدلة النقلية من كتاب أو سنة أو إجماع
ماد كعلم العقود وخصوصا أولها وهي غير مشاملة لغير المغايرة وبقي الشك في ثبوتها ولو
لإقحام الإجماع والأدلة على خصوص الكتابه ونحوها قلنا بمنعها فظهر أن المنع أنما فيه **اختلاف**
الكتاب لا ذكره وكذا الإجماع يملك منفعة باستجاره ونحوه من مولاة يملك حذقة نفسه ولا يبقى للولي

سلطان عليها وان حصلت المفاهيم لما ذكرناه ولأن المولى لا يملك على عبده شيئاً الا بما اورد به النص وما
 شره بنفسه من مولاة شيئاً ونحو ذلك فبطلانه وانما الحاجة الى التنبيه عليه **و** من الشرايط المطلقة في
 جميع العقود العدة للانقضاء لا تجزئ السقوط والعلة كالنكاح **الانقضاء به** في الجهة العدة او مطلقاً
 على اختلاف الوجهين عقلاً وشريعاً وعادة **فلا يصح** العقد على استحباب نفعه عقلاً لعدم امكان الوصول
 اليه او تعدد صفة النفع فيه **ولا على ما استقطب الشئ منفعة كالات الملاهي** والاصنام وصبليان
 ونحوها وربما اغنى هذا الشرط عن الشرط الأول والمخاسير كثير من افانها **ولا على الامنعة**
له من جميع ما لا يعتدنا فاعرفا لعدم الحكم وعدم شمول الادلة وللأخبار الخاصة عامة وخاصة
 والعظمى ان الرب يتخلف عنه ما لا يعقل فيه ملك ومنه ما لا يعقل فيه سوى التملك المجاز فان
 المدار على نفع السعة وتختلف احواله باختلاف محاله **كرطوبة الانسان** من فضله وعرقه وصديده
 وقبيله **وشعره وظفره على اللين** لمصون الانقضاء به وفي الحاق شعر النساء والرجال لموضع
 وضع القرائل والمصر للدية ونحوها وجه **و** من الشرايط المطلقة الظم فيما براد منه الانقضاء لا تجزئ
 العلة والارتباط **القدرة** العقلية العرفية العادية بالنسبة الى المتعاقدين **على التسليم** مطلوباً
 لذاته كما يقتضيه ظاهر الاجماع المنقول بلسان جماعة على اشتراطها مطلقاً وفي خصوص بعض المحال
 فبمجم بالاجماع على عدم الفرق او بطريق تنقيح المناط او توقف التسليم عليه فيكون مطلوباً بالتسليم على نحو
 المقته وهو الاقوى فنصار على التنقيح في الخارج من العومات بقسمها والاسناد هم الى التسليم
 والعبث والغرر وهي تنبئ على العجز عن التسليم دونه وهو قرينة على تنزيل المطلق او العوضتين لا
 والاجامات المنقولة على ذلك في الانصاف في جميع الابن ما يؤيد بالاجماع على الاكتفاء به فلو
 حصل البيع في مكان او في يد يتعدى على البائع دون الشئ الوصول اليه فيها جاز البيع وسعى تمام
 الكلام فيه وتحقيق القدرة عليه بما كانه بنصب ثلث اوجاب الذو وتوسط الشفعة وبذل المال مما
 لا يقر بالاعتبار ولا بالمحال وهو شرط على وجودي معاً على الاقوى فلو باع على انه قادر او عاجز فظهر
 الخلاف بطل البيع للزم العبث والغرر والاقوى لاكتفاء ببعض وقفات الاستحقاق فلا يضر نقصها
 عن وقت المعاملة نعم وقد قيل حلول اجل التسليم وعرف العجز بعده فالأقرب بطلان ولو تبعضت
 القدرة بالأعيان او الأركان كان كما لو تبعضت الصفقة وثبتت خبرها في وجه قوي ولو وقعت
 القدرة على الغلاب حقيقة البيع كصورة التمر والزبيب خلا والحب زهره والبيضة فراً قوي النسخ و
 هي شره من الجانبين بالنسبة الى العوضتين لم يرفع الغرر والعبث عن الطرفين **فلا يصح بيع الملو**
من الطهر حيث يكون **في الهواء** ولا الشراء به ونحوها مطلقاً كما نقل الاجماع عليه كن من جنة
 او مقيد كما اذا لم يقضى عاقبته **بعده** كما اورد جمع من محول الاواسط والمأخرين اما مع
 ذلك فيجوز لحصول القدرة وارتفاع العبث والسعة به وعليه العمل بر ما نزل مطلق الاجماع عليه
 واذله

قد

واذا لم يكن في الهواء فان كان في برج معلق عليه في التذكير ان الجواز متفق عليه واما اذا كان مفتوحاً فظاهر
 المبسوط منه ونسب الى البعض العرفية بين سعة المخرج فينفع وضميقه فلا يمنع وجبت علم من تتبع الكلمات
 واما التنقيح في الروايات ان المدارق للنفع على لزوم السعة والعبث لا على التبعيد البحث كان الصواب مضمون
 ما اشير اليه في عبارة الكتاب وعليه ينزل اطلاق الاجماع المنقول على شدة من القول **وكذا يصح بيع**
السمك مع بقائه في الماء وقال من الاحوال **الا ان يكون محصوراً** حصاناً او لا فلا يمنع مطلقاً كما
 ادعى عليه الاجماع في البسوط والغنية ونسب في التذكير الى الاماميه والراي العلماء وان ذهب بعده الى الجواز
 مع القيد الا في كلاس ولا جاز في عقيدته بملكته ومكان صيده ورفق مائه بحيث لا يمنع مشاهدته كما في
 التذكير والامع اضافة كونه من صنفه ما يباع عدداً كما في كلام بعض ولا يصح عيشي المشاهدة **الحصنة**
 معاً فان فقد احد وجهيها فلا يجوز البيع الضمير كقول عليه الاجماع في الغرر والرقصة واستظهر عدم الخلاف
 فيه في غيرها ولا يبايع صفاً في حقل الماء وصفاته ومشاهدته السمك فيه وامكان تناوله بلالة
 مؤثقة كما في عند الخلاف في الخلاف ولا يبيع التعليل الشديد في اخذه كما هو اضعف الوجهين في
 التذكير ونهاية الاحكام وغيرها وجبت كان الظاهر ان المدارق في الصحة وعدمها على حصول الغرر و
 عدمه والقدرة وعدمها وانه لا مدخلية للماء ومطابقته ولا للسك مع اختلاف حاله لزم تنزيل
 العيالات ومنقول الاجماع على اربعة ذلك وان اختلفا فيهم في تعداد الصفات متشابهة لثبات
 في دفع الانهزام وحصول القدرة فيكون الشرط في صحة البيع امرين القدرة على التسليم وعدم الغرر من جهة
 الجهالة وبه يؤيد ما في الخلاف من انه اذا كان الماء كثيراً صافياً والسمك مشاهد الأمانة لا يبيعت
 اخذه فعندنا لا يصح بيعه الا ان يضم اليه شئ اذا انضم اليه شئ جاز اجماعاً فيكون المحصر هنا
 كناية عن حصول العلم والقدرة ومن تأييد عبارة التشريل فمن مطالبه بالدليل وبكفي في القدرة
 حصولها ولو بعد حين بخلاف العلم فانه لا بد من حصوله حين العقد وقد علم من اجماع الخلاف
 والغنية ارتفاع الفساد من جهة عدم القدرة بالضمير واما رفع فساد الجهالة بها فقد ظهر من بعض
 عباراتهم غير انه لم يرق حجة واضحة عليه في رفع السرار على وجه يعقدها من صاحبها ادري ليسه ويحج
 تمام الكلام فيها **ولا الاثاق** الذاهب عن مولاة عاصبا له بلا خوف ولا لذة على ولا لاقة ولا تمنع
 لحرف او كذا ولا الخنسة ولا الصانع مما لا يبرح عوده ولا الصانع من الانس **منفرداً** عن نصية
 والبحث فيها وفي غير الانس محل اختلاف لم يسفد والعبث ومنافاة الحكم والشئ في الاندراج في
 تحت الادلة فيقول اصل بقاء الملك للمال على حاله وللإجماع بقسمه جعل في التذكير مشهوراً بالنسبة
 الخلاف الى بعض هو ادري بوجهه والأخبار الدالة على النسخ من دون ضميمته وفيها العبر والخبر من غير
 فرق بين ضمان البائع وعدمه فلا يخص الفاد بالثاق كالاسكاف ولا بين علم الشئ وعجز البائع
 وعدمه فلا يخص الصحة بالاقول كبعض الامحاب **الا على من هو في يده** حقيقة او حكماً وهل

مفتقر

نقوم بذرة الشيء عليه مقام البدل وربما ادعى في العبارة بغيره من النافيل الظاهر في علمه جازم من
 من القدماء والآساط والناسخين وظاهره انما ارادته من مفسرات الامامية ووجود المقتضى العموم
 مع ارتفاع الموانع من غير اوسعها وعيب وعجزها كاف في ثبات الجواز وقد سبق هذا استظهاره
 القدر على السلب لمقتضى والآيات ومعنا القصد الاصل هو التسليم لان الحكم والعرض منوطان
 به وهل يجري حكم المنع في محله الى العقود الدائمة المتعلقة بالاعتناء بالنسبة على البيع كالمسحوق او الجاه
 كلك بالاصل وبالعارض مع التعويض وعدمه والمتعلقة بالمنافع منها على نحو ذلك وجهان اقوالها
 المنع على وجه العموم ويظهر وجهه بالناسخ **والعلم** بالعرض على نحو يصدق اسمه عرفا ويجعل بالعرفه النافله
 للعرض وهو شرط متعلق بحال العلم او كمالها وتفصيل الحال انه يختلف باختلاف الحال فمقتضى الجاه
 من دون اول العلم بمقتضى الاسقاط كالبراءة والاصل الاسقاط وبقي الاول الى العلم فلا شرط
 العلم حين العقد فيما وضع على المسحوق كالمسحوق الناقل والناقل في شأن المهر العقود الجائز والمعا
 في الامتناع والمنافع والشرط النافله لكنها تختلف في بعضها بغير العلم حين العقد بوجه ما وهي
 مختلفة فمرة وضعها وفي بعض اخرى لا يعتبر ذلك يظهر ذلك بالناسخ ثم ما وضع على ثبوت الحصة بغير
 فيه معرفة وان كان ما يؤول اليه من الغيات كالنزاع والمساقات والشركة والمضاربة وما عقود
 المعاوضات المنبثقة على التزام وعدم المسحوق الامتناع والمنافع فبغير فيها التبرع التام الدافع للزراع و
 الخصام لان العقود دائما وضعت لذلك لتيسر البشعة بيع الغرض والبحث في التسليم جهة
 الارسل في حاله لانه من جهة اصل النفا او صبغة نفا وبزوت الفساد بعد التزم او عدم البيع او الغرض
 او تعميم العقود او ظهوره في التدليس لاجله وللأجماع المنقول في خصوص البيع وفي تنقيح ما ورد
 من النفا في مواضع خاصة مع ضمير الاجماع المركب بغير ثبوت القاعدة العامة **فلا يصح بيع المجهول**
 جنسا او نوعا او صنفا او شخصا مع اسراده او كذا او كذا او سهرانا او مكانا او جميع ما بيعت على خلاف
 الرعية عادة دسوى القيمة السوقية ولا البيع به ولا شرهه **ولا الشراء** به حتى يكون معلوما عند
 العاقد التوصل للفظ والمعنى أصلا او وكلا او وكلا او فصولا على الكشف والنقل على اشكال يفرق
 في الاجز كما في الدليل على تحريمه ببقاء الصبغة للأجماع المنقول على اشتراط العلم بالعروض من بعض
 وعلى خصوص الثمن من اخرج نفل الاجماع على عدم الفرق بينه وبين الثمن وعلى مطلق العقود
 عليه من ثالث **ولا يفي المشاهد** ولا التمس ولا التجهيز **في الكيل والوزن والعقد**
سواء كان عوضا في عقد غير بيع مما يخفى على المداة او في عقد على اشكال او مئنا او غنائم
لا بد من الاعتبار باحدها في كل ما يناسبه عادة او مدى عند مفاده ويقوم مقامه لو امكن
 لعدم اندفاع الغرض وارتفاع الجاه الوجبه له الآبه وللأجماع المحصل والمنقول عن جماعة على اشتراط
 العلم في مطلق المعاملة مطلق البيع كما مر ولا يتحقق الا بذلك والمنقول منه فقط على اعتبار

نفسه
 وما ذكره من انه
 يصح

الكيل

الكيل في الكيل واعليه ومن اعتبار الوزن في الموزون صريحا وبلفظ عليه الفتوى او على اعتبار احدهما في الصبر مع
 استفاد العموم من الاجماع على عدم الفرق ومن يتقيد المناط فلا ناسخ بعد ذلك في ثبوت الاجماع فيه وما في بعض
 عدوا منهم من ان اشتراط الكيل والوزن في الكيل والموزون هو المشهور وفي بعضهما انه الاظهر وفي اخر ذلك
 في خصوص ثمن السلم ليس الا يخرج معلوم النسب المسوقين بالاجماع والمحققين به كالمسحوق والبيع فيما
 اليه من جواز بيع المجهول مع او خصوص بيع الصبرة جزافا والسيد في ثمن السلم وهم يجوزون بما تقدم
 وبالاخبار الكثرة المشتملة على صحيح وموثوق وغيرهما مع اعتضادها بالاجماع المحصل والمنقول والمشهور كان
 ويجوز انفسا للحكمة ومخالفة العامة وبذلك تضعف الاخبار المقابلة عن المعادله مثل بعض ما خرى للناسخين
 وذلك في بعض احوالهم لا بالنسبة اليه واعتبار القدر المشترك بين الاطراف المختلفة كاعتبار بيع المهر
 لارتفاع الجاه له نعم لو ثبتت المعاملة على المعادله من غير اعتبار خصوص المقدار فلا يبعدس تقاضا على
 ان جانب المنع فيه اقوى ولا بد من اخبار بكل من الموزون والكيل والمعد وكل يصفه العادة
 من وزن او كيل او عد فلا يقوم واحد في غير محله مقام احدهما في غير ما سبق به انه لعدم اندفاع الغرض
 به في صورة التمس وفي السرير عدم الخلاف في منع بيع الموزون كبله فيمنع الاول بغير بيع
 الكيل عد او الاتاد المرافقة وهب في حوزة القسم الاول في السلم مردودا بضعها انفسا ثم بغيره
 الشهرة والاجماع المنقول والقواعد السابقة على النفا الاذلاله فيها وذهب جماعة الى جواز بيع الكيل
 والمعدود ذهابا على انه الاصل والاقرى في دفع الغرض والتجزا السابق في سلم الكيل ووزن الكيل لا
 يصلح حجة وتجوز بيع المعد وكلا مني على انه ادفع للغرض وهو في محل المنع ثم هذا كله في العلم
 حاله في من النفا اما ما علم في حوزة بيعه على حاله السابق ولو علم بغيره عادة للأجماع المنقول عليه لا
 لا اعتبار صدق المشتق على الماضي فيا كان جزافا يبقى على جوازه جزافا وما كان اخباره بخلافه
 على حال اخباره وان استلزم الغرض على اشكال وفي خصوص من الخطه والشهر بغير اعتبار
 الوزن وان كانا مكملين في عهده للأجماع المنقول عليه فالرجوع الى العادة مشروط بجعل الحال
 في منتهى المهر او العلم بالتقدير وجعل المصنوعة ومع فقد هما فلا يلحق الاول سوى حصول
 الغرض وعدمه واما في الشافق فيقبل بقدوم الوزن لاهل الدوقيل الكيل لغيره وقيل تجزئ النظر ان حاله
 كحال ما قبله ثم الرجوع الى العادة مع جعل الحال واقفا فيها اتفاقا ولو اختلفت فلكل بلد حكمه
 كما هو المشهور وهل يراد بهذا العقد المتعاقدين الاقرى الاول ولا تعاقدا في الصحراء رجعا الى حكم
 بلدها ولو اختلفا رجع الاقرب او الاقرب او ذا الاخبار على ذي الجراف او البائع في بيعه والمشتري
 في عهده يبقى على الاقرب مع الاختلاف وما اتفقا عليه مع الاتفاق او التجزؤ لعله الاقرب
 ويجري مثله في معاملته الغرض في الصحراء مع اختلاف البلدان والاولى التخصيص ببقاء المعاملة
 ينبغ لا يفسد الجاه له من بيع او هبة معوضة او معاواة ونحوها وحصل الاختلاف في البلد

بما ذكره

الواحد على وجه الشاوي فالأولى التحيز مع الاختصاص يجمع قبله أشكال **ولا يلقى الاعتبار** أصابع غير
 صانع البلد كما في الرواية أو صاعده مع التعدد والاختلاف والجهل ولا يصح بمجولة المقادير عند أهل
 البلد أو عند أهل المعاقدتين ولا بعدد معين بمجول النسبة عند أحد المعاقدتين حيث العقد كبيع عدد
 أصابع من الصبر هو أقل عدد له نصف ونصف نصف من غير كسر على من لا يعرف علم الحساب حتى يقول
 أربعة ولا اعتبار **بكمال مجهول** أو نحوه ما لا يدق العزير لما روي في النقول على عدم الفرق بين الأثبات
 الثلثة ولو وضع حكم الوقت الجائر للكيل أو للوزن معياراً أو للعامله نقداً معياراً جازم العمل عليه
 قبل شروعه على الأذى كالعدل ولو اختلف الحال بغير بعض الأذى عن صيرورتها لغيرها وطحن أو خبز أو
 جزأ أو قطب أو حصاد أو نحوها أتبع حاله بعد التحيز ولو نقص أقله من اعتبار الكيل والوزن أو العقد
 بيع جزأ أو قصد بمعاملة يكن تطبيقها على البيع وغير مما يغير فيه الجواز كالعاطلة حيث يجوز حكم
 العقد فيها كلفظ ملكت ونحوها يجوز نقل الملك من دون قصد خصه صفة نوع فهل تنزل على وجه
 الصحة ولو غلبت بالمجهول أو يتكلم بفسادها لا ينصرفها إلى البيع أو خروجهما بالاجمال عن الجميع وجهان
 اقراهما الفاء لقوة دليله وبيع المعلوم مع بيع العزير في غير ما يستثنى عنه وليس منه ما جهلت
 ملكها أو بقاءه فيصنع مع قيام الاحتمال على أشكال والصف كجاءه غير بلفظ **لو قلتم** وبعض
 وأخرى سبق وفي السؤال عن الإمام بلفظ لا نستطيع أن نعتد والظم وحدة الجميع **كبله أو وزنه**
أو عده لكثرة أو وطم **اعتبر** في أقل الجزئ **وعاء** واحد **واخذ الباقي بالحبس** من غير وزن ولا
 عدل لانه لكل واحد من الجزئين على واحد منها وطريق التفريق وطريق الأول يقيد بقيام الوزن مقام
 الآخر وفي قيام العقد مقام الوزن والكيل بحيث والحق أن المسألة أن كان هو العذر وليس للصحة
 مدخلية ولو كان المكان التحق بالصحة ونحوه مسقطاً للعذر جازمت الأقسام بتمامها راعياً للأولى
 في دفع العزير حتى يئس من الجواز والكامل ولا العقارات والمساكن مع الاعتناء على الوصف وليس
 في الاختلاف ما يقتضي التحصيل ما لو قلنا بنسب العزير الاستثناء من القاعدتين الإقصاء على ما
 في الاختلاف ثم الحق أن الحال يختلف باختلاف الحال حكم الجواهر والأمور التي تبقى على المداقة فيها
 غير حكم غيرها **وتكفي المشاهدة** وما يقوم مقامها من الوصف فيختلف الاجزاء ما يكون العزير متعلفاً
 بهيته لا يشغله بحسب الوزن وحفلة ولا ينقصه بحسب الكيل وزناوته ولا بعده دماضاً أو ماله
 يكون لأجزاء بعد التفريق لبقاء للامتناع على نحو ما كانت والأول أولى لجوازها في الأرض **والنوب**
 وهو مطلق اللباس دون الثاق فانه لا يعم الأرض مع احتسابها من مختلف الأجزاء لا يتكلف
 فتجزئ ببعضها أن ذرها **وان لم يذرها** لأن اختلاف الأجزاء باعث على الاكتفاء بالمشاهدة كما في
 الإهتام والعزير والظروف ونحوها وليس مدار الرغبة فيها على نقل الموازين وحفلة ولا على كبر
 الكابل وصغرهما ولا على عددها ومناخها فرفع العزير بالمشاهدة وفق العزير في العقود أو في الأجزاء
 الخاصة

معتبر

المحضر كذا على القول بأن العزير
مندفع بذلك ولا يرد على اختلاف
الموازين صحيح

على غير ما

الخاصة منها على حالها خالصة عن المعارض وللإجماع المنقول والتدكر وما نقل منه في غيرها على خصوص
 من الشربة عليه وعلى الأرض ربما اتحد مع ما فيها بأربعة المثال وفي طريق الأول يشبه المناط كقائه ولا ينظر إلى
 الخلاف في سلب المثال والمبسط على أن في سلبه بيع الصبر من الآخر موافقة لمورد الشهر كما لا ينظر إلى نظر
 المختلف واحتياط الشارع وحذف الجدي لوجه لا يبعث على التزدد والصحة والحق أن قاعدة العزير منبهة لا
 يسوغ هدمها إلا بأدق منها وأقل لنا من ذلك فخير الحكم مدارسها فكان من الثبات بخطا يطلب و
 لأدقها ومن الأرض يطلب فيحتمل لأدقها من البهايم يطلب منها اجتماع لأدقها لا يتوقف بغيره على
 فروع أو عدي فاعني على المداقة فلا بد من ذلك فيه **ولو عرف أحدهما الكيل أو الوزن** أو العداوة
 الذرع لما في يده أو بدغيره **واجزأ الأخصر** وبأسطة أو بدونها وكان الجزع فيها ليس للبد مدخلية ليست
 المسئلة لقبته **ص** كما إذا جاز بالكيل والصحة مع حصول المظنة الدافعة للعزير من ذلك الجزع لا كان
 الجزع أو فاسقاً ولو اختلف الجزع فالمدار على ما يحصل به الظن أن مع عدمه لا بد من الاختيار وذلك
 لأن مقتضى العرف من الكتاب والسنة صحة العقد ولا عزم لعارضها إلا في بعض الصور فيقصص المع
 ولا إجماع الصريح ينقله من بعض الظاهر من المذكرة على وجه يشمل المباني في أحد القامتين ويحتمل البائع
 في الآخر وللأخبار الكثيرة والإقتصار فيها على الكيل أو غيره محمول على المثال للإجماع على عدم الفرق وما يقتضيه
 خلافه محمول على عدم حصول الظن أن أو على بيان ما فيه الرجحان أن لم يوافق الجزع **فان نقص**
أو لا على تخير بينه عليه العزير عرفاً **تخير** الاختلاف الأول والدافع في الثاني إذا حصلت شرط
 خيار **المغبون** وتحقق الغبن باعتبار العين لا يتوقف على حصوله باعتبار القيمة وتبقى فيه خيار
 البيع غير المصلحة الصلح بين الرذوبين الاختلاف بالثمن واحتمال خيار الوصف والاشترط لغوات
 وصف الثام بضعف بانهما الأحكام الاعم الصريح بهما **ولو كان الملاك منه الطعم أو الرزق** أو التمسك
 نحوها وكان ذو الزعين واحداً للوصف وفاقده أو كان مما يختلف فيه الوصف خلتاً فأحسناً
 فلا يجري فيه أصل السلامة ولا استعجال الحال أو كان مما تعرضت عليه الأحوال فلا يجري
 في استعجال الحال وكان مما يمكن فيه الاختيار **انقصر كعرفته** وفي بعض عباراته أنه لا بد
 من اختياره **بالذوق** في المذوق أو **الشتم** للشم أو التمسك للمحسوس وهكذا والاشترط على إرادته
 الرجحان لرفع التعارض بينهما وبين العبارة اللاحقة بغيره عنه اعتبار القبول السابق **وبجوز**
بشرائه والشرائه أو نحوها مما يلزم فيه الاختيار **من دونها ما يوف** الدافع للغير بين البائع أو
 المشتري أو غيرها كذا في المثال مع العدالة وبدونها مع حضوره وعنده لا بد في العزير به و
 الأمن من الضرر بالأقدام على الخيار حيث يكون من صاحب اليد ومنه يقوم احتمال الفرق
 بين بيع شرط فيه الخيار وغيره ولكن انظر من كلاهما عدم الفرق فيبقى عموماً الكتاب وال
 حكمه فيه وللإجماع المنقول فضلاً عن المحصل كما لا يخفى على المحصل والأدلة فاحتمل لعدم الفرق

واختبار الشربة وحبسها
في
كما قطع من الغنم ونحوها
١٣

أيضاً

فإنه في كل وقت المكاتب والبيوت محكمة فيه ولا يخرج النقول فضلا عن المحصل لا يخرج على المحصل إلا الإذلة قال
 بعد الغرض بين الغيب والخبر وإعمال السر لا يخص الجواز بالغيب لا تعرف سره وربما كان احتمال
 العكس اقرب إلى القول **فإن طابق** مطابقا فيه **صح** البيع على وجه اللزوم **والأصح** ويجوز أن
 الامضاء والضم تحجب الوصف لا جزي من جزئياته **والأقرب** من الأقوال ما قال بعضه خبر المناخير
 وبعضه خبر المشهور وثالث أن عليه الأكثر وعامة من فآخرين **صحة بيعه من غير اختبار ولا**
فناء على الأصل من إلهامه يحق القاصد فيه أو الاستصحاب الباعث على مظهرها الدافعة للغرض المحض
 التقيد على الأقوى بجري في أكثر الأفرام مع اشتراطها وعدمه ومع إمكان الاختيار وعدمه ومع الملاحظة
 وعدمها خلافا لمن أطلق المنع أو قيدته باشتراطها أو بإمكان الاختيار أو بشرط الجواز بالمشاهدة غير مقتد
 لها بتوقف دفع الغرض عليها مستتب عن نفي الخلاف وفيه الوجه هو الأول للعموم السالمة عن معارضة
 دليل الغرض لا ند فاعه بما روي للسر القاطعة فإن كثيرا من الصفات لا تظهر إلا بعد عرض وجه الضرب
 فبذلك الفساد العظيم في أكثر المعاملات فإنا إذا لم ين على أصل الصحة في المذوق والشعور لم ين عليها في غيرها
 وبسري على الجوانبات والعقائد وغيرها مع أن الإطلاع على العيوب كثيرا ما يتوقف على التصرف في المشتري
 الزمان الطويل وجرب الفحص المشمل على سؤال الصالح عن بشري ما يدان يد وقته قبل أن يشري والجواب
 بأن قال فليدفعه ولا يذوق ما لا يشري مع الإغراض عن سنده ظاهر في بيان المنع من ذوق
 مال الغير غير ذوقه الكرم فزير الفجوري المحصلة من السراة الشرا كما يظهر من محله ومن حكم من الاحتياط
 بالصانع عدم الاختيار وذيل بأنه مع عدم انطباق الوصف ثبت الجواز مقتضى تعميم كلامه تنزيل أوله
 على ذيله فلا بد في لزوم واشتراط المشاهدة من البعض يمكن تنزيهه عما إذا توقف دفع الغرض عليها فيكون
 الكلمة منقصة الأمن فادبر لا عبرة به **فإن خرج معجبا** ولم يتقدم عليه بالغيب ولا بشرط البراءة منه
فله الأثر خاصة وهو نقاد ما بين قيمة الصحيح والغير حيث الانتقال في ذلك الوقت **ان**
تصرف تصرفا مطلقا للرد **والأصح** عرف كذلك كان له الخيار بين **الأثر** أو **الرد** على وفق القاء
 فيهما **والأصح** **للمهر** وفاقد الذوق أو شرم وواجدها **سواء** لاشتراك المقضي المانع بينهما فيخصص
 بعضهم الأثر كجواز الرد مع التصرف وكأنه أعذر من غيره فيسري الحكم إلى فاقد الذوق والشتم
 وتخوها عنده لسر وجه يقول عليه **ولو أدى ختاره** على وجه يدفع الغرض المحل للابتهام في
 أصل خلفته **إلى الأفساد كالبطخ والجوز واللوز والبعض** والربط وتخوها أو طهره بعارض
 صنعته أو وضع في ظرف يكون معه كالشيء الواحد مثلا **حازر** استمر الحكم بصدقه **بيع** والدوام
 عليه **بشرط** ظهور الصحة بعد الظهور فيجوز البيع من دون اشتغال على شرطها وبشرط البراءة
 من العيوب كالمشهور في سوابه وقول الأكثر في أخرى لفصل العادة الدافعة للغرض فإنها قد تعرض
 لحدوث صفة كالجو المجذوق قد ترافق بعرض آخر خلافا لمن اشترط ادخال اشتراط الصحة في العقد فأقلا
 فيه

وهو
 التنازل وقت
 الانتقال ما بين
 قبضه الصحيح والغيب
 في ذلك الوقت
 لتصرفه

البناء على لزوم
 التمسك به
 الأثر

في الإجماع ولين اشترطها مع البرائة أو أحدها لأجل التعيين مطلقا أو خصوصيا للأثر وكثير من علماء فقههم تقبل التنزيل
 على رأي المشهور على نحو ما ذكرناه فيها اشترطه ولو ثبت على ظاهرها أدلت على بطلان البيع من دون ادخال
 الشرط وكان لا خيار لأجل العيب فليس الجاهل وفيه ما لا يخفى والظن أن ترتيب الغرض ليس على عامة مسئلة
 في عدم لزوم الاختيار في كل جهالة لا مكان اد فاعه بالصحة والخبر ولعدم دوسرانه مدارس على وجه العموم
 والأخبار في كل ما حصل فيه مانع من خارج لظاهرا أو بعد مساندة وتخوها أو من داخل ولا نقول
 به ودعوى ما شتر الشرط في صحة العقد لأوجه لها لأن الغرض على تقدير بثبوتها لا بد فعله الشرط ومع عدمه
 لا حاجة إليه **فإن كسر المشتري** أو غيره مع الصانع عليه قبل القبض وبعد **خرج معجبا** به
فله الأثر خاصة دون الرد لقضية الصرف **ان كان المكسور قيمة** ولم يتقدم عليه بالغيب ولا بشرط
 عليه البرائة منه **والثاني باجمعه** **لم يكن** المكسور فيه **كالبيع الفاسد** إذ لا يستحق الثمن بخلافه ولأنه
 اكتمال بالباطل وناهل بعض فيه وكان لا نداسة على بذل الثمن على كل حال ولأن ذلك لا يخرج من اسم
 المال وما يجري مثله في استحقاق الأثر يجري الكلام في بيع ما يتحمل الحرام والغصب بخلاف ذلك وفيه
 ما لا يخفى واستدل الجماعة من الاحتياط بتخصيص الرجوع بعدم اشتراط البرائة مع أن كثير من أئمتهم فيها
 تخصص لالأثر في المكسور فيه ويتكشف فساد العقد من حسنة على الأقوى لفقد الركن واستند
 إلى ظاهر الجماعة وتقرر بعض باختيار وقت الاختيار وبعض نظر في المقام وبني بعض الاحتياط بتمتعة
 الخلاف في فواته حله من محل البيع أو محل الرضا من مقام الاختيار مذعبا أنه على البائع على
 الأول وعلى المشتري على الثاني وقوي بعض تعميم المشتري على القولين لأن الحمل وما ترتب عليه على صحة
 لا بأمر البائع ولا بغرضه لساواته له في الجمل ولو قبل بتعريف البائع مطلق لم يكن بعدا لصدره
 قبله والغرض يرجع على من عثره إذا اشترط عدمه وعذره البائع للعصا لا يندفع به الضمان وظاهر
 الشرع الظن فيما لو عثر الثمن واشترى به بعد البيع ما عثر وفيه ما لا يخفى به قبل الاختيار وفيه لو كان مما
 يتجر على البائع وفي تعلق وجوب الرتبة وحصول الاستطاعة وجواز قبول الصدقة وحكم الدين و
 الفلسفة التي قبل الاختيار والنذور والعهود وغير ذلك **ويجوز بيع المسك** بعد الفسخ لا يمانع
 له بحسب ذاته وقال النسب إلى بعض من القول بفسخه مستندا إلى وجوب إبانته من الحي وكونه
 وكونه ما مرد وبأن الغزال يلقه مع جلد كما يلقى الولد وكما يلقى الطائر بالبيض وهو بالغرض شبه
 فلا يكون جلد قطع مباحا منه ولا يترك كون الجلد قطع مباحا فهو مستثنى من حكمها بالإجماع
 المنقول ومع الإغراض عنه فإنما ثبت نجاسة لا نجاسة ما فيه إذا لم يعلم رطوبته بعد الإخالة
 وبأن الاستحالة لنقص لظهوره ولو كان دما في الأصل والأصل والإجماع يقيمه على أن الشيء كان
 ينطبق به والسيرة والخبر يشاهد على جواز بيعه بل يجوز بيعه **في فاره** **وان لم يفتق** ولا ينظر
 جهالة الجهل بالوزن والجلد بعد وزنه معه ولا عدم العلم بالصحة والفساد للأصل وارتفاع الغرض بالثبوت

وكأنه لأجل الفاسد ما لم
 يفتق أحدا كمن وذلك
 ناعث على عدم فصل المعاملة
 أو احتمال البيع

على الرضا من مقام
 البيع
 لأن الحمل للصحة

على اصل الصحة وجري العادود ودخوله غالباً قاعدة في هذه الأخبار واستمر السيرة عليه على من صحها
من قال انه المشهور من غير خلاف يعرف منهم من ذكروا الحكم فقالوا لعله الاجماع او نص في ذلك من النسخة
وهو اعلم بما خذ فيه منها ومنهم من نفى الخلاف فيه ونسب بعض ما يعضو العبارات نقل الاجماع عليه
وقد سبق هناك كل شيء وضع على حال بحيث لا يعد بعده بلا اختبار جري فانما جاز بعده وما نحن
فيه من ذلك القيل **وفقه** باي نحو كان والمعرفة في ذلك تحقيق بادخال ضبط ثم اخرجاه وسموه لعله
مثال وانما الدار على دفع العزير فيه التوهم ليس لانهم لا يسمونه البناء على اصل الصحة اذ اذاع للجماعة
المخلة لكنه **احط** لدفع الشبهة المتوهمه ثم اذ كسر المشي وخرج معباً جرى فيه ما تقدم فيها
بؤدى اختصاره الفساد وفي جري الحكم في صدف التوهم وجهه اقواهم الزعم الكسر والتخصيص في موضع
الشبهة بالصحة حيث نقول باعتراف الخراف فيه من امكان العلم وبالعبه المعوضه والمطاطاة
حيث لمعها بالاعتقاد الجائز او في الاختياط **ولا يجوز بيع المباح** ولا نقلا باي ناقل كما
حيث تكون مباحه **بالاصل** لعدم دخولها في الملك **قبل الحيازة** الجامعه للشرايط ما لم يكن
به تمام الحيازة كان يبيع ما في يده من المباح قبل نيته للملك بقاء على اعتبارها فيه لتخصه لشيء
حينئذ **كالكلالة والمال والسك والوصى والشجر والدور والجواهر ونحوها** ثم في الارض المملوكة
للأمام بائناً للمسلمين كافة او لبعضهم مع اشاعتها او محصورتها وعدم دخوله في مباحها
كالطير اذا دخل فيها وكذا ما ابيع بعرض الارض قبل حيازة بها الحاقاً ببيع الارض ولو قلنا كونه
عن ملك الأول بسببه ودخوله في ملك الثاني بالحيازة جاز بعده على نحو مباح الأصل
وما ابيع وجاز الانشاع به لانشاعه بسبب الاستيلاء الملكة جاز بعده وهو المقتضى للمباح
بالاصل ولا يجوز بيع شيء من طرق المسلمين واسواقهم ومقابرهم وحريم بلدانهم وقرىهم من مطر
نواحيها ومسج الغامها وحريم سورها وسقط الاله وختنقها من داخل او خارج والمياه
الجارية في الانهار والكبار التي غير ذلك لعدم ملكيتها لهم وانما لهم حق الانتفاع بها كالنخلة او
ملك الانشاع وعلى القول بالملكية في منزلة الفتوحه عنه فلا تملك بالأصله اصلاً ولو اطل
الانشاع بها على العجبة المخصوصة صرحت منافعتها الجديده في مصالح المسلمين ويحتمل الرجوعها
الحكم ارض الموات ولو عثر احد على ارضها او اعابها او اساقها حبس لاضاد شيئاً
من المنفعة المطلوبة احتمل اجراء الملك وجواز النقل تبعاً للآثار اذا زالت زال الملك عنها
ورجعته الى الحالة الأولى كالقضاء الاعلا اذا ملك دون الاسفل فاذا ذهبت آثاره قوى
خروجه عن الملك لاستباحته يكون في أرضه مباحه او مشتركة عامة والمستنبط من ذلك في
الأمور من طين او اجمار او ماء ونحو ذلك يجري فيه حكم الملك وبقي ذلك في الأوقاف العامة
والبيع الارض **الخارجية** التي عنت للخارج لكل ما جاز اخذ الخارج منها فانه يؤخذ

نسخة المتكلمة

ولا نقلها باي ناقل كان نسخها اذا كانت من الارض

من الارض

من الارض الامامية مع حضور الامام نسبة الى الخارج وهو النقد او الجنس الذي يضر بهما سلطان الحق والجور
او عاها او كلاهما او مطلقاً او مقيداً تحت اسم الجائر ومن قام مقامه على الارض او حاصلها
او زرعها او تخلفها او اشجارها على النسبة مساحة في المسوح وعدد في العدد وارضها وكسبها في الكسب
والملك وقد يسمى الضريبة والطسوق واما المقاسمة فهي اخذ الحصص على نحو قسمة الشريك وسمي بطلق
على ما فيها او ايراد فيها ومنها المفتوحة عنه بعنة الغالبين وقولهم او عنة المغلوبين وذلكهم والرجوع
واحد مباشرة السلطان العادل او نائبه العام او الخاص او باذنهم ولو بالتقوى مع قصد المأذون به
فيدخل فيها جميع فنزحت اهل الاسلام من اهل الوفاق واهل الخلاف بالقرعة القليلة بآراء اهل
الكفر والاراضيهم ونصبتهم لقام الامام لانها في الاذن بعده في تقوية الاسلام فلا يبقى فرق بين الفقيه وبين
عدم ظهور السلطان العادل وظهوره مع بسط يده وعدمه مع الاذن الصريح وبدونها فتقوية الحق
الثلاثة والامويين والعباسيين والعتابيين واليهوديين والصقوبية وغيرهم من سلاطين المسلمين
من هذا القبيل لان السعي في اظهار كل بيت الشهادته مطلوب في نفسه وفي شري النعم للصالحين
حيث برقت من ضربه ما الضمير برفقة اشترقت بها اطراف بلاد المسلمين بانهم يملكونها ايماناً بالله
وعلى هذا فلا حاجة في عداوتهم السواد مع كونها مفتوحة النفاق منها واجراء حكمها فيها الى ادعاءات
فتوجب تراها كانت عن رأي امير المؤمنين م او الى اثبات ذهاب الحسنين ثم في حبس المرسل اليها
مع ان فيه ايداً انما عائلته وعدم الرضا بالبادي لا يستلزم عدمه في العاقبة ويؤيده ما استفاد من الصريح
الباقية من ان جميع ما وقع عنه بعد النبي حكمه حكم ارض العراق وان ارض العراق امام الارض فيقول
في جميعها ما فعل امير المؤمنين ثم فيها وظاهره دخول جميع الفتوحات بعده وتزيد احتسابهم
ارض الشام وخراسان منها وجرى الخارج ستم اعلمها وعلى فرض عدم الدخول في الاذن يمكن تخصيص
قاعده ان كلما اخذ بغرض الامام من الانتفال بغير ما اخذ بالقرعة من ارض القفار لقضاء العموم
الارض المأخوذة بالقرعة للمسلمين والاختصاص بالاذن ظاهر في غير الارضين المذكورة في التوزيع **منها**
ارض العراق التي سماها الجيوش حين ظهر عليها وارضها منقصة الاشجار سواداً وهي ما بين عبادات قبة
مشرق البصرة وبين الموصل طرلاً وما بين طرف القادسية الاعلا ومنقطع جبال حلوان الاسفل
عرضاً واظم دخول الحدود في الحدود وادواستثنى من طوله ما كان على ساحل البحر من غربي دجلة والفرات
نظير البحر مثل شط عمان بن اقل العاصي حيث قيل ان ارضه كانت مواتاً اي حين الفتح فاجابها وهو
منه على عدم اجراء حكمها في الموات وبعض الشائفة ادخلها في ارض الصلح وبعض العامة تردده
ومنها البحر وهي بلدة فريد الكوفة واخرى تربيعه وبقيل صلحاً **ومنها** خراسان مع الاخلاص
في بعض البلدان منها كنيش ابوس وبلغ وهرات هل فتحت عنه او صلحاً **ومنها** الشام ولواجرها ونقل
اشتهر فتح العنة فيها وفي اللين قبلها وقبل ان حذب وحمص وحما وطرابلس فتحت صلحاً وان كان

بهم نقلها باي ناقل كان اذا كانت من الارض السراخية لشيء

او فصرها مع الاجازة لشيء

ففتح غلبته وغفلته وبما دخلت في العنوة وان كان بعد طلب الصلح **ومنها** ارض هو انزل قبيله من قبس
 مسكنها اهل الطائف **ومنها** الروى **ومنها** مكره كافتل فيها الاجماع وقبل ففتح صلحا وقبل اعاليها عنوة
 واساقطها صلحا ومن تامل في السيرة واطلع على التواريخ علم ان كثيرا من الاسلام فتح عنوة وعلى تقدير عدم الاذن
 فيها ودخولها في الانتفال فاحذر مال الخراج والمقاسمة من يد الجائر لا يأس به العظم للعلم والاطلاق ولا تترك
 فيضع الاختصاص بملك شئ منها ويبعد ونقله باى وجه كان من وجوه النقل مع خلقه من الاثار وموتيرة
 حين الفتح للاجماع محصلا ومنقول لا وفي الروايات العشرة ما يشهد بذلك ولا يشترطها بين المسلمين فانه
 وقد يقال بدخول المخالفين وتخوم من المتبعين المجاهدين وغير المجاهدين النساء والرجال البالغين
 الاطفال الموجودين والمعدومين المليم الذين فلا يعرف احد مقدار ما له حتى ينقله مع تعدد التسليم على
 ان جواز التصرف فيها لبعضها من المسلمين مناف لوضعها للمصالح العامة للمسلمين كما يظهر من
 بعض الاخبار وكلمات الاصحاب فلا يصح فيها بيع ولا هبة ولا وقف ولا هبة ولا امانة ولا ارب ولا
 غيرها ما بعد فعل عين او منفعة اجماعا غير شرقي بين رهن الغنيم وغيره ومن خص المنع بالخصوص
 فقد خالف الاجماع المذكور فضلا عن القول المشهور نعم قد يقال بان دار المسلمين واما ما ذكره في
 مصلحتهم ببيع او غيرها كان له ذلك وسرواية مشاهير الحديث في اربعة اعيان من كل جهة مما يلحق بالشريف
 ونصدقه بها على اهلها مع اشتراط ضيافة الزوار عليهم فونقل بطريق صحيح او كتاب معتد لا بد من
 تنزه بلها على ما ذكرنا وعلى انها كانت موانع من الفقه او كانت فيها اثار فاشترطها ووقفها انبعا
 لها ويجوز التصرف فيها من دون اذن من احد بالشهر ونحوه والنباتات والشجر ونصب
 الحياض وحضر الايام للشرب واصطاد ما فيها من الجوارات المباحة الى غير ذلك مع المحصور والغنيم
 بدون اعطاء عوض وفي بناء الدور والمساكن من دونها اشكال واما اتخاذ المزارع والبياتين
 واستنساخ الاراضي مع حضور سلطان العدل وبسطه اوسلطان الجور كذا فلا يجوز الاجماع الاذن
 ولو بالحق ويقتوى الجواز مع تعدد الرجوع اليها مع البنية على ادا الخراج واما مع غيبة الامام العادل
 وفقد سلطان الجور او ضعفه عن السلط فلم يبق له سوى اسم التسمية بالنسبة لسلطان الهند
 فالرجوع الى التسمية لعالم من علماء آل محمد ويلزم تسليم الخراج اليهم على الترتيب المذكور ومع فقد
 الجميع فللمسلمين ان تصرفوا في الارض ولا يعطوها فبيع ضرر على المسلمين وعلمهم لان لهم حق في
 الجبله ولكن يلزم تسليم الخراج على الجوارات المأذون المسلمين بصفته في مصالح المسلمين قولاً
 الجائر انما تنسب على من دخل في قسم رعيته ودخل في اسم خدمته حتى يكون في سلطانه وكان في
 مشرولا لمخض من الاعدا وحمايته في بعد عن سلطانهم او كان على الحد فيما بينهم وتقوى عليهم
 فخرج عن ما مورسهم فلا يجري عليه حكمهم اقتصا على القطع يد من الاخبار وكلام الاصحاب
 في قطع الحكم الثابت بالاصول والقواعد وتخصيص ما دل على منع الركوت اليهم والامانة لهم والانتفاء

لهم وادخال السرور عليهم وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك انما يكون في مقام التقدير وخوف الفاسق
 وانما يكونان مع ثبوت السطوة على خصوص ذلك المكان ومع ذلك فهو عاصبا لبايع اهل الجبله
 فيبقى من الارض ولا من خراجها ولا المقاسمة عليها ولا الاقطاع الاثم ولا الاحالة ولا اعطاء شئ
 مما ياحظه من ثمنها وان جاز لاخذ ولا يكون معناه على الاثم فلاخذ وعلى فرض الامانة فهو ما ذكره شرا
 والفرق بين اعطائه بعد القبض وهو نه فحتم للاخذ في الاول دون الثاني قول بالتفصيل من دون دليل
 ولا يشترط في السلطان ان يكون مستطلا ذرايات وجاعات وجماعات وجهاد واصباد وكما كان في قضاة
 وعمل بحيث يكون متصفا بالبراد من امام الحق كما ذكره بعضهم لان اسم الجائر في الاخبار وكلام الاصحاب
 يعبر كل منقلب بطلب الاستقلال لنفسه ولم يدخل في خدمة غيره سواء على شئ مما ذكره ولا لفظ السلطان
 فيها لا بعد الضيق على ذلك كما يظهر من اهل اللغة وثبوته اسناد القاسية واخذ في الروايات له
 ولزوم الحج والضيق وفساد نظام اكثر العالم يعطى ذلك فان اكثر اهل الاطراف متغلبون كاهلها
 الامون بشدة اهل الهند ذلك وكثير من بلاد الاسلام ولزوم الخراج المنعده وتحرير المعاملة على ايدى
 من جهة السطوة حرج عظيم على ان في قوله ولم ياحظه لاخذ غيره وفي قوله فيضع خراج المسلمين ما
 يفيد تسريح الحكم الى كل منقلب والرضخ لمن فقد السلطان ان تصرف بالارض مع اعطاء الخراج
 او لفرق بين في السلطان المخالف والوالف ومن يرى باحة الاخذ له وغيره متى على رجع الاصل
 على الادله ودعوى الانصاف الى الاصل لوجه له وقد ظهر ما تارة لا يجوز بيع الارض الخراجية ولا نقلها
 باى ناقلا كان وعلى ان يتحقق **الانتفاء لانا التصرف** في لا تقبل النقل والتمليك ونقله في
 مسئلة او مطلقه وجوه في كتابهم واحتمالات فانه يجوز بيعها عليهم غفر من اصحابنا الماروي وارض
 النبيل وغيرها وفي بيع وارض قبل وما نقل في التذكرة عن بعض علماء القوم ان ارض العراق يبيعها الناس
 من ايام عمر الان ومن تامل في السيرة نظر بعين البصر علم ان المسلمين خلفا بعد سلف لا ينافون
 ذلك ببيعونها وشترونها ويهبونها ويقرضونها ويؤجرنها فلم ينزل على من روى الانباء توقف
 فيها المساجد والمدارس والربط والابار والمصانع وغيرها من غير تكريم بيعت من الضرورة التي
 لا تخفى على الناس والاطفال مع ان تخصص الخطاب بوضع المساجد والارواق لغيرها كاد بعد من
 الهندكاف واشترط بقاء الملك والوقف بانها موقوف لغيره وقد سبق مثله هذا كله فمما
 كان معورا منها وقت الفتح واما ما رواه احسنه فيجعل الخاق بالمعور كما ذكره بعض اسناد الى العون
 واطلاق اكثر العبارات وعلما باصالة عدم الاختصاص لانه على هذا يكون مشركا بين الامام وغيره
 وعلى ما يكون بكون خاص به دون غيره واعتماد على البصرة المأذون بطريقة السيرة المعروفة في ضرب الخراج
 على كل معور تجددت عمارته او سبقت من غير محصور ومسال ولا اطلاع على حقيقة الحال بل على علم
 بسبق المعونات بغير كمالا يخفى على من يتبع الاثار وطاف حول الديار ويجعل جعله من الانتفال ومن في

خالية عن النقص
 وعقوبة بها

يقفونها

استاد
خصائص الامام كان ماله في يدى الكفار على الاقوى ولهم ملكا لهم والمنع ما لهم الامام
وعلى تقدير دخوله تحت ملكهم فاعلم انه لو كان فيكون من الصفات وهي من الانفال ولان دليل ان الموات
بالصامه للامام بنينه وبين ما دل على ان المنع عنه للمسلمين عموم من وجه فمات عموم هذا الموات لا يتخلو
من خفاء مع ان الاول مؤيد بما دل على ان من احبها فله وهو لا يجزى الا على فرض انه للامام على
ما تضمنه القواعد وقد علم الشاهد على ان الامام به اقوى وهو اولى بالمؤمنين من انفسهم هذا كله مع
العلم بسبق الموات حين الفتح واما مع احتمال التجدد كما هو الغالب في حال البناء عليه والحاقه بالعموم
لان يد المسلمين على الجميع وان جميع ماله قابلية التفرقة يسبق الغيرة فيه لعلوا لهم السابقة فلعله لا يحل
خرابها قبل العام لم يسبق لغير الامام ولان عادة المسلمين جرت على وضع الخراج عليه والحاقه بالعموم كما لا يخفى
ولو اذ لك لاشك الحكم وكل عموما اذ لا يعلم سبق عمارة مع العلم بسبق الموات له في الجملة والاصل في الحادث
ناخرة فليزم الملك في كل حال الارض المفتوحة عمرة وهو خلاف الاجماع والعل على حجة الظن وان حلت
المدة بقبض الانفس على ما ذكر منها وان كان النعمان على الظنون القوية في مثل الوقوف ونحوها وما لم يكن
فيه من قبلة لا يتجوز من قرب وبعد العلم بان وضع الخراج لا يتحقق المعلوم القديم لا يفي في الرجوع الميراثا
قدم العام وقوة وان لم يكن حائلا عن الوجه ثم ان مسألة الخراج في زماننا بل في اكثر الزمان لا يتجوز
اهل الجوز بالاراضي المفتوحة عنوه بل يعونها والاراضي المملوكة ولو كانت من شر او ارتكبوها فالا
على ذلك لا يتجوز خفاء فقد ظهر ان الاصل يحق القاعده او الظن العول عليه في جميع اجزاء الارض
الخارجية ان يكون معلوما حين الفتح ولو كان مواتا بالفعل او اما علم موته حينه في الاقوى انه للامام وكله
المجمل بعد الغيبة كافر كان او مسلما محالفا كان او مؤمنا على شكل في العصور الا ان المسلمين لم يملكوا مشوطا
بقضاء النبي ويزول بزواله على الاصح وبغيبته الامام سروج له القاء فاذا ظهر على الله فخرج مرجع المال
اهله ولا يجوز التصرف في اباذنه والظن انه باخذ منه ضريبه ويبقى في يده واما غيرها من الاراضي فافسأ
تختلف الاحكام منها ارض الصلح وله وجوه احدثها ان يعقد على ان الارض للمسلمين كافة فهدى الحكم لغيره
عنوه يجزى فيها جميع ما مر وعده منها اذ نزعها وطبرستان ونفلت بعض ارض خيبر من هذا القبيل
الظن وان خصها ببعضهم اخصت به وان خصها بنفسه كانت له وان جعل كل جزء منها تجزى اشيع وان
عقد على ان الارض لهم وعقد الجزية عليها او على سهم كانت لهم وهل يقوم الجائز في ذلك مقام الفاء
فخص صلى جزية ويجعل اخذها منه الظن لعم الاتفا والدليل ومنها الميراث لمان وعده منها اصفهان وهنا
ان جعل الامان عليهم والارض لهم فم ملكها وان شرطت لغيرهم اتبع شرطها فتكون كالمنفعة عنوه في
بعض الاحوال وكالاتقال وبعضها على تخيير ما مر منها ما سلم هلهما عليها صوما وعده منها ارض المدينة و
الطائف واليمن والبحرين وبعضها في الدائم وهذه الالهة ليس لاحد عليها سلطة ما داموا قايدين لغيرها
ومنها ارض الانفال وهي حروب منها ما جلا عنها اهلها ومنها ما سلبوها طوعا من دون ان يوجب عليها

تجمل ولا يهاب ومنها ما لم يعلم مالها ومنها الارض الموات بالاصل كروى الجبال ويطون الأودية والمناوير
نحوها والمدة على العرف في صدق الموات وتعيينه بما خلا عن الاختصاص ولا ينفع به اما لعلنا لا نعلم
الماء عندنا ولا يستبلا الماء عليها ولا شجيرة او لغير ذلك يرجع الى العرف وقبضه بالارض الحرة والدر
التي ياداهلها واندر من رسومها بعد عنه وهذه الارض بقاها للامام لا يجوز التصرف بها مع حضور
وجوب ذلك مع الغيبة بما نال بملك المولى بما ليس لغيره عرقا ما لم يسبق عليه تجزى او حريم العام وليس تجزى
منه خلا لا البعض واذ اظهر المالك سروج له القاء سرجه الملك الى اهله واذ اخذ الخراج حرا او ما لغيره
من المولى بالظن جيز اخذ منه كما هو الموضع من الاخبار واطلاق اكثر الاصحاب وما استعد للعلماء في نقله
الماء عليه او سأل اهل اجماعه ونحو ذلك فهو للامام ويجزى عليه حكم مثله وما وقع اشتباهه في زمانه وعمره فهو
الخارج الاعم قدامه فربيه على قرينه على خلافه واذ اشتهرت الارض ببعضها ببعض لعدم تعرض الموزعين
او لعدم الاعتماد عليهم احتمل تقديم المفتوحة عنوه اخذ بالظن وعلا بظاهره للمسلمين ورجعوا الى اصل
عدم الاختصاص بالامام وسكون الى جري الخراج فيها في ذلك وهو الاعم الاغلب ولو قبل بالرجوع الى الاصل
لانه الاصل ولانه الاقوى بالاصل لم يكن بعد اهداها لسبق عليه بدماء واما في غير ذلك فالاختصاص
به **والاقرب جواز بيع بيهوت مكة** والمعاملة عليها باي ما قل كان مما يتعلق بالعبيد او المتفقه
مع المتعلق بالارض ولو ابيعها معا او بخصيص من التراجع فحاله كحال البيوت في المفتوحة عنوه وفاقا للشهرة
العلمية في رابطة بعض الظنونه في رواية لبعض اخر لانها من مفتوحة العنوة على الاقوى كما لا يخفى
المقول وشهادة السهر والتمويه في بعضها واطلاق اهلها وتسجيلهم المطلقا فيجوز فيها حكمها او في بيع عقيل
داره وبعضها على ابناءه وبيع جملة من الصحابة ان منها بعد الفتح بين اشهاد وتجزم منع الحاج من سكا
الثابت بالاجماع المقول على انه لا ينبغي ذلك المراء منه التجرع بشهادة مخي الكلام وانتصا القام وبما
نقل من اخبار المنع متواتره متلقاة بالقبول لاني في ذلك اذ لا مانع من ان يوجب من له حقيقة
الملك على الملك الصوري كغاية سكا في اوافدين على بيته الدليل في اسم ضبا فتاكرها لهم واحزابا
ولطفا بهم وترغباهم على فعل الطاعة ولانه لا يولد ذلك للزم المخرج الكلي من جهة بعدهم عن الاوطان
فجئى عليهم من طوارق الحدوث وسرما جعل ذلك اشارة على الملك او الاختصاص والالاستوى
الطاع في وجبت رجعت الى حكم العنوة كانت الدرة الموروثة الفتح لاتباع اسرها ولا ابعها الاجتماع
ولا انفراد احق تقاضا لغيرها انار مستحده او قدم تلك الاثر ويتجدد غيرها فتابع مستقلة ونفقه الى
الارض واما ما استجد من البيوت بعد الفتح في ارض موات بالاصل فقدم مواتها عليه فتابع ارضها
وانا سراج في الاقراء والاجتماع على الاقوى وقيل الذوق وعمل الاخر من العمرة حين الفتح باعث على
ملكها او هو متمسك بكل مستحق من ارض مشتركة بين المسلمين لسوق او معبرة او نحوها وسرما عني الى
الوقوف العامة في الارح فيه من شجر او ما ونحوها فيخرج بفصله من حكم اصله ويقوم في رفع الجهة المقصودة

منه مقام ما يعرض عنه فلا يعد في جواز ملك تراب الحسين وسائر الاماكن المشرفة مصنوعا
 او غيره مصنوع ولو اجبرنا حكم الكل في الحجر، فخص بالمصنوع ما دامت مسعفة فاذا انزلت ملكيته
 وقد ظهر مما سارت الاستناد الى منع البيع من جهة فتح العنوة لاجبه له وكذا الوجه للاستناد والمنع
 المكونها مسجد الزوم احد امرين اما منع توكيها سر من باب التجاسر ووضع الخلاء فيها والذبح
 والخمر وليست الحنبل في الجماع فيها ونحوها او اعطائها حكما خاصا من بين المساجد معللة بالحج او
 بغيره واللائم بقسيمه باطل بدعيه وتنزيل الآية قريب والاختيار القاسم فيه سرودة بالضعف
 نعم ينبغي استثناء امكان الشاعرها كالمري والمسيق والصفاء والسرور فانه لا يجوز تملكها وظاهر التذكرة
 يفتي الخلف فيه بين المسلمين **ولو حضر حافوا** او استنظ عينا او ما ظهر منه ما عتد
 او تخذ ذلك **في ارض مملوكة** ملكها وما فيها من بجزر الوصول اليه في بشرط البند وجب مع جعل
 ملكه بجزر كونه تحت ارضه بناء على ان ملكه لا يعلو ولا يسلو لا يتخذ بحد بما يدخل البناء او الماء
 فيه ولو كانت في ملك الغير او وقف عام او خاص بعتة والحكم لو كانت ارض اذن والزم بالطم
 وحسب عليه واما ما كان في ارضه فعلق بظاهرها حق المسلمين من طريق اوسوق او مقبرة او حريم
 بلدا وارض مفقودة عنوة وفي اجزاء الوكيل بحري الاصل بحيث يأن مثله في جباية الباحاة وله
 يكن حضرها مفقودا لمصلحة **او مباح** كان يكون في الاثر من النوات وان كان للامام او في مطلق الاثر
 المملوكة مع الاذن في التملك **ملك** البشر يحضرها **او مانها بالوصول اليه** بشرط بنية التملك
 فيها على الاقوى ولو حضرها من لم يقصد ولا يراى سبيل له بملك وكان له الاختصاص بملك
 الاعراض من نفي ملكية الماء مط مستندا الى جواز استجماع الدار والبنو المشتملة عليه مردود بان
 دخول الاعيان بتعاقب الاجزاء لا مانع منه ومجئ باصل الامانة وعمومات الجبارة وما نقل من
 الاجماع بلفظ من هب الاصحاب او مد هبنا الموافق لنقل الشهرة فيه ومقتضى ذلك
 انه لا يجب بذل لقاضل فضلا عن غيره لامن بركة وكونه ونحوها مما نقل الاجماع فيه ولا من
 غيرها وانه لا مانع من بيعه فاضلا او لاحارها للشرب او الزرع او لاعلا بالاصول المنقنة
 او لقواعد المحكمة او لسهولة التوفيق الطريقة المعروفة وناروي عن ان الناس يشركوا في ثلث
 النار والماء والكلاء وما روي من النهي عن بيع فضل الماء مردودان بالضعف لانها من
 طرف العامة ولما فيها القواعد الشرعية والضوابط الشرعية وتحصصها او تنزيلها على
 الكراهة او الاذن في التصرف من الله في النماء العظيمة على نحو المسألة على القول بها غير بعيد
وكذا لو حضرها محرم الماء المباح فيه فانه للحاكم خاصة ملكه بل يمكن معدا
 المصالح العامة فانه لا سلطان له الا على مقدار حاجته كاهو المشهور في رواية ابن ابي اسحاق
 خصوصا لما خرج في اخرى للمدلل عليه بالاصول والقواعد فلا وجه لنفي الملك مط اوسع الاخذ

او قصد خلافه

من المباح

من المباح من دون ان يصنع ما يصلح لسنة وليس الزود من ثالث في محله **وكذا الوضوء**
فظهر معدن في ارض مباحة حين ظهوره وان كانت مملوكة للغير حين يحضر على وجه **او**
مملوكة له من غير فرق بينهما الا باعتبار الله في الاول دون الثاني والاقوى ملك المحدث
 قبل ظهوره في الارض المملوكة الا اذا تناها في الحق فيجوز فيه الوجه ولو حضر البئر او القبر او المعدن
 في المباح فلم يبلغ المقصد لم يعرض وامتة الغير كان للشايع عند الشايع لثبوت حق الاختصاص
 له ثم تملك الاشياء المنسقة التي لا تترتب على صلاحها ضرر بانقضاء الغير بها من ماء جار او كثير لكونه
 او كلاءه او ارض تستسهلها بغير المسالكون في طرق المسلمين وبلزم الحجج والضيق على الناس
 بمنعهم من فلا بأس بالانقضاء به من غير حاجة الى علم طريق الغوى ولا حق ببعض طرقة ولا يستعلا
 حال المالك في صغيره او جنون او بلوغ او رشيد ونحوها او بقوى الجوار مع العلم بالمنع انما الكفاية بان
 المالك من اذن المملوك في الشركة في البئر ونحوها مبنية على جواز انقضاء كل من الشريك بقدر ما
 يحتاج مع عدم الاعتراف ولا حاجة الى القصة ومعرفة المقدار والمعاولة ولو كان الشريك صغيرا او مجنونا
 ولو حصلت مشاحة رجوعوا الى المهاباة والنجس مقام اخر **وبشرط في الملك** المسخ للفقير في البيع
 كغيره من النواقل والامانة والمنافع **النامية** في السلطان اذ لا يعقل في اصل الملك الزيادة والبقا
فلا يصح بيع ارض **الوقف** العام مط لعدم النامية بل لعدم اصل الملكية لرجوعها الى الله
 ودخولها في شاعرها امكن الانقضاء بها في الوجه الذي وضعت له اول اوسع الناس من الانقضاء
 بالجهة المقصودة لوجوب الزرع ونحوها مع المحافظة على الاذاب الدالة لانه كانت مسجدا
 مثلا واحكام السلا لثلا تغلب اليه فنقض بالملك دون الوقف المؤبد وتصرف فيه بغيرها
 فيما بينهما من الاراقعة مقدما للاقرب والاخر والافضل احصا ط اوسع التعارض فالتوا
 على الترجيح وان تعذر صرفت الى غير المائل كل فان تعذر صرفت في مصالح المسلمين
 فقد اجبت لا تكون من الفعرة عنوة واما ما كانت منها فقد سبق انها بعد نزول الاقا
 ترجع الى ملك المسلمين واما غير الارض من الالات والقرى والحقا قاتلها بالظن ونحوها
 فان حكمها وامكن بقيت على حالها وامكن الانقضاء بها في خصوص المحل الذي اعدت
 له كانت على حالها ولا جعلت في المائل والاكتفي بحرية والاكتفي المصالح على نحو ما روي ان
 تعذر الانقضاء بها ما بقيت على حالها بالوجه المقصود فيها احتال الرجوع الى حكم الاباء ليعود
 ملكا للمسلمين تعرف في مصالحهم والعود الى العود الى المالك الاول مع الناس مع معرفته
 يدخل في محمول المالك ويحتل بقائه على الوقف ويباع اهتزاز لمن التملك والضرر ولزم
 الحجج بغير مرتبة على النحو السابق ولعل هذا هو الاقوى كما صرح به بعضهم ولا مانع من
 بيع الوقف المحسوس في يد الواقف باقيا على الملك في اصله ونقصه خالبا عن صبغة الوقف

وغير مشابة له او ملكها الوقف وشرتها اطلق عليها اسم بقصد حسب في يد مصرف فانصرف في جهة
 لم يشر بقصد وبقى اجرة وجاز به بقاء الملك وسلطانه على التصرف كيف شاء فاذا اراد صلاح
 الموقوف عليهم في البيع وتقسيم الثمن كان ذلك او قوله في تحصيل الاجرة اما ان يعطى من بيع الوقف
 اذا جعل القوم مخصوصين مع الابتداء بالصيغة وعدم الاقباض ولا معصية الحكم بالفساد
 وجداخر ولا مع الحكم بصحة جلا مع اتفاق الحابس والمحبوس عليه او مع استثناء مدة الحبس كل
 ذلك على وفق القاعدة والاخبار ظاهرة الدلالة عليه واما في صورة الحبس وعدم الحبس ومع الحبس
 وعدم الاتفاق مع الموقوفين الاستثناء او مع القول بانه وقف يتولى في قضى لقاعدة المنع ^{الظهور}
 من بعض الاصحاب لكن لا يحجب من القول بالجواز مع خوف الخراب في الفسدة وثبوت اعوية
 البيع للجماع المنقول والاخبار الدالة عليها اما محوما او خصوصا وان كان العموم لبعض الانقسام
 لا يمنع من كلام واما الوقف الخاص المأخوذ فيه الدوام فقد منع منه جماعة ونفى بعضهم فيه الحلف
 وترك عبادة المخرجين على خصوص البنول وجمعتهم بعد الاصل المقرر بوجوه والاجماع المنقول ان
 البيع او شبهه بنافذة حقيقة الوقف لاخذ الدوام فيه لا لعدم الملكية لشوقها فيه والشبهة
 اولان في المعاومات على الاحكام ما خوذ فيه ابتداء فيكون كالتمجير للملك ولان حقوق
 الاعقاب متعلقة به وظهوره بين الناس حتى كاد لا ينفق على الاطفال والنساء بحيث يترتب
 احسانه من الضرورات واخبار الوقف دالة ظاهر لمن وقف عليها واما الموقوفون فعبا
 مراتهم مختلفة واوقافهم مضطربة حتى ان كثيرا منهم يختلف مذهبه في الكتاب الواحد فضلا
 عن الكتب المختلفة فيبين معلق الجواز على الخراب الذي لا يبرح عوده مقتصر على ذلك من غير
 تقدير وبين معتد له باحد امرين عدم وجدان من راعيه بعامة او كونه لا يجدى ففعلا ومقتصر
 على القيد الاخرين او با في الاجماع وعلى المرجع المبدأ واحد ومع التردد بينه وبين حصول فسخه
 الى ثمة مطلقا ومع قبل الشبهة والمراد واحد او بينه وبين حصول فسخه مطلقا او مقتبدة
 لعدم امكان استدراكها مع الاطلاق او يقتيد بغاية والمراد واحد وبين معلق على حصول
 احدا من امّا خوف الخراب او حاجة شديدة باسبابه ونقل فيه الاجماع وبين معلق
 على خوف الخراب مطلقا او مقتيد بالناسخ عن خلف الارباب وفيه نقل الشهره وبين
 مضطرب الى ذلك بحيث لا ينفق به اصلا وبين قابل لعدم جواز بيعه **الا ان يورث**
بقائه في خرابه خلف اربابه ويكون البيع اعوده وبين معلق على تحريم الفسخة
 للفساد وكلف بحصول الضرر له للموقوف عليهم ومقتصر على الاعود به والانتقاه وفيهم
 مقاصدهم من عباراتهم كثيرا اضطرابا فيهم ثم لهم خلاف في صرف الثمن في بعضه ولعلمه
 الاكثر من موه على الموقوفين من الموقوف عليهم وبعضهم في نشره سني يجعل وقفا

بسي لفعلا الاعقاب بالخصا في الاقرب فالاقرب الى مراد الواقف وكيف كان فان بقيت
 هذه العبارات على ظاهرها من غير تاويل فلا تترى التوافق في كلامهم الا في اقسام والشبهة بسيطة
 وان نقلت منكرة الامع الناول وفيه بحث ومركبة على معنى جواز بيع الوقف في الجملة يحصل
 وينقوله عزائها الاقوة فيها القطع النفس اليها وفي كثير من عبارات المنقذين والمنأخرين
 ذكر الخلاف بين الارباب والقسمه بينهم وكذا في الاخبار وما نقل فيه من الاجماع وفيهم العموم في
 القسم عليهم من اهل الوقف يعطى الانحصار ولدنك شغل الحق كلام القوم واحبارهم على
 ذلك فيكون اطلاق الوقف اعتمادا على ظهور المراد في النقو عن البيان او التخصيص بالظهور كما
 انفقوا عن التخصيص بالخاص به ويلزم عليه مخالفة القواعد المحكم المنقذين برفع حقوق الاعقاب
 اكلهم بالباطل ابطال حكم الوقف عند اقامه برفع الابدية ورفع الشركة من الذي فيها
 في تسلط الناس على اموالهم وفي الاخبار ان الوقف على نحو ما يقفها اهلها وابطال حكم الوقف
 بل معناه من الدوام والاستمرار والقول بجواز تولي البيع من لم يكن مالكا ولا وليا ان عا
 الواقف وبعض الموقوف عليهم وعدم مراعات الغط على رفع الفسخة عن المولى عليهم ان تولي
 الحاكم واعطاء من الاعقاب لغير الملك على التقسيم كما هو المعروف بينهم والمخرج عن القاعدة في
 التي سوغها الاضطراب في التزلزل ولا فاعلا اذ يلزم عليها الاخبار مع الخلاف على الجاد بعض
 بعضا ومن خارج والقسمة بالصحة على النفع مدة معينة وتخصيص كل بجانب والمهاجمة مع ضم
 القربة للتخصيص فكيف يجعل البيع اول المراتب مع ان في هذه الباب سدد باب الوقف
 اقامه الاكفاء بجود الاعود به والانتقاه فوضع اذا لا تخلوا احدنا لبا من ديون ونفقات في الوقف
 حاجات مما تفي بغيره النفع له وكذا الخلاف في تولي واقعا بين الموقوف عليهم فلا ينبغي الخروج
 عن ذلك لانتفاء امره مختلفه ومنقول جماعات متفاده واخذ ابراهيم مقدوح في سدد
 بعضها مشترك في عدم دلالها ظاهرة في امره حصول الموقوف عليهم وعدم اخذ الدوام في الوقف
 عليهم مختلفه الدلائل في بعضها الاكفاء مطلق الاكفاء والانتقاه للموقوف عليهم وفي اخر
 اعتبار الاختلاف بينهم بحيث يخشى تلف الاموال والنقوس وشرها قبل فيه ان ارتكاب
 الحرام يجوز عند خوف تلف النقوس وفي بعضها تولي الواقف البيع فيما كان للامام مطلقا
 غير مع الشط وهو ظاهر لعدم الاقباض وفي غيره تولي الموقوف عليهم مع اشتراك الجميع
 في ظهور التقسيم فيما بينهم وظهور اجتماع الموقوف عليهم على ذلك فيما دل على قولهم فبعد
 النائل فيها لا يحصل منها سوى الدلالة على الانقسام الاول بل على المواثيق منها النقود
 خاصة **ولا يصح بيع الاب** لادق نسباً ومن قام مقامه وكذا انقله باي التوكل
 كان لانحاد الطريق وانفناء الفائده مع الانحصار على البيع **ام الولد** الدنيا ككلا

الاصحاب يعارضون بعض

في تفسيره

او بعضاً قسماً او بعضه مختصه بالواطي او مشتركه ذكراً كان الولد او انثى حملاً او متولداً محلاً للرجوع محصلاً ومنقلاً
 حتى نقل إلى اختلاف في بين السليم وظن المخالف لادعاه وللأخبار المتأخره عن بيع امهات الاولاد
 النهي بقضي بالفساد في المعامله لآخر خارج والخروج المخرج للمولود لطريق التسليم والتقييد له ببعضه
 للأفتصاد على محل البقي في ما خالف الأصل كل ذلك مادام ولدها حياً او مستقداً للمحمية فلو مات
 جازم للأصل والاجماع محصلاً ومنقلاً والاختيار ببيع المنع جميع الأحوال **الا** ما يكون **في ثمن**
سرقتهما كلاهما او بعضاً مع الحلول **واعصار المولود عنه** اعم من ان يكون مستحقاً للبايع عليه او حياً
 من غير ان يضاف او غير وفي اشتراط عدم الباذل ابتداءً وصحة قوى وبيع الرخصه حال موت
 المولود حياته وان كان **في اشتراط موت المولود** وعنده **نظر** ما الأول فلا جاع محصلاً ومنقلاً
 ونذرة المخالف للتحقق بالمعتمد ولا تنافي القطع بقول المعصوم وللأخبار القاعده بنفسها المنجزة
 بالعمل المعتمد فلا تنافي القول بالانقاف الى بلوغ الولد بعد تقويمهما فاذا بلغ جبر
 على ثمنها وان مات قبل ذلك بيعت في ثمنها ولا الى القول بهذا شرط وجود دين اخر
 غير الثمن ولا الى القول بعودها بولدها سرقاً وبقاء ثمنها في ذمه سبدها ان لم يكن له مال واهلها
 واما الثاني فلو كان من هبل الأكثر في رهائته ولا شهر في اخرى والمشهور في الثالثه خلاصه نادر في
 رابعه وشهرته محصلاً ظاهره قد نقل فيه الاجماع صريحاً او ظاهراً و ذلك عليه احدى روايتي
 عمر بن يزيد فلا يصح القول باشتراط الموت كما استدل البعض عسكاً بعموم المنع في غير ما قام عليه
 الدليل وهو القسم الأول خاصه لقضائه وكلا القسمين وفي بعض الصحاح ان ام الولد حدها
 حد الامه ان لم يكن لها ولد وفيها شعاع بما هو اظم من عموم ادلة المنع من ان المنع اذا تعلق
 ليس من جهة حق المولود فقط حتى يجوز بيعها حين تعلق بها حق عاقل على حقيقة معارض حكم
 العلوق من رهانه او محرر فليس وجوب جنائنه على الغير او شفيعه لوجرت في المولود او نذيره
 او اشتراط قبلت او ضمان متعلق بها او خيار او استطاعه منحصره بها او حصول سبب تلك
 حديدته او غيرها بعد خروج المالك عن الدمه او حوفاً بدار الحرب فاستمرت او قبل فسمته
 الميراث بناء على الانتقال لا الكسف كذا في بعض نسخ المصحح وينبغي التامل على الكسف ولا
 لآخرته حتى يجوز بيعها للكنفه وحنوطه وما غشده وسدره وباقي امور مع استيعاب الحقائق
 عن القيام به ودواء مرضه ونقصه ونقصه واجبي النقصه عليه مع الانحصار بها وبقائه
 كغيره مع تحدد اسلامها او اسلام احداً بوبها مع قصصها او قتلها له خطاً وجنائنها عليه
 ولا حزمها حتى يجوز بيعها عند باقها ودرتها او لنقصها وكل ما يدفع الضرر عنها او يحل
 عنها بالبيع على من تغشق عليه او بشرها العتق او الانحصار بالوارث بها ولا الرجاء عتقها
 من نصب ولدها حتى يجوز بيعها الانقطاع الرجاء باستغرق الدين او لعدم قابلية لأثر

متقدم على

تلك

ولجانه

نقل

المعظم

للنقل او لغيره ولا يجوز بيعها لتوقف امرهم في نظر الشارع عليه حتى يرجع على احكامها كالمعظم
 واعراضهم وحفظ الاماكن المحميه الكتب العظم من هدم او حرف او تلوث وتوحيها حجب بيع
 تجاز ذلك اذا ملك تجاربه ولا بعد القول بالجواز في كثير مما سئل عنه بالأصل وفي غير محل البقي
 يكون الغرض من ادلة المنع اثباته على وجه الاحمال والابطال لكثرة الجوازات ما بين ادلة الجواز
 والمنع عموماً من وجهه والاولى اقوى من الثانيه خصوصاً في بعض محالهما ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق
 المخلوقين وتنشيطها على ايراد منع البيع من الاصل لعدم تسلط من جهة ملكه لغرض يعود عليه
 وفي جواز مشرايتها ممن يورث جواز من مخالفه اذ يورثه ويورث جوار المعاطاة عليها
 بناء على انها بيعه لكن لا يترتب على النصف بها ملك وحمل الامه يلحق بسبدها فحقه
 بها ملك ان لم يكن جاعلاً لبعضها غيره ولا يتبع عنه الا بالبيع كما ينبغي في محله وهذا
 المقام من نزول الاقدام **ولا يصح بيع** الرهن فضلاً عن غيره **الرهن** لغرض الرهن ولا بيع
 شبهانه وجهه بالرهن به فيسقط من اصله او يضر وله اخبار الثانيه وجهه وذلك لعدم
 تمام الملك فيه ولا نقده ولا انتقاله باي وجه كان ولا نصرفه بما لا يجوز لغير ما يتبع ضرها
 او نقصاً للاجماع محصلاً ومنقلاً وللأخبار وقضا الحكم به وكذا النصف لخالصها وطباً
 او غيره على الشهر القولي والروايتين فلا وجه لتجيز خصوصاً على الرهن لروايتين لا يلتفت
 الى صحتهما بعد هجرهما كما ذكره بعض الاساطين ولا خصوصاً ما يعود دفعه الى الرهن كما زعمه
 جمع من المتأخرين ما يرجع الى الفحوى لما مر هذا اذا كان **بدون اذن المثل** والقائم مقام
 سابقه ولا حقه لعدم النقص من الفضول وشرها خصوصاً لغيره بله لان فضوليته محقق
 الهول من فضوليته الملك وقد يعكس ذلك لحصول الملك فيه دون وجبة الفضول اعم
 فامت في الملك او النكاح فقط وكلاهما مردود بما لا يخفى ويقوم الفلك مقامها بعد بيع الرهن
 في وجهه ولو جاء ما ينزع الملك من الرهن لحق خياره وشفيعه او جنابه سابقه او السلطان
 منه مع الرهن لردته مع كون الرهن قرناً او كفه مع تجدد اسلام العبد في يده او لجناسه
 عدا بعد هجرها نذره او كان ما يقتضي سلطانه على المرتين كغيره مع اسره او المثل الفضول مثل
 الملك او لأشراط عليها وكان موجب شرع لتوقف حياته عليه كغيره من النقصه والغيره
 ذلك فله حكم اخر يعلم بالنظر وكذا المرتين ليس له النصف فيما لا يجوز لغيره بوطي ولا بغيره
 او نافعاً للرهن ما لا تشهد الفحوى به لقضاء معنى الرهانه بمنعه وصحة عقلا وشرعاً ولا
 جاع والاختصار ان كان بدون اذن الرهن وللمرتين سابقه والحقه يلحق بالفضول
 اعماع الشرط والمبطل الباعث على الضرر او جنابه المولود عدا عليه او انتقاله اليه باذنه
 نحوه او عروضة نقص للرهن وللمرتين ولا يثبته عليه او كان بالأصل متقلاً للرهن منه وله سلطان

المعظم

(١٠٢٤) الفسخ بعض اسبابه المخر ذلك فلا بأس **ويجوز بيع المملوك الجاني** كلاً وبعضاً ولم تبعث
جنايته على غيره الموجب لقتله أما فيه ففسخ بحد ونقد باحدى النواقل المشتملة على الاعراض
فضلاً عن غيرها **وان كان** فعلة او فاعله مع الناو بل **عدها** بغيره على المجنى عليه من
القتل والاسترقاق حيث يكون قتلاً او بتبعين فيه الاخر حيث يهدد المالك في بعض
النسخ وهي مشككة تحتاج الى تأمل كلاً او بعضاً حيث يكون غيره كما هو المشهور بتحصلاً ونقلاً
بل كما يكون اجمالاً والموافق لعمومات الكتاب والسنة وكلمات الاصحاب ونقد القول
بالنوع استناداً الى الاصل بعد الشك في عموم الكتاب والسنة والقوى مع المناقاة
لاستيعاق النقول اليه وفوات العرض الدافع لسفاهته ولزوم الدعا في عين السلطانية
وعدم حرمان القدرة على التبرع وعدم الاطئانات بحصول الفسخ لمنع الشك والحصول
الغرض وتبرئ للمنع الدافع للفسخ باحتمال العفو والصحة على الفسخ والاعارة الموجهة
لاخذ العفو وابقاء التبرع لترتيب الاجراء وان اهلل العود الى الرق وبذلك يتدفع
الدعا في المذكر كوروا احتمال القدرة كلاً في كل طئان بحصول العفو ليس شرط وليس الرضا
والجهوان المشقة على الموت والشعر والسفينة والنقود والاجناس المشرفة على التلف
او في منه في الجواز متى صح نظره بما اشتمل على الاعراض صح نقله وانتقاله عن الملك بلا
عوض وصحة وقفه وحلته والصدق به **وعتقه** وبه وجاوزه في العتق شاهد على
الجواز في الخطأ والاصل والسنة والاجماع فيه متوافقة والنبه فيه ضعيف والغفر
الحال فيها **ولا يسقط حق المجنى عليه عن رقبته في العتد** والخبائر اليه والى ابيه
فان اجاز من له الاجازة صح ولا ينقص عن الفضول واذا استوفى فصاصاً واسترقاقاً
بطل من حينه لا بطريق الشك على الاقوى والنماء المتوسط لولاه فيما يقضى للملك ويجوز
في غيره ويكون **في الخطأ** المقابل للعتد الباعث على ثبوت الخبايا للمولى من الفدا وغيره
مع التمكن من البديل بأبصاره او بغيره بمجرد النقل او بشرط لزومه وعدم عوده بفسخه او
تقابل ولعله الاقوى **التراماً للفساد** واحتمال ابطال العقد قياساً على الرهن
وصحته وعدم الالتزام بقياساً على الوعد فينبغي الجناز للمجنى عليه ان يصل اليه الفدا مع
ظهور الفرق في اللقاءين ضعيفان **فيمن المولى اقل الاربعين من قيمته وارتش**
الجناية على راي هو المشهور بتحصلاً وقول الاكثر نقلاً والاقوى في الفتوى لان
الاشتمال نقص عن القيمة كان ما زاد عليه ظلاً وعدواناً وان ساد فلا يجزى الجاني
على اكثر من نفسه فانقل عن بعض من الحكم يلزم الارش وان اوقد عليه مع التوفيق
على النص المطالب مثلاً زاد ونقله الاجماع عليه مردود وغيره **ثم** ان حصل

الاداء بقى العقد على حاله والامكان **اليمين جناية الفسخ ان يحجز عن اخذ الفداء**
ماله يحجز البيع او لا ونحوه وان كان من العقود الجائزة مبتدراً **الاجابة**
اولاً او شرطاً فيها فيجوزها الاخر ولا ينقطع سلطانه بعدم اللباسة الى الفسخ على اشكال
لتعلق الحق بعينه فيستوفى منه مقدار حقه وليس له من النماء شيئ كما مر في الفتوى والخبائر
للعبث او ما في حكمه مع العلم به والبقاء الفسخ قبل الفسخ وعدم حصول ما يسقطه من
سبق العلم على العقد ورضاء به بعده ولو تجدد العلم بعد الفسخ او قبله فاختار الفسخ
بعد فسخ وجهه ولا مثال هذه المباحث مقامات اخرى **فروع** ومساائل
الاول لوباء الابن لا بقدا والابن الذاهب عن ماله من غير خوف ولا كد على
مع سبق الاختفاء وعنده على الاقوى والجواز وعدمه ورجاء العود وعنده وقوف
الرجاء وعدمه على اشكال كلاً او بعضاً وقد دخل البعض من البعض اشكالاً وتجدد
او اشترى به او جعله غناً ومشتاقاً او نقله بغيرها من الرجوع مع علم المتعاملين او
القابل بالاباق ونحوها عن السلم والسلم والخلع من اشترط الاصال للمفقول
اليه **منصفاً** بالقصد ومطاً الى غيره او منشاها غير المبرك لك اوسع للناس هما
والقصد ما يصلح لتعلق العقد به منفرداً كما صرح به جماعة النصارى بشرط لا يشترط
كما هو ظاهر الفتوى والرواية متحدان او متعدداً خارجاً عن التمول بعد التوزيع على
عدد الاباق او لاسلقة او فقدا او فقدا او الاقتصار على الاول في بعض الاقوال
بحول على المثال مع وحدة المملك لها علماً بظاهر التعليل وفي اخبار وحده الملك
نظر مع عدم محل او مسلطاً على الخبايا من تلف او ظهور عيب سابق في
فيه او في الضمير سوى الاباق ثم استمر بقاءه **ولم يظفر به** المشتري مثلاً لا
بمنارعة او تلفه بعد شراؤه استمر العقد على الصحة والزموم **ولم يكن له رجوع**
على البائع مثلاً ونحوه **بشيء** من غير او منقعه **وكان** العوض المدفوع من
التمن وشبهه لثامه الحكم الشرع وان خالف **في مقابلة المنضم** الى الاقرب حد
وان كانت المقابلة في الاصل لها ما بعد الاقدام على ذلك وللإجماع محصلاً و
منقولاً المؤيد بالشهرة محصلاً ومنقولة والاخبار البعيرة فهو مستثنى من حكم
التلف قبل القبض وما اشتمل على خصوص الثوب والمبايع محمول على المثال وما يتوهم
من المنع لعدم الانقضاء بالابق فيكون في حكم العدم فلا ينفذ الضمردو وبامكان
التمكن منه او من ثمره او ثمره او ارضى جناية او من اعتاقه ولو حصل سبب الفسخ
للابق وجاز ففسخ في العقد على صحة وتعضت الصفة وكذا لو حصل في الضمير
او حصل فيهما وانفسخ على فسخه اذ الشرط في الابتداء لا يستلزم الشرط

(١٠٢٣)

للمرئول الذي هو عيب
ع ل

قبل الدعا بغير
ع ل

استمرت بعد ذلك

ذلك

الفسخ

(١٠٠٢٤) الابتداء لا يستلزم الشرط في الاستدانة على الاظهر نعم لو انكشف فساد الضم من الاصل
فسد العقد على الاقوى بخلاف ما اذا بان الفساد من جهة الاقوى كما اذا فسد مع
الاباق شرطاً من شروط العاملة فليس فيه سوى خیار التبعض وما ذكر من اطلاق
او عموم فيما ظاهر بل بله التقيد او التخصيص ثلث تنفع او اوتيرة وما ذكر من تقيد
او تخصص فيما ظاهر الاطلاق او العموم ثلث ضعف الاطلاق والعموم والافتصا على
المتيقن فيما خالف الاصل ولو قال بعينك الاقوى بكذا او كذا البكذ لا يمكن من الضم وفي
الحاق الضم الى المنفعة بالضم الى العين وجه قوي لما الحاق ضم منفعة اليه بضم غيرها
ففيه وجه رقيق كما يقتضيه ظاهر التعليل وفي جري الحكم في العقود الجائرة ولا سيما
الحال من الاعوان بحيث ولو اناخر الملك عن العقد لناخر متممة او تقدم الادباق
العقد او توسطه او كان بينهما فعادة قبل حصول التتم ففيه كلام لا يخفى على ذوي الاوهام
ولو اختلف في الادباق وعدمه والضم وعدمه فالقول قول الثاني في الاول ولثبت
في الثاني ولو بيع فضولاً او الضميمة كك فابق قبل الاجازة ثم حصلت بعده مبيع
الكشف في وجه قوي وبطل على النقل لك ولو اذن من احد الشركين اخفى الحكم به
اما الضال والشارد والطائر وما اعنص بالاجام ونحوها من الجلود والمفرد
والهارب بلا اباق من الانسان والضايع والمخرد ومن باق الاموال ونحوها مما يتعد
تسليمه وتسليمه حين العقد ويحتمل عوده **فمنكن** في كلهما مع الاختلاف في ربا وبعد
حمله على الاقوى فيقتضي بالصحة مع الضم والبطالان بدونه كما ذكره جماعة على وجه
التردد والافتصا على القسمين الاولين والشبهة ببيع الثمار **ثبوت مقتضى** على
وجه يمكن الحكم به بطريق التيقن لا القياس المنوع او بامكان الظهور من الاخبار
وهو تعذر التسليم والنسك المشترك بين الجميع **و يمكن العدم** فنحن على
وبقال بالصحة مطم من دون اشراط الضم كما عليه جمع من الاصحاب **لوجود**
المقتضى لصحة البيع مثلاً **وهو العقد** الداخل فيما دل على وجوب الوفاء
بالعقود والناس مسلطون على اموالهم وعدم المانع لانتفاء المعارض في غير الاق
او يقال بالبطالان مطم ولعله قول الاكثر ونقل انه الاشهر لأن قول من صرح به
ومن استثنى الاق مقتضراً عليه مع اشراط القدر على التسليم ولا يخفى من قوة
لاشراط القدر على التسليم الثالث بالاصل وقضا الحكم في شرع العاملة ولزوم
الضرر والسفاه والاجماع ومقتضاها عدم الفرق بين الضم وغيره والمحاق الضال
ونحوه من المالك بالابق فيها ضعف في هزاد الضعيف ضعفاً في الحاق غير الاق

من الحيوان به لان مكان المبادر فيردون غيره الى التجو وهو من اعظم الاعراض خصوصاً لمن كان مطلوباً
به وبضعاف من كان فيما يكون من غيرها او يقال بالفرق بين بالنعنة وخلافه حصول السفة والبعت
بالاول دون الثاني هكذا في بعض النسخ والظاهر انها بالابق فيها من ضعف لان مكان المبادر فيردون
غيره الى التجو وهو من اعظم الاعراض خصوصاً لمن كان مطلوباً به وبزاد ضعفاً في الحاق غير الاق
من الحيوانات به وبضعاف فيما يكون من غيرها **فعل الاول** وهو اجراء حكم الاق فيه **فنفق**
الى الضميمة ويعتبر فيها ما اعتبر هناك ويجري منه وفيها ما جرى هناك **و منه انه لو تعذر**
تسليمه ولكنه كان **التمن في مقابلته الضميمة** على نحو ما مر في السابق من حكم الاق **وعلى الثاني** وهو
وجه الصحة على الاطلاق **لا ينفق** الى الضميمة **ويكون في زمان البيع الى ان يسلمه** المشتري
ولو لم يسلمه في زمانه على معنى الفسخ العاملة تلفه وتعذر ولزوم الرجوع الثمن الى صاحبه كما
في غيره من اقسام المبيع **الامع الاسقاط** فيسقط به لانه حق وعلى الثالث يحتمل القول بطلان
العقد في الكل لعدم حصول المقصود والعقود تتبع المقصود والحصول الغرض فيبطل لعدم معرفة
ما يباو به من العوض وبطلانه في خصوص غير القدر والاختصاص المانع به فيكون الصفقة
مبعضه نيت حباؤها وفي الضميمة يحتمل الفرق بين قصد ما منفع والفرق بين قصد الضميمة
فصح كك الاستغلال فيهما او اختصاص غير القدر به فيفسد وجز السلفه واسطرها وعلى الرابع
يفسد في الاول ويصح في الثاني والفرق بين قصد الضميمة فيصح والاستغلال فيها فيفسد خبر
الثلثة واسطرها **الثاني في بيع الغصوب** عالماً او جاهلاً من غير الغاصب او نقله بناقل آخر
لا حرم او جاز مع العوض وبدونه على اشكال في دخول بعض الانسام او نقل منفعة وكك
مع استقلالها في النسيب ودخولها فيه **و قد كان تعذر** على الناقل اخذ من الغاصب
مجاناً او مع العوض المقدور هناك او غير جازا معاشراً بنفسه او بشفاعته باعثة على نفسه ولا
تسليمه الى المشتري البير **البيع** للزوم السفة والعبث والحلوع من الحكمة الباعث على شرع
العقود ولا جاع المنقول مضافاً الى الاصل حيث شك في شمول دليل الصحة وما فيه ظهور
فيه منصرف الى الغرض الشائع ولو لم يتعذر صح واطلاق المنع على ما قبل لاجره له بعد وجود مقتضى
وارتفاع المانع **ولو قدر المشتري** او المشتري اليه مطم وقد علم قدرته حين العقد وطم
على اختلاف الوجهين **على انشراحه** بوجه من وجه القدر السابقة على اشكال في بعض
افسامها **دونه البايع** او كان هو الغاصب **فالاقرب الجائز** كما صرح به جمع من الاصحاب
لوجود مقتضى عدم المانع ويظهر من كلامهم هناك عدم التام في البطلان مع شمول العجز
للمتعاملين معاً وفي الفرق بينهما وبين ما الحاق بالابق لاشراك العلة نظر وقيل بالفرق
بين كون الغصوب عبداً او غير ملك بعبداً وفي البحث عن الضميمة مع المصنف بالصفتين
او الصفات او ضم بعض الموصوفات الى بعض فيه بما تقدم وقدره المشتري وما الشبهة

للعقد الاقاضي بل ومسا لاي استمرها فان **عجز** مع الجهل والجهل لا بد منه على الاخرى **تجبر** ولا
 يخرج العاصي من العتق والعتق حتى يسلم المشتري مثلاً بشرط اذن البائع والعقد الجائز
 جميع ما يتوقف على القبض ومطلقاً وغيره والنفذ والعيب المضمون على البائع قبل التسليم خصوصاً
 عليه قبله واما ما كان بعد التسليم كالنصف من صير الخيار المخصص للمشتري فالعهد فيه على البائع
 نعم لوضوح اليه شئ والحقاء بالاداء فليس عليه ضمان وليس النصف في يد العاصي كالنصف في
 يد البائع الباعث على انفساخ العقد بل كالملافة او كماله الاجنبي المثلث للخيار بين الفسخ وبين
 البقاء والرجوع بالقبض على المثلث ولو دفع الى البائع في صورة اللزوم لزوم الضمان وجاز للشئ الرجوع
 لكن الضمان يستقر على البائع وللبحث مقام اخر في محله **وكذا** الاثر في الخيار على جمل الدارين
 لهذا الفرع فيما لو **اشترى** او تلك بان عقد كان من العقود اللائمه **ما يتعد تسليمه الا بعد مدة**
 تختلف لاعتبارات بسببها **ولم يعلم المشتري** مثلاً **كان له الجاه** في دفع العامله وكذا ما لا ينفع
 به الا بعد مده كندر لا يثبت الا بعد مدين وشجر لا يثمر حتى يزيد على العاده بسنين او حسب لاء
 يصل النقول به الا بعد مضي زمان منطاول ومثله ما يخص لا ينفع به ببعض الاحوال كانه
 لا يجوز الاسراع به الا تحت السمتا ونحو ذلك **ولو باع** مثلاً **ما يعجز عن تسليمه شرعاً** مطر بترتب
 فساد فيه او اضرار عام او خاص والمخصص للمشتري للعلم بان لا يستعمل في معصية على راي
 او الكفر وكون البيع مثلاً قرناً او عبداً مسلماً او غير ذلك مما منع منه لا تعلق حتى به لم يصح
 ولو تعلق به حتى الغير **كالمهر** وما للدون المحجور عليه **لم يصح** فيه **الامع اجابة المرقين** و
 العجز التسليم فلو اجازة البيع دون التسليم لم تترجأ ان تهما شيئاً وبذلك ظهر الفرق بين هذه
 المسئلة والمسئلة المتقدمة في بيع الرهن او يدفع التكرار بالفرق عموماً وخصوصاً وباختلاف
 الجهتين من حيث اعتبار تمامية الملك هناك والقدره على التسليم هنا **الثالث لو باع** او
 نقل باي ناقل كان لازم او جازئ مبني على المدافاة او الماسحة على تأمل في القسمين الاخرين من
 القسمين او اجرا وهره او اعاد وهكذا **شاة من قطع او عبد آمن عبداً** او شجرة
 او مده من مده وهكذا **ولم يعلم** حين العقد متعلقه لنفسه وللقول اليه او من قام مقام
بطل فيما يبنى على المدافاة فيه مطر ومع قيد عدم الاذل الى العلم والبنى على الماسحة من لازم او جازئ
 ومع الايهام في الواقع او النجس فيه وعدم الاول الى العلم تسوي الجميع في البطلان ما عدى
 ما يقتضى الاسقاط وقصد الانشاعة في احوال القهات غير معقول وقصد الواحد لكل مرقدا
 على النحو الواجب التخييري لا يدفع الغرم **ولو** تعلق العقد بالثليات وجاء بكل كانه **قال**
اعتك مثلاً **صاعاً من هذه الصبغة** او رباعاً من ارباعها مع العلم بعددها مثلاً **تماماً**
تأمل احرانه بقصد الانشاعة مع الجمع او التفريق **صح** لأن قصد القدر المشترك في مثله من
 الثليات يرفع الايهام ولا يدفع عجزاً في مقام والدقائق محكمة لا يبنى عليها الاحكام الشرعية كما
 ان

باعت

النفذ مع قصد الكلية بل منزلة الوجوه في الاحاد كجزئية المعارض بان الكلي الطبق غير موجود فلا يكون
 متعلقاً للعقد وانه على تقدير وجوده داخل في الجمول اذ لا يفي كنهه الاحكام الفعول على فرض
 ثبوت ما ذكره الاعراف بصفته باخره وطره ورويه بان الاحكام الشرعية مبني على الظواهر الشرعية
 دون التحقيقات المحكمة ولذلك صح بيعه مع انقضاء بانقضاء الافراد بمجرد القابلية للوجود
 الاستعداد وذلك لا يسوغ في جزئيات الاحاد كما لا يخفى على الماهرين من النقاد **ولو فرق**
الصبغة او الكسور او قصد طرفاً او كسراً فبقيت ولم يبقها او في جهتين معنيين ذلك
 او اطلقها واراد التزويد على وجه الاختال **فقال لعنك احدها لم يصح** اذ لا فرق بين بيعها
 وبين القسمات المتعارفة الصفات والقيم في ترتيب الغرم وهو مانع في نفسه وان لم يترتب عليه
 ضرر وطعنون الايهام ولدخوله في بيع المعدوم ولا يرتبط الموجود به ولا يجوز تعلق صفته
 وجوده كالمالك ونحوه وربما ظهر من بعضهم نقل الاجماع فيه وفي امثاله **وكذا يبطل** لو كان
لعنك مثلاً **هذه العبد** والدادات والاشياء وكذا الصبغة المنفردة مع ملاحظة
 الخصوصية في المخرج منها او المخرج **الواحد او لم يعين** او قال الامتداده فبهم **او**
قال لعنك عبداً على ان اختار **او تختار** او تختار ثالث **من شئت** او ان
 شئت او من شاة **منهم** اما لو قال الاشياء او بعضاً او سائعتيه فلا شك في بطلانه
 في جميع الاقسام **ولو باع ذراعاً** او مقدار اذ بيعه من **ارض ائرب لعلان ذراعها**
 لتعرف نسبة الذراع اليها فلا يبقى غير فهمها **صح ان قصد الانشاعة** وعلم كل بقصد صاحبه
 لظهور من اللفظ او بقرينه خارجة فترجع اليه الكسر المشاع اختلفت اجزاها وتماثلت
 لارتفاع الغرم في الحالين عنهما **وان قصد معنياً** من غير تعيين او كلياً لا على وجه الانشاعة
بطل لحصول الغرم بالايهام في الاول وكونه من بيع المعدوم وباختلاف الاغراض في الثاني
 غالباً فيلحق به النادر للاجماع المنقول فيه وقد بنا حال العقود الجائزة واللائمه
 المبني على الماسحة ولو عين الغرم من جانب واحد مبداً او وسطاً او اخره او من
 جانب الاولين او الاخرين فقبل يجوز في مستوى الاجزاء بما ينطبق على البيع وادخل في
 انما هو القولين وفي الفرق بينهما وبين القسم الآخر بحيث نعم قد يقال بجوازهما فيما يتحد لغير
 بالنسبة الى اجزائه كجل او خيط ونحوها وان كان الاخرى للمعدوم انما بعد معان النظر فيها
 النبع ان الغرم الشرعي لا يستلزم الغرم العرفي بالعكس وارتفاع الجهالة والخصوصية
 فلا تنحصر حصولها في اصل الماهية ولعل الدائرة في الشرع اوضح وان كان بين المصطلحين
 عموم وخصوص من وجهين وفهم الفقهاء مقدم لانهم ادري عذاق الشاع واعلم **ويعجز**
ابتداء جزم معلوم **النسبة** حين العقد لا يتوقف على قاعدة ضرب او جرم ومما لا يخفى
 الامع الاستحضار بالفعل على الاخرى **مشاعاً من معلوم** مثلاً **بجمل** لست اوف

اجتزائه او اختلفت فلا يختلف الحال مع الاشاعة سواء جعل كسراً تاماً **انصف هذه**
لدارا وهذه الصبر مع علمهما قدر لثلاث تشرى لجهالة اليدين منها او انفاً نصف نصف
او معلوماً بالاضافة كجزء من احد عشر للأصل وعدم الغرر وللإجماع محصله ومنقوله ولا يتفاوت
فيه بين المثل وغيره **ويصح بيع الصاع** ويصح على الإطلاق او مع النص على الكيل مع التقيد بكونه
من الصبر الواحدة او المتعددة المحتوية على الاجزاء المتماثلة مما قد ير بالكيل او الوزن او بالعدد
او غيره في وجه لاعم الاشارة والاعم النسبة الى الصبغة فتعاقب المستلذان **وان كانت**
مجهولة الصبغة مثلاً مع البناء على الاشاعة وعدمه خلافاً لمن خص الجواز ما قسم
الاجزاء بحراً الكسري فصددها وهو قياس مع الفارق فمع ذلك انما يحكم بصحة **اذا عرف**
وجود المبيع فيها اما لو لم يعرف وجود المبيع فيها احتمل البطلان وان اتفق وجوده **مع**
الاقوى فيه الصغر مع الاشتغال وعدمه مع ثبوت جوار التبعيض فيه على العرف **الاجزاء** يشهد
للقول بالصحة بعد الاصل للسفاد من عوامة الكتاب والسنه ومن البره ان يلى
كما مراد توصيفاً مراد تعريفها بالصحة مع قبح الكون من صبره مخصوصه او كنهها مع
الاطلاق والفقاد الاجماع منقولاً على الإطلاق ومحصلاً مع عدم البناء على الاشاعة ولو
باع الصبر بما فيها من الصبغة او باع صبغاً فباع عدم العلم بقدرها بطل البيع مع ظن
الوجود مثله مع العلم مع الشك والوهم في وجوده او عكسه او قابلية للنقل مع قصد الاجزاء
احتمل الصحة والبطلان ولعل الاجزاء في الاستدلال وجوده مشترك وانما يختلف بعد
بالناظر وفي شرط العلم والتقدير لا ينبغي الناظر فيه ولو جري الصاع مثلاً او بالكيل فبدأ
بالاشاعة او بالظن او مع العلم باحدهما من القرين فلا كلام ومع الإطلاق في الكسرة
ينبغي على الاول **وهل ينزل** في المقدمه على ارادة الفرد الفرد المضمون في ضمن الجملة
كما هو الاظهر للموافق لظاهر الاكثره وصاها للفظ لغة وعرفاً واصالة بقاء الوجوب
في وجه جز الاطمان مع التسوية الى غيرها بطريق التثنية القائم مقام العموم **العموم** اولى
على الاشاعة مع كماله القبول وجعل احد الوجهين في كلام البعض حصول من
معلوم الصبغة لدعوى ظهورها فيه دون جموله كما نسب البعض لعل العلم **منه**
نظر بقوى في الاول فقره دليله ولضعف في الثاني لضعفه والرد في الترتيل من
جهل الغامات فلا يستدعي جهلاً وغرراً ولا يفسد عقداً ويختلف الحال باختلاف
الوجهين **فان جعلنا المبيع مثلاً** بظاهر الاطلاق او بالقرينة المعينة **صاعاً**
من الجمل غير مشاع ولا يكون في البين اقتباس **بقى المبيع ما بقى صاعاً** ولا ينقص اعم
نقصه فيكون من ثلث ليعرض المبيع قبل قبضه **وعلى تقدير الاشاعة** يتلف من المبيع
بالنسبة فنقص ولو مع بقاء اصناف مقداره ويكون من قسم الثلث قبل الاقتباس وفي

اشراط

اتلاف البائع او المشتري او الاجنبي حكم آخر سيجي في مباحث القبض ان شاء الله **الواجب البهائم**
السلوك والشرب وسائر الحقوق اللازمة باهيام بحالها **كابهام المبيع** في ثمنه للغرر **فلو**
باع اخيراً او داراً او شجرة او نحوها محفوفة بارض فباعها ومشتريه بين المؤمنين مع البيع معطو
لرباع **محفوفة بملكه** وقد شرط او اشترط عليه **المحرر من جهة معينه** مع البيع ايضاً للاصل
والعموم والاجماع محصلاً والجميع ومنقولاً في القسم الآخر **وان ابيعهم** بترديه لفظاً او قصداً
بطل وان ابيعهم باطلاً حاله الاقرب الصحة كما ذهب اليه بعض الاصحاب لا فائدة دخوله في توقف
عليه منه عند الاستطراق ويكون التفسير للمبايع وسواء له الحق الحريم والشعير والشرب
وغيره من الظن الفرق بين التواضع من الشرع والحقوق وبين متوعاتها في المسامحة واللدن
وبضعف القول بارجاعه الى العموم كإضعاف القول ببطلانه ولو شرط عدم المهر مع تمكن المشتري
منه باقتباسه واخيراً فلا مانع **ولو قال بعنكمها** بحقها **صاعاً** للاصل وارتفاع الغرر
السلوك الناشئ من الجهالة وبضعف احتمال البطلان معللاً بذلك **ثبت المشتري**
ونحوه **السلوك** للاستطراق او التوصل الى الشرب مثلاً **من جميع الجوانب** عملاً بالعموم
السفاد من الجمع المضاف وفضاء الحكم به لقم الاجمال في الخطاب بارادة الأهوال وسماظهر
من بعض نقل الاجماع فيه **وان كانت الى شوارع** او **ملك المشتري** مشركاً او ما يخل
تحت سلطانه بوقف ونحوه مع الاختصاص فيهن او الاشتراك **على امثال** ينشأ من
مخالفة الاصل في نفى سلطان البائع وان النسل على ملكه انما كان لتوقفه في ثمنه المشتري عليه
حصول المندرجة عنه لا يبقى سلطانه ولان الظن ارادة العموم في انواع الحقوق لا اختصاصها
بعضاً لا يخرجه ذلك بملكه ولعله الاقوى ومن قضا العام بالعموم للبائع ح منعه
عما عدى الطريق الموقوف الا ان يندرج تحت ملكه في فردية وعليه متى امتنع عليه بعض
الطرف او اعيب قبل القبض او ظهر مستحقاً للغير تسلط على الخيار ويهد ونحوه بظن الفرق
بين العموم والاطلاق ولو اختلفا في قبح الحقوق كان القول في الملك على الخيار من
القول بصحة العقد مع الاطلاق ولو شرط ان ينفذ الحقوق او بعضها وبقي الانشغال بالغير
صح الشرط والعقد والابطال معاً **الخامس لو** عقد عقداً متبناً على المداقة وكان لبعض
رهما فيكون **باع** او اشترى او اخر **حكم احدهما او ثالث** او عرفه او عاده او
الركب منها على اختلاف اقسامها في نفس الامر المنقول او في شبهه لقياس عليه بالنسبة
الاجنبية او قدراً او وصفه وبعض وجهه التي يتوقف رفع الغرر على بيانها فيكون العقد
واقفاً **من غير تعيين قدر الثمن** في البيع او العوض من غيره في غيره او حصة او وصفيه
او نحوها ويمكن ان يراد التقيد بعدم سبق البیان فانه لا يبق الحكم اذن محل وليس ذكره با
لحل نعم لو اقتصر على الحكم **بطل** للغير الناشئ من عدم التعيين عند العقد المذكور با احتمال

شاع

موت الحاكم او اشتباه حكم فيحصل العز في البداهة والغاية فجميع ما قل على منع بيع العز يقول مط
 او في مقامات خاصة بقضى التمتع بتعريفها من اجماع وعقل والعقول او اجابار مع ما دل على الحكم
 في خصوص المقام من اجماع منقول على لسان جميع من القول معتقد بالشمه محصلة ومنقول
 مشاهد على الحكم المذكور فاضيف الى رايه لعارضه لها وحالها القول المشهور ولد
 رسميت بالشذوذ فلا بد من الاراض عنها على صحتها اصطلاح المناظرين بطرحها كما هو
 الاقوى وتنزيلها على جهة المعوضه لشيئها بالبيع او على قضي السوم او على جرم العقد
 قبل من القوض وطلب الحكم في الزيد وعدا او على اشراط الخيار وغير ذلك ولكن ليعبد
 وان اختلفت مراتب البطلان من حيث تحقق البطلان ترتب فيه الضمان في كل عقد
 صحيح عليه **فخص البايع او الشري** او تخوها **العين** مع تلفها او امتاعها او حجبها
 ان اخذت لعقد مبني على الضمان **لوقبضها** بنفسه او قبض وكيله الغير العا بالافاء
 باقباض من قبل الناقل او قبض لا من قبل مع علمهما او جهلهما او اخلا فيهما الاحرام
 مال المسلمين والاقدم على طبعه الضمان للاخذ لا بقصد الحان وقضا الاجماع مع الاصول
 والقواعد بان ما يصح بغيره بالفساد والزيء اكل لالباطل لولا ولوجوب
 رد العين مع بصره فيرجع الى البذل مع عسره او لا يسقط المسور بالمعسور ودخل
 مرد العوض تحت ظاهر قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدى ودعى الظهور في خصوص
 رد العين وفي خصوص الغصب في محل المنع واللا اجماع محصلا ومنقول على الضمان فيما نحن
 فيه ولما كان اذا عزم الرجوع على الكل مع علمه وان كان جاهلا كان مغررا من جانب
 فاستقر الضمان عليه ولا يرجع له ثم **الرجوع بالمثل** في المثل وقد تفرق بينه وبين القيمة
 مع امكانه وعدم التفاوت الفاخشي بين فتمت وقت الانلاف وقيمة وقت الاستيفاء
 اما مع فتنه القول بالرجوع الى القيمة السابقة على اشكال **او القيمة** في القبي حين التلف
 كما هو الاشهر قول الأكثر نقلا وتحصلا وهو الاظهر لانه زمان الانتقال اليها والحق به حين
 الاعوان في المثل في ذلك والاخرى منه مرعات وقت الاستيفاء ثم في ان الذمة من
 العين فيه لرجاء الامكان متغير الزمان بخلاف الاول **او يوم القبض** اي حينه منهما
 لتعلق الخطاب بها مرتبة على العين في الصبي والحديث البعل يزعم دلالة عليه مع
 موافقة لقول الأكثر كما قبل وتعلقها الغصب لانه في عموم التمتع وتعلق التكليف
 في المثل من يباع على العين بشرط الاعوان **او اعلا القيمة** في القبي **حين القبض**
الى حين التلف كما هو الاشهر في رواية لا انتقال كقوله على اخلا واحوالها الى
 المالك فيملك اعلاها والحديث البعل يزعم دلالة على ذلك وبالتمتع يخرج حكمه من
 الغصب في الاعلا من حينه والحين الاعوان في المثل للوجه السابق او الاعلا من حين
 القبض

القبض المحدث الاستيفاء فيها كما ادعاه بعضهم وفي نقل الخلاف هنا **افحص على خلاف**
 معروف بينهم وربما قبل بضمان قيمة يوم الاستيفاء فيها وفي خصوص المثل واعلاها في
 القبي من حين التلف المحدث الاستيفاء وفي المثل من حين الاعوان الى غير ذلك
 من الوجه المتيقن على اعتبار احوال اربعة في القبي وهو القبض والتلف والمطالبة والاستيفاء
 وخمس في المثل باضافة الاعوان معتبة في ذاتها او باعتبار ملاحظه الاعلا من حال
 الاحوال وليرجع القبي مثلاً مرة او مرات او المثل فيملاكه لاجل التخيير والاخذ من
 الاحوال او لئلا عليه مع رد العين او عوضها **ارشى القبي** في العين وفي صفها
 كما هو مقتضى ضمانها وعليه علم الحضر ودفع الضرر **و بدل الاجرة** للرد وان بدل
 نفسه له على الكمال **ان كان ذال اجرة** وبذل نفس المنافع العينية مع وجودها مع
 الغرور وكل عوضها مع تلفها مع الغرور وعوض المنافع العينية المستوفاة وغيره
 مع اهلية العين لها وليس له الرجوع بما صرفه من متاعه بعد ان اخذ العين منه
 ولا بعوض ضربه باصنافه في مال او بدك لذلك **ولا تفاوت السعر** مع رد العين
 ما لم يكن لنقص بضال ونحوه وبث الرجوع بما كان لذلك بالاجماع محصلا ومنقول
 اما مع التلف فقد سبق الكلام فيه وليس له الرجوع على المالك بنقصه انفقها ولا
 بعزمه اعترضا لها ولا بد به حرج او عوض ضرر اصابه منها وفي رجوعه على المالك
المنافع مستوفاة مع الغرور بالنفقات والعرا لا تسو عدم رجوع المالك عليه بشئ
 من المنافع مستوفاة او لا سوى الاعبة المجره منها ولا بما زاد على اقل الامر من
 من المستوفى وقيمة المثل مع غروره وجه قوى **و في كلا الحالتين تكون له الزيادة ان**
كانت من فعله عينا او صفة تشبه العين وغير الشبهة ذات وجهين **والا**
يكن من فعله فللبايع وان كانت منفصلة لانها ناء ملكه ولو كانت العاملة
 مما بنيت على عدم الضمان فلا تبعضها بعد الفساد لان الاصل والاقدم على
 عدمه والقاعدة المنقاة بالقبول من ان ما لا يقضي يصحح لا يقضي بفاسده وفي
 المقام مباحث منها **شروط** ويجوز بشرط اخر في محله ان شاء الله نعم **السادس تكفي**
 في رفع الجوهال الوجهية للغير عن العين المنتقلة في بيع او نحوه ما يقع في معامله
 لفسدها الجوهال **الشاهدة** والذوق والشو والسو هكذا اكل في بابه مع انفراجه
 او انقباض الى غيره على نحو يرتفع به العز عن انتقلت اليد والظم الانقضاء بالظم ماله
 يكن في الباطل اضطراب من جهة الباطل ويندفع بها المحذور لانقضاءها عن **مرف**
 من ماله او غيره **وان فقدت عمده** لا تحكم العادة بانها يتغير فيها عاده للاصل
 والاجماع محصلا عاما ومنقوله في بعضها لمحقابه الباقي لطريق التغير **ولو اجعل**

التجربة موهوما او مشكوكا بل مظنونا على راي **صحيح للاستصحاب** المنقضي الحكم بالاستصحاب
 في الموضوعات والاحكام الشرعية والعادية وهو من جملة القواعد التي لا ينقضها سوى
 العلم ولا تأثير للظن فيها وبذلك يظهر ضعف القول بان الظن بالبشرى باعث على حصول
 الغرض نعم يمكن القول به في بعض الظنون القوية المناجحة للعلم **فان ثبت** بعد ذلك **التجربة**
 الباعث على فوات بعض الاعراض المطلوبة او على مطلق النقص في العين او في كمالها مع
 بقاء الاسم بصدق الحقيقة ليحقق شرط الصحة فيها او في ستمها فاحتمالا اولاد اخلا في اسم
 العبد لا لاسم وطأ عده او لاملعوما عنه الناقل اولاد قد يكفي بطلان التجربة في
 الاول ولو انما هو اكل في وجه **تجربة** البائع فيها وصل اليه من الثمن **والمشترى** فيها
 وصل اليه من الثمن وغيرها في غيرها اخبار وصف فقط او مع اخبار العبد والعين
 او التبعض او الشرط او التدليس او المركب منها على اختلاف لقسامها للاجماع محصلا
 ومنقولا في مثاله فالتوقف من بعض في ثبوت الخبر لا احتمال العقل على اتصاله بالثبوت
 وفقد الدليل المعبر في اثبات الخبر وجعل الضاد احتمالا لمن اخر الخافا لبدل الوصف
 بتبدل الحقيقة كلاهما بعد من الصواب **والقول قوله** اي المشترى وغيره من المنقول
 اليه **لو ادعاه** على وجه لا ينقض خلافا للعقد او عبثا في المبيع المنقول او مطمئنا
 على العقد وعلى القبض لاعم الناجز عنهما وان كان في زمانه من الناقل من غير فرق
 بين بقاء العين ولفظها الاصل عدم وصول الحق الى المنقول اليه وعدم اتصال
 الناقل اليه كما في دعوى عدم وصول بعض الاجزاء المنصلة من المبيع ونحوه ولا بد من
 الحكم على قوة الاحتمال وضعفه حتى تقدم قول الناقل مع حضوره وقول غيره مع غيبته كما
 احتمله بعض ويقدم قوله مع قصر المدة وقول غيره مع طولها او قوله مع عدم الاستعداد للتجربة
 او عدم عروضا عن يقضيه او واقفه وزدادة الاعتماد عليه او نحوها من اسباب الظنون
 وقول غيره مع اضدادها لضعف الاحتمالات الوهية والظنية عن مقاومة الاصل
 الداخل في جملة الأدلة العقلية والشرعية **على اشكال** اورده جمع من الاصحاب منشاء
 فاستد من كون المنقول اليه مدعيا بالحقا الثلاثة لمخالفة الاصل بمعنى الاستصحاب و
 بحسن القاعده وهو صل بقاء الوصف وعدم تغيره ولزوم العقد وبقائه لزومه وعدم
 طرؤ صفه الجواز وعدم حصول سببها لمخالفة الظن بنقص ما يظن ببقائه بعد حصوله
 عالبا ولا بد لو ترك الدعوى تركه الناقل ولم يتعرض له الا في الاصل لان اصله عدم حصول
 الحق على ما هو عليه الى اهله اقوى من جميع الاصول المقررة على ان الدار في تحقق اسم
 الدعوى على العرف وجميع ما ذكر لا يصف الناقل عن ذلك الاسم ثم اثبات وصول حق
 الغير اليه وانقطاع دعواه مثل هذه الاصول لا اصل له ولو ادعى الناقل زيادة ما ينقل

نقص

مشترى

منه قبل النقل ولم يكن عالما بالحال قوى تقدم قول المنقول اليه وسما لو كانت الدعوى بعد النقل
 ولو ادعى كانهما النقص من جانبه قوى تقدم قول المنقول اليه ويحمل التداخي ولو توافقا على **التجربة**
 واختلفا في جهة او ببلوغه حد السط على الخبر كان بمنزلة الاختلاف في اصله ولو اختلفا في
 انه هل كان بجاذب سماوي وباحداث محدث في على الاول ولو كان لاحدهما مشترك فاقوى
 لحضمة مضي الاثر في حقه وكان شاهدا على شريكه **ولا يصح بيع السمك** ونحوه مما يصح
 بيعه ولا نقله بما ينشئ على المداخلة من العقود **في الاجام** جمع اجمعا واجمعها ولا بد لها
 الماء المنقطع كما يظهر من كلام الاصحاب واخبارهم لا الشجر المنقطع كما يظهر من كتب اللغة
 مع جهالة عدد السمك مثلا او وصفه محكوكا او لا مقفد وسرا على تسليمه او لا محصورا ولا
وان ضم اليه ما كان داخل في الاجم بن **الغصب** ذي الانا بلسه الشجر وغيرها او حيا
 عنهما من سمك وغيره **وكذا لا يصح بيع اللبن** الموجود **في الضرع** ولا ما سويده فيه مع شرط
 البروز وعدمه ولا ما كان مع ما يكون مع الضميمة الخارجية ولو **مع الحلو** **بمنه** او من غيرها
 وبدونها من غير فرق بين ان يكون المقصود بالاصالة هو المضمون اليه من السمك واللبن او
 او المضمون او هما معا للاصل وما دل على منع بيع الغير بقول مطلق من قضاة حكمه واجماع محصل
 منقول واخبار عامه كذلك او خاصة في بعض المقامات وبسري الحكم بمقتضى التفتيح الى جميع
 افراد العاملات البنية على المداهنة لافها، المخصوصه كما فهمه الاصحاب ولا نقل من الاجماع
 على منع بيع السمك قداما، بقول مطلق في حال الضر وغيره على ان الجواز هنا مقتضى الجواز
 في كل مجزئ على بعضه المساوات في الضر واحتمال الضر وقوع حصول النزاع والشقاق و
 لو جاز كذلك جرى في اكثر المجزئات اذا ما تجلوا في منها من علم تجزئ منه فيجوز بيع الدار
 لبروز لبنه منها والملوك لبروز بنو من بدنه والارض والاشجار المنكبة لبروز جزئ منها وهكذا
 فننتج في العربية ان لا يستدل ذلك مع النص في بعض الاخبار بعدم جواز بيع شيء
 للاطلاع على بعض جزائه فلا وجه للقول باطلاق الجواز في بيع السمك استنادا الى سلسلة
 لا بدع ضعفها بالارسال سبق اصحاب الاجماع عليه لما تقر في محله ضعفه اخرى مشرت
 في الدلالة على جواز بيع السمك في الاحام مع ضم بعض الخارج منه اليه فلا يوافقان اكثر اعتبار
 المحيزين او اولى سرائي الهاشمي المشتملين مع عدم صراحتهما على ثبوت الجواز في اشياء كثيرة
 لا يعرف القائل بها او موثقة منطوية في دلالتها وفي بيع اللبن لصحة العصب المرتبة بالاجزاء
 لقيام الاحتمال او موثقة سماعة القابلة للمحد على المساومه او ارادة الوعد مع انها
 مشركه في مخالفة الشهر المنقولة عن غير واحد ومخالفة قول جميع المناجزين كما نقل عن
 بعض واجماع الغيبة لا ينفذ مفاد المحيزين الاوكلين اللذين هما الاصل في هذا الحكم لا
 لاختصاصه بالبيع مع الغيبة واجماع الشيخ لا ينفذ مع مخالفة نفسه في مقام اخر مع مشترك

الاجماعين في مخالفة قول الأكثر والشبه ببيع فارسلنا انما الضرف وبيع الحمل تبعاً لأمه والا
بالوزن بعد العقد للمعدود ونحوها قياس مع الفارق وكذا الأوجه لما استند بعض المناظرين
الى المناظرين وادعى بعضهم شهرته بينهم من القول بالفصل بين ما اذا كان الحمل مقصوداً بالآ
سقطاً او الاشدراك فيبقى بالبطلان ونحو ما اذا كان ملحوظاً بالبيع فيبقى بالحكم امتداداً الى
بعض ما ذكره ما يؤيده من جواز بيع المعدوم من الثمار منقلاً اما ظهر منها وما لم يبد وصلاحه
منقلاً اما يبدى وبيع الاق مع الضم والارض والجدران والسقف المحمل باطنها للعلم بظاهر
وبيع الدار والبستان والبز والعين مع جهل حقوقها والكل قياس مع الفارق مع ان فيه
خروجاً عن ظاهر الاخبار وكلام الاحتجاب بالقول بالمنع مع فيما بين على المدافعة من العامل
هو الاقوى **وكذا لا يبيع الجلد وهو** مادام **على ظهر الغنم** وفي بعض النسخ النعم منقذين
مع اتحاد الحمل واختلفوا **وان ضم اليهما منفردين او مجتمعين غير** مما يكون من بطونها
وكذا يبيع الجلد منفرداً ونحوه يبيع ما في بطونها مما تحت الجلد من لحم وشحم وامعاء وحملها
وقال الاقتصار على الاخر اعادة حكم المحرور **وكذا الوضوء** اما على الظهور او غير من معلوم او
محمول سوى الحيوان المشتمل عليها فانه مع الضم يكون المبيع كالشيء الواحد وجاز بيع الحمل
مع الاكسطة او شرطاً مع قصد التبعية مما تقتضي به الاصول والاحكام المقول ومع قصد الاستقلال
لا يتخلو عن اشكال ولا يجوز مع عزيمته من الضمان على نحو غيره ولو ذكر شيئاً منها في عقد مبنى على
المساحة وجعل شرطاً في العقد بتسليمه فلا بأس على الاقوى **وبحسب بيع المصنوع** والوزن والشعر
والوشى **على الظاهر منفرداً على رأى** مختار في الكتابين ووافي رأى جم من الاحتجاب
مستنداً الى العمومات والعضو الروايات المشتملة على الجواز مع الضم الى المحمول في الانفراد
او بما يحال في القول المشهور والاشهر على اختلاف المقلين والاحكام المنقول مردود باخبار
الغرض لحصول الجهالة عرفاً فالقول بالجواز مطرد ولا يلحق بالزهر والشعر على الشجر المنسحق
فيهما اد هو من القياس الفارق لاجبه له كما لوجه للتفصيل بين ارادة الخرج من العقد او
مشطه وبين الاحلاق فيخرجون في لادين دون الثاني لئلا يلزم امتزاج المادتين وبطلان التمسك
بين المالكين لما ذكرنا مع ان الاول لا يشبهه لا يستلزم غرض البيع الخضر نعم بولعه وغرفه
الخزول ليرضبط العادة او شرط اجلا ولم يعينه تضاعف الجها و بشرط مختار اكثر
الاحتجاب وما في الكتاب في ذلك **كل محمول مقصود بالبيع** ونحوه **لا يبيع ببعده**
ولا نقله بما يخفى على المدافعة من العقود **وان انضم الى معلوم** وينفرد الاخر بانه **يخرج**
الانضمام الى معلوم جامع للشرايط اذا كان **تابعاً** وقد بان مما تقدم ان التابع
ان كان معلوم الحكم بمجرد الحكم على متبوعه لوصح بتبعيته يجعله شرطاً فلا بأس به والا
فالجهالة مانعة والغرض لانضم مع **السابع لزومه بعض المبيع** ونحوه فيما يندفع فيه

الغرض

الغرض بواسطة النظر او سراكه بنحو اخر فيما يتعلق بالحاس الاخر او معرفته بواسطة الشهادة
والخبر **كافيت** وصحة عقد البيع ونحوه متعلق بالكل بمجموعة اجزائه او لا على الاقوى **ان**
دلت على الباقى لكونه مما مثاله **من جنسه** قال علم بالبعض علم بالكل وبه يندفع الغرض عنه
وان لم يكن مما مثاله كباطن الجدران والبعض مخفيات الدار وفي الحقيقة جميع المكيارات مثلاً
وتبناها كلها واجلها لا تعرف ولا يوصف غالباً الا بالاطلاع على أعمامها **الظاهر** الما بعد
وصيرة الخطه وغيرها من الجيوب وظاهر الارض والجدران والدار مطلق العقار
ونحوها فباطن الظاهر يندى الى معرفة الباطن ولو اعتبرنا اختصار الباطن مطرد لم يفسد
فيما يقصد الاختصار من خيار او بطن او يضي او جزاء ومسل او درهم او دينار او
جواهر او ادوية او عقاقير ونحوها **نحو** بعد معرفة الظاهر **ان وجد الباطن بخلاف** معانيها
للظاهر على وجه يخرجها عن النجوم فسد العقد وزيادته من زيادة معتبر بخلاف البايع مع
جهله او ناقصاً مقصراً معتبراً **نحو** المشتري **في المبيع** خبار وصف مع الاطلاق او
شرط مع الاشتراط منفردين او مضافين الى خيار عن او عيب او تدليس مع حصول
اسبابها وفي مسئلة من مسائل المختار لاتبه في بابه **ولا تكفى روية ظاهره** شق لانه
يكشف عن باطنه كظاهر الخضر ومجمع الخشب المعد للعمارة وظاهر صيرة كبا **البيط**
والخضر ونحوها **وليس لسلسلة العنب** والرطب والرمث و مطلق **القائمة** التي يكثر الا
خلاف في افرادها ولا يدفع الغرض انشراحها في نوعها دون المتعارفة الشكل المثلة
الجمرة فان الغرض مدفع عنها وفي لدفع الغرض بوصف الظاهر دون رؤيته اشكال **والو**
عامله على شئ من غير روية ولا وصف ولكن **اسره انموذجاً** بضم الهمزة كما في الصباغ
وهو مثال الشئ وجعل القاموس له لئلا يقتصر على النموذج مفتوح معرفته انموذ
شهادة بغير لاسمع في مقابلة الثبوت من مثلي **وقال** له بعد ذلك **بعثك** مثلاً **من**
هذا النوع او الصنف فضلاً عن الجنس **كذا** مقدراً معينا **بطل** لثبوت الغرض بحصول
الجهالة **لانه لم يثبت ما لا** فيكون من معلوم الشخص **ولا** وصف **وصفاً** رافعاً
للاشبهة عند فيكون من معلوم الحقيقة فيبقى داخل في قسم المحمول مشمولاً لادلة الغرض
متأبهاً للحكمة شرع العقد لعدم انقطاع النزاع والشقاق به مع بقاءه فضلاً عن ثلثه العقد
انضباط الاوصاف بمجرد الزوية لحصول الغفلة كثيراً عن كثير منها **واما وقال** مثلاً
بعثت الخنطة التي في البيت او ما شابهها مما يعرف كلمة معرفة جزئية دون البيط
ونحوه **وهذا الانموذج** جز منها من غير كفا بوصفها لعدم الانضباط بذلك
لما مر **مع** من غير اشكال **ان ادخل الانموذج** في البيع **لرؤية بعض المبيع** لفده
مقاد رؤيته الكل كما يعرب عند الاكفا بمعرفة ظاهرها عن معرفة باطنها وما بان

او روية

اجزاء المركبة عما خفي منها وضع انتم بدخل الاعوج على اشكال بشه من كون البيع غير
 مرفأ الكل ولا البعض ولا موصوف ليرجع الى الوصف ولا اطلاقا بالعرف في الآخرة
 اذ لا يمكن الرجوع اليه عند الاشكال وحصول الاشتباه بان يفقد او ينجح وقد
 تقدم متان الظن من تتبع الروايات وكلاهما ان صدق الجهالة بشهها لا
 يتوقف على صدقها عا واما كان امرها في الشيء اصبحت **الخاصة** او نقلت
 كفسده الجهالة عينا مما يعتبر فيه المشاهدة او نحو اخر من جهات الادراك غير
 مشاهد ولا مدركة **افقر** وجبته **الذكر الجنس** بعينه او العبر عنه بالنوع او نصف
الوصف بمقدار يرفع العزوة بخلاف الحال فيه باشرط ما جاز التسم فيه وعدمه ولا يلزم الا
 مستغنا فيه بل ربما كان محلا في بعض الاحوال **فلو قال بعدك** مثلاً **ما في كى** ونحوه
 مما يخفى على الجنس **ليصح** وان جمع الشرط الاخر **ما لم يكر الجنس والوصف** **الرجوع للجهالة**
 الدافع للعزوة لدخول تحت التوافق المتعلق به المقصود الفساد على ما هو المقرر في حكمه
 ولشهادة الاجماع عا ما وخصوصا محققا ومنقولاً على صنعه وربما ادعى الاجماع على اشتراط
 جميع شروط السام ولا فرق بعد ارتقاء العزوة بين ان يكون قد **تحقق الوصف** او **تعد**
ولا يفقره بعد ذكر الجنس والوصف على النحو المطلوب **معهما الى الزيادة** وشبهها
 من **التعاقد بين الوكيلين** والاصليين او المختلفين على اختلاف الوجوه **فلو وصف على وجه**
البيع العزوة **صح البيع** ونحوه ولو لم يصف له وصف وصفا لا يرفع الجهالة للانقضاء
 فيه او لكون السلعة لا توصفها الوصف كاللأى ونحوها بطل الامر اذا صح البيع ونحوه
ان خرج على الوصف له للأصل والكتاب والسنة والاجماع بقسميه **ولا يخرج**
 خياره وصف فقط ما لم يشترط سقوطه او مع خيار الشرط او العيب الغيب مع حصول
 اسبابها من **له يشاهده** مثلاً مشاهدة مطلقة على الحالة انتم بتضرر **في طرف الزيادة**
 العزوة والبيع مثلاً **تخرج البائع** وفي طرف **اللفظان** كل **المشترى** وفي طرف **اللفظان**
 في **اللفظ** **تخرج البائع** وفي طرف **الزيادة** **تخرج المشتري** كل ذلك للاجماع محققا ومنقولاً وحديث
 الصار وبعض الاخبار الظاهرة فيه وتجهل بثبوت الخيار لمن عنده الزيادة مطا او يخصه
 بما عدى صورة الاشتباه وبما ابيت له الخيار بين الرد والقبول دون الارش على الاشهر
 الاظهر ما يدخل في قسم العيوب والقول بالبطان ناشئ عن عدم الفرق بين الوصف للعت
 ووصف للعتين ولا بين الذاتي والعرضي ولو حصلت زيادة في النقص والظن بقاء الخيار
 وكذا الواعظي جبال النقصان ولو كان الموصوف كلباً فليس له مع عدم القبول سوى اخذ البديل
 ولو اخذ **صاحب الخيار للزوم** **له يكن** **للأخر** **الخاصة** **فصح** ولو اختلف صلحا
 الخيار فالعالم مقدم لان حكم الفسخ من جانب يقضى على الجانب الآخر ولا ذلك الا لزام ولو

نزد ونقص باعتبار من تخير لهما لحصول السبب من الجانبين **سواء بيع بشئ** **شئ**
 الشئ فلا يكون خيراً **اولا** **لو** استغل عرفته بعض ووصفه بعض كان **مراى**
 بعض الضيق ووصفه له الباقي **تخير فيها كلها** **الرجوع** **لوجوب** **القطعة** **الموصوفة** **على**
الخلاف لانها خاصة للزوم النضر بتبعض الصفقة على الآخر ولنقل الاجماع فيه
 وخيار **الزوية** وما يشبهها من التمس والشم ونحوها **على الفور** **فلو اخر** **لا بعد** **يرطل**
 كما عليه جمع من الاصحاب حتى قيل انه الاشهر واسند الى ظاهر الاصحاب للاصل قضاء
 الحكم ولزوم النضر له ولا اطلاق ولا عموم والاستصحاب لا يحكم على العموم الزمان لثبوت
 من لزوم العقد ولو اخر لعنه من حصول مانع او فسدت للعقد والصفقة السابقة او
 او عدم ظهورها للاحق ولزوم صدق الفسخ منه او جهل بحكم الخيار وبقبح خياره وجعل
 حكم **الفور** **له** **ليس** **بعذر** **الناس** **بجواز** **الانذار** **بعد** **معرفة** **مقدار** **الحمل** **للطرف**
 النابع للمطر وف جامداً او ما يباع مع انضمام اليه كايضام الاجزاء بعض البعض في
 الدخول تحت الجملة كما هو المشهور واستند الى اصحاب وفيه ظهور في دعوى الا
 ففاق لوجود المقتضى من العمومات مع عدم المانع من العزوة لانقضاء عرفاً وللخيار
 الواردة في مقامات خاصة يقطع بالفاء الخصوصية فيها كوقعة صان في زقاق
 الزيت وسرواية البطاني فيها وفي ظرف السن وسرواية قريب الأستاذ في الجوانح
 والفا سببه وفيها تبين اشتراط الزايف والاقوى الرجوع الى القاعدة والبناء على حصول
 العزوة عرفاً وعدمه فبسي الحكم الى انذار موقوفات تعلق القصد بها نظر وفها وانذار
 ومنع او ترتيب لغيره او حجاز صغيراً شلته في الجواهر المنطبعة او غيرها وانما يصح الانذار مع
 ما **يحمل الزيادة** **والنقص** **والموافقة** **بعد** **لا** **مع بقاء ما يزيد** **قطعا** **الا بالتراضي**
 استناد الى بعض الروايات ولا مع ما ينقص قطعاً او بدو بينهما مع العلم بعدم الفسخ
 وفيه ان الرضا لا يدفع غيراً ولا يصح عقد انما لا يقض العادة بالسامح فيه والعلم
 بالزيادة كالعلم بالنقص جواز النضر بالاذن لا يستلزم صحة العقد ثم ما من من لبحث
 مقتضى في الانذار اللاحق للعقد دون السابق عليه فانه لا ينعقد الا بعقد صلح
 ونحوه مما لا نقده الجهمالة على اصح الوجهين الا اذا اخذ بوطنة لاستثناءه **وبجوز**
ضم الظروف الى المظروفات وبالعكس حيث يكونان كالشيء الواحد او بحيث
 يعرف مقدار كل منهما على الغرارة ليدفع العزوة **في البيع** **وشبهه** **من غير انذار**
 مؤزوين او لا يختلفان او يتفقوا بالسعر لو كان لهما سعر او لاعم قابلية للنظم
 للنقوم وعدمه فيكون كفسر الجوز ونوى التمر وزياد الطعام وشبهها وكيف كان
 فالظاهر ان الدار على حصول العزوة عرفاً وعدمه **الفاشر** **لوا بعه** **مثلاً** **شئاً** **له**

والثانية

بدينار غير درهم بقصد الاستثناء نسبة في الخارج او المخرج او فيها معاً مما يتعامل به وقت الاصل ونقداً فيها عبثاً او ذمة مع جهله بالنسبة بينهما وقت العامله او بما يتجدد من النقد في صورة النسبة بطل ولو آل الى العلم وكذا كل مغاير للمستثنى من حيث المستثنى ان يرد به القيمة ولو قدر الدرهم بمقدار من الدينار فنعلق البيع بالدينار سوى كسر معلوم منه صح في جميع الصور وكذا لو وقعت في شرط او صلح مع الباطن ولو باعه مثلاً لعشرين درهماً او نحوها من صرف العشرين بالدينار بطل مع نقد الصرف بالسعر المذكور او جهله لاختلاف الدرهم في الصفات والرتبات والاختلاف الدنانير حيث يكون لكل قسم منها عشرت من الدراهم غيرها للاخر وقد يراد بجليس السعر لا شخصه وكيف كان فالمدار في افعال هذه الصورة على حصول الغرض وعدمه ولو اتخذ الصرف وارتفع الغرض جاز للاصل وحسنه المجلو ولو باعه مثلاً بنصف دينار وله فردان نصف صح وغيره وان قيد ببيع القيد ولو اطلق نزل على القدر المشترك بين الصعي وغيره فان لم يكن بينهما تفاوت صح العقد اذ لا غرض وتجر المشتري في دفع ما يشاء لانه انما التزمه شق دينار ولا يلزمه جميع الامع فربما دخله او خارجه فتدل على اسلته عرفاً ولو باعه بنصفين تخبر به في دفع النفر فبين ودفع المجتمعت بان يدفع ديناراً صحيحاً ولو اراد القيمة ولم يعين جنساً بطل البيع وكذا لو اراد احد الطرفين وكان مبهماً عنه احد المتعاقدين ولو اختلفا في النعت وعدمه رجع مدعى الاطلاق ما لم يستلزم الفساد الحادي عشر لو باعه الصبره مثلاً كل قفيز بدينار او كل قفيز منها على ان كلها بعشرة دنانير وعلماً قدرها صح وافق المقرر المقدم وخالفه على ان يشكل حصول العلم بالعوضين لكلا المتعاقدين فيما بينهم من لزوم عدم تعلق العقد بالجلتين مع انهما المقصودان بالبيع فالعقد يخالف للقصد وان في ذلك جهلاً لهما مع الغفلة عنهما لان العلم بالفصل لا يستلزم العلم بالجل وهو الباعث على كوال السليم مع تقدم ما يلغى عن ذلك ظاهراً لفساد لان الغرض من عدم التعلق بالجلتين مدفوع فان مفصل الشيء وبجمله شيء واحد والا لعلماً او احدها

الجميع للزوم الجهل في تمام البيع وبالجملة فنعلق البيع ونحوه بالصبره اما بمقدار مستمر منها كصاع وقفيز ونحوها مع قصد الابهام والاشاعة او التخصيص بجانبه كالمكس المضمون او المطلق او بكسر منها مع الانقسام السابقة او بها مطلقه او على ان كل مقدار منها كصاع ونحوه او كسر بكسر مع العلم بالجملة على نحو التقدير او نحو اخر او الجهل بها وتزيد على اربعة وعشرين صورة ومعرفته ما فيه الغرض من الانقسام يستدعي له معان النظر الثاني عشر يجوز استثناء الخبر المعلوم معباً كلها او كسر دون كل

فان

تأخر

فان جهل المستثنى بقضو جهالة المستثنى منه فاحد العوضين المعلومين او في كليهما فيكون الاخر تمامه او الباقي منه فيصا بله الباقي فلو قال مثلاً بعنت العبد الانصفه او هذه الارض المعروفة المسع الا هذا الذراع منها او الصبره المعلومة المقدار الاصاعاً منها عايشبه ذلك من الثمن صح اما لو قال بعنت هذه السلعة باربعة دنانير ونحوها الا بارساوى واحد البصر اليوم فقد قال شيخ الطائفة الشيخ ابو جعفر بن ابي بصير بطل اعطى الجهالة والوجه ذلك الا ان لعلماً سعر اليوم وكذا مقدار ما يساوى سعر الواحد من السلعة فوجه قوي مع كونه يتخذ آخر مستغرق ولو قال في الاقما يخص واحداً فقد قال الشيخ فيه ببيع ثلثه ارباعها بجميع من الثمن وهو وجه لان المراد ما يتصور بحسب القابلة للصورة لا ما بعد الاستثناء من غير احواله الى العرف او السوق مع جهالة حالها او الى القيمة المتأخرة فليزم الجهالة الباطن فلا جهالة ولا غرض فهين في تخصيص قوله والا قريبي عندى البطلان براءة حقيقة التخصيص وتعلق البيع به لثبوت الدور المعنى المفضل الى الجهالة لمن لم يعلم قواعد الحساب لان معرفة المستثنى موقوفه على معرفته البيع وهي موقوفه على معرفته فان علمه بالجزم والمقابل او غيرها كان لاربعة المناسبه وحسب المتطابق ونحوها قبل العقد او مط على اختلاف الوجهين مع البيع في اربعة اجزاسها جميع الثمن ولو باعه بعشرة وثلث الثمن فهو خمسة عشر لان الثمن يثنى بعدل عشرة وثلث ثمن فالعشر تعدل ثلثي الثمن فلو قال وبيع الثمن فهو ثلثه عشر وثلث لان العشر تعدل ثلاثة ارباع الثمن ولو قال الا ثلث الثمن فهو سبعة ونصف لان العشرة تعدل الثمن وثلثه وانما صح البيع في هذه الصورة لان الدعوى المعنى لا يثبت جهالة بالنسبة الى العالم بحقيقة الحساب وتقصيل القول في حكم الجهالة انها امانات تكون في جزئ قد تعلق العقد بجملة بيع الشركاء جملة من غير معرفة سببها او مع عدم معرفته نسبة ما لهم من الحصة الى المجموع كجزء من احد عشر مع عدم العلم بما يبلغ اليه نسبة من المائة التي هي عن المجموع والظم دخول هذين القسمين تحت المعلوم واما ان يكون في مدلول لفظ خفي على احد المتعاقدين كسمية احد العوضين باسم مغاير في اللغة احدها وفي مقتضى تحسني على احدها ولا بد فيها من العرفة القارنية للعقد ولا يكفي للاحققة على احد الوجهين واما ما كانت وسيلة العلم فيه مفقودة بالمرّة حين العقد فلا كلام في بطلانه والحاصل ان المدار على صدق اسم الغرض عند المقصد الثالث في بعض انواع البيع ما ينفره باحكام خاصة وفيه فصل

الاول في الحب وفيه مطلبان الاول اناسي جمع ان في تبادل النون لاني من النوع المحبوس ليسوا كباقي انواعه التي تملك باشتغال المصيد او البطال

لرب وجه في البيع

واحد

فقد بر

بيع

(١٠٠) منعة او امتحان حرج او وضع يد **وانما يملكون** بعد عدم ملكتهم لدخولهم في بابا حرجا وحريتهم على اختلاف الوجهين اولها انك مخصوص بعد كونهم ملكا للمسلمين كافتة على وجه صريح اهلية الملك لكونهم نساء او اطفال وبالغبين قد استترهم الامام حاله الحرب ثم العبر عنهم بغير بين في كلام بعض الاعلام **بسبب** صفته **الكفر الاصلي** سواء كان عن انكار او جحود او عناد او شرك او شك من عمران بعد ضرورة النظر في ربوبية او نبوة او معاد في اصلها وفي ضروري من ضرورياتها يكشف حاله عن حالها وفي حرج كقرا الهلك وكفر النقي في هذا القسم خفاء او المتبقي له كل ذلك مع الخلو عن ومام او عهد او غيرهما ما يعنص به عن اهل الاسلام دون الار تدادى فطرته وميلته ودون ما كان من اهل القبلة بعد ان تحال الاسلام اذا استرا واخذوا بطريق القهر والغلط بدون لا الحفظ او الرد الى اهلهم ونحوها وفي اشتراط قصد التملك مص وجبه والاوجه خلافة بمباشرة الامام او بآئنه او بدونهما بجهاد وغيره جهرة او غيلة علم بسبب الجسبي ولا يمكن تولده من مسلم او لاعلا بظاهر الحال الباعث على الخاف بالقتل وسف تشبه ذلك الى القبط وجبه قوى وان كان اشتراط عدم الامكان فيه غير بعيد وفي عبارة الكتاب **اذا سبوا** وهي صحيحة المعنى فاسدة البناء وفي بعض النسخ الشاذ سبوا على الوجه الصحيح فيها وفي الاشد منها سبوا بالحصرة على الوجه الفاسد فيهما وبيع الاسير تحت الملك وان اسلم **ثم يسرى الرقيق** سريان الملك النتائج المحبوس الصامت وسائرهما الامانة المحلولة على تخوم ملكة الزنج تبعاً للبذر **الى ذرية المملوك** مالم يحصل سببه الحرية ولا خصاص لفظ الذرية بالدكورا والاناث في قول ضعيف وعدم دخولها في النجس المصطلح فلا يظهر العموم فيها ظهوره فيها احتياج الى قوله **واعقابه** وان كان الاقرب انهما واحد يولد بهما النسل من الاولاد واولاده ذكورا واناثا **وان اسلموا** بل امنوا الآن الاسلام انما يمنع الملك المستند الناشئ عن الاسير نحوه الموقوف على الكفر دون المسدوم وهو المبتدئ منه الى غيره وكل ذلك لا يجمع محصلاً ومنقولاً والسيرة القاطعة بل الضرورة من ههنا بل دناءة ولأخبار المتواتر **مالم ينعقوا** وفي بعض النسخ يعتقوا ومع جعله مبيهاً للفاعل الساكن السابق في عموم الاتفاق في عموم القهرى باقتسامه وعلى البناء للمفعول يكون شعوله في بعض افراد الاتفاق القهرى خفياً احتياج الى علاج ولا بد من تملك اوى افراد الاتفاق في الاخراج **فلو التقط** او التقى واخذ **الطفل من دار** فقام فيها احكام الكفر فتدعى دارا **الحرب** لان اهلها حارب غير معتصمين على المسلمين ببعض العوام وعلم تولده منهم **ملك** مع نية التملك او مطع على تخوم ما في لقطه الاموال القابلة للتملك من الوجهين **ولا يملك** لاصالة الحرية ولان الاحبار ونسبها لا يملك حيث يكون مملوكاً **من دار الاسلام** التي تقام فيها احكام الاسلام او خطها السلطان مع بقاء نسبتها اليهم او كثر

واختار الله

سنة
واحتياطاً لحرمة الاسلام

او كثر او فيها بحيث تنسب اليهم مع الكان التولد منهم **والاسم والحرية** اعلم وكذا اذا ظن اول طفل بطريق الشك والولم **وكان فيها** وجود **مسلم** او مسلمة او يعتصم او معتصمة يمكن التولد منهم مستفون على اتي نحو كان او مستفون فمن علق الاحاق بالمسلم على مجرد وجوده حتى نقل الاجماع لعله اراد قيد الامكان واطلاق الاحبار في حرمة اللقط شز على ذلك ثم الاخبار لا يفهم منها الا ما في دار الاسلام كما يفهم من اخبار لقطه المال والجوان وكيف كان فكلام الاصحاب في غاية الاضطراب والتعويل على اصل الحرية المقر بوجه مع ضعف الاحتمال بعد عن الصواب لئلا عدم شرب الملك على الالفاظ الانا دسراً ولو احرينا الحكم في الاسر بوجه المدرك لقل ما يمكن في شرب الملك فيه ايضاً بوجه الغالب الفحص والسؤال اذ قل ما ينبغي الاحتمال وانما اعلم بحقيقته الحال **فان اقرب** القبط سلم او كافر مع امكان استلاده الى العلم **بعد بلوغه** الشا بجرود دعواه ان استند الى الاحكام وبالسببية او المشاهدة ان استند الى غيره ووصله في درجة الكمال وجعله باق شرائط صحة الاقرار **بالرقبة** كله او بعضاً لملك مطع او معين بكنى للأقرار او مصدق او ساكت او ببعض عللها كما ستر او بشرط رقبته بنفي الحرية بالنسبة على القول به او ببعض عللها لا لافها ولو اضر بها الخاصة او ملزمتها متعقبا للاحبار بالحرية او للاحكام الحاكم ومطلق الناس **عليه بها** كباقي المالبات لعموم ما دل على حكم الاقرار للصحيح والحسن المقصد بالشهر الوارد وخصوص المقام ولما يظهر من نقل الاجماع وكلام بعض الاعلام ويجرى عليه جميع احكام الرقبة فيما تقدم الاقرار او تعصيه مما يبنى على الدوام او على الانقطاع كما هو اقرب الوجه المقر في هذا المقام والفرق بين الاقرار بملك النفس والاققرار بملك غيرها بقصر اشتراط الرشد على الاخير كدعوى بطلان الاقرار لتوقف صحة على الحرية حتى لا يكون اقراراً في حق الغير المستلزم لبطلانه ولا يستلزمه نقض الحرية مع حكم شرع بها وبخالفته ظهور الحال فيهما اما لوجه له نعم انما يحكم بصحة الاقرار **ما لم يكن** طاهر الحرية كان يكون **معدوظللتب** في الاحرار وكذا بقول اقرار كل من اقتر بها بالغاً رقبته الكمال **رشد** بحسب الدنيا من جهة المال **مجمولاً** لا يعرف بحرية ولا برقبته **وان كان** القرصلاً والقرلة **كافراً** لانه اخبار عن ملك لا تخليك مبتدئ وانما بعض الاقرار في حق المقر فاقرار المرته تحت الزوج لا يسمع في حقه وكذا اقرار من عقد عقد الانزما او على متبرها او اياح شيئاً فتلغ المغير ذلك مما يحصى على تقدير الحرية الا اذا كان المطالب مصدقاً ولو استلزم رفع حياء وتخفيفه او رفع وجوب نقضاً ونحوها قبل قبالة لافها عليه ولا يبعد اندفاع الحد وشبهه للشبهة **ولا يقبل رجوعه** بعد الاقرار بعين مع تصديق المقر له وتكذيبه اياه فيلزمه على الاخير البصالة الهد بادخاله في ماله سرا او بنحو الهدية ونحو ذلك ويأخذها الحاكم قهراً

(١٠٠)

مع العلم ان الحال يجوز صدقهما او يجري عليه حكم مجهول المالك كما لو كان الاقرار لهما وبتت
 عن النصق لان الاقرار حجة على المقر وافق له ولا على اصح القولين والوجهين عملاً
 بعموم ما دل على حجية الاقرار ولا تسمع بنية على الحر ولو اقامها بعد الاقرار لتكذيبه لهما
 باقراره ولو ذكر للاشتباه وجهها محتملاً كان بقول كنت اسرى من رقية احد الوالدين
 نقض برقية الولد وان شرط الرقية مثلت لهما على الحر منهما او ان المقر له بذل او
 سئل ان اجعل نفسي قاله بين الناس ليكون له دين لك شأن او في كنت خائفاً
 من اجراء هذا الاحرار او من يطش ظالم او نحو ذلك فلا يبعد لقبول الشرط اليهين فيما
 لو كان لعين ومطلقاً المطلق مع افعال طلب الحكم اليهين منه ولو يرجع المقر له بعد
 ترده اقراره التصديقه قولى قبوله ان لم يستدع المالك اخره **ولو اشترى** او تملك بوجه
 اخر ملكوا **عبد** او امره **بيع** قبل الشراء تحققت او تعريضاً مع التصريح بالامالة او
 الولايه او الوكالة او مع السكوت او بنقل بوجه اخر في **الاسواق** او غيرها مشهور الرقية
 او لادخال تحت اليد او لاصفيتها او كسبت مجنونين او عاقبتن مفرقتن بالرقية او
 ساكنتين جاز ذلك حملاً ففعل المسلم على الصحة كما قضت به السيرة ودل عليه الاجماع
 والاختصاص ثم ان صدق او سكت فلا كلام وان انكر **فادعى الحرية** لم يقبل منه بعد الاقرار
 ولو اقام البينة لم تسمع منه لتكذيبه اياها كما لا تسمع الدعوى ولا تقبل البينة في سائر
 الاموال بعد الاقرار ومع النشيط بالاحتمال فيه ما ترمي من الاحتمال ولا تسمع دعواه
 مع عدم الاقرار ومع مشهور به الرقية مع بلوغ حد الشك وعدمه على اصح الوجهين
 او جرى حكم الرق عليه من قبل واستقر البعد المطلقة او المنصرفه انما ظهرت في
 الملك **الابنة** حراً على القاعدة كما في بعض الروايات الصحيحة وبدونها يحكم برقيته و
 ما يتبعها من تلك ما عليه وما في يده واحكام نكاح وطلاق واعناق ونحوها ولو له
 يكن عليه بد جاز على الفعل المسلم على الصحة والقول قوله بهينه مع الانكار وعدم قيام
 البينة عليه ويجوز ان **يملك الرجل** المقابل للثاني نحو الحقيقة ومن نحو المجاز ان يجعله
 مثلاً لثالث الصبي بشرط ان يكون معلوم الذكورية فلا يقع الخنثى ملكاً مستداماً مع
 عدم مانع خاسر **كل** وغريب **لعبد وقريب** له نسب شرعي ولو بعلقة اشبهه
 ولا عبرة بعلقة الزنا والاصل في اصل الحكم الاصل والاجماع والاختصاص **سوى احد عشر**
الاب والام والتقريب بالاب والام او بهما من واحد نوع **المجد والمجد** للاب
 والام **اولهما** او يراد ان مع الابوين في وجه سقيم فيصير على النقد بين ان يكون
وان علوا بصيغة الجمع وان اريد ضمير المثنى لم يكن عذراً ولكن لاحاجة الى التكلف
 ح مع انه النيب بالمقابلة **والولد ذكراً** كان **او انثى** او خنثى **وولد الولد ذكراً**

قبول

تقبل

ويروى على خلاف الوجهين

وذلك
 الرجل اقل الذكر
 حقيقة وعلى عدم المجاز
 او يراد المثال
 سنين

وان نزل والتقريب بالاب والام او بهما من **الاخت والعمة** والمخاله **وان علوا**
 عمة العمة وخالها وخالة الخاله وعندها والعمة حيث لا يكونان عتيق وخالتين **وبنت**
الاخ وبنت الاخت وان نزلنا والمخاله انه لا يملك من دخل في احد العودين او
 دخل في المحارم من علم انه من النساء للاجماع محصلاً ومنقولاً على لسان جماعة من
 الفقهاء بل الظاهر عدم الخلاف فيه عن اقتصر منهم على ذكر بعض نما اراد المثال والمراد
 الدالة على ذلك واما دخول الصبيات في حكم الرجال والنساء فلا يجاء والتعليل المتعارف
 من بعض الاخبار والحنثي كالذكر في الملوك كالانثى في المالك **فمن ملك اهلهم** اختار
 او قهر كلاً او بعضاً عن علم بالموضع والحكم او جهل بهما او باحدهما **عنق عليه** الكل صالة
 في الكل حيث يملكه وسراية في البعض الاخر من حينه او بعد اداء القيمة او مع البقاء
 سراح مع الاختيار او مطع على نحو ما سيجي في محله مع ملك البعض منا خراً عن الملك
 ذاتاً في الاظهر لانما كان كاهن ظاهر الاكثر **فملك الله** مقابله لعلوم الذكورية لتدخل
 الصبية والخنثى ملكاً مستداماً **كل جد** بعيداً او قريباً للاصل والعومت **سوى العودين**
الاباء والامهات **وان علوا والادوار** او اولادهم **وان نزلنا** ذكراً وانثى او خناً
 للاجماع بقسميه وظاهر الاخبار والمحاق البعض البعض المحارم والمنع لوجه له **والرضاء**
 الشرعي في البابين منعاً وجوازاً **كالنبي على راي** مشهور ومن ذهب فنصير لنقل
 الاجماع عليه وعن بعض انه الاشتهر وعن اخر انه اشهر الروايتين وعن بعض انه من
 الاكثر وعن اخر من ذهب الشيخ واتباعه واكثر المناخرين وفي بعض عباراتهم نسبة
 الى الباقيات بعد دنسبه خلافاً لقليل من العلماء الماصين والجد فيه بعد ما ترمي
 الاخبار المتكبرة النسخة لانه يحرم من الرقيع ما يحرم من النسب ليست ظاهرة في
 خصوص النكاح كيف ما ترويت بصيغة القائل بقسميه او بصيغة المفعول وسواء
 جعلت من تعليله او بيانته او ذكر ما يقوى الاول وعلى فرض الظهور فمنه صفة
 عنه بادل من الاخبار على ارادة العموم منها ثم الاخبار المنقضية للثقل على الصحيح
 وغيره الدالة على هذا الحكم بخصوصه وما دل على خصوص بعض الافراد المخطوءة
 بدشري حكمه على وجه العموم بصححة الاجماع المركب بالقول باطلاق الجواز في الذكورة
 وغيره حتى نسب المحصنات من الاصحاب للاصل مرة ودق طاعده والاستناد الى
 الجواز لوجه له بعد معارضة الاشهر ما لاكثر والاصح ومخالفة المشهور بل الاجماع
 المنقول على انه مشتمل على ما لا فائده من عدم جواز تلك الاخ مع ان اقصاها اشتمل
 عليه انه اذا ملك الرجل بابه او اخاه فهو حر الاما كان من قبل الرضاء وقد تزل على من
 نزل على ارادة لعطف بالاول او الوصفه او على رضاء غير محرم او النقبه وكذا لا معنى

للقول ببقاء الملك ممن يحرم بالرضاع الا انه لا يجوز البيع الامع الضرورة وهو اخر من
 من يبيع في الدين استنادا الى الصحيح وغيره في بيع ان الام من الرضاع لا يأس به اذا
 احتياج وبضعف لعدم المقاومة لما روي معارضته شهرة العمل بل الاجماع فيطرح او ينزل
 على النقيض او على رضاع غير محرم وعلى كل حال فلا يحصى من اختيار القول الاول **ويكون**
 استبعاد المحرم شرعا لفصله علم او صلاح او شيوخه او علقه بنسب شرعي كالهيا
 شيعه على اختلاف مراتبها ولكنها من كان له حق لصداقه او احسان او نادب في تعليم
 ونحو ذلك **وتلك القريب** ابتداء وسندامة ممن يدعى قريبا عرفا غير من حرم
 فيه ذلك وقد **ذكرناه** وبعبه ونقله باي نقل كان واستعباده لاختلاله بصله الاجماع
 ومناقاة للاحرام وللنص في البيع مع القطع بالغاء الخصوصية وفي استبعاد الضم دخلوا
 للملك عن النص غير ضار بعد ما سبق من التعليلين ونفي جمهور الاححاب كافي في
 اثبات الكراهة والاداب وفي الخبر لا يملك الرجل اخاه من النسب ويملك ابن اخيه
 ويملك على شدة الكراهة في الاول وصفها في الثاني ولا يجمع شي من ذلك للاجماع
 والنصوص واذا حصلت بعض المرجحات دخل ذلك كله في قسم المندوب **ويصح ان**
يملك كل من الزوجين ملكا دائما لانهما اوجازا في المنفعة والدوام وكذا المحلل له
صاحبه ما لم يختلفا في الاسلام وخلافه **في بطل النكاح** في المقامين وكذا التحليل
 للاجماع محصلا ومنقولاً صريحا في خصوص المقام وفي التحليل ضمنا وعلى وجه العموم
 ولا متنازع اشراك الاسباب للسوغه للوطى للاجماع وظاهر الكتاب في السنة و
 نضاد سلطان لنفاذ اللوازم والتواضع في بطل اللأحق من المتجانسين وبطل
 الملك للنكاح لقوته عليه والنكاح التحليل لمثل ذلك والموقوف عليه خاصا ملكا
 دون العام فلا يفسخ النكاح به على الاقوى وكذا الحال في المشتري من مال الزوجة ونحوها
 مما يملكه الفقهاء او ما يدخل في ملك المسلمين مع دخول اخر في الملكين وتبؤله في الابتدأ
 الحاكم ولو ملك فزال ملكه لفسخ من له الخيار له بعد النكاح والحكم في العاطاة ومن
 الخيار وقيل القبض يتبع الملك وعدمه ولا يفسخ في الفضول قبل الأحرار على القول
 بالنقل ولا يقع من الوطى على الكشف تنع عنه ان كانت الزوجة هي المشتريه ويوقف
 العلم بحصول الفسخ من حين العقد عليها ثم ان اتفاقا في الاحكام اجتهادا وتقليدا
 فلا كلام والاوجب على كل العاقل عقضى كل بطنه والقوى جبر الضعيف ولو اطاعه اختلعا
 ففوت النسب به بحث **وان ملك البعض** قبله او كثر في حاله كمال مالك الكل لجزئية
 الحجة في المقامين والنص الوارد في خصوص ملك الزوج بعض الزوج مع الاجماع على
 عدم الفرق **وما يؤخذ من الحرب** فيلتحق باهلها او يؤخذ من اهلها حيث كانوا

في زمن النبي من دون اذنه فهو له لا يملك التصرف فيه لأحد ومكان من اذنه كمالا يؤخذ
 باذن الامام وما في حكمه وما يؤخذ في زمن الائمة **بغير اذن الامام** الموجود حين الاقتناء
 او غيره لان اذن الواحد اذن الكل وبغير اذن منصوبهم الخاص من الثواب في زمن الغيبة
 الضعفي وغيرهم في زمن الحضور مع بسط الكلمة وعدمه وفي زمن الغيبة بجواز لا يؤخذ
 اشجارا او انهارا او ابار ونحوها او استبلا وعلى اموال الاجناس ونحوها باخراج من يطين
 الارض والنقاط من ظهورها او سرقة او خيانة او خدعة او سرقة قهر من غير جش من غير
 الى غير ذلك فهو لا يؤخذ كالألأ خود باذنه لأخذه كافر أجربا او مخلصا او ذنباً او غير كافر ومثنا
 او لانه كمال المباح نكح بالاستبلا وكل ما يباين مسبه وتلك الامام بجبارة الغير هنا محل
 للأصل والاجماع والخبار وفيه من الكتاب والنسب والاجماع باطلا على جواز اغنام مال
 الكفار ومسبهم كفاية وانما يلزم فيه المحس كسائر الغنائم وللإمام نصيبه الموقوف له لدخوله
 تحت الغنائم ولقوله هذا مال الناصب حيث وجدته وادفع اليها المحس وانما ما خذ
 بغير اذن الامام او باذنه على الغنم له اذنه بغير جش او سيرة **فهو للامام** في ذلك القصر
خاصة ليس للعاين ولا لغيره ولا لبيت مال المسلمين فيه نصيب للاجماع والمشول والرواية
 المعتمدة في نفسها المعتمدة بالثبوت تقصيدا ونقلا ولو لحقت الاجازة بعد الاعتنان لم يعد
 المحققا بمنزلة الفضول وعليه لو اجاز بعضه اذن بعض الحق كلا اذنت بياحه ولو ادعى
 الاخذ الاذن صدق بظاهر اليد والاذن منها عامته كان يقول اذنت بالغزو وخاصته كان
 باذن لقوم باعنائهم ولو اخذ بعض الجيش غنمه وبعض قهرا وبعض بالاذن وبعض بدونها
 الحق كذا حكمه والظاهر انه لا سلطان على مال الخواص كاهل البصر الا للامام او ما ذنه الخاص
 من اخذ شيئا قبل او نحوها ربه الالهة ولو طلبه الامام منه وادى الغنم صدق ما له
 يكن مع الجيش القاهرة فيبعا من الاصل والظم ويعقضى ملكهم عليهم السلام للكل في مبررة
 الاعتنان بالنسبة من غير اذن وللبعض في غيرها التحريم جميع التصرفات على جميع من عدلهم
 من سائر الناس لانه من العدوان وكل المال بالباطل فيلزم في الحفظ بالبقاء في الجواز من
 اوالقاء حتى يظهر صاحبها والبصا ودفع بالغير او اصلاح لارض خرابه جبال او دفع في
 واجب كفا او دفع للفقراء او في بعض القرب **ولكن برخصه الشبه** من الفرقه
 المحقة من الغزاة وغيرهم ولما ذن منهم والمنقول اليه عنهم كائنا من كان **في حال**
الغيبة وما في حكمها من الحضور شهادة الاجماع بقبره والسر والخبار دون غيرها قصدا
 على التيقن فيما خالف الاصل وللخبار **الملك** بقصده ولو خلا عنه في امانه لم يجرى له
 فيه حكم النحر او بعقد كذا او بعضا لجميع الملوكان والاخذ من ابدى الغنائم مطر بعقود
 فصات او معاوضات وفي جواز اخذهم فورا وجها الاستنقاذ لو كان الغنائم من غيرهم

عدم منافات جواز اخذهم قهرًا بوجه الاستنقاذ لو كان القاعون من غيرهم مع عدم منافات النصية
 وجه وجبهه **الوصي** للموطات بملك لهم بالانتماء او غيره او ملكا لغيره او بملك من الغنم او
 ممن انتقل منه اليه او باعتها من غيره من مال الغنم **وان كانت الغنم كلها للامام كما**
في محل الفرض كما من الله نعم ولأن السلطان سلطانه وبه حصل الاستيلاء الموجب للملك
او بعضها حيث يكون له البعض اما بجري الحكم على غير القاعد بحصول الملك والتخليل حقيقة
 من غير عقد او بجزء حكم الملك على غير الملوك ليعتد او يجعله شرعيا بقول الجواب والقبول
 من الملك بعد اذن الامام في حصته لاصالة وحقه للمسلمين بولايته والاول هو المختار
 والاخر اقرب للقاعدة والعدل عن مقتضى السرة للملك الرخصة العامة اصالة وولايته كما يظهر
 من الاخبار **لا يجزى اخراج حصه من الامام منها** اي من الغنم كما لا يجزى اخراج حصه ولا
 حصه غيره فيما يتعلق بالولاية والساكن مطم والمناجر ويجزى الحكم في جميع حقوق الامام التي تخصها **السلطان**
ولا فرق في هذا الحكم بين ان يسبهم المسلم فمؤنا كان او لا او يسبهم الكافر ولا بين
 كون امر الجاني كافرا او لا فمؤنا او لا وكل مسلم مؤمن او غير مؤمن وذوقا ومعتصم بوجه اخراجه **حربي** فهو
 ذنبيا او معتصما بقباعه لم يبع على اصح الوجهين مع احتمال الجواز مع كفر القاهر والجواز في مذهبه او
 مذهب القهقر او مذهبه لان المتيقن من اسبب الاعتصام منع ما يحصل ابتداء من اهل
 الاسلام وتقوى الفرق بينهما بقضيه من يقوم الاعتصام واطلاقه فتع في الارواح ون الثاني اما
 لو قيد اتباع القيد ولو **قهر** مسلم او كافرا غير حربي او حربي **حربيا** بالتجاوز لغير قباعه **مثلا مع**
 لانه ملكه فهو مسلط عليه ولانه عقد يجب الوفاء به وللإجماع بقسمه والاختيار ويجزى عليه
 الاحكام ويجزى الحكم في القاهر الحربي او مطع لكافة حيث يوافق مذهبه **وان كان القاهر حرمه**
 كان يكون **اخاه** او غيره ممن لم ينفق عليه وان حرم قهره للزوم قطعية الرجم مع عدم قطع
 الاسلام لها **او تزوجه** الدائم فضلا عن غيرها مع وجوب نفقته ومضايعتها والقسم لها والبسم و
 شبهه بناتها او فخرت زوجهها او تزوجه ولو قهرت زوجه المسلم غيره ردها اليه **او متعت عليه**
 من احد العودين **كاتبه ونسبه** وان نزل **او بوبه** نسبا او رضاعا وان تصاعدا **على اشكال**
 تنقسم مثله فهذه من قهر المسلم وينشأ من دوام القهر المقضي لدوام **الملك المبطّل**
للعق لو فرض دوام القرابة **الرفعة للملك بالقهر** ويرى الاول على كماله ما على القول
 بتوقف العتق على تقدم الملك زمانا فلا يقع مع القاسم فواضح لأن كل حين من احياء العتق
 لبقائه سبب الملك فلم يزل ملكا عتقا واما على الذاتي فقد ذلك اذا سبب كفر سيدها
 مع ان قلادة سلطان الملك وسلطه الناس على امواله اصل لا يخرج عن محل الملك
 واحتمل ترجمه العتق بعدم اعتبار القهر المستدام ضعيف **والتحقيق** انه لا حاجة الى **حرقه**
 ونحوه **الى الاستنقاذ** حيث يكون القاهر حربيا وبنو **الملك** **للتشريع بالسلطان** لما تقدم وعلى
 فرضه

نكره الاوافق

فرضه **ففي حقوق احكام البيع** مثلا من جنبا وشفعة وغيرها من احكام المعاملات النفاذ **البيعه**
 وانما من الحقيقة والجمع بين العقد والاستنقاذ وجه ظاهر الضعف **لا يحتاج حنبلا** الى ان
 فيه **ولا نظر** ولو قبل بان عدم جواز ملكه عند فاع الجواز عندهم لا يمنع جواز اخذ منهم له
 له بكون بعيدا ثم على تقدير عدم جواز نشره الملوك منهم لا مانع من اخذ الثمن لو وقع البيع بينهم
 ولو كان الدافع له ذنبيا او معاهدا ولو قهر الكافر باقسامه معاهادا ونحوه او غصب شيئا من ماله
 بنى على عزم والعهد الزمان لجميع ما وصل الى اهل الاسلام ولو بواسطه او وسائط ولو قبض
 القاهر الحربي العوض فأسلم واعلم فلا يرجع عليه مع البناء على انه عقد وعلى الاستنقاذ فيه
 وجهه ولو اعتق القلعة وقفها على الجواز واستوله ثم باعها لغيره فبطلت البطلان
 وعلى تقدير الاستنقاذ لافرق بين العقد الدائم وغيره اذ لا يرجع الامن جهة العقد ولا عقد
 ولا يلتفت الى حال العوض من جهة جهته ولا بخاسه او عتبت او قده على التمسك او
 حصول بعض الموانع الاخرى من جهة العقد على الاقوى **الطلب الثاني في احكامه**
يجوز ابتاع بعض الجوار مع الجبهة اكل لحمه او لا ومن بين اقسامه الاثنى عشر لانه اما كسر وقده
 او غصوه مطلقا او معيقا او مرده او بهيم فهذه اثني عشر لانص لا واحد وفي الاستثناء خمسة عشر
 تقع الا واحد مما احاط به اسمه ولم يوضع على الانفصال عنه فان ما وضع على الفصل سبق
 الكلام فيه في غير محل او انقلبه بناقل لا يفر فيه للجوهاله في صورته من سبع وعشرين صورة
 لانه لا يصح فيه وفي كماله قصد فيه الهبة الاجتماعية من تخل وشجر ونحوه **لشطين الاشعة**
 مع اعتبار الكسرون الكلي من الجزاء لا يقصد الكسر **وعلم النسب** بين الكل والبعض
 للاصل المسفاد من العموم في جنس العقد ونوعه والنسبة القاطعة والاجماع بنوعه ولا
 يجوز مع اخذ احد الشرطين **فلو** اخطل الشرط الاول كان **بباعه** صاعا من جلته مع العلم
 بها فضلا عن جهلها **او يده او رجليه او نصفه الذي فيه يده** **او الاخر** الذي
 فيه ذنبه او نحوها **بطل** للاجماع بقسميه ولزوم الجهالة الباعثة على الغرر ومثله كل ما مراد
 هبة الاجتماعية منها ولتعذر التمسك بالبايع لا مشتبه موضع القطع فيها وفي الكسر العين
 بجهة البطلان لا مشتبهه مع ارادة الوزوت والمسيح هذا فيما مراد له واما المتخلف والمزوب
 والمجمل فلا حاجة في بيعه فيه الى الشاهد وفي الجميع لافرق بين المن يوح مسلولا او لا بين عمه
 ولو اخطل الشرط الثاني كان **بباعه** ما يوافق احد الكسور او باعه **شيبا** او **جزعا** او **نصبا**
 او **قسما** او نحوها من غير تعيين **بطل** للزوم الغرر بجهالة المقدار **وبيعه** **لو باعه نصفه او**
ثلثه مقبدا بالاشاعة في غير المن يوح من مأكول اللحم وغيره ولا يصح في المن يوح منها الاستبراء والبيع
 مع جهالة الاصل **وتخل** في الكسر **مطلقة على الوجه الصحيح** من الاشاعة جملة لعقد السرايل
 مطلق العقد بل مطلق الفعل على الوجه الصحيح مضافا الى انها المنبارة عند الاطلاق وان لم يكت

عن ذكر القصد في المطلقات قرينة لمرادة إطلاقها **ولو استثنى البائع مثلاً الرأس أو الجلد** فكان
بائعاً لما عداها من جزئيين غير متجانسين أو مشروطاً وجهه **قال الأقرب** من الأقوال والوجود **بطلان** **البيع**
من غير فرق بين ما أكل اللحم وغيره من المذبح مسلخاً أو لا وغيره كالحية جمع جمع من الخول ما تقدم
وتبطلان بيع الحجر المعين على الإطلاق ولا فرق بين أن يعلق البيع بالصفة المحدودة بالرأس
المقتبضة بما عدا الجلد وبين أن يعلقه بالجميع مع استثنائها واختلاف الحكم باختلاف الصورة
اللفظية لأجله وقد صرح بعض بطلان البيع مع استثنائه قد روي عن القوم وبعض يعدم الفرق بين
استثنائها واستثنائها غيرهما إذ وفي القول بالصحة غش عن قاعدة الغرر والضرب والزام بعدم
ما غير نقد التسليم في بعض الصور وعدم الباش في بقي ما تميزت عليه الشرا واليساحر بين لهما
قد بين وفي الحكم بالضرب نسبة القيمة رد لقاعدة تبعية العقد للقصد في كلا المعقدين
وقاعدة تسليط الناس على أموالهم وأنه لا يجل مال امرئ إلا يطيب نفسه وأنه لا يجوز أكلها بالبال
الآن تكون تجارة عن شرا أو تركا أو التزيب على غير الدول فظهر من ذلك أنه لا وجه للقول
لأقوال الأخر ولا الوجه المحمله بعد المعاملات النظر فيها ما قبل الشرا وابتاعه وكثير من الاحتجاج
من أن البائع باستثناء الرأس والجلد يكون شريكاً مع المشتري بنسبة قيمتهما الإجمالية
فلو كانت قيمته عشرة مثلاً وقيمتها اثنتان للبائع الخمس استأد الأمان بعد أخذ العين
يوجب الشرا بحسب القيمة فلا يسقط المبسور بالعسور وما لا يدرك كله لا يترك كله وإذا عزم
بأمر فإما منه ما استطاع وفيه ما لا ينفق والمشتري وابتاع من منظور في دلالتهما أذ ليس فيهما مسو
إن البائع يكون شريكاً في البيع على قدر الرأس والجلد وليس من البعيد إرادة استحقاق قيمتهما
أو قيمتهما وأما السند فلا ينفق حاله ثم مدلولهما مقصور على خصوص الاستثناء من خصوص
البائع لهما معاً ما بين في خصوص البيع الصحيح في أحدهما بوقوع ذلك قبل البيع والظهور
في الآخر والافتصاف فيها حال الأصل على خصوص المنصوص مما لا يحصر عنه لأن يدعى النفع
في المقام وهو ممنوع في الشرا القهود منها ما ذهب إليه جمع من المتقدمين والمتأخرين وجعل من
متفرقات الأماقية ونقل عليها إجماعهم من العمل بخصيصة ظاهر العقد وتملك عين الرأس
والجلد استناد بعد ذلك إلى الأصل المستفاد من العوم في جنس العقود وإنعاضها وانعاض
تميز الثبوتية ومعرفة الحدود ونعم إنما يتم ذلك فيما لم يعد يستثنى الرأس والجلد قيمة نصي تعلق
العقد به وقد علمت ما فيه من تحقق الغرر عرفاً والزام الفرق بين المتأخرين فأن لا يفعل
الفرق بين تعلق العقد ببعض الأعضاء مع التسمية أو بواسطة الاستثناء ولا بين الرأس
والجلد وغيرها ومنها الصحة المذبح مع العمل بخصيصة ظاهر العقد لعدم اللامع وارتفاع الغرر
فيدخل في العوم دون غير المذبح المذبح للغرر الناشئ من وجود الحيوة الباعثة على ملاحظة
الجلد دون الأعضاء عادة وفيه ما من عدم ارتفاع الغرر بالذبح حتى يعد تمام السخ قبل الوزن

مع انفصالهما أو انفصالهما أو فصل أحدهما **ومنها الصحة في الذبح والضرب بالنسبة المخرجة مع**
عدم اشتراط الذبح وإساع اشتراطه فان وقع فلا كلام ولا تخبر بين الضرب والقيمة استناداً إلى
الأصل في الحكم الأول وأما حكم الضرب فللرأيتين الظاهريتين فيه وأما الخيار فللأصل عدة
في الشرط ومنها العقل بالروايتين في خصوص الجلد استثناء به موجب الغرر فيعتبر سراداً قيمته
والضرب بنسبتها دون الرأس والقوام لعدم الجهالة حدة فلا يؤهل العلم بخلاف الجلد **ومنها**
الجود على مدلول الروايتين أنصاراً على التفتق فيما عدا الأصل **ومنها** تخصيص المنع بالذبح
لدخوله حيزاً تحت الوزن الشرط فيه الوزن والمفروض عدمه ولأن الوزن مع الجلد والركن
لا يدفع الغرر **ومنها** الافتصاف بالمنع على المسلوخ مع بقاء الرأس وط مع عدمه بشرط
عدم الوزن لدخوله تحت الموزون **ومنها** قصر المنع على ما يؤكل لحمه وهو راجع على الظن إلى
القول بالجواز المطلق لأنه أعم من العقل في المال **ولو اشترى في الشرا** أو شبهه **وشرط أحدهما**
الرأس والجلد فلا يجرى إيمان أن يكون الاشتراك على البائع فيرجع إلى شرا أحدهما مستثنى من ضمنهما
وشرا الآخر النصف الآخر مع تمامهما فيرجع إلى شبهة شرا الكل مع استثنائها وأما أن يكون
الشرا لأحدهما ثم يباع النصف الآخر مستثنى من الرأس والجلد فيكون من قبيل استثناء الكل
منهما فيرجع الكل أو بالعكس بأن بشرطهما المشتري فيكون من بيع الأعضاء لأنه باع نصف
المشمل على تمام الرأس والجلد وأما أن يراد اشتراط أحدهما على الآخر وعلى البائع خصوصاً
ويجوز أن يكون ما كانا لهما فقط حتى يكون داخل في مدلول الرواية ويكون من بيع الأعضاء
ومتى وقع العقد على نحو من الأتباع السابقة **لبيع** الشرط المحالف للقواعد الشرعية في
العقد لفساده ولدخوله تحت بيع الغرر بسببه قبل وجب انتفاع منزله على الصحيح مع
البقاء على ظاهره منزلاً بشرطه على الإشاعة **وكان** من الحيوان **بقدر ماله** بالإضافة
أوماله من قيمة مشروط منسوبة إلى قيمة للرواية عن الحكم في رجل شهد ببيع امرئ بضائياً
فأشتره بعشرة دراهم فجاء واشترى فيه رجل آخر بدرهمين بالرأس والجلد فيه البيع وبلغ
ثمانية دراهم فقال له صاحب الدرهمين خمس ما بلغ فان قال ارهد الرأس والجلد ليس
له ذلك هذا الضرب وقد أعطى حقه إذا أعطى الخمس وفيه خروج عن الأصول الشرعية
والقواعد المرجعية بالغا ظاهر العقد وعدم تبعية العقد للقصد وحصول الضرر النائم
غالباً أما على البائع أو على المشتري ففي العمل على الرواية على محلها وقلة المرحون بردها مع
الجود مضمونها وفرض صحتها فتم على الشرع بالخروج عن مذاق الفقه والفقه معهما
ليست بحكمة الدلالة لأصل أن يراد الاشتراك بنسبة الدرهمين ثم طلب منه الرأس
والجلد أو أنما اشترى لأجل الرأس والجلد معللاً لا بشرطاً وفي قوله وقد أعطى حقه إذا
أعطى الخمس ما يشهد إلى ذلك وأنه سبق الوعد بأعطائه ومطالبة من جهة لأم وجهه

الاستحقاق وعلى كل حال فخطح الرواية او تنسب لها على نحو فاسد اعطى المحسنة لتطير نفسه
اولهون اسرائيل والشقاق **ولو قال** احد الشريكين لصاحبه بعد انعقاد الشراكة على طريقتي
له **التي بيننا ولا خسران عليك** لم يلزمه اذ لا يجيبه فاما لو عد ولو قال لها بعنوان الشرط
في التوكيل في الشراء من ثالث كان يقول احدهما لصاحبه اشترى لي ولك على الشرط المذكور
او في بيع احدهما لصاحبه او شراؤه منه **فالاقترب بطلان الشرط** لمخالفته القواعد الشرعية
المقررة في حكم الشركة والشراكة والمذهب او اصول المذهب كما قبله لبعض الاجانب لم يمتنع
وكذا للاجماع المنقول في الشركة في اسرار المال مع ظهور عدم الفرق بين القامدين وبطلان
الشرط يبطل العقد على اصح القولين وبضعف القول بجحته الشرط استنادا الى عدم الوفاء بالشرط
التقصير بغير الميثاق او الى اجماع المنقول معاوضة بمثلها واماما استدلاله من الاجانب في
الجارية مع كون مالها هو الشراكة فيها وفي ذيل الصحيح منها لا يوجب اباها اذا طابت نفس
صاحب الجارية ولعل المراد الطيب بعد ظهور الخسار من باب الاحصان وفي ذيل الاخرى لا
بانس بذلك اذا كانت الجارية للقاتل ولا تجوز من اشعاره بمثل مدلول السابق **ولو كان**
المشرك بينها جارية **ووظفها احد** الوطى الذي تدور عليه الاحكام **الشبهة** الاختصاص
به الداخلة في شبهة موضوع حكم او شبهة الحكم لجهله به **فلا حاجة** لدفع الحدود بالبيات
وللاجماع بقسميه مع استحقاق التعريف في هذا القسم لعصانته بترك السؤال **ولو لم يكن**
شبهة اصلا فبوطئه لها **وهذا يسقط** من الجد **بقدر نصيبه** اذ لم يكن زنيا من جهة و
لا هناك المحرمه كل والحصول معنى الشبهة باستحقاقه ولقاعده بتعويض الحكم بتعويض الا
سبب كما يظهر بعد التبع الثام والاستيفاء بتعويض المالك مضافا الى اجماع المحصل من
تتبع الفناوى مع دلالة الخبر المنجز بالشبهة المستفظة عليه على ان وجود المخالف باعش على
حصول الشبهة ولكن انما يسقط من الخدمة مقدار نصيبه **خاصة** وبجدة بمقدار نصيبه
حيث لا يكون ولذا له لان معنى الزنا قد تحقق من جهة بل مط فيلزم تمام الجد لا انقسام
الدبل على خلافه وبعد خروج الخارج ببق الباقي على حاله ولان كلكه تقضى بذلك للزوم
الزوم على الزنا وشبه المنكر بدونه والعنبر لا يفسد بسهولة ولا اختلاف لانظار فيه و
للاجماع المحصل من تتبع كلمات الاصحاب فلا حاجة الى الاستعاضة يقول بعضهم وكأنه
لا خلاف فيه والخبر المنجز بالشبهة بقسميها بين القدماء والمناخريين بل الاجماع كما مر ثم
ان الاسواط لو قسمت على نسبة النصب فلم يكن كسر في النصب فالحكم واضح والاقص
المتوسط على نسبة مقدار الكسران نصفان فاصف او سباعا فيع وهذا لانه الاقرب
الى الحقيقة بعد تغذرها والصحيح في ذلك ولو اعتبر التوزيع بالنسبة الى القوة الضربة
ضعف مع قبض السوط على المعناد او دقة السوط وظل لم يكن بعيدا والاول اقوى بعد

فرض التوزيع بعين الجدا اذ لمعين لتبعض القتل والرم ولو ادعى في خصمه الزنا على
شريكه ولم يعلم بكذبه ولا قامت بينة بصدقه در عنه بسببها من الحي على الاقوى ولو
نصر في قتل عام الملك على الحاكم كالمو هو به قبل القبض ونحوها حد وكذا الفضل على لقبيل
بالنقل على النافل وعلى الكشف في البدار والانتظار والعدم مط وجوه اقوالها الاخير لكنه بعد
لعصانته **فانحلت** مع امكان الحاق الحمل به وعدم شريك او مشتبه شريك له فيه مع
كونه لا يشبه الحق به لتحقيق النسب بحصول البعضية لغه وعرفا وكذا انصرها لعدم صدق
النزاعية **وقرر عليه** نقول بما سنفاد من طريق قطعي او ظني شرعي لغير عدل على الاقوى
او عدلين بالاجماع والنصوص **حصنة الشريك** الواحد او المتعدد دحاما لمجرأ وحالا
او مقدمه من حيث جنان الشريك عات ولها في بطنها او خارجها او لا خلاف في زمن النجوم
اذ هي بين اقول اقوالها من الاجال لانه سبب الانلاف دون ضمان الوطى او زمن النجوم
او الاكثر منهما او اعلا القيم من حين النجوم واعلاها من ضمان الحمل الى ضمان الانتقال او اكثر
الامر من من القيمة ضمان النجوم ونعنها الذي شربت به وورد في بعض الاخبار وفي المقام
وجوه اخرى باعتبار ضمان الانتقال والاعلا من ضمان النجوم الى ضمان الانتقال والاعلا من
زمان الوطى الى ضمان الحمل او الى ضمان النجوم او الى ضمان الانتقال والاعلا من ضمان الانتقال
الحين الولاد او ما يتجناه المظلم من الشريكين ولكل وجه ولا يحصل الملك ابتداء اجماعا
بل بالنجوم بل بصال القيمة او ضمانها عن حق الشريك في المنافع الحاصلة قبل ثابته وفيه
النجوم عن الصيغة كما هو ظاهر كلام العظم وظاهر الاخبار ويكون كاستحقاق العضد للنف
ويكون رجاءه كنفه ان حكم المعاطاة فيكون من شواهد النجوم فقوى بالنسبة الى
الواطي والشركاء كما حال امهات الاولاد وليس فوتر بالكن لا يسوع الاهال البائست
على التعطيل ومنى طلبه احدها احابه الاخر ولو امتنع احد الطرفين عن النجوم جبه الحاكم
عليه فان لم يتمكن منه قام مقامه ولا تجزى عليه احكام البيع فلا خبار بمجلس او جوهان ونحوها
ويتعين عليه اخذ الارش وعوض النفس ونحوه ولا يجوز له الرد ولو كان الاجال من شريك
كافروهم مسلمه واسلمت بعد الاجال جاء ما تقدم في حكم امهات الاولاد ولو اشترك شريكان
في الاجبال قومت عليهما واشتركا في الغزاية او جنى على القرعة وكذا الولد ولو وظفها قبل
الشركة فظهر الحمل بعدها لم تلقى بام الولد ولو فسخها بعد الوطى بخيار من الخيار كان
عليه نفقون الجميع ولو ظهر فساد شركة لم تكن ام ولد وعليه شريكها ان كان وقمة الولد
ولو فارق من المتجهدون اخفى ترجيح من طلبه الذي ترجح الفضل والاقرب وخبر الثلاثة
او سطها **وانعقد** هذا **الولد** يحجر بالنعاد النطفة او العلقه لا بعد التولد او النجوم او دفع
القيمة **صل** الاصله الحره وفضاها عن التبعية ولعدم تحقق الزنا المنع من الانساب لحصول

الشبه واستدل بظاهر الاحتياط وللأجزاء وظاهر الاختلاف ونظير التفرقة في اختلاف الوجهين في
 الوصية له وبه ودخله تحت الوقف تعاود الخيانة على نفسه وبعضه يتبعه للام والبيع منقضا
 او مشطرا وفي النفقة على الام بناء على انها العمل الكامل وفي ذلك التحيز لوضع مبتا بعضا او
 كلاه في لزوم نذل المال في تجهيزه وصدمه وفيما حصه من الارث قبل ميلاده وفي عتقه بنفرد
 اومع امه الزعير ذلك في اختلاف الاحكام باختلاف اسباب الالتزام من نذر وكيفية لا يتحقق على
 على ذوق الاقوام **وعلى ابيه قيمة حصة الشريك من يوم الولاية** حين خروجه الى الدنيا ولو تار
 وقت التقبيل لحفظ الحال السابق ولو تراضى على النجوم حال الحمل سقط اعتبار يوم الولادة وقيمة
 ولو اختلفا فالمدار على حين الولادة الا اذا خرج ناصبا فبتعين لصبر قيمة الحمل ان زادت
 على قيمة حين الولادة مع احتمال تقويمه فاما مع الخروج مبتا فاما بفرض احبا مسلما ويقوم
 والام باقية على حالها ويقوى اعتبارا على القيمة من حين الحمل الى حين الولادة او الى حين التقويم
 ولو ولد تحت متعدد اقوم الجميع ثم معلوم الحال لا يحب فيه واما الخنثى المشكل والمصحح فيحمل
 اعتبارا لكل القيتين فيه ويحمل اخذ نصف القيتين والقرعة والاقول اعتبارا للصورة من غير
 التفات الى الحقيقة ومع اختلاف المقومين يؤخذ بالراجح ومع عدم الترجيح يؤخذ بالاول ويتبع
 حجة التقويم من دون عقد بظاهر الاطلاق في الاضمار وكلام الاحتياط ولذا لا يصح تقويمه مبتا
 ولو خرج مريضا او ناقضا بجناية قوم صحيحا ولو كان الحمل من محارم بعض الشركاء اخذ له او غمة او
 خاله ونحوهم لم تقوم حصة الشريك عليه وعنتت على الشريك ولو كان اجمع كلك لم يقم عليه
 شئ ولا يحمل التقويم **ولا تقوم عليه بنفسه الوطى** قبل الاحمال كما زعم بعض الاصحاب اذ ليس
 فيها تلف ولا اشتراط على التلف ويجرد الاحمال اجري في جميع الحوادث المتعلقة بالاموال **على ان**
 قوى للاصل والاجزاء المحصل والمخالف يوفى لمحقوبه وبعض الاخبار المنجزة بالشبهة يستفيض
 حتى قبل كارت تكون اجماعا بل عليها الان اجماع وما في بعض الاخبار من تعليق التقويم على مجرد
 الوطى مقيد بما ذكرناه مع ان فيها ما يشبه على الضد من جواز بشره الشريك لها بعد الاستبراء
 ثم عرض البضع داخل في القيمة على قول مستدل بخلاف الاخبار وكثير من كلمات الاحتياط عنه والحق لزوم
 القدر مع ما عثر القية في البكر ونصف عشرين في البنت لان الظن اعتبار ذلك في الامم بالظهور
 من النسخ وتما قبل بمثل المثل وعلى كل حال يسقط عنه ما قبل حصته ويسلم التساوي والزوم
 ارشاد البكارة مضاعفا الى العصر فيعبد عن ظم الأدلة وان مال اليه بعض الاحتياط ثم على القول
 بالتقويم بنفس الوطى هل يفرق بين الفرج والدبر والنقا الخنثاين والانسزال وخلافهما اولا
 وجهها اولا لعدم الفرق في الطرفين دون الواسطة ولو وطى بعد نقل الحصة الى الشريك لعقد
 جازا ومع اشتراط الخبر له في كونه فسحا اولا وجهه ولو حرم وطئها عليه لوجه اخر كان يكون
 قد نكح امها قبله ايجز عليه حكم الشبهة ولا يفرق في لزوم العقرب جهل الامه بالنكح وعلمها ولا

بين الكراهية ومطامعتها كما هو مقتضى اطلاق الفتوى والرواية والاستناد الى كونها مع العلم و
 المطاعا وعينها لاهلها مردود بان ذلك في خصوص الحرة اذا علم من اطلاق المهر عن العقر ومن
 اللام المثلث فخص الحرة وعلى القول بالتقويم بالوطى لا بد من العلم بكون الموطوءة امرا والوطى ذكرا
 اما الخنثى المشكل فلا يقتضي فيها مجرد الاحتمال المذكور به في الموطوءة وعكسها في الواطى ولو نقلها
 مع اشتراط الخبر لنفسه فوطئها ثم ردّها لم يكن من المسئلة وهل يشترط العقر بشكر الوطى مع عدم
 عقره وشبهة اخرى وجهان اولاها عدم الوطئ او لا للشركة ثم وطئها فانبأ بزعم انها صارت
 له وثالثها يزعم انها زوجة احتمال التعدد وفي كون البكارة عبارة عن العشاء المخصوصة ومن
 عدم سبق الوطى حتى لو ذهبت بغير قرض ونزوة او نحوها اجابها حكم البكر وجهها اولاها الاول
 ولو ادعى الشريك عليه البكارة فان كان القول قوله مع اليقين ولا وجه للرجوع الى الاصل ولو
 كان الواطى دون البالغ والموطوءة صغيرة او بالسر فلا يقوم احتمال الاحمال فانظم عدم التقويم
 بمقتضى القول به **ويختار الشري وجب من له الخيار الرد بالعيب اذا تجدد العيب**
الحيون او غيره بعد تمام العقد **وقيل قبض** الذي لا يتوقف عليه صحة العقد ولو بعد
 انقضاء الثلاثة او معه كما في السابق على العقد والمقارن له والمشاغرة المتقدم على القبض في الزفة
 عليه صحة بشر ما عدم اسقاطا واشترطا سقوطه واحدا وفيه جهة مضبوطة على المنقول اليه
 على الاقوى **في الضم** اذ يترك الجميع قبله فيفسخ العقد لعدم بقاء متعلقه فيفسخ البعض ينسخ
 في البعض فينبعض ويثبت الخيار لغوات المقصود فيلزم الضرر ولا يندفع الا
 بالخيار واحتمال البطان لاحتمال اختلاف العقد والقصد مردود بان فساد البعض
 حقيقة ابتداء لا قبض الفساد فكيف يحكم به فيما نزل منزله البعض استدامة للأصل في
 وجهه وللإجماع محصلا ومنقول لا يظن بعض الاخبار **والامسك** غير مطالب فيكون **مجانا** اومع
 اسقاط حقه بآراء ونحوه لثبوت الحق بحصول السبب من غير توقف على المطالبة وهذا اوفق
 بمقتضى القواعد وظن الاخبار كما ان الاول اوفق بالسيرة المستقرة على مردد الاعصار **وبالاشتر**
 حيث لا مانع بان يسترجع من الثمن نسبت ما بين قيمة الصحيح والعيب وقت حدوث
 العيب لانه زمان الانقضاء الى العوض لا بالتفاوت بين القيتين حين العقد وحين
 حدوث العيب لا اذا كان من جهة البائع او الاجنبي وفيه والاقرب اجمع بين العوض وما زاد
 عليه العوض واعتبار حين العقد او حال التقويم او السلم او الاقباض او الاعمال على اختلاف
 وجهه لا وجه له **على ان** في مشهور تفصيلا ونفلا لانه عوض عن جزء فانت من جملة
 يحق انفساخ العقد بتلفها فيكون ضمانه يحق انفساخ العقد في مقابله ولا مقتضى للفساد
 كما مردولان الارز بعض الجميع او سلم جميع الثمن من غير اسقاط مقابل النالف فزيت في الخزو
 لان استحقاق الارش في العيب السابق او المقارن بسبب المضمون به وهو جاز في الخنثى فيه وفي

بعض الاجزاء غير متساوية والاشياء الى الاصل وتقع الحما في الاختلاف لاصل له ونفي الخلاف فيه
 خلافا لما يظهر بعد التتبع والاختيار للبايع في الفسخ ولو طلب بالارشاد خلافا من زعم ذلك ولا يسقط
 خيار الرد ولا خيار الارشاد باسقاطه قبل العقد وبعده قبل حدوثه وليسقط كل واحد منهما بالاسقاط
 بعده والاخر يسقط مع الاشراف في العقد كما هو ولو اختلفا في الحدوث قبل القبض بعده وجعل
 المتأخر في العلم بالبيع القبض فلا خيار كما لو شك في كونه عيبا ولو انعكس الحال قام الاشكال ولو بذل
 له الارشاد ولم يعلم بالعيب او علم ونسي من حينه حتى ارتفع بقي الخيار ولو اختلف المتأخر ونسي
 الرد ولو قبض بعضا فحدث العيب في الباقي من غير جهة البيع او كان ولم يعلم به تجزئ من ذلك
 مع بقاء القبض واخذ مع الارشاد ولو تلف الجميع بسبب سواي انقص العقد وروى العوض الى
 صاحبه وهو العني بالضرر والمجبه فيه بعد الاجماع بقسمه ما تضمنه من الاخبار فلا معنى للمنفق
 بعض الاحكام له بالانكار وما كان من جهة المشتري لا حكم له والعقد باق على اصله وان كان
 اجتنى فيه خيار بين الفسخ والامضاء ومطالبة لثمة الاجنبي بالعوض وفي الرجوع على البايع و
 جهات وان كان من البايع فيبقى فيه ثبوت الخيار بين الفسخ والرجوع بالقيمة على البايع على
 الاصل في غير محل الاجماع وفي المقام كلام باقي في محله انما انتمتم **ولو تلف الحيوان او مطلقا**
بعد قبضه والثلاثة وغيرها وكان الخيار فيها ناقلا صالحة في الحيوان على قول واشترط
 غيره او اجتنى اوها مع المنقول اليه او بدونه فلا ضمان على الناقل في الصور الست وتبطل
 الاحكام بتبدل اوقات الخيار والارزام والتحق الاستمرار بالخيار وجه الاصل وظاهر الاخبار ان
 للشهر بالاجماع وعلى القول بعدم ملكه حيث يكون الخيار للناقل يجري الحكم بطلانها بغير
 اما التخصيص بالشئ باشرط او غيره كما اذا كان حيوانا وتلف في احد الايام **الثلاثة من البايع**
مثلا ان لم يجد فيه المشتري مثلا ما يقتضي حادثة او غيره من مسقطات الخيار من
 اسقاط او صلح او نحوها للاجماع بقسمه وظاهر الاخبار ورودها في مقامات خاصة لا
 يمنع التعدد المشرط بالاجماع المركب والتعليل المستفاد منها والقطع بالقاء المخصوصة ثم
 ان كان الحدث من السماء فيعثر فان البايع فيه الرجوع الى صاحبها لانفساخ العقد مع
 احتمال بقاء الخيار للمشتري وان كان من البايع او اجنبي كان له الخيار بين الفسخ وعدمه وله
 الرجوع على المثل في وجه قوي ولا فرق فيكون الخيار مستمرا او متجددا ولو اختلفا
 في التلف وفي اصل الخيار لا في اشتراكه قدم قول الناقل وكذا لو اختلفا في وقت التلف مع
 جهل الناقل او جهله فيه وعلمه في انقضاء وقت الخيار وفي العكس اشكال ولو اختلفا
 في اشتراك الخيار او في حصول بعض اسباب سقوطه او في كون الحادث من المنقول اليه
 او من غيره قدم قول المنقول اليه ولو كان الخيار لكافزا كان مانعا فتفسد له ثمن في ذنبه
 او عصبه افسار خمر في يده او نحوها مما بعد تلقا في يد المسلم ولو يكن لفعله ولا يفرطه

فهو بعد تلقا في حقه اشكال وفي الحاق بقدره بالنسبة اليه خاصة والحاق النقص بالثمن
 وتحديد الثمن بحيث وفيه حكم الخيار الى كل ما فيه سلطان الرجوع من العاطاة ونحوها لو
 حصل الارزام من جانب المدايع فقط نظرا الى التعليل وجهه وكذا لو حدث سبب التلف في
 الثلاثة وغيرها من وقت الخيار المتخصص او حصل بعدها وبقوى عدم الضمان على المنقول اليه لا
 لو كان غير مستقر في الحياة فيها ولو انعكس الامر انعكس الحال **ولو تجد فيه** حيوانا كان اخره **عيب**
 وسيجي تفسيره **من غير جهة** المنقول اليه من **المشتري** ونحوه فان ما كان من جهة مانع عن بقاء
 خياره **فان كان** من خياره التخصيص لمختص من سبب الخيار الحيوان **والثلاثة** وما اشبهه من الخيار
 المحبوظ وقت العقد اما حصل مسببه وقت العقد ولم يعلم به كالعين والعيب السابق وخلاف
 الوصف ونحوها او تجد سببه بعد قبض او مطر كعزوب السنة الحادثة بعد العقد فيه
 وجهها **تجزئ الاول** لان اشتراك العقد فيها وهي عدم المضمونية عليه فلا يكون حدوثه مسقطا
 للخيار **والثاني** لان اشتراكها بانقضاء بعد حدوثه باسقاطه يصلح او غيره وانقضاء الثلاثة كما ان
 من جهة العيب لا يقتضي سقوط الاول لثبوت الخيار له من وجهين ولا يستلزم سقوطه
 احدها سقوط الآخر وانقضاء حديث الضرر بثبوت الخيار وللجماع المنقول بينه القبول
 محاربا الثابت بترك المطالبة او بشرط المسقط للحق على نحو ما روي بين الرد بالخيار او بالعيب
 المتجدد او بهما من دون ارشاد **وفي اخذ الارشاد** وهو ما قابل العيب من الثمن **نظر** ينشأ من
 اصل عدم كونه من ضمان البايع والعمل بعقضي العقد يقتضيه فيؤخذ على منعه من المناقاة كان
 العيب منه ومن السماء ونحوه بينه وبين الاجنبي ان كان من الاجنبي ولو رجع عليه بالارشاد
 كان له الرجوع على الاجنبي لان الرجوع على الاجنبي من ايهما كان انما هو يتفاوت القيمة لانيته
 الثمن فلو قل تفاوت القيمة عن تفاوت الثمن سلم البايع من الرجوع اليه تفاوت الثمن مع
 احتمال ايلام ولو رجع على البايع بتفاوت الثمن لم يرجع البايع على الاجنبي لان تفاوت القيمة
 فيذيله النقص ولو زادت القيمة بالعيب كان له الفسخ والامضاء مجازا ولو حدث فيه ما
 يرفع القيمة بمقدار ما يساوي نقص العيب او يزيد او لم يعلم به حتى زال او دفع اليه
 العيب لم يرتفع خياره ولو كان خيار الثلاثة مشتركا فاعابه واحد من الشركاء كان للبايع
 خيار بين الرجوع على الشريك بتفاوت القيمة والاجنبي وبين الرجوع بتفاوت حصصهم من
 الثمن على البايع ولو شك في ان خذ فيه في الثلاثة او بعدها حكم بالزوم وتجعل له ثلث
 الناصر على نحوها تقدم في المقام السابق **ولا يمنع** العيب المتجدد في الثلاثة ونحوها
 مما يخص الخيار فيه بالمنقول اليه حيث لا يكون مضمونا عليه **من الرد** بانثاله او **بالعيب**
السابق فضلا عن اللاحق او بشئ من الخيار السابقة له باشرط او خلافه وصفه او عين
 ونحوها ولا بد من اخذ الارشاد حيث يستحق لعدم ضمانه عليه فحذوه كعدمه ولو ارتفع

العيب السابق لجذوث الجبد او زال بفقن القيمة بسببه فالحكم بحال له لو حدث سببه في الثلاثة
وحصل بعدها وحصل النزاع في حدوثه او بعدها وعلم التاريخ اول اوقات الحدوث من
جهة المشتري ولا فقد في الكلام في تفسيره **ولو** لم يكن حدوث العيب في الثلاثة بل كان
بعدها وفيها احتشاش مثله في غير مضوت على البائع **منع من الرد بالعيب السابق**
اخره من اسباب الخيارات ووجه دفع عوض النقص للزم الضرر على الناقل بره اليه وللإجماع
ولا يمنع من الارشوا جماعاً وفي الاخبار دلالة عليه ولو كان احداث المشتري غير مضوت عليه لم يرد
من البائع او لاخذ البرائة في الطأ به او البسطه او نحو ذلك لم يمنع من الرد ولا فرق في الحديث
الصانع من المنقول البريء ما يكون عن علم او جهل وعدا وخطا ويراد منه مطلق النصف
او خصوص الغير للصورة **والحل** للصون كأنما كان انساناً او غير انساني من كبار الحيوانات
او صغاره على اشكال في القسم الثاني ولا سيما في القسم الثاني منه لقضاء العرف اليوم بالرجل
حال النقل للناقل ود النقل البري فلو جرى صبغة **البيع** مثلاً على الحامل كان **الحمل**
للبيع مشروطاً له من دون خلاف معتد به **على** الاصل وعمومات العقود اصنافاً واما
وعقودت الشروط والاجماع والقول بمنع الحاقاً بالخبر فيكون كاستثناء الخبر في بيع الحيوان
ظاهر البطالان او مطلقاً هو المشهور حتى ادعى عدم الخلاف فيه للاصل والعقود وادعى
الحرية شره المعايير القطعية واختلاف الاحكام الشرعية اذ قد يثبت حكم التحريم والتدبير
والوصية والوقف وغيرها الاحكام دون الاخر والحمل احكام خاصة في الارث والجنائيه
وغيرها وليس الحمل يدلول الحامل بوجه من وجوه الدلالات والفصال لا ينقص الحامل
لخلاف الاجزاء من بدو رجل ونحوها **الان** يقوم قرينة على دخوله في النقل كقضاء العادة
فهذه الابام في نقل ما عدى الانسان خصوصاً في صغار الحيوانات كالغنم والطيور ونحوها او
البناء على تعبد ضعيف يمكن ان يلحق ظهوره لدخول بحال المسامحة لغيره خوفاً من حصول
الشفاق والنزاع في الاخر حتى لو كان البناء على المداقة حكم بعدم دخول الحمل في البيع او يضمه
في البيع تبعاً للحامل والضم في المجهول ان لم يؤثر في غير ولا يخص عن الناشر فيه للاجماع
والسنة المستمرة من قديم الاعصار والقول بجواز بيعه معها بدون قصد الضم في كل
ما ذكره واما مع الانفراد فلا بد من اعتبار الشرايط في البيع المستقل في **الشرط المشتري**
الحامل وفي الشرط للغير الحمل **في** **فيثبت له** موافق شرطه وحده وتعدداً ذكره
فصدها وفي جواز اشتراط مع جهلها او جهل احدهما لوجوده او في سنة ففعله عن
العقد او حمل سوى لوجود وجهه ويدخل الفرق بين الشرطية والشرطية في ظهور العدم
فان له الايقاع في الاول محتملاً او الرد ويضاف اليها على الثاني استبعاد ما قبل الحمل
الثنى مع الايقاع ومع انكشاف موته حين العقد تنبض المصيبة على فرض ان ينظر الشرطية
وجهه

ويظهر ان ادعى غير محتمل

وجهه ولو خرج متباً بعد الايقاع على باطل ما لم يعلم خلافه ونحقق الحال التكون
علقه فابعدهما وحصل النزاع في حدوثه او بعدها وعلم التاريخ اول اوقات الحدوث من
جهة المشتري ولا فقد في الكلام في تفسيره **ولو** لم يكن حدوث العيب في الثلاثة بل كان
بعدها وفيها احتشاش مثله في غير مضوت على البائع **منع من الرد بالعيب السابق**
اخره من اسباب الخيارات ووجه دفع عوض النقص للزم الضرر على الناقل بره اليه وللإجماع
ولا يمنع من الارشوا جماعاً وفي الاخبار دلالة عليه ولو كان احداث المشتري غير مضوت عليه لم يرد
من البائع او لاخذ البرائة في الطأ به او البسطه او نحو ذلك لم يمنع من الرد ولا فرق في الحديث
الصانع من المنقول البريء ما يكون عن علم او جهل وعدا وخطا ويراد منه مطلق النصف
او خصوص الغير للصورة **والحل** للصون كأنما كان انساناً او غير انساني من كبار الحيوانات
او صغاره على اشكال في القسم الثاني ولا سيما في القسم الثاني منه لقضاء العرف اليوم بالرجل
حال النقل للناقل ود النقل البري فلو جرى صبغة **البيع** مثلاً على الحامل كان **الحمل**
للبيع مشروطاً له من دون خلاف معتد به **على** الاصل وعمومات العقود اصنافاً واما
وعقودت الشروط والاجماع والقول بمنع الحاقاً بالخبر فيكون كاستثناء الخبر في بيع الحيوان
ظاهر البطالان او مطلقاً هو المشهور حتى ادعى عدم الخلاف فيه للاصل والعقود وادعى
الحرية شره المعايير القطعية واختلاف الاحكام الشرعية اذ قد يثبت حكم التحريم والتدبير
والوصية والوقف وغيرها الاحكام دون الاخر والحمل احكام خاصة في الارث والجنائيه
وغيرها وليس الحمل يدلول الحامل بوجه من وجوه الدلالات والفصال لا ينقص الحامل
لخلاف الاجزاء من بدو رجل ونحوها **الان** يقوم قرينة على دخوله في النقل كقضاء العادة
فهذه الابام في نقل ما عدى الانسان خصوصاً في صغار الحيوانات كالغنم والطيور ونحوها او
البناء على تعبد ضعيف يمكن ان يلحق ظهوره لدخول بحال المسامحة لغيره خوفاً من حصول
الشفاق والنزاع في الاخر حتى لو كان البناء على المداقة حكم بعدم دخول الحمل في البيع او يضمه
في البيع تبعاً للحامل والضم في المجهول ان لم يؤثر في غير ولا يخص عن الناشر فيه للاجماع
والسنة المستمرة من قديم الاعصار والقول بجواز بيعه معها بدون قصد الضم في كل
ما ذكره واما مع الانفراد فلا بد من اعتبار الشرايط في البيع المستقل في **الشرط المشتري**
الحامل وفي الشرط للغير الحمل **في** **فيثبت له** موافق شرطه وحده وتعدداً ذكره
فصدها وفي جواز اشتراط مع جهلها او جهل احدهما لوجوده او في سنة ففعله عن
العقد او حمل سوى لوجود وجهه ويدخل الفرق بين الشرطية والشرطية في ظهور العدم
فان له الايقاع في الاول محتملاً او الرد ويضاف اليها على الثاني استبعاد ما قبل الحمل
الثنى مع الايقاع ومع انكشاف موته حين العقد تنبض المصيبة على فرض ان ينظر الشرطية
وجهه

وجهه ولو خرج متباً بعد الايقاع على باطل ما لم يعلم خلافه ونحقق الحال التكون
علقه فابعدهما وحصل النزاع في حدوثه او بعدها وعلم التاريخ اول اوقات الحدوث من
جهة المشتري ولا فقد في الكلام في تفسيره **ولو** لم يكن حدوث العيب في الثلاثة بل كان
بعدها وفيها احتشاش مثله في غير مضوت على البائع **منع من الرد بالعيب السابق**
اخره من اسباب الخيارات ووجه دفع عوض النقص للزم الضرر على الناقل بره اليه وللإجماع
ولا يمنع من الارشوا جماعاً وفي الاخبار دلالة عليه ولو كان احداث المشتري غير مضوت عليه لم يرد
من البائع او لاخذ البرائة في الطأ به او البسطه او نحو ذلك لم يمنع من الرد ولا فرق في الحديث
الصانع من المنقول البريء ما يكون عن علم او جهل وعدا وخطا ويراد منه مطلق النصف
او خصوص الغير للصورة **والحل** للصون كأنما كان انساناً او غير انساني من كبار الحيوانات
او صغاره على اشكال في القسم الثاني ولا سيما في القسم الثاني منه لقضاء العرف اليوم بالرجل
حال النقل للناقل ود النقل البري فلو جرى صبغة **البيع** مثلاً على الحامل كان **الحمل**
للبيع مشروطاً له من دون خلاف معتد به **على** الاصل وعمومات العقود اصنافاً واما
وعقودت الشروط والاجماع والقول بمنع الحاقاً بالخبر فيكون كاستثناء الخبر في بيع الحيوان
ظاهر البطالان او مطلقاً هو المشهور حتى ادعى عدم الخلاف فيه للاصل والعقود وادعى
الحرية شره المعايير القطعية واختلاف الاحكام الشرعية اذ قد يثبت حكم التحريم والتدبير
والوصية والوقف وغيرها الاحكام دون الاخر والحمل احكام خاصة في الارث والجنائيه
وغيرها وليس الحمل يدلول الحامل بوجه من وجوه الدلالات والفصال لا ينقص الحامل
لخلاف الاجزاء من بدو رجل ونحوها **الان** يقوم قرينة على دخوله في النقل كقضاء العادة
فهذه الابام في نقل ما عدى الانسان خصوصاً في صغار الحيوانات كالغنم والطيور ونحوها او
البناء على تعبد ضعيف يمكن ان يلحق ظهوره لدخول بحال المسامحة لغيره خوفاً من حصول
الشفاق والنزاع في الاخر حتى لو كان البناء على المداقة حكم بعدم دخول الحمل في البيع او يضمه
في البيع تبعاً للحامل والضم في المجهول ان لم يؤثر في غير ولا يخص عن الناشر فيه للاجماع
والسنة المستمرة من قديم الاعصار والقول بجواز بيعه معها بدون قصد الضم في كل
ما ذكره واما مع الانفراد فلا بد من اعتبار الشرايط في البيع المستقل في **الشرط المشتري**
الحامل وفي الشرط للغير الحمل **في** **فيثبت له** موافق شرطه وحده وتعدداً ذكره
فصدها وفي جواز اشتراط مع جهلها او جهل احدهما لوجوده او في سنة ففعله عن
العقد او حمل سوى لوجود وجهه ويدخل الفرق بين الشرطية والشرطية في ظهور العدم
فان له الايقاع في الاول محتملاً او الرد ويضاف اليها على الثاني استبعاد ما قبل الحمل
الثنى مع الايقاع ومع انكشاف موته حين العقد تنبض المصيبة على فرض ان ينظر الشرطية
وجهه

فحصته الاذن او في النصف بعد ثبوت الماذونيه في القبض او في وصول النثر الماذون بدفعه او في
 وصوله عوضا لدفعه بالاذن قدم قول المشتري ثم مع اتحاد الصنفه كما هو الفرض لو نفع بالخيار جازها
 كان للبايع الغنم لحدوث التبعض كما لو كان سابقا كعبد مسلم اشترى فيه كافر ومسلم وللمسلم
 اجرة العتق اياها لم يظهر التبع **والعبد** كلاً او بعضاً فذا او منشأ بالحرية لكذا به او قد يبر او لا دقة
 او وصية بالعنق او اشتراط له في عقد لا يبر مع التوقف على اجراء الصنفه **الملك** **وطلقاً**
 لا عبثاً ولا منفعه مولاه ولا اتمام ملكه او كان وقفا عليه حين الحرية ولا ما جعل له من زكوة
 او فدية او صدقات او غيرها **على اي** مختار مشهور رعاية الاشهاد من المتقدمين والمناخير
 مدعى عليه الاجماع معتبر عنه بلفظ الصريح من جماعة وما يفيد بظاهرة لغيره بعبارة مختلفة
 من نقله من عدد من كتب الامامية ومذهب اصحابنا وعندنا المأثرة وللاصل الا في
 بعض الاقسام النادرة ولانه ليس لأكابر الملوكة من البهائم وجميع الحيوانات ولا لا يعقل
 ملك الملوكة على وجه يخص به دون مولاه لان نفسه وبذنه وصفاته ومن جلتها سلطاناً
 محمولة وسلطان الساطن غالب عليه وقصم وجوب الزكوة بل استحبابها مع بثرة في
 مال الطفل والجنس والجم والكفارات المالية ونفقة القريب ومن فيه من العبد ومنعه من
 التصرفات وان لم يكن مولاه قابلاً للولاية وجماعة اخذ السيد قهر ما في يده بالاجماع محصلاً
 ومنقولاً بقوم مع ما دل على حرمة وعدم اجراء حكم الامانات والولايات والوكالات عليه عدم
 بقاها في يده له مع بعده واعتاقه عدم حرمانه للثقة الا بعد عتقه ولعل جناية بربوبته
 او بكسب وعدم استحقاقه للارث الا بعد عتقه وجوب تجزئته بعد الموت بما يتوقف
 على ذلك المال بخلاف من يحب نفقة من الارحام وعدم جواز الوصية له والوقف عليه
 وعدم حرمة التصرف بغيره على مولاه مع حرمة التصرف باموال الناس عقلاً ومشراً ويملك
 المولى ما كان من فوائده البدن كالحمل واللبن واعراض الجناية عليه وعوض بضعة ونحوها
 فالخارج اولى لزوم تملك كل من العبد من صاحبه في بعض الصور ما يظهر من مجموع ثبوت
 الدعوى وان كان اكثرها الا يخلو من مناقشة ولقوله فم ضرب لفته مثلاً عبد امولوكا
 لا يقدر على شئ الظاهر في الكشف في صفة عدم قدرته كظهورها منه في صفة الملوكة
 وثبوت اجهر لا ينفى قدرة التملك ولان قصد التقييد لا يبق للملكية خصوصية على ان
 الاقتصار الثاني ادخل في ضرب المثل واوضح بازاء البرهانه على عدم القدرة وفي ذلك
 ما يفيد عن الاستناد في عموم العبد والشئ الى القول عدم الامور له وقوله نعم ومن
 سرزقناه سرزقاً حسناً ان لم يودى ما ذكرناه فلا ينافيه ولقوله نعم ضرب الله لكم مثلاً
 من انفسكم هل لكم مما ملكتم ايمانكم من شركاء فيما سرزقنا لم فانه ليس المراد فيه خصوصاً
 كرهه اذ لا يبق للمالك خصوصية بل المراد الرزق القام فيقيد المطلوب على انه في الايتين
 اشارة

اشارة الى تقرير الامتناع العقلي في ملك المالك ولما دل من الاخبار الصحيحة على ان العبد ما
 له لمولاه تنزل على الصدق على الجواز من العكس لان اضافة المال اليه كاشراً لاضافات يكتف
 فيها اذ في ملائمة على فرض المجانية فالجواز فيها اقرب من الجواز الاخر وما دل منها على ان
 وما دل منها على ان ما في يد العبد لما اذا اباعه واذا اشترطه المشتري كان له وما دل على
 على بطلان الوصية للعبد لا بعد اباعه ما تحرر منه وللسرة المانوسة والطريقة المانوسة خلفا بعد
 بعد سلف فلا وجه للقول بانه يملك معكم ونسب الى الاكثر في ذاته والظاهر الاكثر في
 او يملك فاضل الضريبة فقط وارش الجناية كذا ونسب الى الشئ واباعه او ما ملكه مولاه وما
 عتقه فاضل الضريبة وما دل له في ملكه او المالك منها على اختلاف اقامه او يملك ملكاً غيراً
 او التصرف خاصة وما اباحة التصرف له مع اذن المولى فلم يمنع منه احد بل قبله اجماع بين
 المسلمين استناداً في الاول الى قضاء العورات في باب الاغتصاب والخصومات وقبول
 الهبت وجميع اسباب الملكات وفيه منع دخول الملوكة فيها والاقوله نعم وانكحوا الاياتكم
 والصالحين من عبادكم وامانتكم ان يكونوا فقراً لغنم الله من فضله فان الغنى عبارة عن
 تلك قوت السنة وفيه ان الغنى يتحقق لوجوب النفقة والاجله لا يخط واحبوا النفقة من حقوق
 الفقراء على ان يمكن ايراد الغنى بالاعتاق ثم الاستزاق مع انه لم يفرج عنه على ثبوت الحقيقة
 الشرعية فيه والقبول الاخبار كما روي عن علي انه اعتق عبد فقال له ان ملك لي
 ولك وقد تركته لك وضعف عن من الاستناد اليه على انه اغتافيد الملك في الجملة ثم ان
 في قوله ملك لي ولك منافات واذا فتح باب المحل فالشئ على الاختصاص في ذاته
 القرب والى ان اباحة النكاح والتحليل له يستلزم الملك وفيه ان حال البضع ليس له
 باق الاملاك وسلطاناً سلطان اختصاص والى قول الحسن ثم في رجل قال لملوكه
 انت حر وطالك لا يبد بالحرية قبل المال بل يقول لي مالك وانت حر وفيه بعد
 الاعراض عن السند انه لا يوافق القواعد الشرعية ومعارضها هو اقوى ثم لا يستفاد منه
 الاثبوت للملك الجملة وفي الثالث ان عقد الكتابة بغيره عدم استحقاق المولى سوى ما
 فرضه لنفسه فلو لم يكن الفاضل للعبد في ملكه مالك وفيه ان الامتانات بين كونه مالا
 للمولى وكونه محجوراً عليه بملكه بعد تمام الاداء او بعد وفاة بعضه والى الصحيح الدال على ان ما
 كتب بعد الفرض له وله ان يصدق وان يعق وفيه ان مخالف لما دل على ان محجوراً
 عليه في التصرفات مع انه معارض بما هو اقوى منه وفي الثالث ان المولى انما يملك
 خدمته والانتفاع به واما النفس فيفسد والبدن فبدنه فاسدها له ولذلك منعك
 التكليف بها وفيه ما لا يخفى ولا ما روي عن الصم ثم من المولى اذا ضرب عبداً ثم سقته
 بالفي درهم لا يجوز للمولى اخذها وزكوةها على العبد ولا يخط من الزكوة شيئاً واذا ملك

عوض الضرب عوض الجناية بالاول وفي جناية الغير اولى او شرط فيه مع الاتفاق عن السند اشتمالها
على ما يخالف الاجماع من منع المولى من التصرف ويثبت الركنة على العبد وفي الرابع الى ان
العبد له ذمة وقابلية للملك وجميع افعال التصرف وتعلق خطا بآثار العبادات والمعاملات
لجميع العقل والرشد والقصد والاختيار على نحو الاحرار فلا مانع سوى منع المولى فاذا ملك المبيع
المانع وتما استغنى عن ذلك جواز الملك في الجنايات ونحوها بمجرد الاذن فيبدل على الوجه
الحامس انهم وفيما ان المانع ذاق وهو عدم قابلية للملك والفرق بين تعلق الخطا بآثار
والمعاملات وبين ما نحن فيه واضح والمزاجية السيد العبد في مقابلته من به آياه وفيه ما
مضاف الى ان العبد من الدفع طلب طلب نفسه العبد لدفع المواخذة الاخرية فلو عادل
بالمال العاد الوتر ومن يجمع ما سبق يظهر وجوه المركبة وفي السادس الى الجمع بين ما دل
على سلطان السيد على منعه من التصرف بل عدم جواز تصرفه الا باذنه وما دل على ملكه
العبد بالحق على ملك غيره تام وفيه ان شرط اجمع العاد له وهو غير حاصل على انه يرجع الى القول بالملك
حقيقة لان الملك فنقون على عدم جواز تصرف العبد الا باذن مولاه وفي السابع الى ان مقام الاجماع في هذه
الاجابات ان المولى اذا اذن لعبد في التصرف جاز للعبد ذلك وهو مفعول ملك التصرف وفيه ان
الفرق بين ملك التصرف والباحة غير خفي والواقعية النكاح والتحليل وفيه ان للبضع حكما
اخر كما ثبت الاشارة اليه ولذلك لا يدخله صلح ولا معاوضة بوجه من الوجوه ولو كان في
هذا العبد المسلم عبد مسلم او مصحف او نحو من المحدثات في صفة مولاة كافر بيع على جميع الا
قوال ولو انعكس الحال بيع على القول بملكية العبد او تملكه المولى دون القول الاخر ولو وطئ
العبد جازية حتى على القول بعدم ملكه حتى التراضي وغيره لعدم اذن المولى على القول بالملك
ولا يجوز للمولى وطئ من تحت يده مملوكه على القول بملكه الا ان يقصد الملك ولا يعد جعل
التصرف ملكا ولا بيع له نكاحها الا على القول بملكية العبد ولا نكاح العبد الا مع عدم ملكه
ولو وهب كل من السيد ملكا للعبد وكذا مع جهل النكاح ومع العلم بملك المتهمة اليقين
للاحق دون العكس ولو علم نكاح احد هادون الاخر حكم بنقد المعلوم ونكاح المجهول على اشكال
مرفق نظائر ولو ملك احد الابوين او محرماتهما بغير علمه ولو كان السيد محرما والعبد محلا
او بالعكس بين زوال ملك السيد وعدمه على الوجهين وكذا استطاعته السيد وجوب
الزكوة ووفاء ديونه وانفاقه على من وجبت نفقته من مملوك وغيره واتجه من وجوب
التجهيز وندومه وانما به المتعلقة بملك المال غير ذلك **فان كان بينه ماله** ولم يتم
على الدخول معه والنقل **فهو للبايع** او مطلق الناقل دون العبد ولو قلنا بملكه للاجماع و
ظاهر الاخبار ودون المنقول الميرسوا نقل بعقد معاوضة وغيره جنسا كان او افتقد ان
جهله البايع بالخلاف ولما سبق مما يدل على فساده العالم الجاهل والحكم وكذا ان علم به على

اصح القولين مع اشتراط له وعديه كراهو المشهور في روايه والاشهر في اخرى وقول الاكثر
فالشر لاصاله البقاء على ملك السيد بناء على ملكه او بقاء سلطانه بناء على عدمه وحيث
حكنا بالخروج عن العبد في سلطان مولاه وليس ما يفيد دخوله من داخل ولا خارج و
للاخبار الدالة على ذلك غير فارقة بين العالم والجاهل والامان من ذلك بعد ورود نص
به ولا غرابة فيه اما على القول بان المال له واما على القول بانه للعبد فلا بعد فيه لجواز النقل
بملكه ببقائه في يد مولاه ويكون خروجه بمنزلة موته الناقل لماله اليه وتغير الحكم بالنقل
غير عزيمة كما في مرجع امر نكاح العبد الى مشريه والمزوجة اذا اعتقت ونحوها وما دل
على الفرق بين العلم والجهل وان صح لا يقام ما دل على خلافه لكثرة وجوبه وبجاءه بما افقده
بعدم الاستصحاب او غير وبالشبهة والسرعة المستمرة وغير ذلك **فان** ادخله في البيع صح
او قامت قرينة داخلها وخارجها على دخوله او شرط **اشترى** كما لو شرط غيره من امواله **مع ان**
يكن مانع كما اذا لم يكن **مرفقا او لا** ولم يزد زياده عينية او معنوية او حكمه مشطية او شرطية
كان **واختلف** احضا او افتقاص اشكال كل منهما على جنسين **او تساويا** من كل وجه **ولكن**
زاد الثمن زياده عينية او غيرها على نحو ما سبق مجانسه او لا حصلت بشرط الرتبة
بنماها وكان المتعاملان محق فيقتصر الرتبة بينهما كالوالد والولد ولو كان معاوضة بغير البيع
ففي دخول الرتبة فيها وعديه وجهها مبنيان على ما سبق تحقيقه في محله ان الله وهل الحق
مال العبد بالتواضع كالشربة والطريق والحرم ونحوها فيسوع مبه مالا يسوع في ما يدخل في
البيع اصاله والاول اجر في حكم اصاله وجهان ولا فرق في المشهور بين جعله مشطيا او شرطيا
والاخرى انه يجري والثاني من المسموحة مالا يجري في سابقه ولو جزم مشري بالعبد
عيبا وقد شرط المال له لم يكن له رده وحده بقى المال ونلف وكذا لو كان العيب في المال ليس
له رده دون العبد ولو شرط بعض المال مع العبد او كل المال مع بعض العبد او كل المال
مع بعض العبد والبعض مع البعض حصلت الشرط جاء ما شرط في الكل والمال المستحق
العقد قبل القبض للملك كما في الوجه للبايع ومع الشطية يتبع كسبه الشرط وعلى التبعث
الوجه وما كان من عقد فضولي واجازته بغير الكشف والنقل وفي الخبرين على الفرض
ولو اعتق العبد فالمال لسببه للاصل والاخبار ولو اختلف البايع والمشتري في الاكثر
او في كون المال للعبد قدم قول البايع كما لو اختلفا في صلح المال **ولو قال له العبد** او
الامة **اشترى** او نحوها وعينت له جهة الملك او قال تملك باي نحو كان او ابيع مولاي
على ذلك او كن سفيرا بينه وبين غيري الى غير ذلك **والك على كذا** او قال من فعل ذلك
فله كذا **يلزم** على فرض الصحة لكونه جعله وهو عقد جازي بل لا يصح **على ثري** فلا تشتغل
ذمة العبد بشئ لوان بالعل الذي اراد منه سواء كان للعبد مال ولا ملكناه ولا اذن له

السيد والا ان يعود الى السيد فلتشغل ذمة دون العبد كما هو المشهور بين الاصحاب شهرة
 تقيد الاجماع لان كل من ذكر هذا الفرض حكم بذلك والسالك بعد ان مهتد قاعدة لا اهلته
 له التملك فغير ولا منفعه يستفاد منه امتناع ان يملك في ذمة المجهول له عللا لان العبد
 ولا قبله وان لا قابلية له في المعاملة الشاغلة للذمة وعموم نفق قدرة في الكفاية بين شأ
 في هذا الباب ولو قال السيد بعني او ملكني من معين او مطم ولك على كذا انك اذا قال
 للمشي لما ذكر هالك ولانه لا يكون لصاحب المال على ما له مال وما في بعض الاخبار تمانيا
 فيه مطروح او ما في بارادة الوعد ونحوه لقوة العارض ولان في الصورتين يلزم على القول به
 اما اشتغال ذمة بالدفع قبل انقضاءه فذلك مستحق قبل العمل مع انه لا يضر به بشئ
 ملكناه او لا وان كان بعده كان ما في يده للبايع او للمشي فلا يثبت له في المالحين حتى على
 القول بملكه لزواله بانقضاءه فلا استحقاق عليه بعد انقضاء الملتزم له ما به ماله يستحق
 المطالبة بعد العتق لا يصح معاملة لان الاقدام عليها سفسه ثم لو جاز ذلك لصحت اجازة
 وجعل لانه باق معاملة له وفي البعض يحمل التبعيض والبطان ولو قال اعتقه ذلك كذا
 توقف شغل ذمة المولى بالاعتاق على شغل ذمة العبد الموقوف على الملك للعلل في ذمة
 المولى الموقوف على الاعتاق واما الكتاب فحكم خاص **ولو دفع** فخرج بطريق الصواب دون
 الوكالة كما هو الموافق لما نرى من الاحكام طاهرا **الى** مملوك قنا او غير **ما ذون** من مولا
 في التجاره وغيرها لجهة التفرغ **مالا** مظم او خصوص الف درهم جود على الرواية **للمشي**
 به **مقبه** عبدا او امته اذ في الرواية نسبه او تملكها له باق وجوه الملك كان باق في
 كما يقضي به التتبع **وبعته** **ما** بنفسه كما هو ظاهر العبارة وصحح الرواية الا ان تنزل
 على ارادة الفعل دون خصوصي الفاعل لتوافق القواعد **عنده بالباقي** ومات الدافع
 يقتضيه السوق **فاشترى** الماذون اياه كما هو مفروض الرواية بعين المال او في مملوك
 بنا على عدم الجود واعتقه **ودفع اليه الباقي** من الافراد من مولى الاجل قال كان **الحج**
 على وجه المعاملة او المسامحة **الحج** كما في الرواية ثم ادعى **كل من مولى الاب الماذون** او مولاها
 او الماذون نفسه او الاب في وجهه ومواله **ورثته الدافع** او وكلاته او اوليائه او الاوصيا
كون ثمن من ماله الذي ملكه او ثولا **فاقول** **قول مولى الماذون** في كون الماله مع **ليهم**
 منه كما في الرواية **وعند البينة** لغيره والاكتم العمل عليها لان الهدية مالك الماذون فيصدق
 في دعواه وكشف حقيقة الدعوى والجواب بحسب برقع المحجب وهذا الباب ان الماذون
 ان قصرت اذنه على التجاره لمولا فهو عاقل ففعله باطل عمله ولا بد له حتى يصدق في قوله
 انما اليد للمولا وهو مصدق فيما ادعى فبطل العقد ويرجع المال الى المولى وان عميت اذنه
 التجاره له ولغيره وكان الشر بالوكالة مع حياة الدافع وان كان خلاف ظاهر الرواية صح

مؤثرهم

بينة ذل

وكان القول قول الماذون فانه الدافع ولو ثبت مع البينة وتسقط دعوى مولا ودعوى مولى الاب
 الاقرار ببيعهم وبكم بضاد العتق والحج وان كانت عامه للتجارة وغيرها له والعرض كان القول
 قول الماذون في ملكية الدافع للوقية وعتقها وحجها مع اعتراف الوارث بما ادعى على مؤثرهم
 وان اعترفوا بالتوكيل على الشر فقط كان الملك لهم ولا يحج فيجيب الباقي لهم وان اعترفوا بالعتق
 دون الحج صح العتق وطولب بما بقي الحج وان انكره الحج فالعبد على حاله فيبقى الاب ملكا لصاحبه
 واما دعوى مولى الاب فلا تسع بعد اقراره وفعله الدالين على صحته **وتحق الرواية** **للمطعون**
 في سندهما من وجهين وسبق بعض اصحاب الاجماع مع ثبوت ذلك ذلك في ذمة من به الطعن ل
 يدفع ضعفها التمسلة على السؤال عن عبد لقوم ماذون له في التجارة فوقع اليه رجل الف درهم فيها
 له اشترىها اسمه فاعتقها عتق وحج عتق بالباقي ثم مات صاحب الف درهم فانطلق العبد
 اياه واعتقه من الميت ودفع اليه الباقي من الميت في عنه وبلغ ذلك مولا اليه ومواله و
 الميت فاخصموا جميعا والاف فقال مولى العتق انما اشترى ابالك بالمال وقال الورثة انما اشترى
 بالمال وقال مولى العبد انما اشترى به بالمال على جواب في جعفر بن بان الحج قد مضت وان العتق بر
 في الترق لمواله واولا الفريقي اقام البينة كان لهم رقيا فكانت مخالفة للقواعد والضوابط من وجوه منها
 انظم ماذونته في التجاره والتجارة لمولا فكيف تقع المعاملة حتى ترتب عليها صحة الحج ومنها ان اطلق
 حج الماذون بنفسه لا يحتاجه كما هو صرح الرواية فكيف يجمع صحت الحج البطل ومنها ان اظم منها
 انظم منها الوكالة فتفسخ بمرت المولى فبطل البيع والعتق والحج ومنها ان الوصاية ليست من التجاره
 فلا يصح ولا يصح ما يقع عليها من الثلاثة للذمة ومنها ان الاجماع لا يدخل في التجاره لسببه ولا
 لغيره ومنها انه سرق حج بغير اذن مواله فكيف يقع حجه ومنها ان الفرض ان مولى الاب معترف بالبيع فليزم
 باقراره فكيف ليسع الكاره ومنها انه مدع للضمان فلا تسع دعواه ومنها ان مولى الاب لا يرضيه
 ماله عند الماذون فكيف تسع دعواه ومنها انه كيف يمكن بشر مال شخص بماله منه **بالدفع**
الى مولى الاب عبده كما كان **الحج** فيقبل قوله مع البينة وبطل البيع والعتق واما صحة
 الحج فنفي على ان اب الماذون ماذون في حج بشره عن الميت او مطم وليس في الرواية ما يفيده
 استحقاق العبد بثمن من المال وما ذكرناه اول من اطلق الرواية بالمره او العمل بها او ارتكاب
 مخالفة القواعد للرجوع الكثير التقدم ذكرها كما عليه بعض اصحابنا والعمل بها والاعتذار عما ورد
 عليها من المخالفة بحج الماذونته على ما في التجاره وغيرها له ولغيره وحمل استاتبة الدافع له على
 الوصاية ووجود مال للمولى الاب في ذمة الماذون غير بعيد وان الغرض حصول الحج امر اخر لا يجري
 على الحكم الظاهري فاذا علم ذمة الدافع بذلك حكم بصحة الحج وان لم يثبت ذلك ظاهره وبشره الى
 بالمال اشتباها غير بعيد والاستفاضة على عملها البعض الاصحاب من دون ارتكاب فاولينا
 على ان الاصول مقصوده بالرواية ولضعف سندها ومخالفة منها للقواعد المحكم كما سطر عنهما

الكثر الاصل بالاكثر منهم على ان المعنى لمول الماذون لان هذا ما ذن وبه وقد اشرنا وقررنا بل اقررنا كسيد
لايجري على سبيل ولو كان وكيلة بخلاف الماذون او الوكيل المحرور انظم ضعف هذا القول لعدم الغرض لعلمنا
الفرق بين المحرور العبد على الاقوى وبعض صح البيع والعقود والراجح لان الماذون ذو يد فادعاء مسمى بمسئله
كالوكيل وبعض قال لهذا بشرط عدم اذن المولى له ليكون اقراره مسموعا على مولاه وفعله ماضيا با
نسبة الى الدافع ومولى الاب بعد ثبوت الفرض وهذا هو الاقوى وقد يقال بان مولى الاب ان
اعترف بما ذنوبه على وجه بيع الشراء لغيره لم يسمع قوله والاصح او يقال بان وريثة الدافع انما يقر
بتحويل مورثهم الماذون على البيع والاعناق والاحكام لزم الجميع وان اقرروا ببعض لزم ذلك
البعض وان انكروا الجميع وانكروا البيع وحده فلا بيع الا مع الاجازة بناء على حجة الغرض في
فان قام من الخارجين وهما مولى الاب وريثة الدافع احدهما دون الاخر ودون مولى الماذون
ببينة حكم له ببينة على القاعدة وان اقامها الخارجان معا ففقط احتمل تقديم مولى الاب لادعائه
الفساد بخلاف وريثة الدافع مع الاقرار وتقديم الوريثة مع الانكار بناء فيها على تقديم بينة الخراج
وادخال المسئلة وحكم التداعي **ولو اقام الاذن مع احدهما او اقام كل من الثلاثة ببينة فالحكم**
ببينة وليه مع اوقع الاستناد الى سبب فالحكم **كالاول** في تقديم بينة مولى الماذون **والا**
فالاقرب ترجيح ببينة وريثة الدافع **على مقتضى** اصالة صحة البيع مع احتمال تقديم ببينة
مولى الاب لادعائه ما ساق الاصل وهو في العقد يكون كالخارج ولان الاصل بقاء الاب
على عكسه يحتمل الرجوع الحكم التداعي وينادم البنات ولو انقل العبد الماذون عن ملك
الاذن بطلت اذنه لانها مقرونة بالملك ونحوه الاذن للزوجة والخادم والاجير ونحوهم مما يظهر
فيه تقيد ببقاء الصفة فان اشترى بعد الانفصال عن الاذن لنفسه او للاذن بطل او كان
موقوفاً على اجازة المولى بخلاف الاذن المطلقة كما اذا جعله وكيلة على الاطلاق بقيت وكأنه
ما لم يصح بالتقيد **ولو اشترى كل من المادونين** منى او جعاً **صاحبه** لنفسه بنة على صحته او
المولاه وسبق احدهما او احدهما بالانبات باخر جاز من القبول وان سبق ما به **والعقد السابق**
ويطل عقد الاخر حيث يكون للنفس لا يمتنع ان يملك مملوك ماله وان قصد كل سيده
ملك مولى السابق الاخر وتوقف ملك مولى الاخر على الاجازة ولو تعلق العقد بغير
عقدهما كما اذا اسناح كل صاحبه العقدان وتوقف كل صاحبه او وهبه مع الاذن مع
عقد من سبق اقتباسه للموقوف عليه او الموهوب يوقف الاخر على الاجازة فيما لا يمتنع وان
اعتق كل صاحبه صحه اعتناق من سبق بالجزء الاخر بطل الاخر ولو انقل احدهما بعقد فيه جناية
ارفعت اذنه كالانفصال بعقد اللانام ولو ضاع العقد ورجع الى مولاه لم يفسد حكم الاذن
الثابتة مفعلة ولو شك في السابق والحق وجه الثاني فيهما احتمال الاتفاق بالاشراك
والقرعة لضعفاً لعمالة لو علم السابق وجهه من الرجوع الى القرعة ولو دبر على الوجه

الثلاثة احتمل الرجوع اليها ويكون برقيتين او بواحدة على الاول وباقر عين او بهما برقيتين ولانها
الاكثران والثانية سبق فان ظهر السابق فيواحدة او اثنتين للتعين او ثبتا مبتداً ولو علم
فانزع احدهما وجعل الاخر احتمل الحكم بسبق المعلوم والمخافه بالمجهول ولو اختلفا بالسبق رجح الحال
المسئلة التداعي وما دل على اعتبار المبيع مثلاً على صحة عقداً او بطلان غيره والبطلان مع
النساق او لا يقر بعد مع المساوى على ما فيه من الضعف غير معتبر لخالفه القول بعد الشريعة
من وجوه الشهرة المستفيضه ولو نزل على ما يحصل به اليقين فلا يبقى له خصوصية ووافقنا
ولو وقع خلاف في الاذن والوكالة قدم قوله على الاذن **فان اتفقا** بدائيه او نهايه فقط **بطلا**
وبطلت ان كان للماذونين او ملكتهما ويحتمل صحة المجازة من احد الاذنين لورثة غيره او المتقدم
اجازته بنية النقل ولو كان للاذنين وبطلت فلم يحكم بالصحة ابتداء لتوقف الصحة على بقاء
الاذن الموقوف على عدمها **الامع الاجازة** فيصح المجازة منها كلاً او بعضاً لعدم مسند
الصحة حينئذ الى الاذن بل اليها ثم على الشك فلا يرجع بشئ ويرجع على الاخر بالمنازع استرقا
منهما قبلها وقد يقال بالصحة من دون توقف نظر الى انها بعد تمام العقد والاذن مقارنه
له فيكون الانفصال بعد وقوع العقد عن الماذون ولا يشترط في الاذن سرائد على ذلك
ولو كان او كانوا كعبد او وكلاء **معا** من كل من وقع منه مع سبق والاشراك لانه
لا يتوقف صحة العقد على بقاء الملك الامع فربنه التقيد فلو عقد على انه عبد ما ذن فظهر
حرراً او ملكاً لغير الاذن بطل عقد على نحو ما تقدم ولو كان وكيلة صح ولو توكل على انه حر فعقد
فظهر عبد لغير مولا بطل ومع الاجازة من مولاه تقوى الصحة كما لو ظهر عبد المولى ولو اذن
له ثم باعه فعاد اليه لم تعد اذنه على الاقوى كما لو حرر فعاد ملكاً له والزوجة والخادم والشرك
الماذونين نزول الاذن عنهم بزوال الصفات ولا تعود لوعادت على الاقوى **والمشترى** او ملك
بأى وجه ذلك مشاء جواً او اوصافاً او عبداً ما خذ من محرم المالك معصم بسلام
او جزية او صلح او عهد او امان لغير وجه شرعي فقبضه وجب ردّه على صاحبه فورا ان امكن
والاخر اضماً جبراً ان امكن والاسراء وان دار بين محصورين لزم التخلص بالصالح وان تقدم
البصالح ليجعل معطى او يجزى بيعت على البأس تعين التصديق به على الفقهاء مع بنية العزان لعبد
ولو سلمه الى المجتهد اصاب الاول بل الاخير عملاً بمقتضى الاصول المجتهد والقواعد المقررة واما
الامر فان كانت مضمونة غير مسروقة ومسرقة من غير من الصلح او منها لامن اهلها او من
اهلها لانها فان الحكم على نحو ما ذكره لك التفصيل لما من الدليل واما ان كانت **مسرقة** **قد نزل**
ارض الصلح مع العلم بها كما هو المتيقن والفرض من اهلها معلومين او مشكوكا فيه مشكوك
والمشترى رجل فمقتضى الاصول المحقرة والقواعد الشرعية المخافه بما من الاقسام **لكن قبل**
ببردها على البايع وببينة **الثمن فان مات من وارثه فان فقدت** **سبقت** وريث

رجوع الدافع مع علمه بالاطلاق بما زاد على المسمى بالنسبة الى الذات المبحث وان كان المبيع
 نصفاً من العبد ينشأ عنها فمما قاله المصنفون فصفة عليه شرط نصف الباقي فلا تنطبق
 الرواية والصوى على شيء من هذه الوجوه لاشتمالها على احكام لا توافق حالاً من الاحكام المذكورة
 كالحكم على المشتري ببرد الباقي يقول مصط وانه اذا وجد الباقي منها اخذ الباقي منها واخذ
 نصف الباقي وان لم يجد كان العبد بينهما اصفين وجميع ما ذكر من مناف للقول الشرعي
 ولذا جعل بعضهم منافها لما عليه الامانة باسرها والاصول صحابنا وفناهم ونصا بينهم
 واجماعهم وطرح الرواية لما ذكرى اول من تنزلهما وذاو بلها بتاويلات لبعيد غير مفيد وروى
 اشترى عبداً او عبدتين فصاعداً من عبداً وامه من امتين واماء او مملوكاً مملوكاً او
 متعدداً من مملوك على العبد والامانة مع تحقق المبيع فيما يزيد عليه فقد ستر الحكم
 ببطلان ما كان كلام بعضهم يوجب بدعوى الاجماع عليه والاصول والقواعد والحكم
 والاخبار ما لم ينعين بيع العزير فاضية به **و** وكذا لو اشترى عبداً من عبدين مصط **ل**
ي انظر لثل ما ذكرى ونسب الى المشهور والعام من فاضل غير انه ذهب بعض
 المتقدمين في بعض كتبه الى صحة ضمان اشترط ثبوت الخيار للمشتري بينهما مستند الى
 اجماع الفقيه وان المؤمنين عند شرطهم والاجماع في تحمل المنع فيبقى البيع على اصله من
 الفساد وصحة الشرط موقوفه على الشرط من صحة العقد وعدم مخالفته للكتاب الشرعي
 ولذلك عدل القائل عن قوله في مقام اخرا فافى في خلافة مختلفه مديلاً له بقوله فان
 قلنا ذلك بنبهنا فيه الرواية ولم نقس عليها والظن كما ذكره جملة ان مراده من
 الرواية الرواية السابقة المشتملة على تسليم العبدية ولا يربط لها فيما نحن فيه الاعلى تاويل
 لبعيد سبق الكلام فيه وان اراد غيرها لتوجه الاستناد اليها فلا يسوغ لنا القول بما رواه
 في الجواب واجبة بحرم حتى نقف عليه وليس ذلك منافياً لحسن الظن بالنسبة
 اليه وكونه منقطع الطائفة واستادها ورجعها وعمادها لا يجوز لنا العمل على فتواه بل لا
 على ما لا يوفق عليه ما رواه اذ لا مقل لها في امكانها الاعلى قول سيدها او امها
و وجوب شرطها لوجوب الوضوء للنافله او حقيقياً بعد وجوب الغاية **على البيع**
 ما كان او وليها او وكيلها بالاجماع بقسمة والاخبار بل علم الناقل ولو بعد موت المثل
 موقوف على الاجازة فيعلق الحكم بالخبر ويختلف حال الكشف والنقل هنا في بعض
 الاحوال او جاز اعتماد على التتبع وان لم يكن فيه من الادلة نص **استبرأ الامة الوطنية**
 للالك خصياً كان او محلاً منفرداً بالملك اولا في قبل ودير مع ادخال الحنفية وبدء
 علماً بالوطى او محلاً له مع العزل وبدونه مع لف لا بشيء وبدونه تعلق بها حكماتها
 الاولاد من منع البيع على تقدير الحمل ولا يبق رهنه او حجب او عسا وباشن ونحوها

على اشكال **ب** منعه او معينة بالاختيار في مقام الخبرة واحد كما يظهر من نقل الاجماع
 والاخبار الخبر فادل على حبسها من طرحة او ما قبل لامتداد نفاس من تولد سقط او
 بعض من نفاس او من حبسه او نفى ولده ولو بعد تولده في وجه **او تحبسها او يبيعها**
 تدخل فيها اللبائى المتوسط دون الاول والاخيرة والمكسر لا يحسب يوماً مطلقاً ويقضى
 احتسابه بالانكاح والاجماع محصلاً ومنقولاً والاخبار المعبره ونفسها الخبر بالاجماع
 فقلنا عن الشهر وشاهدة على ما ذكرى والى على اطلاق القول باعتبار ثلثة اشهر ولا
 يبعد الاستناد الى الاصل في نقل الاكثر اما لو شك في انهاء والعدم فالاصل مع عدم
 والظن انه ليس شرطاً في صحة البيع ونحوه لتوجه انه ان ترك الاستبراء لا اليه وكونه
 ضد خاصاً للاستبراء المأمورية على فضله لا يقتضى وجه التوليات السبب في ترك غيره وفي
 الانقضاء فماله لبس حال المناهى الاصلية ولو عصى في ما قبله لزمه التمسك الى المشتري
 حسناً كانت او لا شئاً كان كشرى او مثلاً با عدلاً كانت او لا لانه مسقط على ماله ولا
 البيع حبسها في القول بلزوم البقاء في يده استناداً الى الاصل الاصل وكذا التزامها با
 لوضع على يد عدل وظهر في الحكم ما اذا صدق البائع فقبض منه علم كنهه فانه لا
 ينعى للاسراج **ج** ولو جامعها الحكم العقد من بعد العقد فلم قبل القبض فيما يشترط
 فيه القبض فعليه الاستبراء قبل الاقباض وكذا لو عاد الى بيعه فبعض بعد الوطى كما لو
 وطئها قبل ملكها **قبل بيعها** مثلاً **كانت من ذوات الحيف** الناهيات له وليس
 الاستبراء الا ترك النجاس منوباً ولا واما الثلث ذبحا لغير ذلك من لمس وقبيل و
 ونقض واستننا لسائر بدنها فلا مانع منه **و** **ك** **يجب على المشتري** وكل تملك
 على نحو الوجوب على البائع بالاجماع والمخالف عا دالى الوفاق والاخبار وان خصت
 تملك الاسير لكانها نعم بالتتبع والاجماع المركب وبما يظهر من لفظ الاستبراء وسقوطه
 عن غير حمل بشبهة الحمل فانه ظاهر في عدم البينة على التعبد وان المانع خوف حدوث
 الحمل او وجوده فتخلط الانساب **قبل وطئها** في قبل او دبر لانه احد المائتين وان
 خالف فيه لبعض فلم لم يحميه واما الاستنناغات الباقية من قبيل والمس او ونحوها
 فلا بانس بها للاصل والاجماع النقول والاخبار والحاقه بالعدة قياساً مع الفارق
و **لوجبه حالها** من جهة وطئ ما لكانها فضلاً عن ان يعلم حصول سبب الاستبراء او علم
 وطئ محرم من غيره واما مع العلم بالعدم فلا يبقى للاستبراء صحة اطلاق ولا اسم فلا
 يثبت له حكم على ان الاصل ينفقه ولو وطئ قبل القضاء المدعى نامساً او مشبهاً حمل
 السقوط والعدم ويقوى الثالث مع العزل او عدم الامناء او الوطى قبل البلوغ فيبلغ
 قبل القضاء المدعى ولو وطئ احد الشريكتين لم يبعد سقوطه في خصوص الوطى لاشترى

عدة ايام وقد استبرأ البعض دون البعض لزم استبرأ الجميع **وبسقط الاستبرأ** عن المشتري بالعلم به
 الحرم وشهادة العدلين وبأخباره والمشتري او وكيله وان لم يكونا ثقتين **وكذا الواجب التمسك** بذكر
 كان اول المال كان او لا **الاستبرأ** كما ينسب الى اكثر ويظهر نقل الاجماع فيه للاصل الجلي على بعض
 الوجوه وللأخبار وفي الأكتفاء بحجج الوفاة كما في ظاهرها لاكثر ويظهر انهم من اكثر الاخبار المعتبرة لفظها
 في بعضها وبالامانة منقولة او مع قبيل الصدق في بعض اخر منها وجه قريب واعتبارها بشرط العدة
 كما خرج به بعض لان الظن من اطلاق الوفاة دخول العدة فيها اقرب واما الأكتفاء بحجج
 العدالة كما يظهر من اطلاق اخرين فبعيد ويمكن ايراد الوفاة منها والاجزاء من كرها عنها
 واما ما ورد من الأكتفاء بحجج الباع بقول مطلق فيقيد بما ذكرنا ولو تعارض خبر الثقتين
 واحدهما مالك احتل ترجحه وترجيح خبر المثلث والناقض ولو اختلف الشك فيهما اخفنا با
 لترجيح كالأخبار الخارجة ومع التساوي يلزم الاستبرأ ولو وطئ عتدا على الحجر فعزل
 او خرج عن العدالة فلا استبرأ ولو اخرج عدا لا ونسق قبل الوطئ عول عليه بخلاف العكس لا
 ان يعيد الحجر ولو كذب الملك في دعوى الاستبرأ ثم ظهر الحبل منه ردت اليه ورجع المشتري
 بالثمن وكل غرامته عزيمتها اما لو علم بكذبه فاقد رجع بالثمن مع بقاءه وفي الرجوع به مع
 التلف وبالغرامة وجهان ومع العلم بفسقه وعدم المذونية شيئا يصعب احتمال
 عدم الرجوع وان عصى في وطنه وفي اعتبار خبر الامه مع الوفاة وجهان اقوال القبول
اولا كانت خالصة **الاسرار** علمت اني لا اجل ولا اختي كما هو المشهور حتى كذا ان يكون
 اجماعا وتدل عليها الاخبار المعتبرة ولعل اطلاقها واطلاق الفناوى عقيد بعدم العلم
 بسبق وطئ محرم من المالك او غيره لخوف لزوم الفساد باختلاط الانساب الذي هو
 الحكمه في وضع العدد والاستبرأ كما استبعد من نتيج الاخبار وكلام الاصحاب في عقبة
 الابواب وحيث تقدم ان لزوم الاستبرأ مع الاحتمال مقرون باحتمال وطئ المالك
 كما يظهر من الاخبار قوي القول بسقوطه مع الاحتمال عدم قابلية الباع للوطئ لصغره
 او كبره وجب او عصى او مرضى او علم بعدم الوطئ كان يشتري ثم يبيع في المجلس
 او يشتري عاتبا عنها ثم يبيع قبل الحضور على نحو النكاح **صغير** يثبت صغرها ولو بال
 استحباب على أشكال وان وطئها ما لكها حراما **او اليه** اجماعا بقسميه وللأخبار ثمانية
 الباس على نحو ما براد من معناه بأخبارها واخبار ما لكها او عدلين او عدل واحد
 ولو حصل بعد البيع سقط الاستبرأ **او حاملا** على كلام يحيى فيها انتم **او حائضا** في
 أثناء حبسها كما هو المشهور وفي الحكمه الباعثه على الحكم والرواية اشارة اليها وكذا
 محرمه على ما لكها تجزئ او كذا ولم يظنها من كانت حلالا له او صارت حرة فعادت الى الملك
 او تعلق بها حق النقل لحنايه او رهانه او فلس واعصارين متقدم على الوطئ على أشكال ثمانية

من ان المانع من جهة خوف فساد البيع واختلاط النسب وكيف كان فالظن ان استبرأ الباع ونحوه
 على وطئ عدل من غيره واستبرأ المشتري ونحوه مبني على احتمال وطئ المالك او القطع بوطئ محرم من غيره على
 الاقوى **وبحرم** بالعارض لا حرمة الزنا **وطئ الحامل** من غيره وان تحقق الاستبرأ بظهور الحمل باليسق
 وطئها وان لم يوجع الفصل مع الامناء وعدمه مع العزل وبدونه مع مماسته البشريتين وخلافها بحجة
 او امدها بمقتضى من نكاح دائم كان الحمل او متعده او تحلل او شهدها ونزها او دخل من غير الرحم بسبب
 ونحوها **قبلا** لا دبر **قبل مضي اربعة اشهر** هلا ليرى مع الانقضاء في ابتدائها او مع الانكاسا
 فانزاد بنا على تلفيق الايام المنكورة وبناء المنكر على هلاليتها ما على القول بانكسار الجميع في وجهه
 فكون عدده على تلفيق المنكر فقط عددا في وجهه قوي فنعوذ المثلثة هلا ليرى وعددي **وعشرة ايام**
 تدخل فيها وفي الشهر للكب المتوسط دون اللذين الواقعتين على الحدين والمنكرين الايام بسقط
 او يبنى على التكميل او يجنب تاما وخبر الثلاثة واسطها ولا تكمل من الليلة الاولى ولا انكاسا
 وبقي بالنسبة الى الاخير **وبكوه بعد ان كانت** حملها عن زنا من الطرفين او من الاب فقط
وفي شهر كزنا الام فقط او الخالق عن الزنا عددي بالاشكال في تحريمه كوطئ عدته وضع الحمل
اشكال ينشأ من حصول الاختلاف الثام في فنادى الاحتجاب وفي الأدلة مما عدل الاخبار
 وفي الاخبار اما الاول فلا ينهم من الله على بالدخول في شهرهم بين مطلقا ووطئ الامه الحامل
 غير مقتصر على عدد معين ولا يفارق بين الزنا وغيره مدعى انه الاظهر من اقوال اصحابنا والذي
 يقتضيه اصول المذهب ومطلق كذا نافي الاجماع على كراهة والفرج وموافق له معبر بالقول والجمع
 الى احد غير نافي للاجماع وتحريم له قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام مقيد بالقبول غير فارقة بين
 الزنا وغيره ومنهم نافي للزنا مدعى شبه التواتر نافي للشهر او مسند الى ظنا اكثر او الى اجتناب
 الاحتجاب او مطلق غير معين للقبول وبين قاطع على الحرمة في القول وفي غير الزنا الحدين الوجهين
 فيه على كراهة فيما نقص عن الحد نافي لها فيما زاد عليه وبين محرم مطلق في النكاح الصحيح نافي
 فيه الاجماع قائل وفيما اذا كان عن شبهة فكذلك واما الزنا ففيه اشكال وبين محرم في غير الزنا
 مطلق وفيه قبل الاربعة اشهر قائل واما بعدها فيكره فيه ونافي فيه الشهر وبين مجوز
 للوطئ على كراهة قبل الاربعة اشهر وعشرة ايام نافي لها بعدها مع جهل حال الحمل تحريم له
 مع العلم بالعدس وطئ خلال نف للكرهه مطلق مع العلم بالزنا وبين محرم قبلها مطلق مع التقيد
 في القول مكره بعدها وبين محرم لها قبل الاربعة اشهر بشرط عدم العزل في الاحوال نهاية الا
 خلاف واما الثاني فلا خلاف في الاصول والاجماع المنقول وما يفهم من ظاهر الكتاب اصلا
 فلان الاستصحاب ولزوم الاحتجاب في الفرج وكونه يحجب الباطل ويدخل في كونه لوفرت بين
 المحرم وبينه وكون الولد يتعذى من الرضاعة فيرتبط باصحاب اللبن والمنعذ من الحيوان بين
 الخمر وبين به فالالتحاق باعتبار المنعذ بالثاني اولى وفي الاخبار ما يفيد ذلك **واخرج**

التصديق من المرات من على ذلك فيلزم اختلاط الانساب بتفخي المناطبان عدة الحامل بالوضع
 الرجم وبه يعلق حق صاحب الجمل المخرى ذلك مما يقتضي بالمتع مطلقا مع ان جميع ما ذكر على اباحة
 الانزواج والملاكات والمخللات وعلى سلاط المالك على محله مع قصد المانع اذا لم يمانع خوف
 اختلاط الانساب وهو ينبغي بعد ظهور الجمل المخرى ذلك مما يقتضي الجواز مطلقا ولان وجوب المانع
 مقتضاها خوف اختلاط النسب لا نسب للزنا ولا لغيره له فالجواز مقصور عليه ولان المانع
 على خوف الاختلاط وانما يحصل ذلك بما كان قبل اربعة افعال بكذا الوجهين يقتضي الانكفاء باحد
 الامرين اما يبلغ الحد او كون الحمل من زنا فثبت الجواز بحصول احدهما ولكل من القولين بقصر
 المانع على الفعل او على النزل بقيد عدم العزل وجه واما الثاني فلان الاجماع منقول على جواز وطى
 الزنا والامانة بقوله مطلقا وعلى خصوص وطى الحامل من الغير يقول مطلقا ونقل على المانع فيما نقص
 عن اربعة اشهر وظاهره الجواز فيما زاد ونقل النظم على المانع حيث يكون الحمل عن نكاح صحيح واما
 الثالث فلان في بعض الايات او ما ملكت ايمانكم فانهم غير ملومين فاملكتم ايمانكم من قبل انكم
 المؤمنات فاحدة او ما ملكت ايمانكم والصالحين من عبادكم وامانتكم ان ينبغي اباؤكم بحصنين
 عزيزين منكم والمحصات من النساء اما ملكت ايمانكم اما ملكت منكم واما ملكت
 وغير ذلك مما يدل على جواز وطى المحلولة مطلقا بطلاق فيجد جواز وطى الحامل المحلولة مطلقا
 بعضها ما يقيد بنفسه لان خصوص المقام لا يقتضي تخصيص العام او بواسطة تفسير الامام انه
 لا يجوز وطى المحلولة الحامل لا بعد الوضع لقوله نعم واولا لان الحمل من ان يصنع حملون
 واما الرابع فلان من الاخبار ما يقيد عموم اباحة الزنا والامانة ومنها ما يقيد تخصيص
 الاباحة بما عدى اربعة اشهر وعشرة ايام وهو من خصايص التهذيب وارسال الفقهاء منها
 ما يقيد التحريم الى الوضع من غير فرق بين ما كان من وطى المباح وغيره ولا تعرض في اكثرها خصوص
 الفصل وهذا القسم من الاخبار كما يبلغ حد التواتر وبعضه اخبار الاستسراة وهو كثير جدا
 وظاهره طلب سرائر الرجم من الحمل فحصل تمام الاختلاف في الاخبار ايضا فلا يلبس في بادئ الامر
 البناء على اختيار قول الاستسراة على سرائر لكن الذي يقتضيه التحقيق بصل اليد النظر الدقيق
 هو القول بالتحريم العام ما دام الحمل في ظلال الارحام لتوفر الاخبار وتكاثرها حتى لا يبعد
 ادعاء تواترها موثوقة بوافقة الاصل والمحافظة على الاحتياط والفرج ومخالفة الهوى والنفس
 الامارة من غير فرق بين وطى في قبل او در موجب الغسل وغيره موجب غير مقرر بالامانة او
 به مع العزل وبدونه مع مباشرة البشنة او بدونها واما الاستسراة بغير وطى فالأصل
 والادلة ترصيده القول بعدم جواز وطى من كان حملها قبل التسلط على البضع دون ما بعد
 لقولهم لا يحرم الخمر الحلال غير بعيد فان وطئها حيث يجوز وطى ومطى في جوفه ترك
 الامانة او فعل وعزل بين العورتين ليقع الفرج **سحباً** وان كان العزل نفسه

اشهر ما
 او مع زيادة عشرة
 ايام دون ما ذكرناه
 فانه لا مانع في تحقيق
 الجواز به ولان
 العمل

عن الآ

عن الاستسراة بجعل كاهو المشهور تحسلا ونقلا وفي الاخبار ما يدل عليه وواجب بعضهم من ارضي القه
 اشهر من اعتبار الاجماع **فان لعزل** ولربك حاجب يمنع وصول الماء الى باطن الرحم **كسر** له خاتمه
 من وجهين علقه الحية وعلقه النبوة ولكل من ملكها **بيع ولها** وتملكه باق وجهه كان وعلمه
 للشبهة بالحربة وحرمة بعضهم حيث يكون الوطى قبل اربعة اشهر ونقل فيه الاجماع وبعضهم مع اضافته
 عشرة ايام اليها ومنهم من اطلق التحريم ولم يرد كعدة مخصوصا **وبسحبك لعزل** **لغيره**
مقتضا مطلقا وواجب بعضهم مقيدا بما كان قبل اربعة اشهر وعشرة ايام وبعضهم بما كان قبل
 اربعة اشهر من دون اضافته ناقلا عليه الاجماع وليس في كلامهم ولا اخبارهم بيان لقد افسط
 نعم في البعض منها اعتبار الوضوء بما بعدش به وفيه ايدان بكثرة في الجمله والاول جعله نصبه ليد
 على وفي ما هو عليه من ذكره وبغيرها ويستحب للوطى ان يقتضيه مطلقا وواجب بعضهم عتقه
 كان الوطى مع عدم العزل متقدما على اربعة اشهر وعشرة ايام متقدما فيه الاجماع وجميع ما مر
 من الافهام بقوى فيها البناء على الحكم الحنفى لانه الرواية المعبره والاجماع المنقول عن ائمة
 الشريعة والاجماع المنقول والحكم من القواعد الاصول يقتضي المصير الى الاستسراة واما حرمة
 الخافقه به في التحكم بالقواعد الشرعية والاجماع بقسمه والاخبار يستحب للوطى وارسامه الا
 نفاق عليه وصليته والقيام بحقوقه من مغلقات موته وجهاته ويستحب له معاملة الواطى
 معاملة الاب ومعاملة اولاده معاملة الاخوة وهكذا وتلك الاحكام مع فله مدة الحمل
 ومع كثره الوطى والانزال ولو تعدد الواطون الذين لا يعززون تعلق الحكم بجمعهم ولو
 شك في الانزال او في العزل انقضت الاحكام بالاصل والقسط يخرج بعد الوضوء من الثلث
 مؤخر عن الحقوق المأثرة والتجارات والواجبات وفي مقدمه على باق الوضوء بالثلاثة على العطا
 والشرعيات اشكال والظن تشبه الاحكام بالنسبة الى كل متغyre بالنطفة حرة كانت امه او
 زنا بانها كان الواطى او مشبهها على نامل ونطفة الزنا **وبكره** **وطى** من كانت حلالا لملك او غيره
 بالانكاح والكاف منعلقه **من** ولدت او ولد من الزنا محملة **بالمالك** او غيره **والعقد** **الحمل**
 من الابوين معا وفي التسمية الزنا احدهما وجه قريب ولو بالنسبة الى من ولدوا ولدت
 منه للنقص والغضا منه وفوات الحجاب وظاهر الاخبار وادعى بعض اشدتها في العقد و
 ليس بعيدا والمحرم المستد الى كفر ولد الزنا مردود بجمع المتقدمين وبالاخبار والادلة عامة
 وخاصة وتشد الكراهة بطل النسل لترتب عظم الفساد عليه **فان فعل** غير متجنب للكفر
فلا يطلب الولد منها بان يترك الامانة او يعزل او يطأ في غير القبل او الباس او الصغرة
 البعيدة عن الحمل والحامل وان لزمه المحذور من وجه اخر او لما مل منه من قبل **ورق المالك**
عنه بل مطلق عوضه وليس **الميلان** وغيرهما مع الاصل بوقت العقد ومطى وبكره
 عقلا وسعيا بشهادة الاخبار المصرقة عن ظم التحريم بالاصل وتسلط الناس على امورهم وتو

بل

العقود وان الاظهر بين الاصحاب خلافة تحصل لا ونقل **الفرقة** فكان بين متبايعين بسبب النقل
 بيع او عتق او هبة او قسمة او وصية او تركة تجارة او غير ذلك بل بما يقال بشروطها بمجرد النقل
 وان اتحد الحمل فكل منهما مسبب في الكراهية **بين الطفل** او انثى لم يشد اولادون ولدا
 له بهيمة **وامته** النسبة من دون رضاهما ومع ترتيب الوصية ولو من احدهما والا فلا حرج
 وقع عدم خوف ترتيب الثلث لاضرر العظم بتفرقهما والامتنع والتحمل رضاع اللبا بوعنه
 لا بعين انتم يشرب لبن امه في صدد الولاد الى ثلاثة ايام منظور فيه فان التجار يتفقونه
 وتتمشى الكراهية الى التفرقة مع فقد الام بنيه وبين الاب ثم الجدة والمجد ثم الاخت والاخ ثم
 العمة والعم والخالة والحال وهكذا الى اخر الاجرام ثم الاجانب الى منطبق به برضا او غير ذلك
قبل الاستغناء يقع الحامه فان ظ الادلة لتقبل الحكم باحتياج وقد يوافق ايام الحضانة وقد
 ينقص الفطانة وجودة فهم او يزيد الاحتياج لحنون او نقص وللانجاء مقولا على تعليق الحكم با
 لكراهية عدم الاستغناء على نفسها بعده ونسبه بعض ائمة الاصحاب فلا وجه للتحديد **ببليغ**
مسح سنين اربعة ايام في كل وانثى والتفريق بطريق الاولوية في حمل المنع اذ لا بأس للملك
 مدخلية اخرى بسبب التلويح والاكسار وناكيد الوصية لهم في الكتاب والاختيار **وقيل** ولعله لا
يجز لنقل لشدة فيه والاجماع وشهادة الاخبار الكثيرة مع تأيدها باستمرار الظلم وقساوة
 القلب وعدم المروءة وبما دل على تأكيد الوصية برعاية الاسراء والمالك وحسن الولاية لهم ولزمن
 النبي يقول من لا رحم لا يرجم نعم على هذا القول ينبغي استثناء ما عدى الام النسبة من ابه غير
 من الارحام وام رضاعية وغيرها من تعلق بالرضاع للاجماع المنقول على الجواز في الاب والام
 الرضاعية وباقي الارحام ونحو غيرها من هود وفيها في الوصل ثم على القول بالكراهية ينبغي
 مراعات صلاح الطفل وامته فان كانت بسبب جماعات الانس يقع عظيم او حصل ضرر في الجمل لا
 يقابلها انتفاع الموانسة قد تمت التفرقة وبطلت ملاحظتها ثم مع تعدد الارحام يراعى
 الاصل فالاصل لا الاقرب فالاقرب مع استعلاء الكبرية والاقدم الاقرب على الشكل وذو
 السبب على ذي الواحد مع تساوي ولو رضى واحد من يعتبر رضاه منهما او من الارحام
 بالتفرقة دون الاخر فكم المانع وللا رضى الرجوع عالم يقع العقد فان وقع فلا رجوع ويقوى
 على التفرقة فساد المعاملة ودعوى ان الجواز في المذهب في حمل المنع ولو حصل في الملك
 مفترق لم يلزم جمعها ولو باء مع الحمل بالنسب ثم علم جاء الحكم **ولو ظهر استحقاق الامته**
الموطنة مع ادخال الحشفة بزنا او غيره من نكاح او تحليل او ملك بهت او شبهة باحدهما
 لعدم مالكية الملك او ظهور فساد العقد بسبب الانسب جاهله بقصد العقد
 او حاله به قادرة على الاستماع او غير قادرة وادخالها في البقي المنع من روافد الارواح
 له لظهور لفظ المهر ولام الملك في الزادة الحرة **عزم العشر** منفردا من دون شرط غنا

فكر كان
معه

احسانا في

على العدة

على العدة لاصل ولخرجها فيه لفظا هو الواجب من فمها غير موطنة وقت الوطى ولو زادت به فمها الزيادة
 وجهان **مع البكارة** التي هي عبارة عن سلامة من مائة الرجال او مع شرط بقائه العدة ولعل الاصل
 التاثير **والنصف لهما** كما هو المشهور شهرة مستفصحة ومنقولة للاجماع المنقول وبما اذا
 تحصيله للعيق الرواية والورد في محل خاص لا يمنع عموم الحكم ولا يظهر من التعليق باستحلال الفرج فان
 بمهر المثل كما عليه بعضهم اجتهاد في مقابلة النص ولو اختلفا في البكارة وخلافا قدم قول الواطي ويجعل
 تقديم قول المالك عملا بالاصل وفي المحسوس في القبل من دون فسخ البكارة او في الدبر وجهان اقواهما
 حكم البكارة فيها ولو تكرر الوطى في الوقت الواحد قبل العزامة عتقوا احدا وبعد العزامة او مع اختلاف الوقت
 بقوى اجزاء حكم العقد ولو كان المباشرة للعقد الاب مع عسار الولد احتل بغيره العقر ومقتله ماء
 بساوى المهر وعدمه ولعله الاوى ولو دلستها من المولى فعليه سنن العزامة ولو كان المولى فلا شيء له
 ولو كانت جعصة احتل الرجوع الى مهر المثل والنسب والعلو اقوى **والولد حرام** ان كان من حر متعت
 غير زنا لاصل ولان الولد يتبع اشرف الابوين وللانجاء محصلا ومنقولا وظ الاخبار والقول لاجل
 خلاف التحقيق **وعلى الاب قيمة المول** بقوته عدلان او عدل واحد على اختلاف الوائين **يوم**
 بل حين سقوط ان **سقط حيا** مستقر الحية على نحو يكون مقوما لاداء الزمته التقوى للاجماع
 والاخبار بان يقوم على نحو ما هو عليه من نقص عضوا او صفته مع ملاحظة بقاء الرقية ودون
 الاول الى الحرمة ولو خرج منها ولا ينفقه له فليس على الاب شيء وقوى بعضهم تعزيم دية جنين امته
 وليس بقوى ويقوى مراعات قيمة حين تحمل فبعض النفاوت بين القيتين ولو اشبهت الحيا
 فالاقوى عدم التعزيم ويجعل بونه عملا بالاصل وهل تحيط بان نفقته نسبة الاب لظلم **او يرجع**
 الاب لما اوجاهه لا **على المباح** مثلا مدلسا او غير مدلس على اجمع القولين **بما دفعه ثمن** مع
 بقاؤه مع الثلث يرجع مع جهله بمشدة ان كان مثليا او قيمة ان كان قيميا **وبما عزم** من القيمة
عن الولد والاجماع ومنقول فيها وبما عزم ما يتوقف عليه النكاح **وفي الرجوع** بالعتق
 الرأفة شرعا وعقلا من غير لزوم اشكال واما النكاح فالحال الثمن وفي الرجوع **بالعقر واجز**
الحتم وعوض النكاح المنفعة به كاللبن والعتق ونحوها مع الانتفاع ومقابلها **انظر نكاح**
من الاقدام عليه بغير عوض لانه **البائع له بغير عوض ومن بهت فاقضه** فانه قد حصل
 عوض المدفع فلا يكون عارضا ويجعل الرجوع بما زادت من العقر على المهر لعمد اقدامه عليه
ويحتجب بشرى او تملك بائى وجوه الملك **مملوكا كان بغير اسمه** واطعامه حلاوه **ويعتق**
عنه بشرى واختيار الاسماء الشريفة مما صدر بالعبودية كعبد الله وعبدا النبي وعبدا
 علم وبما سمى به عبده كقنبر وبلال وقضه ونحوها واما التسمية باسم الانبياء والائمة
 فالاولى شركة لخوف اهانت الاسم باستخدامه ويتبعه محبتات كثيرة لنفطع الماء عند
 الشرب فلتشاع اخذ من يده ومن الحر بشر بنفسه واحده القائمة من المالك او خصيصه

الاصح

وعدا بغيره على كونه لو كان ساجدا مع مولاه مراكبا وزيادة الشفقة عليه والرافة به ويجوز قاديه على فعل
 المعاصي وشره الواجب وفيه اذ لم يجد الكلام معه وروى كراهة التسمية بغيره **بمع**
 الامة **المامل** **بمع** ونقلها باحد وجوه النقل وجود المقضي واستفاء المانع وما استند اليه المانع من انه
 كاستثناء الجز في غير العزم ورواها مشيئا لاداءه على الجزية انما هو فصال قابلها ما دعا للثقل
 لاهن قبل مشاة حملت بجلب او خنزير او حرة حملت بملوك المرتدة والمراد بطل **المرتدة** عن مله
وان كان بعد الاستئذان اربعا وكان **عن فطره على شكل** ينشأ من بقاء الملكية وعدم زوال
 المالية ومن الحكم عليه بحكم الاموات فهو كالتالف والاخرى لادول وعدم القابلية للنظر لا يجري
 حكمه كالحوان ومبذنه كالعلة بل ان الجناح المطلوب استغال ظاهرة وان كان بعد البطلان كما
 لصورة الذاب في بدل الكفار والطعن في الفجر ونحو ذلك ومع القول بجواز علق الكافر بقوى المالية
والنقض للمال **بمع** والمقود الى الصطب والحاط بالاعداء وقد ارادوا قتله والقريب الى الاسد
 المغنر في الحاط مع شدة الوباء والطعوت لطعن الخافق او الخوق والمخرج حرجا منكرا الى
 غير ذلك لبقاء المالية وفقد المانع وامكان الانتفاء في بطلان الوعد **لوي** **بمع** او نقله
 اخيرا **استثنى** خدمة معتبه فلا مانع ولو استثنى **ومن مامدة معلوم** **بمع** لانه شرط في الكفا
 الله فسادا لشره يستدعي فسادا لشره لو شرط عليه ان يزوجهما منه او يجلها عليه مطر
 في هذه معلوم فلا مانع منه كما انه لا مانع من نقل بعضها قبل البيع وان كان الشر في الخبر لعدم
 الشافح وفي شره الى النكاح اشكال وفي التحليل اقرب الى الجواز وفي شرط عدم وطئه او عدم **استثنى**
 بطل العقد لان يكون مما استثنى شرعا كايام الاستظهار **الفصل الثاني في بيع الثمار**
 جمع ثمره مراد الفاكهة او اعم منها او الثمر ما دام على شئ من التخل جمل الثمر ومساويه وشره بالثبات
 القائم على ساق مراد الفاكهة او اعم منها او الثمر ما دام على شئ من التخل فبعض ما يترك بعد
 ما لا يدخل في الحد جبا بالتقريب **وفيه مطلبين الاول في احكام الواعيا وما يلحق بها**
يجوز تلك الثمر وما يشبهها من جميع الاشجار ونحوها من بطن وخيار وقت وكراث واشرها
 وغير ذلك ما حدث او يحدث مع وجود اصوله بعقد الصلح او ما اشترطه في ضمن العقد بشرط
 الوجود كيف كان بعقد الصلح والدخول في المهر والجعل السابق ونحوها ما يدخل في عقود
 المساحة واما ما يخل في المداقة فنقصه انه يجوز **بيع مرة التخل** وشرهاتها واجارها وال
 سبجها بها مع اتحادها للجر مع ثمره التخل من غير بحث ومع البحث في بعض الانعام في العقد
 للبتة كما يبيح بيانه بشرط **الظهور** وقابلتها لانقضاء عام او نصف عام **واحد فان زيد**
 كعابن او لصفى عام فان زاد فيها ثمر في السنة او مرتين ولا يجوز بيع ولا غير من الملكات
 سوى الصلح والاشراط **قبل بطل** مع اتحاد العام والعقد ومع الصلح وبدونه مع اشراط
 القطع وبدونه **على راي** قوي للاصل مع انك في ذلك في الدخول تحت ادلة العقود
 لظهورها

او كانت

في بيع الثمار

وعرف بفتح

ولو كان
كلامه

لظهورها في خصوص الموجد ولان صفه الملك والنقل والانتقال الى السلطه صفات وجودية يقتضي
 محلا وجودها كغير انشاء البيع حصول التعلق حيث الاتقاء وهو متنع اذا الصفه الوجودية لا تقوم الا
 بوجودي والشرع العزم بما هو اعظم منه في الجوهل من الموجد فيقول المانع في الشرع وعدم حرمان
 الانتفاء نعم لوقام الدليل على جواز العزم وناظر الاشراخند نال بالذلول وتركه العمل على القواعد
 والاصول ثم الاجماع المحصل والمنقول بما يشبه التواتر والاجزاء المستفزة شهادة على منع البيع
 عاما واحدا فنسبته الى المشهور في كلام بعض الاو اربس لها وجهه ومضى وجود الخلاف
 في كتاب الاجزاء مع احتمال ارادة ما بعد الظهور او ارادة مجرد احتمال الجمع بين الاجزاء وان لم
 يكن من ههنا له بعد عن الصواب واما ما زاد على العام الواحد في بعض ما ذكر في الاحتجاج
 على القسم السابق الاجزاء المنقول بلفظه الصحيح ونفي الخلاف بقول مطر او عن غير الصواب وقيل
 الخارج معلوم النسب سبقا بالاجماع لطوقه مع الاجزاء بالشرع محطه ومن قوله بلفظه الصحيح
 وبما يقرب من كل عقد الاشره ولفظ الاكثر في الاخبار ما يدل بنطوقه او مفهومة على ذلك وفي
 الجواز مع اشكال يعقبا على لفظ الكراهة بالنسبة الى العام الواحد وظهور بعض ارادة الجواز بعد الظهور
 يمكن حملها على التهمة واما مع الضم في العام الواحد في مطلقا الاخبار المانعة الاجزاء المنقولة
 المؤدية بالشهر محصورا ومنقولة حتى كانت تبين الاجزاء ابيد شاهد على المنع وبعض من ذهب
 الى الجواز هو القدام مرجع عن مقالة المرفعة مطر صا وما قبله ومن فصل في الضم بين التامير
 المعادله وبين التسمية فيهم في القسم الثاني دون الاولين غير خال من المبدعات في تضاعف
 الروايات غير ان العقل لا ينفك مطر عملا بالاصل وظن الا بالاقرب واما حال اشراط القطع في الحال
 عدمه لوجود الحد ودرجات المسابقة وعموم الرأيا في الاجزاء المنقولة ويطهر من بعض المانعات
 بالجواز وهو بعيد عن الصواب واما حال المركب من ذلك القيود بانقسامه لاربعة فقد ظهر
 حكم احاده **وبعد الظهور لا يشترط فيها بدعي صلاص وهو الحرام او صفر** واشترطه وما ادعى بها
 من الخضر والسواد ونحوها وغيره عند الاجزاء سبب الصلح وبالإدراك وبالاعطام وبالبيع وقت
 بعضها بالرهو مفسر فيها بالثمن والاحمر والاصفر وفي اللغة باليسر للركن والجره والصفير مخرج
 الجميع على الظن الواحد وهو الاحمر الطبعي والاصفر لركن او ما قام مقامهما من الالوان كالأشهر
 في مراد بطل المشهور بخصلا ونقل في اخرى ونسب الى التماسا في القول باحصول الأثر من حصول
 الفساد وعرضه لادول ثبت القابل به استنادا الى ما دل على ذلك ضعيفا لضعف الدليل في نفسه
 ولحقا لفته الشهرة والاجزاء وعدم الأهلية للعدالة لما قبله واما القول بأنه ما طاعت عليه الشرع والبلية
 التي يتولى في غاية السذو وذو الضم **ولا زيادة على العام ولا بشرط القطع** فيجوز بيعه بلا شرط
 والزيادة على العام ومع اشراط التهمة والاطلاق **اجماعا** بل ضرورة والعمومات في الكتاب والسنة فاق
 به والاجزاء لا يذلل ما يباع جزافا قبل الجوز ويرفع العزم عن مجرد الزيادة والخصر وجه الزيادة الكثرة في

لظهورها

الاولية بالنسبة الى بيع ثمره الفل والنحو اكثر من سنة الاصل المنفاد من العموم في الكتاب والسنة
 مع ما يظهر من الاجماع عليه ورد فيه من الاخبار المشهورة المتجربة واستخراج الخيرات والخرائط كما متراج
 للفظا ويجري فيهما ما يجري في القطات **ولو باع الزرع بشرط على الشريط والاطلاق راجع**
راجع اليه ولو باع بشرط الفصل وجب قطعه على من انتقل اليه من المشتري ونحوه على نحو ما
 اشترط من وقت وكيف او غيرها **فان عصى لم يفعل للبائع** مثلا قطعه من دون
 استئذان الحاكم وكذا مع معذوبته وعدم امكان الرجوع الى الحاكم او من قام مقامه واما مع
 المعذوبته والامكان فلا بعد التوقف على الاستبذان **وله تركه على حاله بالاجرة** و
 نوب البائع في موضع الجواز بنفسه او بغيره رجع باجرة المثل مع عدم التسمية كما اذا اؤلف بنفسه
 او بالساعة حيث يسمي لغيره من دون تعدد ونحوه عما يتوقف عليه العمل وكذا يرجع باجرة
 اخراجه من ملكه وجمعه في شتات وارثا لفساده او غيره ذلك **وكذا لو باع الثمرة ونحوها**
او فقلها بناقل اخر بشرط القطع او الإبقاء او اطلق فان الحال فيه على نحو ما ذكر المطلب
الثاني في الاحكام ليس للبائع ونحوه تكليف ثمر الثمرة ونحوها ولا للمشتري
 الاصول فقط تكليف مالها القطع قبل بدو صلاحها الذي به ضرورة وقت اخذها و
 اقطاها مع اشترط البقاء حين البيع الى حين وقت الاخذ والاطلاق **الا ان بشرط**
 على من له او تقضي العادة به او تحصل ضرورة كل بقاءها كما سيجي تفصيله ان شاء الله بل
يجب عليه ببقائها الى ان اخذها عرفا بالنسبة الى الجنس الثمرة او صفها الخاص
 مع حصول الخصوصية بالعادة كما يجب ذلك في الملقوط الى وقت لقطه والمخزول الى
 وقت جزء والمخروط الى وقت خضه بشهادة العرف والعادة باشرطه ضمنا وانما يصح
 به لفظا وحكم الشرايط المفهومة ضمنا مغاير لحكم المصحح فلا يلزم من ترتيب العذر على القسم
 الثاني ما لم يكن مؤكدا في الضمن الاعتدال ترتيبه على الاول ولو اختلفا في الوقت رجعا
 الى اهل العرف فان اختلفوا فالرجع الى الاعدال ثم الاكثر ثم الابصر وقد يقوى على المتقدم
 في الترتيب لو خالفوا لضعف وضعف الاقوى ومع التعادل يقرع او يقدم قول
 المشتري او البائع وجوه او سطها الأوسط ولو بلغ البعض دون البعض في اختلاف
 المكان كما اختلفا في البساتين او تفاوت الزمان نقا وفاقا حاشا لكل حكم ومع اختلاف
 الشجر وجهان والافق بالعادة استواء الجميع اما الشجرة الواحدة فلا تامل في جواز
 الانتظار لانها اعتدلت النقاط او لا فاولا وكيف كان فالرجع الى العادة ولو تجاوز
 وقت الاخذ ودخل في وقت يفسده الاخذ ولا يصلح الا بالانتظار لكان للبائع قطعه
 باجرة ان كان مع اهل المشتري ونقصه وبدونه وجهان وعلى الإبقاء للبائع الاجرة
فما قصت العادة باخذ حشيشا او مسنلا او حصرا او عنباً او صنعا او كلباً او قبل
 الصبورة

جزءها

انقضاء

الصبورة **ليس** خالصا او من شرط البعض **انقص على بلوغه ذلك وما قصت باخذ**
عليها او قبلا او حيا او سبييا اخرها وقته وكذا لو باع الاصل او ملكه بناقل اخر وبسبب الثمرة
واطلق فضلا عن ان بشرط البقاء **وجب على النقول اليه من المشتري** وغيره ابقائها
ولكل من مشتري الثمرة او اللقطة او الخطة او الحجرة او نحوه والمستديم علكها بعد نقل الاصل
 عنه **وصاحب الاصل سقي الشجر** وما يحكمها **مع انقضاء الضرر** مع انقضاءها وانقضاء
 احدها وخلو الآخر من النفع **والضرر** او خلوها من مالها على اشكال في تسلط صاحب
 الثمرة ونحوها ولا فرق بين كون الماء مباحا او ملكا للبائع مع عدم السقي اشجاره مع حصول
 الانقضاء به اما لو كان ملكا للمشتري فلا سلطان للبائع عليه **ولو تضرر معا متعاضدا** يمنع
 احدهما صاحبه وان سرقى بضرر نفسه او بمنع الحاكم وان سرقها اجزاء لحكم السفاهة عليها
 ولو تضرر احدها وخلو الآخر من النفع والضرر دفع الضرر بحدوث الضرر ولو تعارض
 ضررها رجحا الرابع ولو تساد با رجحا النقول اليه على الناقل لانه ضرر نفسه ببيعته وعلته
 قول الاكثر والافق والنظر ولو تعارضت فقهها في تقديم النقول اليه مطم ويجعل تقدم الرابع
ولو تقابل ضرر احدها ونفع الاخر رجحا وعلته النقول اليه من **المشتري** وغيره ان
 قابلت مافات على الاخر وعلته قول الاكثر ومطم ولا يجد ترجع جانب الضرر مطم ولو
 اختلفا في ترتيب الضرر رجعا الى اهل الحجرة فان تعذر قدم مدعيه لانه مانع عن الضرر
 بماله ويجعل تقدم النقول اليه وتقديم صاحب الاصل ولا ضئ على الماذون في ترتيب على
 صاحبه على الاقوى وبضمن غيره مقدار ما اصابه من الضرر بل مافات عليه من النفع
 على اشكال ولو توقف السقي على اجزاء ما تضرر لا يجرى من مال الغير فلا ضمان عليه ان كان
 الاجزاء مستحفا قبل تقبل حق الغير بخلافه لو كان معه او بعده وبشرط عدم ضمان الباقي
وجازره شرعا انه لا يبرء على قدر الحاجة ويرجع فيه مع الاستثناء الى اهل الحجر
 ومع اختلافهم الى الاعدال او الاكثر مع ملاحظة الميزان ومع التعارض بينهما او مع الاستثناء
 يقدم احوال الضرر على الاقوى مع احوال تقديم احوال عدمه للاصل **ولو انقطع لها** او
 حصلت فيه صفة تمنع من السقي به **لم يجب قطع الثمرة وان تضرر الاصل عصى**
الرجوع ولك في اطلاق الحكم بعدم الفرق بين ان يضرر صاحب الثمرة بالابقاء واللاء
 اعراضا عن قول الفارق بين كون الضرر الاصل او ثلثه لاصحاب الثمرة او النفع العام
 اليه مقابل الضرر الاصل او لا ولا بين كون ضرر الاصل آثلا الى ثلثه او اضمحلاله او لا
 لا يتخلو عن اشكال وجب بلزوم القطع فهل له لعل اليه بالارشاد اجرة المدة اشكال
 ولو اخر بعد الوجوب مافات على صاحب الاصل بسبب البقاء ولو تضرر الاصل باقضا
 الثمرة بعد بلوغها العارض ليس لصاحب الاصل المنع مع احوال ذلك لو نزل الضرر على

ما يفرق من صلح الثمرة وعليه ثمة التفات أما لو تفرقت بالانقطاع قبل الاوان منها فيه فاما
 لم تجدد لصاحب الأصل وان دخل في عموم العقد فله المنع على اشكال ولو انقطعها ثم تجددت فاما
 كان متعلق العقد لوجود منها جند فالجند لصاحب الأصل وان دخل في عموم العقد سقطت
 المشتري وليس لاحدها ان يمنع صاحبه مع عدم نظيره وعدم فوات دفعه عن اصلاح
 ماله بتلقيه او نظيره او تركه او يعكس او قطع لئلا يوقل لمفسد ونحوها او قطع ما يملكه
 من حطب ونحوه او تصرف يصعد ونزول ونحو ذلك ومع النظر او فوات الدفع يحق
 نحو ما تر ولو اعتدلا **قوم قطع الثمار** ونحوها **قبل انقضاء الصلح لقطع الثمر** والبسر
 والقصيل ونحوها **فالاقترب حمل الاطلاق** الواقع بين احادهم عليه نقد بماله على العادة
 والعرف العامين او الشرعيين نحو ما يقال في سائر التبعات في الاعيان والمنافع وسائر الاعمال
 من حرفه وصناعات وعبادات قد استوجرت عليها الى غير ذلك وليس هذا من تقديم الحقايق على
 المجازات او المجازات على بعض على بعض ونحو ذلك كما ظن بل من قبيل تسهيل المعاملات عملا بقرينة
 الحال على مقتضى العادات ولو عين شيئا اتبع ونحو خلاف العادة ولو اختلفت العادة عامة
 وخاصة ولا ترجح حمل البناء على الناقص وعلى الزايد والافترق او البطلان والاول لا يجرى من قوة
 ولو اتحدت احدها وتعددت الاخرى ولا ترجح كان البناء على التحد ولو كان لكل واحد
 منها عادة فخصه حمل تقديم الخطاب والمخاطب والافترق والبطلان ولو انقضا على وحدة العا
 واختلفا فخصه الثمار ليعذر الاختيار قدم قول الناقل على الاقوى ولو كانت العادة على حال
 حين العقد ثم تغيرت قبل الاستواء فالمدار على وقت العقد فيرجع بلا اثر في الاجرة
 للمفاوت ويجعل اختصاص الرجوع بالبيع ويجعل العا العادة فلا يرجع ولو حكما بعدا
 فظهر بقدرتها او تاخرها حمل الاجرة والارش من عليه التفاوت والعدم والفرق بين
 الحكم على نفسه وحكم الاخر عليه **ولو ظهر بعض الثمرة** او اللقطة او الخطة او الخيرة **فيما**
مثلا مع التجدد في سنة او لقطه او خيرة ثابته فبقي البيع لوجود المقضي من ثمرته
 والاطلاقات والتعليلات المتفاد من الرديات وعدم المنع واما لو باع مع ما
 يحدث معه منه **في تلك السنة** او اللقطة او الخطة او الخيرة لمثل ما ذكره للاجماع مرجحا
 ومنقولاً على وجه الصحيح من بعض وبلغوا الظهور او عندنا او عدم معرفة الخلاف
 من اقرين والاختصاص بالثمن لاننا في اثبات العموم بتفريق المناط او بدعوى اولوية
صح سواء اتخذت الثمرة او الخضرة او الزرع **او تكثرت** وسواء **اختلف الجنس** واتخذت
 لشئ مما تر من الاذلة لجميع الانعام وما في الوقت من ان شرط واحد يجرى على ما عليه لما في
 سنه من الوهن والمعارضه الثمرة ومطلقا الاخبار وسواء اتحد المكنن والبستان
 والخضرة او تعددت مع اتحاد العقد نحو ما تر ودعوى الاجماع على المنع في محل المنع ليس
 في الوقت

في الوقت ما ينافيه وينبغي تفيد البادى صلاحه بالانصاف بالمالية والقابلية للجلد ليكون عا
 على الاقدام على المعاملة وسواء اتحد الناقل او تعدد وانما يعتبر وحدة العقد والنقل البسر
 سواء كان بمثل من الثمرة او غيره وسواء اجل في الثمرة عنها او فصل ولو انفصلت كانت
 كسائر الضمان الخارجيه **ويجوز ان يستثنى** بعد الثمن وعلى وجه الاجراء من **الاصل ثمره شجرة او ثقله**
معينتين او خصا من القطع او خيرة او جزء معينات لعدم الابهام فيرفع المنع ويعمل
 المقضي من حكمه او عموم او اطلاق محله وللإجماع وبلغ في الخلاف في الاولين وتنبه المناط
 في البواني وفي حكم استثناء العذوق وبعض ثمره الشجرة الواحدة مع التعيين **واما الواجب المستثنى**
 بعينه باسمه ولا وصف **او شرط** صفة مبهمه كان شرط **الاجرة** او شرط عليه الاول او المتوسط
 ولم يميز **بطل البيع** للاجماع محصلا ومنقولا وللزعم العزير الباعث على الضرر والحق به كل عقد يفي
 على الدافعة وفي العقود البنينة على السامحات ببدء الامر مدار الخصوصية للمفاوت المقامات **ويجوز**
ان يستثنى حصه مشاعه في تمام البيع او في بعض معين من الثمر او اللقطة او الخيرة
 او السنين **او اساطيل** ونحوها **معلومه** بالوزن فيها يوزن او مطلقا على اختلاف الوجهين او بالكيل فيها
 كمال مع النسبة الى المجموع كمثل من ما تدر من الحاصل حتى يعود الى الاول وبدءه للاصل المتفاد من
 القربات والاطلاقات وللإجماع محصلا ومنقولا مصححا وفيه نص في نقل الشهرة فيه لا ينافيه وللأخبار
 نصا وقد يرد على المحذور وهو الوحدة الطريق والقويته وينبغي تفيد الحكم في الآخر على الوجه الاجزى بما
 اذا ظن بقاء شئ بعد اخراج المستثنى يصح القابلية بالعوض وبما اذا ظن بقاءه من السنة الاول او
 اللقطة الاصل وهكذا وبما اذا اراد في البادى صلاحه والصلح من مقداره ولو لا انقضاء الاجماع المتقول
 وشهادة الاخبار مع السامد بكمال الاشهاد في جميع اقسام القسم الاجزى ما يرجع الى
 الاول بحث **فان اجتمعت الثمرة** الباقية بعد الاستثناء للمشتري ونحوه بافترق سماء
 مستبعدة لقان المشتري **سقط من يستثنى** في مقام الاشاعة بقسمها **بالنسبة** وان كان
 المنلف المشتري او كان المنلف مستبعا لثان كانت كالباقية في بده فلا يكون للمشتري
 مثلا يرجع على البائع وكان الذهاب من حقه خاصة عجزات له الضرب في الباقي نسبة
 حصه وعقبة عرض النالف من مثله ولو من خارج المبيع ولو كان من اجنبي فلما
 الرجوع عليه كل حصه ولو اختلفت جهات النلف عمل في كل جهة بحسبها ولا
 يسقط في استثناء الخلة والشجرة ونحوها من البائع شئ في الاشاعة اصالة امر
 بالاول بقرينة النالف بالنسبة ولو استثنى الصبره من دون قرينة الاشاعة لمكن بقاء
 على مسئلة بيع ارطال من الصبره وحيث كان الاقوى هناك المضمونه على البيع ولو لم
 يبق سوى البيع كان الحكم كذلك لثانها وبكى الفرق بين القاميه بالتفاوت بين حكم الا
 بده وحكم الاستثناء او بين النقل والابقاء ويجعل الفرق بين المستثنى بفرض الاول فيما قبل

بجائزته

القبض بخلاف الثابتة وفيه بحث **ولو احتجبت الثمرة بعد الانقباض وهو القليل هنا** ووسط
على خلاف القولين ويحكي تحفيقه **استقرت** ولم يكن في ضمان البائع **فمن مال المشتري** لوصول
الحق اليه وحصول التلف فيه **لو لم يكن استثناء** او كان وكان تلف الجميع **قبل القبض**
بوجه لا يكون مضمونا على المشتري مثلا او بعد مع اخضاع الجاهل به **فمن البائع** او مطلقا
ولو تلف كان حكم النافع مازا واخذ المشتري الباقي **بخصه من الثمن** ان شاء **وله الفسخ** في
لبعض الصفقة عليه ولا فسخ للبائع لمضمونية عليه **ولو تلفه اجنبي** بوجه لا يترتب فيه ضمان
على البائع **فخر المشتري** **بمن الفسخ** فيرجع الثمن اليه ولا يكون له بحث مع التلف بخروج
المشتري **وبين الزام بالتلف** بالثمن مثلا او بجهة **والاقرب لما حق البائع** وكل ناقل متلف **به**
لساواة بين في التلف قبل القبض وتسقط المشتري على الفسخ دفعا للضرر وفي ان الامل
بقاء العقد على صحته فله امضائه على حاله والطلب اليه بعض ماله **فلا مال للمشتري** او نحوه
قبل القبض **القبض** الواقع منه لصاله الزم العقد وعدم سلطان المشتري على البائع
فيتم الحكم به مالم يقد دليل على نفيه ومن اراد معفوفة الاقسام لتبصر في متعلقات الاملاك
فله علم ان التلف اما من الناقل او المنقول اليه واجنبي او امر بآوى وما تركب
من اثبت منها او ثلثا او اربعة فله خمسة عشر ثم اما ان يكون التلف بعضا او كلالا قبل
القبض وبعده للكل او البعض من اذن او بدونه في عقد لازم او جائز بالاصالة او الجنا
عن سبب او شرط للناقل او المنقول اليه واجنبي او ما تركب من ذلك مشروط فيه
الضمان او عدمه او خال من الشرط او غير ذلك من الاقسام ويظهر حكم الجميع مما مر او
لداع يعرف بادق نظر **ولا يجب على البائع** للثمرة او ناقلا اخرها من ملامات الاصل
ملك لا يجب له القيام بحفظ اصوله القيام بما يحفظها او يصلحها من **السبق** والحفظ
والنهي والنهي والركس والعكس وقطع الاطراف وشق الارض وقطع الخيط من
البنات ووضع ما يمنع الحر والبرد والتراب والحيوانات الموديات ونحو ذلك لا يثبت
عمل ولا يبدل مال **بل** انما يجب **التكليف منه مع الحجة** عرفا وفي الزامه بما يتوقف حفظه
كالزوم مؤجر الدار والداية والسفينة والحيوان والائمة الصالح على ما في بطنها ونحو ذلك
وان ترتب على التلف سلطان الفسخ اشكال ولا يجوز القول لمزوم ذلك استنادا الى
فهم الشرطية منه **ولو تلفت** بعد الانقباض **ثمن السقي** ونحوه **فان لم يكن قد منع فلا**
اضا **عليه** لا اصل يعاينه **وان منع** لا لغرضه فنعاه ودفع ضرره عن سقي او
غيره من اسباب الحفظ فتلفت او نقصت **فمنه** كما لو منع صاحب الثمرة صاحب
الاصول ومنع اجنبي احداهما فان المانع بجميع اقسامه ضامن بالثلث والقيمة على التمام
الحال كما يضمن المانع عن اصلاح الدار حتى تهدمت وعن سقي الحيوان حتى مات من
العطش

عليه حفظه لا يوجب
ن

العطش وعن الانتفاع بما كاول او شره وبما ملبوس حتى افسده المكس وغير ذلك **وكذا الوعيت**
بمنعه عن شئ مما مر او قصرت عن بلوغ وصف بكل به فنعها ويزيد فيتمها فان بعض
تفاوت الحالين كما يضمن نقصان العين في حديث الضرر ما يقع في العين ولو ادى ذلك الى
طول الزمان فترتب عليه من جهة السوق بعض النقصان لم يترتب عليه الضرر ولو تلف
احدهما مال الاخر او اعابه عليه بشرة ماله لا اصلاح او دفع فساد فلا ضمان ولو ترتب الضرر
الحظير لا اصلاح او دفع ضرر ليسر احمل النقصان اليه فله حفظ الزمان على اشكال ولو منع احدهما
صاحبه عن الوصول الى ماله لحوق خيانة او غش او وسع الى الظالم وكل غيره عن لا يخشى ضرره
فان امتنع عن ذلك نصب الحاكم فبايعه فان تعذر ذلك عذر المانع **في نعمة ويجوز**
من غير تجريم ولا فساد **بيع الثمرة والزرع** ونقلها باق ناقلا كان **بالايمان والبر** وبها معا
عملا بالاجماع المحصل في عوامات الكتاب والسنة والاجملات المنقولة وخصوصا منها **الا**
خصوص البع في خصوص **بيع** **بخصه** **ثمرة** **والثمن** في روى الامهات فانه لا يعمل ولا
يصح طاعا او خلا لا او ملحا او بسر او رطب او تمر او قسبا او شجرا او معا مارة او ام
حبرور من دون تعيم لباقي العقود ولا لباقي الثمار فنصارا فيها خلاف الاصل للسفاد
من عموم الكتاب على محل النص والاجماع المحصل ولا تخصيص في المنع لثمرة الثمن بخصه
الثمر خلافا لكثير من عبارات الاستفاضة عموم النع من الروايات والاجماع المنقول من بيع
ثمرة الثمن **بالتمتع** او شرهاتها او بغیره من ثمرة الثمن بعد بلوغ حد الاستبراء من الرطب
وبغيره في وجه قوي اما ما كان من البسر فا دون فلا باس به في وجه قوي من دون
تعبه يكونها منها عملا بعمومات المنع في الاحبار والاجماع المنقول وفي دخل ما كان
مع الضميمة من جانب او جانبين تحت عموم المنع وجه قوي ان المنع يقتضي
لا للزوم الربا والجها ل لان الثمرة مادامت لم تقطف لا تدخل في وزن ولا كيل **و**
ذلك لعمامة التي في عبارة عن بيع التمر على خر ومن الثمن لاختصاص الرطب كما قبل
ولا مطلقا الثمن في الشجر بخصه لثمرة لا مطلقا الثمرة ولا مطلقا ثمرة الثمن كما هو المشهور
ودل عليه الاجماع المنقول والاحبار وما فيه من الفساده للثمن ما قبل **التمتع** من الرزق
ومنه الحرب المربون وهو الدفع لدفع البائع عن نفسه معالجة الثمرة والمشتري يدفع
البائع عن السلطان عليها وهو معة شرعي لا يوافق اللغة ولا يعرف فيه كلفظ
النكاح والخلع والربا والاحتكار ونحوها شاهد على ثبوت الحقيقة الشرعية وليس بطول
البحث في بيان معنى المزاينة بعد ظهور المراد في متعلق الحكم كثير فائدة **والبيع** **سبيل**
الزمن قايما وحسدا سبيل في اكثر العبارات مما يتجافه معارضه للاصل ومنقول
الاجملات وبعض الروايات وما في بعض الروايات والعبارات مما يتجافه معاوض

فقالوا لا يملكه وفان
لما

باقوى منه شرط العقد الحب للأصل المذكور لانه بدونه يكون علقا كسائر البنات كما
 قبل **الحب** مع في اكثر العبارات او فصوص الخطبة كما في بعض العبارات وهو بدول الربا
 ونقل في الاجماع واوافق بكلام اهل اللغة ولعله لا قوى لا يتبدكون منه كما قيل وان كان اولي
 بالمتن لما ذكر **هذه** المعاملة **في المحاقلة** من المحل محل الزرع او الزرع نفسه بنسبة اطلاق
 الحال على المحل وبلحق بالمجانز الميراث ولو جعل عبارة عن اكره الارض بالخطبة او المزارعة على
 الربيع او الثلث او اقل او اكثر اشبه بالاستعارة وقسرت الحاقلة بهذين العنيتين بظهور
 التمر بالربطه والربيب بالعنب وبيع التمر بالربيب والكل من الثمار النادرة على العظم وليس البيع
 منوطا بصدق الاسم لتصحح الادل من اجماع وغيره لمنع بيع السبل بالخطبة والمراد على العظم ما كان
 بعد الانقضاء حيا مع التقيد بكونه منه وبدونه يسمى محاقلة ولا كما انه ليس منوطا بحصول ربا
 او لزوم جهالة المحل ما ترف حكم المزانبة وقد ظهر من ان النع انما هو في بيع سبل الخطبة بعد
 العقد الحب بخطبة منها ومن غيره **واما لو اختلف الجنس** او اتحد ولم يكن خطبة
 بخطبة منه او من غيره **جواز كما لو باع زرع خطبة بتمر** وشعر وان كان تجانسا لها في
 الربا للأصل وشهادة اجماع يجوز بيع مختلف الجنس لبعض بعض وفي بيع المخلوط من
 السبل خطبة بغيرها بخطبة خالصة او مخلوطة ولم يعلب اسم الخطبة عليه وجهها اقوالها
 الجواز خصوصا مع غلبة اسمها على اسمها ولو شك في صدق اسم الخطبة فالعمل على اصل
 الجواز **وهو ليس في بيع** مع حصول شرط لمن ثمره التخلل **في ثمر الشجر الاقرب** خلاف في
 ذلك للأصل ولان النع اما للجهالة ولا جهالة لعدم اعتبارها بالوزن والكيل مثل الجذا
 ذ والام يجوز بيعها بنقد او عرض عظم **اما النطق بالربا** ولا ربا بعمل ذلك وما دل على
 منع بيع الربط بالتمر مع تسريته لعله في ذلك في الحدود او مخصوص به لما دل على نفي الربا
 في غير الكيل والموزون مع ان بيع التمر بالتمر والربط بالربط ظاهر الحديث جوازه
على اشكال نبشأ مما مر ومن قصنا ظم العلة ودعوى الشهرة على النع ويجرى الكلام
 في الزرع والحضر وغيرها مما يكال او يوزن ولو بيع محدد ومحدد ولو حطت الزيادة
 حين المعاملة او في الآخر مع العمل بالعلة **والاخر علم بشرط كون الثمن من الثمن** و
استثنى من القسم الاول وهو بيع التمر بالتمر والتخلل باعتبار الثمرة او الثمرة نفسها
 بيع **العمل على الاول** ونفسها او ثمرتها على الثاني والثالث جمع عربة فعمله من العرو هو
 الخلا والعنبة والانبثاق او من العارية والعرة والوجه في الجميع **واضح فانه يجوز بيع**
العربة اجماعا فصلا ونقلا عن جماعة وللاخبار القاضية على اخبار النع عن المزانبة
 بالتخصيص وقد يلحق به باقي العقود بطريق الادوية متعددة في المكان المتعدد او مستعدة
وهي القلة دون غيرها من باقي الشجر وان ساءواها في الجواز التي تكون في **الاشكال**

او يساؤه كما نسب لاهل اللغة ونقل فيه اجماع لاهل مطلق القلة القبول من المساوية
 بيع التخلل وعن القلة للاعلى لاهل القلة في بستان غيره فيقول الدخول اليها ولا عن القلة المعنوية
 من المساوية عند بيع التخلل ولا عن القلة المعنوية التخلل ما عداها ولا عن القلة في خصوص الدار
 ولا عن القلة تكون للناس في ذلك غيره ولا التي بعزلها صاحبها محتاجا ولا التي فيها الدار
 والبستان والمغصرة والحان واليزارة والدياسة **بجزها تقرأ** لاربطا ونحوه مما يدخل في حكم الربا
 في اقوى الوجهين وافق الخرجين الواقع او حالفه عدا بالاطلاق وموافقة للشهرة بقسمها خطفا
 مطلقا او مقيدا بكونه من غيرها **لا** مقيدا بكونه منها على الاظهر والاشهر تحصيله ونقلا
 اخذ بالمستحق في اختلف الاصل وتحرزا عن الدور والحد والعوضين كلا او بعضا ووحدة ما
 لكما لك في هذا على استثناء العربية ايتن شاهد على تحريم المزانبة اذ لو لم يبق للاستثناء
 وجه **ولا يجوز بيع ما زاد على ثمر الواحد مع اتحاد المالكين** ببيع الافراد المتكثرة منها
مع تعدده كما يجوز مع وحدتها وتعدد المالك لها ولحلها ومع تعاقب الشراء بملكها
 او بعضها على اشكال **ولا بشرط النفاذ في بيع العينة قبل التفريق** عدا باطلاق الرخصة مع
 التاميد لظهور نقل اجماع **بل بشرط مجرد الحل فلا يجوز اسلاف احداهما في الآخر** لان طلاق
 العوض والاذن لها انما يصر في الحل والحلول بمجرد الشك كاف في الحكم المخالف للأصل **في**
الاذل لا يجب التماثل في الخرجين بين ثمرتها عند الجفاف **و** بين ما جعل ثمنها فلا مانع
 من ظهور النقص في احدها وزيادة الآخر عليه عملا باطلاق الاخبار وكلام الاصحاب وسحب
 الحكم الظاهري في الصحة بناء على احتمال الشك والواقعي بناء على الانقضاء حين الظهور
ولا يجوز النفاذ عند العقد المناق في حقيقة الخرج للأصل وظاهر الاخبار **الثاني**
لا يثبت حكم العينة ولا موضوعاتها في غير النفاذ **منعنا** البيع فيها بما يكون **بيع ثمر الشجر**
بالمثل بما يكون من غيرها اما لو خصصنا الماسر الظم اذ لا وجه لاستثناء ما عدى القلة
 لعدم التصفيه **الثالث يجوز بيع العربية** وان تزاوت على خمسة اوقى عبارة عن ثمنان صناع
 الفين وسبعائة رطل بالعلق للعم المسفاد من اخبار الباب واجماع الاصحاب ودعوى
 انها اذا بلغت هذا القدر مساوت ثمنك عدده في المحل الواحد وانها تعلق
 بها الزكوة فتقصد الشراء وانها بدلت في ذلك تدخل في الافراد النادرة فلا تدخل في العموم وانها
 بعظم امرها على ما لكها فنلزم المشقة العظيمة ظاهرة **المنع الرابع** انما يجوز بيعها على
 مالك عين الدار والبستان او شجرها او مالك منفعتها بوجه اخر لانه او جازا او بالبيع
 او شري ثمره البستان او مالكها بوجه اخر **على اشكال** في الآخر لحصول العترة عليه من جانب
 في اصل الحصر فيكون مبيلا الى الرخصة فيما عدى المذكور وفيه بعد او في الآخر لحصول الضرر
 عليه من جانب ومن شبهه بالسعي وموافقة الاصل من جانب اخر فقد ظهر من ان الجواز

بما كان منه استثناء
 للبيع في البيع ولو منعنا البيع
 لربا الوجه المبراني
 باقي صح

ببعضها لا يشترط الكون منها وحلول الثمن تمامه واعتبار المساواة حيث العقد وكون الثمن غير الاطلائ
 ونحوه من الجفك حكم الثمن في الزمانه ومعلومه قدره وصفا كما سبقي كون المشتري مالكا او مساجرا
 او مشتركا لما عدها من الثمن على اشكال تقدم وجهه وكون المالك لها غير شريك في الدار المستأجرة
 وكون البسك والدار محجوبتين عن الماد وكون مالكا لها لا يستحق دخولها بوجه اخر وكونه
 مشترها غير ما تلحق حد ود الملك بحيث يمكن قطفها من خارجها وكونه قريب المكان
 منها مثلا بحيث يتخشى تروده فيها او في اشراط عدم كره الشركة فيها وفيها وجه واحد
 كثير من هذه الوجوه على كون الحكمه في الرخصة دفع الضرر عنها **الخامس** لو جاء بعقد مني
 على المدفك **قال** مثلا **بعثت هذه الصبرة من الفلة او الثمرة** او نحوها مما يدخل في قسم
 الكيل والموزون ونحوها **بهذه الصبرة** مما ذكر **سواء لبواء** مع ارادة القدر دون القيل
فان عرفنا معا **القدر** فيها معا **ص** **العقد والابطال وان تساوبا عند اعتبار الان**
المدار على العرفه حين العقد لاجنه **سواء اتحد الجنس او خلتا** اذ ليس المنع من جهة
 الربا حتى يختلف معه المتحد والمختلف ولو اراد بجزء التعديل اعني بيع المساوي بمساو
 ونحوه من غير علم بكتبه فان اراد بالسواء بالسواء التام بالتمام مع عدم العلم بالمساوات
 فلا ريب والبطالان اذ ليس المنع ومع العلم بها و ارادة تمام ما حصل به السواء من الطرفين
 فغير وجهان والافترق بالطلان اذ ليس المنع في الجهالة اثر مدارا لاهام وان كانت به حكمه
 كما في قصر المسافر وما كانت من شأنها ترتب المنع وهو الغرض عليها مع الحكم بالنسبة اليها
 ولذلك كان الاقوى منع البيع بربا المعاملة وان لم يكن فيه عزم ولا ترتب ضرر وتنفع
 ما دل على منع بيع المجهول من غير تفصيل بين شاهد وادعى دليل **السداد** **بمحو** ويصح
 والمحال غير محتمل **ان يقبل احد الشريكين** او الشركاء او المعداد منهم **بخصه صاحبه**
 او حصص اصحابه او ببعض منها **الثمره** ثمر او غيره بالفاخذ الانقضاء او الامع بتميز برفع
 الجهالة وقدرة على التسليم الى غيرها مما يعتبر في سائر العقود لانهم من بعد تقبلها يراه
 بصيغة القباله مشتملة على ايجاب وقبول ماضويين متصليين مترتين ان اراد العقد بالاصل
 وما يظهر من تنوع كل اتم في سائر العقود ويقوى الاجزاء بطلان العبارات في الافعال
 المفيد للغير مع قصد المعاوضة **بشيء معلوم منها** جامع للشرائط العشره في العقود المبنيه
 على الداقر من البيع ونحوه موافق للمظنون من المقدار والمختلف وان كان الاول او فن
 بالاحياط مقيد بكونه منها لا مطلق ولا مقيد بالكون من غيرها كما هو المشهور عملا بظاهر
 الاخبار من الصحيح وغيره فلا مانع بعد ذلك من جهة اتحاد العوضين او المالكين والذم
 اجماع الشئ بصريه او انا بيع العقد على سبيل القباله **لا على سبيل البيع** فلا تدخل
 في الزمانه حيث تتعلق بالتخل على اصح الراي ولا يغني فيها اختيار مجلس ولا شرط بدق صلاح
 ولا كشفه

وكونه لا يرد له مالها
 وكونه خيرا مما يبيع
 فيه صلاح لها مانع

ولا يشفع بناء على جريانها في كل بيع ولا جاز بيع سنين ولا غيرها من احكام البيع ولا على سبيل
 حتى يغفر فيها بعض مزية الجاهل ولا القيمة العوضه حتى يغفر فيها ذلك ويتوقف الملك على
 القبض ولا غيرها من العقود بل في اصل راسه على اصح الراءه ونسب الخطم الاصحاب فلوحى
 على ارادة قسم من العقود خاصا ومطلقا فيها وفي غيرها و ارادة المصطط او مقيد بالكون
 من غيرها ولم يدخل في مسئلة العربة كما هو الاقوى وخالفه عن الاجاب والقبول على الخو لقبول
 بطلت او رجعت الى العاقل ثم ان نقصت عن وجه القباله للاشتباه في الحرص او تلفت بالذات
 متلفت كلا او بعضا فانقص على التقبل وان سادت فله الزائد للاصل و ظاهر الاخبار وكلام الا
 صحاح لعل الوكان بافترسما وبه فضيه وجهان اقواهما عدم الضمان على الاخذ اخذ من مفهوم
 القباله فيفسخ العقد او يخرج على اشكال في اجزاء حكم خيار التبعض والوصف في تلف البعض
 وجه قوي وجب كان الحكم خلاف الاصل لزم الانقضاء على ما يدخل في اسم الثار دون غيرها
 من بيع وغيره وهو عقد لازم للاصل فظم القنوى والروايه فلا يجري فيه من الخيار الا ما كان
 او مبني على حديث الغرض من خيار عيب او عيب او وصف او نحوها ولو قيل يصح
 تقبيل كالثمرة وما لا يصح كالسريع ونحوه فيما يصح وفد فيها فيفسد فثبت خيار التبعض
 بمعناه المتعارف للجاهل ويجري فيه القنوى جريانه في غيره ولو قيل من حصه بعضا وبيع
 بعضا وهب اخر مع الجميع كيف ما كان الترتيب ويجوز رد التقبيل و تزاميه كلا وبعضا
و لا مانع من ان يبيع الثمره ونحوها او ينقلها باثنا قل كان **مشتريا** او متلقيا
 باثنا تلقى كان **بشرطه** ولحقا بما في غيرها من المنافع والامان للاصل وهما اتفاق في
 البيع وبالحقه غير بطريق الفتح وغيره **قبل القبض وبعد** لقضاء الدليل بالعموم وان شرطنا
 بعقبه القبض في بيع الكيل والموزون لخروج عن اسمها ومع فرض الدخول بكون خارجا با
 لاجماع والروايه **ولو اشترى** او تملك بنحو اخر **لقطه من الخضرة** بفتح الحاء او خرطه من
 الخراط او خرته من الخزرات **فامتنعت له ثمره** المملوكه للمالك للاصل من غير تميز من
 دون اهل الشري ونحوه معط او مع اهل من دون امتناع قبل القبض **الاخر** معط او مع
مالكه والعرق حاكمه **البائع** ونحوه عبارة عن محبة ومداقنه **ثبوت الخيار للمشتري** ونحوه
 بحديث الغرض بين **الضيق والشكر** ولا يخفى مع عدم المحاكمة كما لو وهب **البائع** الخليل على
اشكال بشاء من بثرته ثبوت سببه فليست صحيحة الهيئه منه لا يجب قبولها ومن اس
 قناع الضرر بالهيئه والاول اقوى ولو امتنع عن القبض فلا اخبار له ولو منعت في الامتناع
 نفي بالاصل ولا طريق بعد تحقق الامتناع سوى التخلص بالصالح بعين او ثمن كاشرا لغيره
 بين الملاك اذا امتنعت وتعتبر ثمرها **البائع بشرط في الثمن الذي بشرى** به ثمره

العربة ان لم يكن حمل في زورس النخل او مطم على اختلاف الوجهين كغيره من الاعراض المكبله او
 الموزنه العلم بالكيل او الوزن لان التبريع بهما معا ولا تكفي المشاهدة ولا الحرق ولا العد وهو
 ظم الثامن لا يجوز بيعه ولا شراء تمام ما المقصود منه بتامه مستور وان ظهر غير المقصود منه
 كالحجز والشوم والشم او ببعضه كالوصل والفجل والسلق ولا تغلظ بعقد مبنى على العاقبة **البعد**
قلعه ومشاهدة او وصفه وكيه او وزنه او عده على حسب حاله للزم الغريم بدونه ولا بأس ببيع و
 شراء ما المقصود منه بارشوان كان غير المقصود منه مستورا كالشعاع لمبا والحضر ونحوها
ولو اشترى الزرع ونحوه مما كان اصله مستورا غير مقصود **فصل في بيع حصة فقطعة** والبق
 الاصول **فبنت منوله** لانه ثناء ملكه وكذا كل اصل له يعرض عنه ماله فهو له **اما لو ارشط**
الاصل واستثنى في البيع فهو للبايع ولو سقط من **المتحضر** او تخلف من الحب بعد تحصيل
 الحصاد او تناثر من الحب المحول في الارض سئى **فبنت القبل** او قبله او بعده من دون
 اعراض او مطم بناء على عدم نأشره ولم يشترط في عقد لانه انتفاله **فصل في بيع البذر في الارض**
 سواء سبق من مائها او من غيره وفيه التثبت من جهة كون الزرع من الماء والثراب الحب
 مردود ببناء الاحكام على الظواهر العرفية دون الدقائق الحكمية ولو كان الاصل مشتركا بين
 الفرع ولو قد تملك الاصول وجعل تخارج او كان من البعض اصول ومن غيره بذر وجعل
 الناشفان اشتركت الارض بينهما او خرجت عنهما حكم بالشركة وان اخصت باحدهم
 احتل ذلك واخصا صاحب الارض ولو رتباه غير ماله كان مبرعا ولا اجرة له ولو كان
 صاحب الارض ولو رتباه ماله استخفت عليه اجرة مثل الزرع في مثل تلك الارض وفي
 تربته غيره من ماله بزره غيره او من قبل السماء يستحق عليه اجرة الارض على الاصول على الاوى
 فيها ولو اراد المالك القلع لاسم من الاجرة كان له ذلك وعليه طم الحضر ورفع الظاهر ولو
 امتنع عن بذل الاجرة او بذلها لصاحب الارض فلم يقبل كان على صاحبها دفعه ودون كونه
 ولو امتنع استاجر عنه الحام من بقلع ويدفع ولو شك في الاعراض وعدم اجدة
 بمقتضى العادات فان اختلفت على عدم الاعراض **الفصل الثالث في القرض**
 وهو القلب والتحويل والوزن والتعديل وعلقته النقل واضحه والشرع او عند الشبهة
هو خصوص بيع الاثمان من ذهب او فضة او منها **بمثليها** كك مسكوك او منفردة او متعة
 الى غير ملحوظ متصلا كما في الغشوشه او منفصلا على اشكال دون غيره من سائر العقود ودون
 ما ملك بالشرط ودون غيرها من الاجناس وان قامت مقام النقود كاللزمهم السودا يشك
 في اطلاق اسم البيع عليه كالعطاة ونحوها او في اسم الثمن كبيع افراد الغشوشه يشك في حكمه
 ويرجع فيه الى اصله **وشرطه** في ترتيب الملك او بقاء صحة **التقاضي** عن اذن كل من

الفصل الثالث
في القرض

المصرفين

المصرفين لصاحبه من المعاقدين مالكين او نائبين او مختلفين مصرفين او غير مصرفين قبل
 التفريق النأشي عنها او عن احدها **في المجلس** او المكان الذي ينشئ به العقد كائنا ما كان
 قفلا بافية او بقلعا **وان كانا مصرفين في الذمة غير معتبين** او مختلفين لقضا الدليل العموم
 في المبني وفي الاخبار الصحيحة المعتمدة وغيرها من النجوة ينقل الاشهاد من جماعة على طواريف
 المشهور او الاشهر واعامة من تقدم وناخر عدى من شدة ونسبة ونقل الاجماع صريحا
 على البت او ظهورا او بلفظا برعا او بنفي الخلاف مع عدم الاستثناء او مع استثناء فقهه
 واحدا او باعقاد على الاصحاب متر وكذا قول الخالف على اختلاف عبارات فالخالف
 من القدماء وان كان صدوقا لا يحمل بالاجماع خلافا وان تبعه المقدس واصحابه
 البشري والكفاية والنشكيت في دلالة الاخبار بعدم الصراحة في الاشتراط وان اجمت
 ترتب الامر وعدم ظهوره ابيد في اعتبار المجلس وان ما احتجوا به في الاستحباب و
 اصالة الصحة ومعاوضة الاخبار مردودا بجماع الاصحاب وفهمهم من الاخبار ذلك مع
 وجود الصحيح منها في المطلوب وحيث اعتبر البيع في معناه لم يجز حكمه في باقي العقود من صلح
 او هبة معوضة ونحو ذلك ولو وقعت صفة مشتركة بين البيع و غيره كلكت وظاهر المقصد
 ان بيع ومع الاطلاق يجري فيه حكم البيع بناء على اصله ولو اختلف القصد وقلنا بصحة
 احتل صحة صرفا او غير صرف وبطلانه ولو اختلفا في اصل العقد هل هو ما يتوقف على
 القبض ولا في فقيه قول النافى ومط والثبت كك او تقيم النافى ان كانت الدعوى
 قبل التفريق والثبت لعد وفي الفرق بين وضع اليد وعدمه وجه وفي اعتبار النسبة
 اشكال وعلى اعتبارها فلو قبض بزيتم انه جالس سحن لا نقد فلا يكون قبضا على انه اجرة
 او جعل او هبة او عوضا وغيرها فظهر كك اما لو قبضه على انه عارية او ودعه او رهن او
 اخوها فلا يبغي الشك في عدم تحقق القبض **والسكوت قد راعى القفا المجلس** فلا يصح مع
 النفاوت فيه لدخوله في الموزون القاضي بدخوله في الربا الجارى في البيع قولوا واحدا
 وللأخبار المعتمدة ونقصها الموافقة للاجماع محصلا ومنقول بلفظ الصحيح او بنفي الخلاف
 الآمن ابن عباس والمشكوك في تساويه كالمعلوم الاتفاق **فلو افترقا** عن محل تمام
 العقد **قبله** بالا رواج على اشكال الابدان او بالجزء الذي بقيت به التزج
 حيث بعد تفرقا عرفا عن حركتهما معا او عن حركتهما احدهما اختيارا او اضطرارا
 من احد الجانبين او العلوا بالصوت بمقدار خطوه فاذا كان في جوار المجلس من الخطأ
 المتعارفة كما صرح به بعضهم لصدق عرفا اذ لو بنى على التفرق الحكمي او العقلي لاصح صرف
 غالبا خصوصا من الماشبهين وقد نرى في كل خطوته على بعض الوجه **بطل** ولا يجز

فصل في التمسك بالنقل للمصرف
 العقد الربويان وكذا
 لو قبض على

ما في الذم ولو لم يغير عنوان الصرف عن غيره وانتهى ولا منافاة كما يؤيد به قوله بعد السؤال عن الوزن
 والنقد ليس الدرهم من عندك والدنانير من عندك فلا بأس ولا بأس شري التحويل ودوره
 والجن ان شري الرمانة بالاجمال اذ لا يفهم منها سوى الاجمال فان الجواز في الجملة يكون تميز وجوده
 صحيح على ان ارادة العموم منها خلاف الاجماع ويؤيد نقل نفى الخلاف عن بعض في بعض الصور ليس
 في البين اجماع يعول عليه والحدوث يكون الير فلا يسفر عن القواعد المحكمه والاصل المنقنه
ولو لعلق طرفا العقد او احدهما بكل من النقدين فافهم جمولا وتفريقا قبل **الوزن والنقد**
 وكان من الجنس **صح** العقد في تمام متعلقه مع **اشتمال المفوض على الحق** المطلوب منا وبأله
 او ان لا يحصل الشرط وعدم ترتيب الغرض بالنسبة الى القبض فيندرج في عقود العقود بغيرها
 على اشكال وفي بعضه حيث يخص به لوجوه مقننه وحصول المانع في غيره لا يقتضي حصوله
 فيه وترتيب خبر القبض عليه ان لم يستند التقصير في ترك البعض اليه واما معناه فاشكال
 ولولعلق بجزء معين فكذلك مع سبق العلم به حين العقد والافوض من بيع الغرض ولو لم
 على نقد نقد وبعد التفريق حصل الاقتراض بغيرها فان كان القبض في الاصل مقصودا او لم
 ولم يحصل شرطه وتلفت العين وكان الدفع وفاء فلا كلام وان قصد بدفع العوض وعامله
 سوى البيع لو عطلت شرطه وان قصد به الصرف لطل والمداشر في ثبوت اتحاد الجنس
 واختلافه وحدة الذات دون الصفات فاختلاف اللون والجودة والاقوية والوانه
 والارضية والمرغوبه وعدم المرغوبه **والصياغة والكسر لا توجب الا شئنة لغة** ولا عرفا
 فيثبت معها حكم الوحدة للاجماع محصلا ومنقول لا يلفظ نفى الخلاف وللأخبار وان خلت
 بما في المتن لو حدة الصرائق والاجماع المركب فيثبت العموم **وبيجوز** في حال عقد بيع صرف
 ومعاطاة ان كانت منه فضلا عن غيره او في حال اقتباضة او غيرها معا كما في بيع مسك
 ما فيه الربا من المكبلين والموزنين او المختلفين في الصفات **النفاضل** وان كان
 معتدا به **مع اختلاف الجنس** دون الصنفه الوصف للاصل والعموم والخصوص و
 منقول الاجماع ومع الاتحاد لا يجوز مع العلم والجهل المركب والبسط والمخرج من الجنس
 من النقدين وغيرهما **المختلطة** كل مع حصول التحويل في الخليط فلا يجوز الحكم
 في الصفه الرضا مثلا **بياع بغير جنسه** او ينقل ناقلا اخر كرك كاد عليه الاصل والاجماع
 والاختيار **ان** اريد به بغيره مثلا بجنس واحد من غير زيادة او سر زيادة غير معتد بها
 او **جهل قدره** وان دفع الغرض بالسك او بالاكثاف بوزن المجموع في وجه قوي وفي المدقة
 اتمامه الماشحة وبدل الزائد على مجانبه فلا بأس وان اريد به بغيره بغيره بغيره بغيره
 من النقدين او من احدها وجنس اخر لا من غيرهما او بالمتحد منها زائدا او مساويا
 او ناقصا مع الاضافة الى جنس اخر في القسمين الاخرين صح وكذا صحة القسم فلا بد من
 القول

من القول في ضمة وحكم الصرف حكم الكيل والوزن وغيرهما من الصفات التي تختلف الاحكام
 باختلافها بخبر في المنقل والنظم ما لم يخرج بانضمام عن اسم الصرف وحكم الغرض كله
 اذ اكان مجهول القدر **ولا** يجهل قدره **جاز** به بغيره بشرط زيادة الشئ **فقط**
القش الى هنا انتهى قلم مؤلفه المرحوم الميرزا المفيد بصرف الغرض والسو جدي الاعلا شخ
 جعفر الخفي انا الله سبحانه رضوانه وانار برهانه وقد تمت النسخة على يد الخفي
 الفقير الفقير بالذنب والتقصير سبط الشايع المرقم على سرحي خاين موسى جعفر
 الخفي قدس الله روحه واحمهم في يوم الثلاثاء ناسع شهر رجب المحجب
 سنة الالف والثلاثمائة والثاني والعشرون من هجرة سيد
 المرسلين على مهاجرها الاف التحية والصلوة والسلام
 من رب العالمين في الخيف الاشراف حضرت
 بانواع العز والشرف غي الواسع المبحي
 محمد كرمي والسلام



انقسمت الى قسمين احدهما
 الذي لا يملك حقه
 والآخر الذي لا يملك حقه
 فاما الذي لا يملك حقه
 فاما الذي لا يملك حقه

